

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية

إعداد

محمود سالم عيسى خريسات

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير شريف ستيتية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه

في اللغة العربية / اللغة والحجـ

٢٠٠٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية

إعداد

محمود سالم عيسى خريسات

▪ بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٨٦

▪ ماجستير لغة عربية، جامعة اليرموك ١٩٩٨

لدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية من
جامعة اليرموك تخصص اللغة والنحو بتاريخ ٦ / ٨ / ٢٠٠٢م

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور سمير شريف ستيتية مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن عضواً
الأستاذ الدكتور علي توفيق الحميد عضواً
الأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاة عضواً
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل عضواً

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	رموز الكتابة الصوتية المستخدمة في البحث
ج	قائمة المحتويات
١	الملخص باللغة العربية
٤	المقدمة:
٩	التمهيد:
١٨	الفصل الأول: الإبدال.
١٨	- الإبدال لغة واصطلاحاً
٢١	- الفرق بين الإبدال والإعلال
٢٣	- حروف الإبدال
٢٨	- الغاية من الإبدال
٣٣	- الإبدال الصرفي (الصوتي)
٣٣	- إبدال صامت بصامت آخر
٣٤	- إبدال تاء الافتعال دالاً
٣٤	- ما كانت الفاء منه دالاً
٣٦	- ما كانت الفاء منه ذالاً
٣٨	- ما كانت الفاء منه زايماً
٤١	- إبدال تاء الافتعال طاءً
٤٢	- ما كانت الفاء منه صاداً
٤٧	- ما كانت الفاء منه ضاداً
٤٩	- ما كانت الفاء منه طاءً
٥٠	- ما كانت الفاء منه ظاءً

الصفحة	الموضوع
٥٣	- إبدال صامت من علة أو نصف علة (واو أو ياء)
٥٣	- ما كانت الفاء منه واواً
٥٤	- ما كانت الفاء منه ياءً
٦٢	- من الإبدال القياسي غير الصرفي
٦٦	- الإبدال اللغوي.
٦٩	الفصل الثاني: الإدغام
٦٩	- معنى الإدغام
٧٣	- الغاية من الإدغام
٧٩	- نوعا الإدغام
٨٤	- أحكام الإدغام: الواجب والجائز والممتنع (الواجب الفك)
٩١	- حقيقة الصوت المشدّد (المدغم والمدغم فيه) أهمّ صوتان أم صوت واحد؟
١٠٧	- أقسام الإدغام
١٠٨	- إدغام المتماثلين
١١١	- إدغام المتقاربين
١١٤	- الهاء والحاء
١١٩	- العين والهاء
١٢١	- العين والحاء
١٢٣	- الخاء والغين
١٢٤	- القاف والكاف
١٢٦	- الجيم والشين
١٣٠	- اللام
١٣٠	- لام التعريف
١٤٤	- اللام التي لغير التعريف
١٤٨	- الراء

الصفحة	الموضوع
١٥١	- النون
١٥٣	- حروف طرف اللسان وأصول الثنايا
١٥٣	- الطاء والذال
١٥٤	- الطاء والتاء
١٥٦	- الأصوات الصفيرية
١٥٧	- الصاد والزاي
١٥٧	- الزاي والسين
١٥٩	- الأصوات الشفوية
١٥٩	- الفاء
١٦١	- الباء
١٦١	- الميم
١٦٢	- إدغام المتجانسين
١٦٢	- التاء في الذال
١٦٣	- الذال في الطاء
١٦٤	الفصل الثالث: الإمالة:
١٦٤	- الإمالة لغة واصطلاحاً
١٦٩	- مصطلحات مرادفة لمصطلح الإمالة
١٧٠	- مظاهر الإمالة
١٧٢	- أيهما الأصل، الإمالة أم الفتح؟
١٧٦	- من يُميل من العرب ومن يفتح.
١٧٨	- الغاية من الإمالة
١٨٣	- أقسام الإمالة
١٨٤	- حكم الإمالة
١٨٨	- أسباب الإمالة (مواضع جوازها)
١٩١	- إمالة الفتحة الطويلة (الألف) بسبب الكسرة

١٩٤	- إمالة الفتحة القصيرة
١٩٧	- إمالة الفتحة الطويلة (الألف) المنقلبة عن أصل
٢٠٠	- إمالة الفتحة الطويلة (الألف) بسبب الياء
٢٠١	- إمالة الفتحة الطويلة (الألف) المشبهة بالمنقلبة
٢٠٣	- الإمالة للإمالة
٢٠٥	- موانع الإمالة
٢١٧	الفصل الرابع: الوقف
٢١٧	- تمهيد.
٢١٨	- الوقف في اللغة والاصطلاح
٢٢١	- أنواع الوقف
٢٢١	- الوقف على الاسم الصحيح
٢٢١	- الوقف على الاسم المرفوع
٢٢٨	- الر و م : معناه والوقف به
٢٣٠	- الإشمام :معناه والوقف به
٢٣٥	- الوقف بالتضعيف
٢٣٨	- الوقف بالنقل.
٢٤٢	- الوقف على المنصوب والمجرور
٢٤٢	- الوقف على المنصوب المنون
٢٤٧	- الوقف على المرفوع والمجرور المنونين
٢٤٨	- الوقف على (إذا)
٢٥٠	- الوقف على نون التوكيد الخفيفة.
٢٥٢	- الوقف على المثني وجمع المنكر السالم.
٢٥٣	- الوقف على المهموز
٢٥٥	- مذاهب العرب في الوقف على الهمزة المحققة
٢٥٩	- الوقف على الاسم المنقوص

الصفحة	الموضوع
٢٦٣	- الوقف على المقصور
٢٦٥	- الوقف على المقصور والمنصوب المنون بالهمزة
٢٦٧	- الوقف على المختوم بالتاء
٢٧٤	- الوقف على (هذي)
٢٧٧	- الوقف على أواخر الكلم بهاء السكت
٢٨٩	الفصل الخامس: المخالفة الصوتية
٢٨٩	- نظرة القدماء إلى المخالفة
٢٩٣	- مفهوم المخالفة عند المحدثين
٢٩٧	- بين المماثلة والمخالفة
٢٩٨	- الغاية من المخالفة
٣٠٣	- الأصوات الأكثر دوراناً في ظاهرة المخالفة
٣٠٦	- حالات المخالفة
٣٠٦	- المخالفة بين الصوامت
٣١٢	- المخالفة بين الصوامت بالزيادة
٣١٤	- المخالفة بين الحركات ونصف الحركتين
٣١٦	- المخالفة بين الحركات
٣٢٠	- أقسام المخالفة
٣٢٤	المصادر والمراجع
٣٤٠	الملخص باللغة الإنجليزية

المخلص

عنوان الرسالة: التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية

إعداد: محمود سالم عيسى خريسات

إشراف: الأستاذ الدكتور سمير شريف ستيّية

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل والتفسير مجموعة من الظواهر الصرفية في اللغة العربية، التي لا تنفصل تفسيراتها الصرفية بحال من الأحوال عن التفسيرات الصوتية لها. بل إن معظم المسائل التي تتضمنها هذه الظواهر تفسر على أساس صوتي.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يتضمن تفسيرات صوتية لمسائل هذه الظواهر مبنية على بعدٍ علمي، يتسق ونظرة علم اللغة المعاصر إلى هذه المسائل وأمثالها. وذلك بعيداً عن التأويل والتقدير الذي لا ينسجم ومنهج البحث اللغوي المعاصر. فالتفسير الصحيح يجب أن يكون مبنياً على أسس علمية صحيحة، وليس على تقديرات وتأويلات غالباً ما تكون غير دقيقة. واشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول هي على النحو التالي:

الفصل الأول: الإبدال الصرفي وما يتصل به من مباحث، ومن ذلك: الفرق بين الإبدال والإعلال، وحروف الإبدال، والغاية من الإبدال، وحالات الإبدال الصرفي، ثم تعريف موجز بالإبدال اللغوي.

الفصل الثاني: الإدغام، وتضمن هذا الفصل كثيراً من المسائل التي تتصل بموضوع الإدغام في العربية المشتركة، وليس عند القراء. ومن أهم المسائل التي تضمنها: معنى الإدغام، والغاية منه، وأحكامه، وأقسامه، ثم حقيقة الصوت المشدّد.

الفصل الثالث: الإمالة، وتضمن هذا الفصل مجموعة مباحث منها: مظاهر الإمالة، وأيهما الأصل الإمالة أم الفتح؟ والغاية من الإمالة، وأسباب الإمالة وموانعها.

الفصل الرابع: الوقف، وتركز الحديث فيه على مسائل الوقف في العربية المشتركة، وتضمن مجموعة مباحث أهمها: الوقف على الاسم الصحيح في حالاته الإعرابية الثلاث، والوقف بالروم والإشمام والتضعيف والنقل. والوقف على (إذا)، وعلى نون التوكيد الخفيفة، وعلى المثني وجمع المذكر السالم، وعلى المهموز والمنقوص

والمقصور، وعلى المختوم بالتاء، وعلى (هذي)، والوقف على أواخر الكلم بهاء السكت.

الفصل الخامس: المخالفة الصوتية، وتضمن مجموعة مسائل أهمها: نظرة القماء إلى المخالفة، ومفهوم المخالفة عند المحدثين، والغاية من المخالفة، ثم حالات المخالفة وأقسامها. وقد أكد الباحث مجموعة من النتائج أكتفي بذكر أبرزها:

١- إن الغاية الرئيسية من معظم الظواهر الصرفية العربية، كالمماثلة والمخالفة والإبدال والإعلال والإدغام والإمالة، هي تسهيل النطق، وتقليل الجهد العضوي، وتحقيق الانسجام الصوتي بين الأصوات المتجاورة.

٢- الإبدال الصرفي هو نتيجة للتأثر والتأثير بين الأصوات المتجاورة، ويكون ذلك بالمماثلة أو المخالفة، لكنه بالمماثلة أكثر وأعم.

٣- توصل الباحث إلى أن أصوات الإبدال ثمانية هي: التاء والطاء والذال والواو والياء والهاء والنون والميم.

٤- أصوات العربية الصوامت جميعها قابلة للإدغام، إلا الهمزة فلا تدغم، ولا يدغم فيها؛ وذلك لتقلها فكيف إذا اجتمعت همزتان؟ أما الحركات فلا تدغم ولا يدغم فيها.

٥- الصوت المشدد هو صوت واحد أطلت مدته من الناحية الفوناتيكية، وصوتان من الناحية الفونولوجية.

٦- ليس السبب في إدغام لام التعريف في مجموعة الأصوات الشمسية هو كثرة دوران اللام مع هذه المجموعة من الأصوات، فهي مع الأصوات القمرية أكثر دوراناً، لكن علة الإدغام تعود إلى بعد صوتي، هو القرب بين مخرج اللام ومخارج هذه المجموعة من الأصوات في أغلب الأحيان.

٧- توصل الباحث إلى أن الإمالة عادة لغوية؛ وذلك أنه يجوز فتح كلِّ ممالٍ، وليس هناك سببٌ يوجب الإمالة، إلا لمن اعتادها في لغته.

٨- الوقف بالإشمام ليس متعذراً على المنصوب والمجورور، ولكنه في المرفوع أوضح.

٩- الهمزة التي تلحق الأسماء في الوقف (في الوقف على المقصور والمنون بالهمزة نحو : رجلاً) ألحقت لإفقال المقطع المفتوح؛ لأن العربية تميل إلى الوقف على المقاطع المغلقة.

١٠- لم تبدل التاء هاءً عند الوقف على الاسم المنتهي بالتاء، ولكنها سقطت ثم جيء بهذه الهاء التي قد تكون مجرد دفقة نفسية مرافقة لحركة آخر الاسم الموقوف عليه، فهي بهذا تشبه هاء السكت.

١١- لقد عرف علماء السلف ظاهرة المخالفة، وليس صحيحاً أنهم لم يعرفوها ولم يفتنوا لها، فالحق أنهم عرفوها وعرفوا الغاية منها، ودرسوها في أبواب متفرقة من مؤلفاتهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي كرّم الإنسان بالعقل، وميّزه بالنطق، فسمّا بذلك عن سائر مخلوقاته. والصلاة والسلام على أشرف من نطق بالعربيّة التي اختارها الله لتكون لغة كتابه العزيز، وبعد:

فهذا بحث يدرس جملة من الظواهر الصرفيّة العربيّة، من حيث تفسيراتها الصوتية عند القدماء والمحدثين. وهي ظواهر صرفية بارزة في العربيّة، تناولها القدماء والمحدثون بالدراسة والتحليل، فمنهم من تناول ظاهرة منها، ومنهم من تناول أكثر، ومنهم من اكتفى بجزء من ظاهرة أو أكثر، لكنها لم تجتمع في دراسة واحدة.

أما هذا البحث فقد اشتمل على هذه الظواهر مجتمعة، فجاءت هذه الدراسة لها لعلها تضيف جديداً، أو تصوّب خطأ وقع فيه أحد الباحثين، أو تلفت الأنظار إلى مسألة غائبة عن الأذهان، أو تشير إلى بعض الهنات التي ربما وقع فيها أحد علماء السلف، لسبب أو لآخر في أثناء تناولهم لهذه الظواهر. وقد اخترت هذه الظواهر الصرفية دون غيرها؛ لأنها ظواهر كبرى تستوعب النقاش، ومثلها الإعلال الذي كان موضوع دراستي للماجستير؛ ولأن الإضافة عليها تجعل هذا البحث طويلاً، والإطالة غير مرغوب فيها في أغلب الأحيان.

وقد ركزت هذه الدراسة على جانب التفسير الصوتي لهذه الظواهر، وذلك التزاماً من الباحث بعنوان بحثه، فهو في التفسيرات الصوتية لهذه الظواهر الصرفية، وقد أفاد الباحث من مؤلفات القدماء إفادة عظيمة، فلقد كانت دراسات علماء العربيّة القدماء، وتفسيراتهم لهذه الظواهر - في أكثر الأحيان - من الدقة والعمق، والفائدة، بحيث لا يجوز لأي باحث أن يتجاهلها، وليس لأحد أن يقلل من شأنها، بل لا يمكن له ذلك. ولم يكن تعرّضي - ولو قليلاً - لبعض آراء علماء السلف، ومخالفتي لبعض تفسيراتهم، أو قواعدهم أو استنتاجاتهم بقصد النيل من قدر أحدهم، أو المساس بعلمهم الغزير، وتراثهم العريق. لكنها محاولات على طريق البحث الذي لا ينتهي لتقديم تفسير لهذه الظواهر التي

دخلت بعض مسائلها تأويلات وتقديرات بعيدة عن الجانب العلمي المبني على البعد الصوتي فيها. أو تقديم تفسير لمسائل تجاوزها القدماء أو غابت عن أذهانهم. أو تصويب بعض الآراء التي لم يتهياً لأصحابها ما يتهياً للباحثين اليوم من إمكانات كالتصوير بالأشعة والكتابة الصوتية التي تفرق بين ما اختلط على القدماء، كالحركتين الطويلتين (الضمة والكسرة) ونصفي الحركتين، بسبب نظام الكتابة العربية التي لا تفرق بين هذه الأصوات من الناحية الكتابية، يُضاف إلى هذا ما يتوفر الآن من أجهزة صوتية أصبحت منتشرة في جامعاتنا يمكن لكل باحث في الدراسات الصوتية أن يستخدمها وأن يفيد منها إذا لزم ذلك. ومن هنا فيجب على كل باحث أن يتعرف بدقة إلى كل ما قيل في المسألة التي يبحثها، قبل أن يتهم أولئك النفر الذين قدموا الشيء الكثير بشيء من التقصير.

أما المحدثون فقد قدموا دراسات جلييلة في مسائل هذه الظواهر لا يمكن إغفالها ولا النيل منها، فأكثرهم أصاب، وقلة منهم هم الذي جانبوا الصواب في بعض آرائهم.

أما منهجي في هذا البحث فقد قام على طرح المسألة وذكر آراء القدماء والمحدثين فيها، ثم أبدي رأيي فيها، كلما وفقني الله وهداني إلى رأي يستحق أن يذكر، وقد كنت أعرض الجوانب النظرية لكل ظاهرة من هذه الظواهر الصرفية أولاً، ثم أتبعها بالجانب التطبيقي المتصل بها، مدعماً ذلك بالأمثلة الكثيرة، والتحليل والتفسير.

وقام البحث على مجموعة من المصادر القديمة من أهمها: كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وسر صناعة الإعراب لابن جنى، وشرح الشافية للاسترباذي، وشرح المفصل لابن يعيش، والممتع في التصريف لابن عصفور، والهمع للسيوطي. وبعض مؤلفات علماء القراءات والمهتمين بأحكام التجويد قديماً وحديثاً، كالكشف والرعاية لمكي بن أبي طالب، والنشر لابن الجزري، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه والمحتسب لابن جنى وغيرها.

أما المراجع الحديثة فكل ما تيسر لي عُدت إليه، وكان التركيز على مؤلفات الأساتذة المتخصصين في هذا المجال وبحوثهم، وأنكر منهم الأساتذة: إبراهيم أنيس، وعبد الصبور شاهين، وأحمد مختار عمر، وكمال بشر، ورمضان عبد التواب، وعبدالعزیز مطر، وسمير ستيتيه، وفوزي الشايب، وعبد القادر مرعي. يضاف إلى ذلك مجموعة من الرسائل الجامعية والبحوث الكثيرة التي تتصل بموضوعات هذا البحث ولو من جانب بسيط.

أما رحلتي مع هذا البحث، فعلى غير العادة أقول: إنها لم تكن شاقة، ولو بدا للبعض ذلك، ولكنها ممتعة؛ ذلك أنني أحب الدراسات الصوتية وما يتصل بها، رغم المعاناة التي عانيتها في إخراج هذا البحث على هذا النحو، ورغم تعذر الحصول على بعض البحوث التي فُقدت من دوريات مكتبة جامعتنا لسبب ما، ولم يتوفر لها بديل في مكتبات الجامعات الأردنية أو مكتبة مجمع اللغة العربية الأردني. ولعلّ مما هوّن عليّ رحلة البحث أيضاً أن موضوع هذا البحث ليس ببعيد عن موضوع بحثي للماجستير.

وجاء هذا البحث في خمسة فصول، تضمن كل فصل منها مجموعة مسائل صرفية صوتية تتعلق بظاهرة صرفية واحدة من ظواهر هذا البحث. تناولت في الفصل الأول ظاهرة الإبدال، وكان التركيز فيه منصباً على الإبدال الصرفي وما يتصل به، كحروف الإبدال، والغاية من الإبدال، وحديث عن بعض حالات الإبدال القياسي ثم تعريف بالإبدال اللغوي.

أما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن ظاهرة الإدغام، وتضمن هذا الفصل مجموعة مسائل تتصل بظاهرة الإدغام أهمها: الغاية من الإدغام، وأحكام الإدغام، ونوعا الإدغام: الصغير والكبير، وحقيقة الصوت المشدد صوت واحد هو أم صوتان؟ وأقسام الإدغام، وأقصد بأقسامه: إدغام المتلين والمتقاربين والمتجانسين مع التمثيل على كل هذه الأقسام بأمثلة شاملة لجميع مسائلها.

وأما الفصل الثالث وعنوانه: "الإمالة" فقد تضمن بعض المسائل الرئيسية فيها، ومنها: مظاهر الإمالة، وأيهما الأصل: الإمالة أم الفتح؟ ومن يميل من

العرب ومن يفتح، والغاية من الإمالة ، وأقسامها ، وحكمها وأسبابها، وموانعها، وكل ذلك معزز بالأمثلة التوضيحية.

وتحدثت في الفصل الرابع عن ظاهرة الوقف، وكان التركيز فيها منصباً على الوقف عند النحاة في العربية المشتركة، وليس عند القراء، وتضمن الحديث عن تلك مسائل منها: معنى الوقف، وأنواعه (حالاته) وكل ما يتصل بذلك مع التمثيل .

أما الفصل الخامس فجعلته في المخالفة الصوتية، وتضمن الحديث فيه المسائل التالية : نظرة القدماء إلى المخالفة ، ومفهوم المخالفة ، بين المماثلة والمخالفة ، والغاية من المخالفة ، والأصوات الأكثر دوراناً في ظاهرة المخالفة، ثم حالات المخالفة مع التمثيل والتحليل والتفسير.

هذا ما تضمنه هذا البحث من فصول، ولقد قلت فيه ما كنت أريد أن أقوله، ولا أدعي - بحال من الأحوال - أنني جئت بما لم يأت به غيري، ولست من الذين يزعمون بأنهم جاءوا بكل شيء يخص بحوثهم، فما عملي هذا إلا لبنة من لبنات بناء العربية الشامخ، اجتهدت فيه في مسائل كثيرة من المسائل التي طرحت في هذا البحث ، فإن أكن وقفت وأصبت فهو الذي التمسست، وعنه بحثت، والفضل والشكر في ذلك لله أولاً وأخيراً، وإن كانت الأخرى فأرجو أن لا أحرم أجر المجتهد المخطئ، ذلك أنني حاولت ما استطعت، ويكفيني ما اطلعت عليه من مسائل كثيرة تتصل بهذه الظواهر، وعرفت عنها الشيء الكثير. أما إن كانت لغيري وجهة نظر، أو كان لأحد رأي أنسب مما طرحت، فليأت به وفي ذلك إغناء لهذا البحث.

وحق عليّ أن أنسب الفضل لأهله، فأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور سمير ستيتية المشرف على هذا البحث ، لما بذله من جهد في رعايته له، منذ أن كان فكرة، حتى خرج إلي حيز الوجود على هذه الصورة، وأشكر له أيضاً إتاحتها لي حرية الرأي ، والنقاش الموضوعي الجاد لآراء الآخرين، فكان نعم المشرف والأخ والصديق فجزاه الله عني خير الجزاء.

أما أعضاء لجنة المناقشة السادة العلماء الأفاضل : الأستاذ الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن والأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد والأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاة والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل فلهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير والاحترام ؛ لقبولهم قراءة هذا البحث وما يلزمه من جهد في ذلك، وما سأفيده من علمهم الجم في تنقيحهم لهذا البحث ، ولتقويمهم ما دخله من خلل أو زلل، وما أصابه من هنات. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

◆ تمهيد

الأصوات هي اللبنيات الأساسية التي تشكل مفردات اللغة المنطوقة ، فهي المادة الخام التي تبنى منها الكلمات والعبارات. وعلى هذا فإن أي دراسة تفصيلية للغة ما تقتضي دراسة تحليلية لمادتها الأساسية أو لعناصرها التكوينية. وتقتضي دراسة تجمعاتها الصوتية، وربما كان أكثر فروع الدراسة اللغوية حاجة للتحليل هو علم الصرف. (١)

إن العلاقة بين النظام الصرفي والنظام الصوتي في اللغة العربية، علاقة وثيقة ؛ ذلك أن كثيراً من الظواهر التي تبدو ظواهر صرفية هي في الواقع ظواهر صوتية خالصة تبنى على القوانين الصوتية وتفسر على أساسها. مرجعها ذلك التأثير المتبادل بين الأصوات حين تتآلف ويتصل بعضها ببعض.

فليس الإبدال والإدغام والإعلال إلا ظواهر صوتية ، وكذلك المماثلة والمخالفة والإمالة وغيرها من الظواهر الصرفية إنما تفسر على أساس القوانين الصوتية، كالتطور اللغوي والسهولة والتيسير ، وكذلك أنواع الوقف في العربية، إنما تقوم على القوانين الصوتية ، ومن ذلك مثلاً : الوقف على المهموز بتسهيل الهمزة أو حذفها، نظراً لخفائها ويُعد مخرجها. والوقف يزيد لها ضعفاً وخفاءً.

ومسألة التأثر والتأثير بين الأصوات المتجاورة واضحة تماماً في الظواهر الصوتية، ويبدو ذلك جلياً في ظواهر: الإبدال والإعلال والمماثلة والمخالفة والإمالة والإدغام وسوف يظهر من خلال المسائل التي ستطرح في ثنايا هذا البحث والأمثلة الموضحة لها، أن التغييرات الصوتية التي تصيب بعض الأصوات المكونة للصيغ كما في الإبدال الصرفي، أو الأصوات المكونة للكلمات المفردة كما في بقية الظواهر مردّها التأثر والتأثير بين الأصوات. وأن الصوت القوي غالباً ما يحتفظ بلامح قوته ، كالجهر والاستعلاء، والإطباق

(١) انظر دراسة الصوت للغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٦، ص ٣٤٧.

وغيرها من الصفات التي تمكنه من التأثير في غيره من الأصوات المجاورة التي لا تماثله في الصفة التي يتمتع بها.

فالتغير يبدأ بالأصوات وينتهي بالصيغ والكلمات. أي أن النظام الصوتي هو الذي يؤثر في النظام الصرفي، ولكن تأثيره هذا لا يكون في الصيغ، وإنما يكون في المفردات المتشكلة من هذه الصيغ. فالنظام الصرفي لا يتغير بتأثير التغيرات الصوتية، ولكن عناصره هي التي تتغير.

يقول فندريس: "تتبعث التغيرات الصرفية دائماً عن استعمال قد وقع، ومن ثم كانت محدودة الامتداد، فليس النظام إذن هو الذي يتغير، كما هي الحال في بعض التغيرات الصوتية، وإنما الذي يتغير هو عنصر من عناصر النظام فحسب"^(١).

أما ما يرتبط بالسهولة والتيسير، فإن معظم التغيرات التي تصيب الأصوات داخل الصيغ والمباني، إنما تهدف في أغلب الأحيان، إلى توفير قدر من الجهد وتوفير قدر من الانسجام بين الأصوات المتجاورة، لتحقيق نوع من السهولة في النطق، والخفة في الأداء. وهذا غير مرتبط بظاهرة صرفية محددة دون غيرها بشكل مطرد. ففي أغلب الأحيان تكون المماثلة بين الأصوات المتباعدة أو المتنافرة مطلوبة لتحقيق هذه السهولة في النطق، والمخالفة بين الأصوات كذلك تكون مطلوبة في بعض الأحيان لتحقيق الهدف ذاته، وهذا ما سيظهر من خلال عرض هذه الظواهر في هذا البحث.

فاللغة ميّالة في تطورها نحو السهولة والتيسير، حيث تحاول التخلص من الأصوات الصعبة أو تقلل منها، وذلك عن طريق المماثلة أو الإبدال، لتحلّ الأصوات السهلة التي لا تتطلب مجهوداً كبيراً في نطقها محل الأصوات الصعبة.

ومن هنا فنظام العربية الصرفي، لا ينفصل بحال من الأحوال عن نظامها الصوتي، بل لا يمكن للدرس الصرفي أن يستقيم بمعزل عن الدرس

(١) اللغة، فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ديت، ص (٢٠٣-٢٠٤).

الصوتي. فالمباني والصيغ صرفية، والتغيير فيها يقوم على جوانب من التأثير الصوتي المتبادل بين الأصوات المشكلة لهذه الصيغ والمباني. تقول سرين صالح: "إن السمات الصرفية لأي لغة، تعتمد اعتماداً أساسياً على سماتها الصوتية، وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً"^(١).

ويقول الدكتور طارق الجنابي: "غير أن الدرس الصرفي وجد من المحدثين من يتحدث بصراحة عن صلته الجوهرية بالأصوات، وأن التغييرات في المعنى، والنتائج التي تنتهي عندها، إنما هي استجابة للحركة العفوية التلقائية لجهاز النطق، جرياً مع مبدأ الخفة والسهولة"^(٢).

وهذا ما أكده الدكتور علي أبو المكارم، قال: "وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتماداً يوشك أن يكون تاماً على معلومات صوتية، حتى إنه يمكن أن يقال - دون كبير تجوز - إنه ليس من الممكن تصور وجود واضح ومحدد لعلم الصرف كما حفظه لنا التراث مجرداً من المؤثرات الصوتية فيه، إذ على اختلاف مجالات البحث الصرفي نجد الحقائق الصوتية الخالصة أو صداها المباشر"^(٣).

ومما يؤسف له أن نسمع بعض الأصوات التي تتهم القدماء بالتقصير في الدرس الصوتي، بل بإهمال الدراسة الصوتية مقارنة بغيرها، ومن ذلك مثلاً ما يقوله الدكتور قسطندي شوملي: "ولقد أهمل العلماء العرب القدماء دراسة الأصوات بالنسبة لغيرها من موضوعات اللغة لاعتقادهم أن دراسة النحو والصرف، هي الطريقة الوحيدة، لمعرفة أسرار اللغة، وكانت دراسة الأصوات في الثقافة العربية القديمة من خصائص رجال التجويد وعلماء الأداء القرآني"^(٤).
والحق إن هذا الحكم - في رأبي -، غير صحيح، فالدراسات الصوتية التي قام بها علماء السلف، دراسات على قدر كبير من الأهمية، فليس لأحد أن

(١) لهجة بني أسد سماتها الصوتية والصرفية، سرين صالح، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ١٩٩٨، ص ١١١.

(٢) قضايا صوتية في النحو العربي، د. طارق الجنابي، مجلة للمجمع العراقي، ٣٨٤، ج ٢، ١٩٨٧، ص ٣٦٦.

(٣) تقويم الفكر للنحوي، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، د.ت، ص ٢٢٢.

(٤) منخل إلى علم اللغة الحديث، د. قسطندي شوملي، القدس، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٤٧ - ٤٨.

يتجاهلها ، وأن يُغفل أهميتها في كل دراسة صوتية لأصوات العربية، ولظواهرها الصرفية والصوتية. بحيث لا يمكن لباحث في هذه الموضوعات أن يستغني عن تلك الآثار العظيمة التي خلفها علماء السلف، وإن كانت دراساتهم هذه قليلة مقارنة بدراساتهم النحوية والصرفية، التي بلغوا بها مكانة عالية، ومؤلفاتهم تشهد على ذلك، ومنها: كتاب العين للخليل بن أحمد، وكتاب سيبويه، وسر صناعة الإعراب لابن جني، والمفصل للزمخشري، ورسالة أسباب حدوث الحروف لابن سينا وغيرها.

أما علماء التجويد فقد قامت دراساتهم الصوتية على جهود النحاة في هذا المجال ، وكانت متأخرة عن دراسات النحاة الصوتية من حيث النوع والزمن. وهذه نظرة بعض المستشرقين إلى هذا الموضوع (موضوع الدرس الصوتي عند علماء العربية القدماء) - وإن كنت أرى أنهم أكثر إنصافاً لعلماء العربية وأكثر موضوعية في إصدار الأحكام من بعض الباحثين العرب - ومن هؤلاء المستشرقين جان كانتينو، يقول: "لقد كانت الدراسات الصوتية عند النحاة العرب دراسات غير متعمقة ، فقد أغفلوا فيها تطور اللغة التاريخي، واكتفوا بالقول بأن بعض كفايات النطق صحيحة مستحسنة ، وأن بعضها الآخر قبيح مستهجن، وبدون تعمق في الموضوع ولا سبر لأغواره، وليس معنى هذا أن دراساتهم الصوتية هذه لا قيمة لها، بل هي دراسات نفيسة ، ولو رجع إليها الباحثون العصريون أكثر مما فعلوا لتمكنوا من اجتناب كثير من الهفوات التي وقعوا فيها"^(١).

والموضوعية تقتضي منا أن نسجل على القدماء في هذا المجال، أنهم درسوا الأصوات مفردة دون ربطها بالظواهر النحوية والصرفية في أغلب الأحيان ، ولعل هذا ما دعا البعض إلى وصفها بعدم العمق وأنها قليلة الأهمية مقارنة بالدراسة النحوية والصرفية. وفي هذا قال الدكتور عبد الصبور شاهين:

(١) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٦٦، ص ١١.

ولكنهم درسوا هذا العلم (يقصد علم الأصوات) منفصلاً عن دراسة النظام الصرفي، فنشأ عندهم فيه ما يتنافى مع معطيات علم الأصوات^(١).

وقال أيضاً: "إن من النادر أن نجد في كتب النحو القديمة، من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية، وأخرى صوتية، مع أن الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساس صوتي وكذلك الصرف، بل هو أشد التصاقاً من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها"^(٢).

ويستغرب الدكتور شاهين أن يُدرّس أحد الظواهر الصرفية بمعزل عن الدراسة الصوتية، على الرغم من الارتباط الوثيق بينهما، يقول: "وعجيب أن نجد بعد ذلك من يتصدى لتدريس الصرف العربي دون الاعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية، بل مع التجاهل التام لهذا الأساس العلمي، اكتفاء بالمحفوظ والمشهور من الصيغ والقواعد التقليدية، وضناً أن يبذل ولو قليلاً من الجهد لتحصيل شيء جديد، أو على الأقل وجهة نظر أخرى. والعلم يزكو باختلاف وجهات النظر، وتواردها، وتكاملها، أو تضاربها"^(٣). وهذا هو رأيي في هذه المسألة.

وأعتقد أن عدم الربط بين الدراستين الصوتية والصرفية كان من الأمور المهمة التي أدت إلى شيء من الخلل في الدراسة الصرفية العربية، ذلك أن النحاة العرب اعتمدوا في دراساتهم النحوية والصرفية على المكتوب، والمكتوب لا يمثل الصورة الحقيقية لواقع اللغة، فنظام الكتابة العربية مثلاً لا يفرق بين الواو في " وعد" والواو في " يقول"، علماً بأن كل واحدة منهما مختلفة تماماً عن الأخرى، فالأولى نصف حركة (w)، والثانية حركة خالصة (ضممة طويلة: ō) وكذلك الأمر بالنسبة للياء في "يجد، والياء في " قيل" فهي في الأولى نصف حركة (y) بينما هي في الثانية حركة خالصة (كسرة طويلة i). وكان لهذا أثره في إصدار كثير من الأحكام الصرفية غير الدقيقة، كقولهم إن في

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٩-١٠.

(٢) السابق، ص ٩.

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

النطق، ولو كانت ثقيلة ، بل إنها لا تتغير إلا لنقلها، فتنقل من ثقل إلى ما دونه حتى تستقر في صيغة تتطلب أقل ما يمكن من المجهود النطقي، طبقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي، وقانون المجهود الأدنى. فالاعتماد على الرسم دون النطق يقود حتى إلى التعسف والخطأ في الحكم، إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني؛ لأن الرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كل ما يوجد من غنى وتنوع صوتي فسي اللغات البشرية، ومما زاد هذا العيب استفحالاً طبيعة الخط العربي الذي لا يهتم كثيراً بالحركات، إذ تعتبر فروعاً للحروف.. " (١).

وأرى أن الحل لهذه المشكلة (مشكلة الكتابة) يكمن في الاعتماد على الكتابة الصوتية، وفي التحليلات الصوتية للظواهر الصرفية والتطورات اللغوية، ومن هنا فلا بد من إعادة النظر في كثير من المسائل الصرفية التي درست بعيداً عن أثر القوانين الصوتية فيها. وقد أشار الدكتور فوزي الشايب إلى هذه المسألة، فقال: " إن في الصرف العربي كثيراً من القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر، وإلى المراجعة، وبالتالي إلى الصياغة من جديد لتتفق مع معطيات علم اللغة الحديث، ولتصبح ممثلة للواقع اللغوي الحقيقي خير تمثيل، وذلك أن المنهج المعياري الذي كان الطابع العام للدراسات اللغوية التقليدية، قد تسبب في كثير من الأحيان في فصم عرى التواصل والانسجام بين القواعد والأحكام اللغوية من جهة ، والواقع اللغوي الذي يفترض أنها تمثله من جهة أخرى... لذا كانت الحاجة ماسة إلى المراجعة وإعادة النظر في كثير من القضايا اللغوية على أسس علمية سليمة لتكون أكثر دقة وأكثر علمية" (٢).

وهذا ما أكده الدكتور كمال بشر، يقول: " وهناك في الصرف العربي بالذات حاجة ملحة إلى الرجوع إلى الحقائق التي يقرها الدرس الصوتي، لقد درج علماء الصرف التقليديون على أن يقولوا مثلاً. قُلْ أصلها قول، التقى ساكنان الواو واللام، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت قُلْ. وحقيقة الأمر أن قُلْ جاءت على هذه الصيغة منذ بداية الأمر، ولم يكن بالمستطاع أن تأتي

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ص ٢٢-٢٣.

(٢) من مظاهر للمعيارية في الصرف العربي، د. فوزي الشايب، مجلة المجمع الأردني، ع ٣٠، ١٩٨٦، ص ٧٩.

بالصورة الثانية (قول) في النطق الفعلي لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربية الفصحى... أما ما ذهب إليه هؤلاء الصرفيون فهو عمل افتراضي لا نأخذ به في الدرس اللغوي الحديث" (١). والذي جرى في هذه الحالة هو تشكّل المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص) وهو مقطع مرفوض في العربية، فلجأت العربية إلى تقصيره عن طريق تقصير نواته (الحركة الطويلة $\bar{u} \leftarrow u$): $K\bar{u}l \leftarrow kul$.

يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي: " ونحن نؤمن الآن أن كل دراسة صرفية أو نحوية لا تقوم على أساس صوتي مصيرها الفشل؛ لأن العلاقة وثيقة بين علم وظائف الأصوات phonology وبين الدرس الصرفي والنحوي" (٢).

على الرغم مما قيل وكثير مثله لم يقل في أهمية الدراسات الصوتية وأثرها في تفسير الظواهر الصرفية، إلا أنه يحلو للبعض أن يصف هذه الدراسات بأنها ضرب من الترف العلمي الذي لا فائدة منه، ولا قيمة للمعلومات التي يقدّمها، وهذا ما نسمعه من بعض الباحثين البعيدين عن الدراسات الصوتية وأهميتها. وقد أشار الدكتور محمود السعران إلى هذه المسألة صراحة فقال: "إن بعض المحدثين من دراسي العربية في الشرق العربي، ممن لم يتصلوا به (يقصد علم الأصوات) وممن اتصلوا به عن بُعد، يعدونه ترفاً علمياً قاصدين بذلك أنه يُقدّم إلينا معلومات عن أصوات اللغات لا بأس بها على اللغوي إن هو لم يعرفها. ولا ضرر على الدراسات اللغوية إذا هي أهملتها، أما التخصص في هذا العلم فهو - في رأيهم - كالانصراف إلى جمع التحف الغربية والطرف النادرة، انصرافاً لا يقصد من ورائه إلا إشباع لذة التملك، وإلا المباهاة والمفاخرة" (٣).

وهذه نظرة غير صحيحة وغير منصفة، فكل دراسة صرفية لا تقوم على أساس القوانين الصوتية هي دراسة غير دقيقة وغير كاملة على الأقل.

(١) علم اللغة العام - الأصوات، دكمال بشر، دار المعارف بمصر، ١٩٨٦، ص ١٨٥-١٨٦.
(٢) للتعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة للمجمع المصري، م ٤٠، ١٩٧٧، ص ١٠٨.

(٣) علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٣٢.

يقول الدكتور السعران: "والحق أن هذه نظرة غير سليمة إلى علم هو حجر الأساس لأي دراسة لغوية، إنها نظرة تفصح عن إدراك غير سليم لحقيقة اللغة" (١).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة وأمثالها لتؤكد العلاقة الوثيقة بين الدراستين الصرفية والصوتية ، وإن من الأولى أن لا يدرس الصرف بمعزل عن الدراسة الصوتية . يقول الدكتور كمال بشر: " ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر في النظر والتطبيق؛ لأن مسائلهما متشابكة إلى حد كبير" (٢).

(١) علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، ص ١٣٢.

(٢) دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر، ط٩، ١٩٨٦، ص ٢٢٠.

الفصل الأول

الإبدال

الإبدال

* الإبدال لغة واصطلاحاً

- لغة:

الإبدال كما ورد في المعاجم العربيّة، هو جعلُ شيء مكان آخر، فقد قال ابن منظور: " وأبدل الشيء من الشيء، وبدلّه: اتخذّه منه بدلاً. وأبدلت الشيء بغيره، وبدلته الله من الخوف أمناً.. والأصل في الإبدال جعل شيء مكان آخر"^(١). وقال التهانوي: "الإبدال: التغيير والتبديل مثله. وقيل: التبديل تغيير الشيء عن حاله، والإبدال جعل الشيء مكان آخر"^(٢).

وتبديل الشيء أيضاً تغييره، وإن لم يأت ببدله. واستبدل الشيء بغيره وتبدله به إذا أخذه مكانه^(٣). وبدل الشيء غير صورته، وبدل الشيء شيئاً آخر: بدله مكان غيره، ومنه جعله بدله. وفي التنزيل العزيز: "وإذا بدلنا آية مكان آية"^(٤)، وتبدّل تغيّر^(٥). والإبدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه^(٦).

يفهم من آراء اللغويين السابقة أن للإبدال في اللغة معنيين هما: جعلُ الشيء مكان الآخر، وتغيير الشيء وإن لم يؤت ببدله.

- اصطلاحاً:

معنى الإبدال في الاصطلاح لا يختلف كثيراً عن معناه في اللغة؛ ذلك أن المعنى الاصطلاحي غالباً ما يكون تخصيصاً للمعنى اللغوي^(٧) وبالتأكيد فإن المعنى الاصطلاحي يأتي دائماً بعد المعنى اللغوي. فبينما كان المعنى اللغوي للإبدال هو جعل شيء مكان آخر دون تحديد لهذا الشيء وماهيته، فقد أصبح في الاصطلاح مخصصاً محددًا.

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (بدل).

(٢) كتّاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق د. لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، ١٩٦٣، ٢٠٩/١.

(٣) مختار الصحاح، الرازي، للمركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، د. ت، مادة (بدل).

(٤) للنحل: ١٠١.

(٥) المعجم اللوسيط، إبراهيم أنيس ورفاقه، ط٢، ١٩٧٢، مادة (بدل).

(٦) للكليات، للكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص

٣١.

(٧) الإبدال في اللغة العربيّة، مولاي عبد الحفيظ طالبي، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٠، ص ١٠.

قال ابن الحاجب: "الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره"^(١). وقال ابن فارس: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض"^(٢). والإبدال عند أبي الطيب: "إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة"^(٣).

وقال ابن يعيش في تعريفه للإبدال: "البدل هو أن تقيم حرفاً مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة واستحساناً"^(٤).

يتضح من تعريفات النحاة واللغويين السابقة أنهم ركزوا على جعل الحرف مكان الحرف، أي أن الإبدال محصور في حرف واحد من أحرف الكلمة، وهذا هو واقع الحال في الإبدال. لكن مما يلحظ أو يؤخذ على النحاة أنهم جعلوا الإبدال بالاختيار، وكأنه غير محكوم بقواعد ولا قوانين صوتية تضبط حالاته، ويتضح ذلك من عبارتهم في معنى الإبدال: "إقامة حرف مكان حرف غيره" فكان الناطق بالعربية يبدل الحرف مكان الحرف أو يقيمه مقامه في الوقت الذي يريده.

وقد تنبه المحدثون إلى هذه المسألة، فقد اعترض الدكتور عبد الصبور شاهين بشدة على رأي اللغويين والنحاة في معنى الإبدال قائلاً: "ويبدو أن الذين وضعوا هذا التعريف قد تصوّروا أن عملية هذا الإبدال إرادية يقوم بها صاحب اللغة متى شاء...، ولو أنهم عبّروا بقولهم: "قيام حرف مكان حرف" لكانوا أقرب إلى التعبير عن طبيعة التطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة. فالواقع أن حدوث هذه الظاهرة غير متوقف على إرادة تقصد إليه، وإنما هو عملية ترتبط بالتاريخ وبالزمن الطويل، بحيث يجد المتكلمون باللغة أنفسهم أمام كلمات متعددة، يدلُّ تشابهها على أن إحداها قد تعرّض لمتل هذا التطور خلال السنين، وليس من حق أي إنسان أن يقوم هو بإحلال صوت محل صوت آخر من أجل توليد مفردة أو صيغة جديدة

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الاستربادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالمعتمد، دار للكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢، ١٩٧/٣.

(٢) الصحابي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، تحقيق د. عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٠٩.

(٣) الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين اللتوخي، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦١، المقدمة، ص ٩.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ٧/١٠، وانظر شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوه، المكتبة العربية بطلب، ص ٢١٣.

يضيفها إلى ما لدينا من تراث لغوي" (١). ومثل هذا رأي الدكتور أحمد علم الدين الجندي في هذه المسألة (٢).

واعترض الدكتور إسماعيل الطحان على تعريف أحمد بن فارس للإبدال بهذه الطريقة قائلاً: "وكان ابن فارس يتصور وقوعه في اللغة الواحدة، والبيئة الواحدة، يأتي به الشخص متى أراد، وحيثما شاء، وإعجاباً به، وتفناً فيه" (٣). ويلحظ أيضاً أن ابن يعيش قد استخدم مصطلح البديل بدلاً الإبدال، وهذا يقودنا إلى القول إن النحاة قد استخدموا مصطلحات كثيرة مرادفة للإبدال ودالة على مفهومه، منها: البديل، والعوض، والتقريب، والقلب، والمضارعة، والمعاقبة. يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "..... واتخاذهم الإبدال اسماً على هذه الحقيقة اللغوية، غير أن آخرين التزموا بمصطلحات أخرى للدلالة على ما أسماه غيرهم بـ "الإبدال" فقد شاع البديل والمبدول والقلب والمقلوب والمحوّل والمضارعة والتعاقب والمعاقبة والنظائر والاشتقاق الكبير أو الأكبر" (٤).

أمّا معنى الإبدال من الناحية الصوتية كما ورد في معجم علم الأصوات فهو: "تغيير صوت إلى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة ما أو جملة ما" (٥). والحق أن الإبدال يقوم على مسألة التأثر والتأثير في ما تجاور من الأصوات، وما خرج عن ذلك مما يوصف بأنه من الإبدال اللغوي فلا يُفسر على أساس صوتي، وإنما على أساس من اختلاف اللغات (اللهجات) في معظم الأحيان. وهذا ما سيبين في موطنه من هذا البحث.

(١) أنثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧، ص ٢٦٥..

(٢) نظار اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، للدار العربية للكتاب، طبعة جديدة، ١٩٨٣، ٣٤٨/١.

(٣) الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث، د. إسماعيل الطحان، مجلة آداب المستنصرية، ع ١٩٧٦، ص ٤٠.

(٤) التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، دار الأنلس، ط٢، ١٩٨١، ص ١١١.

(٥) معجم علم الأصوات، د. محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، صويلج - الأردن، طبعة ١٩٩٨، ص ٩.

والبدال (الإبدال) عند ابن يعيش نوعان: قال: " والبدال على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء تخمة، وتكأة، وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف، وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها وكثرة تغييرها.."^(١).

الفرق بين الإبدال والإعلال

إن رأي ابن يعيش السابق يدعونا إلى الحديث عن الفرق بين الإبدال والإعلال، فالقنماء كثيراً ما كانوا يتحدثون عن الإبدال وهم يقصدون الإبدال والإعلال معاً، باعتبار أن الإبدال أعم من الإعلال، وأن الإعلال جزء من الإبدال. ولكنني أرى أن الإعلال مستقل تماماً عن الإبدال، فهو محصور في العلة الطويلة والقصيرة، ونصفي الحركتين (الواو والياء) مضافاً إليها الهمزة لكثرة ما يحدث بينها وبين العلة من تبادل. وقد بحثت هذه المسألة بالتفصيل في بحثي للماجستير.

أما الإبدال فيكون بين الصوامت، كما يكون بين الصوامت ونصفي الحركتين (الواو والياء). ويكون مطّرداً قياسياً وهو ما يُعرف بالإبدال الصرفي، كما يكون غير مطّرد وغير قياسي، وهو الإبدال اللغوي.

وقد عرض ابن سيده لهذه المسألة، فقال في الفرق بين الإعلال والإبدال: "حدُّ البديل وضع الشيء مكان غيره، وحدُّ القلب: تصديره على نقيض ما كان عليه،...وأضاف" والفرق بين البديل والقلب في الحروف أن القلب يجري على التقدير في حروف العلة ومناسبة بعضها البعض وشدة تقاربها، فكان الحرف نفسه انقلب من صورة إلى صورة، إذ قلت: قام والأصل قوم، فكأنه لم يؤت بغيره بدلاً منه، ولم يخرج عنه؛ لأن شدة المقاربة للنفس بمنزلة النفس، فهذا في حروف العلة، فأما في غيرها فيجري على البديل لتباعد ما بين الحرفين، فلم يجب أن يجري مجرى ما تقارب التقارب الشديد، بل وجب في ما يتقارب أن يقتّر أنه لم يخرج من التغيير عنه؛ فلذلك أُجري على طريقة للقلب. فأما ما تباعد فيقتضي الخروج عنه في التغيير"^(٢).

(١) شرح المفصل ٧/١٠، وانظر توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٧، ص ٣/٦.

(٢) المخصص، ابن سيده، المطبعة الأميرية الكبرى بمصر، ط ١٣٢٠هـ، ٢٦٧/١٣.

فالإعلال فيه تقارب بين أصواته، أكثر من التقارب الذي بين حروف الإبدال، كما يرى ابن سيده، ثم إن أصوات الإعلال أقل من أصوات الإبدال. والإعلال يكون بقلب الصوت إلى مقاربه كقلب الواو ياءً أو العكس، أما الإبدال فقد يكون بالحذف ثم التعويض، وقد يتم التبادل دون أن يكون بين الصوتين قرابة صوتية شديدة كما هي في الإعلال. ومن هنا فإن الأشموني يرى أن الإبدال إزالة والقلب إحالة.^(١)

أما العيني فيرى أن الإبدال أعم من الإعلال، قال: "فإن قيل ما الفرق بين القلب والإبدال؟ قيل له: بينهما عموم وخصوص مطلق، لأن البديل يكون من حروف العلة وغيرها، والقلب لا يكون إلا من حروف العلة"^(٢). وقال ابن يعيش: "فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلباً، فالبدل أعم تصرفاً من القلب"^(٣).

ومن النحاة من فرق بين الإعلال والإبدال وفصل في ذلك. قال المرادي: "والفرق بين الإبدال والقلب، أن البديل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول، والقلب هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة. ولذلك جعل مثل "قال وباع" قلباً؛ لأن حروف العلة تقارب بعضها بعضاً، إذ هي من جنس واحد، فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعل مثل اتعد ونحوه إبدالاً لتباين حروف الصحة من حروف العلة، فتقول على هذا في "اتعد" وأمثاله أنه كان في الأصل اوتعد، فحذفت الواو وأبدل منها التاء، لا أن الواو انقلبت تاء"^(٤).

وأرى أن ما ذهب إليه المرادي هو الصحيح. فالإعلال بين أصواته تقارب يسهل عملية القلب، في حين أن الإبدال قد يكون التقارب بين أصواته أقل مما هو في الإعلال.

ولم يكن الخلط بين الإبدال والإعلال عند القدماء دون المحدثين، فمن المحدثين من يرى أن الإعلال والإبدال هما ظاهرة واحدة، لكن أحدهما أعم من الآخر. يقول عباس حسن: "الإبدال ومعناه: حذف حرف، ووضع آخر في مكانه، بحيث يختفي

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، دت، ٤٦٩/٤.

(٢) شرح للمراح في التصريف، بدر الدين العيني، تحقيق د. عبد الستار جواد، دت، ص ٢٣٨.

(٣) شرح للمفصل ٧/١٠، وشرح للملوكي في التصريف، ص ٢١٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك، ٤/٦، وقد وردت عنده في الجملة الأخيرة (إلا) بدلا من (لا) والصواب (لا) كما يتضح من النص ذاته.

الأول ، ويحلُّ في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العَلَّة، أم كانا صحيحين، أم مختلفين . فهو أعمُّ من القلب؛ لأنه يشمل القلب وغيره، ولهذا يستغنون بذكره عن القلب" (١). ومن المحدثين من فرَّق بين الإبدال والإعلال، فالإعلال عند الدكتور عبد الصبور شاهين محصور في أصوات العلة وما يصيبها من تغيير. أما الإبدال فهو أعم من ذلك ؛ لأنه يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات الصحيحة والمعتلة، فإذا خُصَّ التغيُّر في أصوات العلة بمصطلح الإعلال، كان مدلول الإبدال في ما عدا ذلك. (٢)

يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف : " وأما مصطلح الإبدال فسوف نخصه لكل تبادل يقع بين الحروف الصحيحة بعضها مع البعض الآخر، أو بين الصحيحة وحروف العلة" (٣). وأعتقد أنَّ المسألة واضحة تماماً؛ ذلك أنَّ الإعلال محصور في العلل وأنصافها وتبادل الهزمة معها، أما الإبدال فيكون بين الصوامت في ما بينها، أو بين الصوامت وأنصاف العلل. والهزمة إذا وقع بينها وبين غيرها من الصوامت تبادل عدُّ ذلك إبدالاً وليس إعلالاً. فمصطلح الإعلال ذاته مرتبط بالعلل أصلاً. قال الكفوي : " والإبدال يكون من حروف العلة وغيرها، والقلب لا يكون إلا من حروف العلة. (٤)

حروف الإبدال

سُميت بذلك لأنها تبدل من غيرها، وهي مختلف فيها، فهي عند السيوطي ثمانية، قال : " والشائع الضروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك " طويت دائماً" (٥) ، فهي الطاء والواو والياء والتاء والذال والألف والهزمة والميم. أما التتوين فليس داخلاً في العدد. وهي تسعة أحرف عند ابن هشام حيث أضاف إليها الهاء (٦) .

(١) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط٤، ٧٨، ٤/٧٥٧.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية. ص ١٦٧.

(٣) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين اللقماء والمحدثين، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة للمجمع

للمصري، ج٤٥/١٩٨٠، ص ١٧٧.

(٤) للكليات، ص ٣١.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،

لكويت، ١٩٨٠، ٦/٢٥٦.

(٦) أوضح للمسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة

العصرية، صيدا وبيروت، طبعة جديدة منقحة، ١٩٩٤، ٤/٣٣٠.

وحروف الإبدال عند سيبويه والمبرد وابن السراج وابن يعيش أحد عشر حرفاً هي : الهمزة والألف والتاء والذال والواو والياء والطاء والميم والجيم والهاء والنون. (١)

وهي عند ابن عصفور ومكي بن أبي طالب اثنا عشر حرفاً، حيث أضيفت إليها اللام (٢). وأضاف ابن سيده لما ورد عند سيبويه الصاد والزاي فأصبحت ثلاثة عشر حرفاً. (٣) وهي عند ابن الحاجب والاسترلابي أربعة عشر حرفاً، هي ذاتها المذكورة عند ابن سيده، مضافاً إليها حرف اللام. (٤) الذي ورد عند ابن عصفور ومكي بن أبي طالب.

أما عند الزمخشري فهي خمسة عشر حرفاً، هي التي وردت عند ابن الحاجب مضافاً إليها حرف السين (٥) وكذلك هي عند العيني. (٦)

وهي عند أبي حيان ثمانية عشر حرفاً بإضافة الفاء والكاف والشين للخمسة عشر. (٧) أما المرادي فحروف الإبدال عنده اثنان وعشرون حرفاً. (٨) هي الثمانية عشر السابقة مضافاً إليها الباء والتاء والعين والراء. وقد نصّ على أن المستثنى من الإبدال من حروف المعجم هي الحاء والخاء والذال والضاد والطاء والغين والقاف. (٩)

ولعلَّ الاختلاف بين النحاة في عدد حروف الإبدال عائد إلى اختلاف النظرة التي نظر كل واحد منهم من خلالها إلى الإبدال ومظاهره. فبعضهم نظر إلى الإبدال باعتباره شاملاً للإعلال والإبدال بنوعيه الصرفي واللغوي، وبعضهم نظر

(١) انظر للكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٣٧/٤، والمقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم للكتب، بيروت، دت، ٦١/١، والأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ٢٤٤/٣، وشرح الملوكي في التصريف ص ٢١٣.

(٢) انظر للمتعم في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوه، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٧٨، ٣١٩/٢، وللرعاية لتجويد القراءة، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، صان، ط٣، ١٩٩٦، ص ١٢٢.

(٣) انظر للمخصص ٢٦٧/١٣.

(٤) انظر شرح للشافية ١٩٩/٣.

(٥) انظر شرح المفصل ٧/١٠.

(٦) انظر شرح للمراح في التصريف، ص ٢٣٩.

(٧) انظر تقريب للمقرب، ص ١٢٢ نقلاً عن الإبدال في اللغة العربية، ص ٢١.

(٨) انظر توضيح المقاصد والمسالك ٤/٦.

(٩) السابق والصفحة ذاتها.

إلى الإبدال الصرفي دون غيره، أو الإبدال بعامة. ومن هنا فإن مَنْ ضَيَّق مفهوم الإبدال ومظاهره قلَّت حروف الإبدال عنده، ومن وسَّع دائرة الإبدال كثر عدد حروف الإبدال عنده وهكذا، فالمسألة مرتبطة بما يعنيه الإبدال. وأظن أن القدماء أنفسهم أشاروا إلى مثل هذا ، ومن ذلك قول ابن يعيش : " فأما حصر حروف البديل في العدة التي نكرها (يقصد ابن جني صاحب الملوكي) ، فالمراد الحروف التي كثر إبدالها، واشتهرت بذلك . ولم يرد أنه لم يقع البديل في شيء من الحروف سوى ما نكر. ولو أراد ذلك لكان محالاً؛ ألا ترى أنهم قالوا: "بعكوكه، وأصلها معكوكه"؛ لأنها من المعك، وقالوا: "باسمك" يريدون ما اسمك"... فبان بذلك أنهم إنما وسموا بحروف البديل ما اطرَد إبدالها وكثر^(١).

وقال : " فبان بما نكرته أن البديل لا يختصُّ بالحروف التي يذكرها (يقصد الزمخشري) بل قد يجيء في غيرها على ما نكرتُ لك، وإنما وسموا بحروف البديل ما اطرَد إبدالها وكثر^(٢).

فهذا هو سبب اختلاف عدد حروف الإبدال عند النحاة، فهو يعود إلى مظاهر الإبدال وليس إلى حروفه. يقول مولاي عبد الحفيظ: " من هنا نرى أن الاختلاف لم يكن في عدد الحروف بحد ذاتها، بل كان في مظاهر الإبدال، ونظرة كل نحوي إليها"^(٣). وترى الدكتورة أسيدة شهبندر أن الاختلاف في عدد حروف الإبدال يعود إلى أن الأحرف الأحد عشر هي للإبدال المطرَد، وما استدرِك عليها فهو للإبدال الأكثر شيوعاً في ما بقي^(٤).

والمتفق عليه من حروف الإبدال عند علماء العربية هو ذاته ما اتفق عليه عند علماء التجويد. يقول حسين عبود: " لكن المعوَّل عليه في هذه القضية ما قاله علماء التجويد، وعليه جمهور الصرفيين"^(٥). والقضية هي الخلاف في حروف الإبدال.

(١) شرح للملوكي في التصريف، ص ٢١٥-٢١٦، وانظر شرح المفصل ٧/١٠ - ٨ .

(٢) شرح المفصل، ٨/١٠ .

(٣) الإبدال في اللغة العربية، ص ٢١ .

(٤) الإبدال وأثره في الصرف والاشتقاق عد. أسيدة شهبندر، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٩١، ص ٤ .

(٥) الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، حسين علي عبود ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، ١٩٩٣ ، ص

ويرى الدكتور مصطفى جواد أن المتفق عليه هو تسعة أحرف للإبدال المطرد، يقول: " من البديهيات الصرفية أن الإبدال المطرد يؤول إلى تسعة أحرف جمعها بعض الفضلاء في قوله: هدأت موطياً".^(١) ومثل الدكتور مصطفى جواد على ذلك بما يلي: " كالهاء في " الرحمة" عند الوقف، والداد الثانية في " أدان" ، والهمزة في " قلاند" و" سماء" والتاء الأولى في " اتحد"، والميم في " من باج"، والواو في " قوتل" والطاء في " اصطبر"، والياء الأولى في " مرمي"، والألف في " مال"...."^(٢) وأرى أن هذا الأمر غير دقيق، فقد جمع حروف الإعلال والإبدال معاً، وحتى لو فصلنا بين الإبدال والإعلال من حيث حروف كل منهما. فما المقصود بحروف الإبدال؟ أم التي تُبدلُ بغيرها؟ أم التي يُبدلُ غيرها بها؟ أم نقصد الحالتين معاً؟ فعندما نحدد حروف الإعلال نحصرها في العلل الطويلة والقصيرة، ونصفي العلتين، والهمزة لكثرة تبادلها مع العلل. فالعلل تتناوب أو تتبادل في ما بينها، كقلب الواو ياء، أو قلب الياء واو، أو قلب الواو والياء ألفاً، أو قلب العلل الطويلة همزة، وكل هذا حسب آراء النحاة في قواعد الإعلال.

ومن هنا فإن الذي يبديل إبدالاً مطرداً هو التاء سواء كانت تاء تأنيث؛ حيث تبدل في الوقف هاء، أو تاء افتعل حيث تبدل دالاً أو طاءً ضمن قواعد محددة معروفة. والواو والياء (نصفا الحركتين) تبدل كل واحدة منهما تاءً في صيغة افتعل كما هو معلوم أيضاً إذا كانت فاء الكلمة.

وإذا أردنا أن نعد ما يبديل من هذه الأصوات الثلاثة من حروف الإبدال فهو الهاء بدلاً من تاء التأنيث في الوقف، والطاء والداد بدلاً من تاء الافتعال، والتاء ذاتها محل الواو والياء في صيغة افتعل وسائر مشتقاتها. وعليه فهذه ستة من حروف الإبدال هي: التاء والطاء والداد والواو والياء والهاء أما الألف فهي من العلل، وتلحق الهمزة بالإعلال وإن كانت من الصوامت لكثرة التبادل بينها وبين العلل.

(١) أثر التضعيف في تطور العربية والإبدال الذي غفل عنه علماء اللغة، د. مصطفى جواد، مجلة للمجمع المصري، م ١٩٦٥، ١٩٦٥، ص ٥٧.

(٢) للمبايق، ص ٥٧ - ٥٨.

وأما الميم فإنها تبدلُ من النون إبدالاً مطّرداً إذا سُكنت النون وتلتها الباء . قال سيبويه: " والميم تكون بدلاً من النون في عنبر وشنباء ونحوهما إذا سُكنت وبعدها باء" (١) ، فيقال في (عنبر) (عمبر) وفي (شنباء) (شمباء) فإن تحركت هذه النون لم تقلب ميماً . تقول عنابر وقناير (٢).

وتفسير هذا الإبدال عند ابن يعيش مبنيّ على أن النون الساكنة حرف رخو ضعيف، يمتدّ بغنة في الخيشوم . والباء حرف شديد مجهور، مخرجه من الشفة. وإذا جئت بالنون الساكنة قبل الباء خرجت من حرف ضعيف إلى حرف ينافيه وبضاده، وذلك مما يتقل . فجاءوا بالميم مكان النون؛ لأنها تشاركها في الغنة، وتوافق الباء في المخرج؛ لكونهما من الشفة ، فيتجانس الصوت بهما ولا يختلف (٣). ومن المحدثين من نكر هذه المسألة وبيّن أن النون الساكنة تُبدلُ ميماً إذا جاورت الباء، بحيث تفقد مخرجها ، ولكنها تحافظ على صفتها الأنفية. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: " إذا جاورت النون الباء مجاورة مباشرة لاحظنا أن النون تتأثر بالباء، وتقلب إلى صوت أنفي شبيه بالباء في المخرج، وهذا الصوت هو الميم، أي أن النون تفقد مخرجها، ولكن لا تفقد صفتها الأنفية، وذلك مثل (أنبئهم ، من بعد) (٤).

وأرى أن ما جرى هو إرادة التقريب بين النون الأنفية والباء الشفوية، فكانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي إبدال الباء بصوت من مخرجها، وفي الوقت نفسه يشارك النون في الغنة وهذا الصوت هو الميم، مما يقرب بين الصوتين ويسهل عملية النطق. يقول عبد الرؤوف محمود: " وأرى أن ما حدث هو أن النون جاءت متصلة اتصالاً مباشراً مع الباء ، فأثناء النطق ينتقل الصوت من الأنف من مخرج النون إلى الشفتين مخرج الباء، والعرب دائماً تسعى للتسهيل في النطق، فعملوا على إبدال النون إلى صوت الميم؛ وذلك لأن الميم توافق النون في الغنة، وتوافق الباء في المخرج... وهذا أسهل على اللسان من الانتقال من مخرج إلى مخرج" (٥).

(١) الكتاب ٢٤٠/٤.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ص ٢٨٩.

(٣) شرح للملوكي في التصريف ، ص (٢٨٩-٢٩٠)، وانظر شرح المفصل ٣٤/١٠.

(٤) الأصوات للغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩، ص ٧٣.

(٥) البحث الصوتي عند ابن يعيش، عبد الرؤوف إسماعيل، رسالة ماجستير، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، ١٩٩٩، ص ١٢١.

وبناء على ما تقدم ، وقياساً على ما عدّ من حروف الإبدال، فهل النون هي حرف الإبدال أم الميم؟ فالميم أبدلت من النون إبدالاً مطرداً في هذه الحالة، ومن هنا فإنني أرى أن تعدّ النون والميم من أحرف الإبدال، وذلك بشرط أن يكون في هذه الحالة من الإبدال دون غيرها. وبهذا تكون حروف الإبدال ثمانية هي: التاء والطاء والدال والواو والياء والهاء والنون والميم ، والله أعلم.

الغاية من الإبدال

يسعى الإبدال إلى إيجاد نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتتافرة، وذلك عن طريق المماثلة بينها أو التقريب ، ذلك أن التتافر بين أصوات الكلمة الواحدة يجعلها ثقيلة وصعبة على الناطق. قال السيوطي في هذا : "فالتتافر منه ما تكون الكلمة متناهية في النقل على اللسان وعسر النطق بها . كما روي أن أعرابياً سئل عن ناقته، فقال: تركتها ترعى الهعخع.^(١) ومنه ما دون ذلك كلفظ مستشزر في قول امرئ القيس:

غداً ترها مُستشزراتٌ إلى العُلا تَظُلُّ العِقاَصُ في مُنتى ومُرسلِ

وذلك لتوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة ، والسزاي وهي مجهورة.^(٢)

والذي جعل كلمة "الهعخع" صعبة - كما أرى - هو التقارب بين مخارج أصواتها ، وتشكلها من أصوات أدخل في القناة الصوتية، مما جعل هذه الأصوات صعبة وهي مفردة، فكيف بها إذا اجتمعت. يضاف إلى هذا تكرار العين في هذه الكلمة وهي صوت صعب النطق وجاءت مجاورة للهاء الصعبة كذلك. وتوسّطت العين المجهورة بين صوتين مهموسين . كل هذا أدى إلى صعوبة نطق هذه الكلمة.

أما تفسير السيوطي لصعوبة كلمة "مستشزرات" فهو صحيح . لكنني أضيف إليه أن الذي جعل الشين صعبة في هذه الكلمة هو انتقال اللسان من مخرج متقدم إلى مخرج متأخر ثم عودته إلى المخرج المتقدم، أعني أن اللسان ينتقل من مخرج التاء اللثوي الأسناني إلى مخرج الشين الغاري ثم يعود إلى الأمام حيث مخرج

(١) الهعخع: شجرة يتداوى بورقها، للمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي، شرح وضبط وتعليق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دت، ١٨٥/١.
(٢) المزهر ١٨٥/١ - ١٨٦.

الزاي، أي إلى موضعه الذي كان فيه قبل نطق الشين. وفي هذا صعوبة في النطق
لبعد مخرج الشين عن مخرج الزاي والتاء.

وعزا الدكتور تمام حسّان كذلك النقل في " مستشزرات" لما فيها من تنافر واضح
بسبب تكرار عدد من حروف الأسنان ، وتردد اللسان في النطق بين داخل الأسنان
قأطرافها، مما يستدعي انتباهاً خاصاً من المتكلم إلى مخارج الحروف أثناء
النطق. (١)

فالأصوات تميل إلى التجاذب في ما بينها ، محاولة التقريب بينها أو التماثل،
و غاية ذلك الخفة والتسهيل على الناطق ، وإزالة ما قد يكون في نطقها من عسر
بسبب تنافر أصواتها. يقول الدكتور رمضان عبد التواب: " ..ذلك أن أصوات اللغة
تختلف في ما بينها في المخارج والشدة والرّخاوة ، والجره والهمس، والتفخيم
والترقيق، وما إلى ذلك ، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من
مخرجين متقاربين ، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً، حدث بينهما شد
وجذب، كل واحد يحاول أن يجذب الآخر ناحيته ، ويجعله يتماثل معه في صفاته
كلها، أو في بعضها" (٢).

فالتباعد أو التنافر بين الأصوات يؤدي إلى نقلها ، ويمكن التخلص من النقل
بالمماثلة أو التقريب، والمماثلة بدورها تؤدي إلى الإبدال.

يقول الدكتور أحمد عفيفي: " ونستطيع في شيء من الاطمئنان أن نضم كل
الأسباب السابقة في سبب واحد، هو أن الإبدال سببه عدم التجانس بين الحروف
بعضها وبعض، أو بين الحروف والحركات ؛ لأن في عدم التجانس نقلاً يدعو إلى
التغيير" (٣).

وهذا التغيير هو الذي يؤدي إلى تحقيق التجانس بين أصوات الكلمة الواحدة،
والتقريب بينها ، مما يسهل عملية النطق. وهذا ما أشار إليه فندريس، حيث قال: " إذ
ينشأ من جميع الأعضاء التي تتعاون على التصويت نوع من الاتفاق الذي بمقتضاه

(١) انظر الأصول ، د. تمام حسّان ، وزارة للثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٨ ص ٣٦٠.

(٢) التطور اللغوي، مظاهره وطله وقوانينه، د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة و دار الرفاعي
باليابان، ديت ، ص ٢٢، وانظر للتغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، د. رمضان عبد التواب،
مجلة المجمع السوري، م ٥٠، ج ١، ١٩٧٥، ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي للدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥، ص ١٨٦.

يميل كل واحد منها بالوضع الذي يتخذه إلى أن ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى، بل إن الاتفاق لا يقتصر على وضع الأعضاء ، وإنما يتعداه إلى الاتفاق العضلي، فبعض الأصوات مثلاً يلزم لنطقها نفس أكثر مما يلزم للأخرى، أو يتطلب مجهوداً أعظم من حركات الأعضاء الصوتية^(١).

فالمجانسة لا تقف عند البعد الصوتي، بل تتعداه إلى بعد آخر هو الانسجام بين أعضاء النطق، بحيث تكون أوضاعها منسجمة في نطق أصوات الكلمة الواحدة، مما يؤدي إلى الانسجام بين هذه الأصوات.

وقد أشار القدماء إلى الغاية من الإبدال، قال سيبويه: " وقالوا في مفتعل من صبرت: مصطبر، أرادوا التخفيف حيث تقاربا... ، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف ، وليكون عملهم من وجه واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام"^(٢). فالاختلاف في الترقيق والتفخيم أدى إلى تنافر بين الصوتين؛ لذا لجأت العربية إلى الإبدال للتقليل من هذا التنافر أو إزالته.

وقال سيبويه في موطن آخر وهو يتحدث عن إبدال التاء طاءً: " ليكون العمل من وجه واحد... ، وكان ذلك أخف عليهم"^(٣). وقال أيضاً: " فكان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم في الإدغام؛ وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم، نحو قولهم " ازدان واصطبر"^(٤). وقال في أثناء حديثه عن إبدال الواو تاء في صيغة "افتعل": " فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم"^(٥). فغاية الإبدال عند سيبويه تكاد تكون محصورة في جانب واحد هو تحقيق الخفة على الناطق. وكذلك هي عند ابن جني^(٦).

(١) اللغة، ص ٦٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٦٧.

(٣) السابق ٤/٤٦٨.

(٤) السابق ٤/٣٣٥.

(٥) السابق ٤/٣٣٤.

(٦) انظر الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠،

١٦٢/٣.

وغاية الإبدال عند ابن يعيش هي إرادة التقريب بين الأصوات ، والمماثلة أو التجانس بينها، والتقليل من التنافر الحاصل بينها . قال في أثناء حديثه عن إبدال تاء " افتعل " دالاً: "إنما وجب إبدال تاء " افتعل " دالاً ، إذا كان فاؤه زايماً أو دالاً أو ذالاً... لما ذكرناه من إرادة تجانس الصّوت، وكرهية تباينه، وذلك أن الزاي والذال والذال حروف مجهورة، والتاء حرف مهموس ، فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنها من مخرجها، وهي مجهورة ، فتوافق بجهرها جهر الزاي والذال والذال، ويقع العمل من جهة واحدة"^(١).

ولا يختلف رأي المحدثين في هذه المسألة عن رأي القدماء فيها. فالغاية من الإبدال عند المحدثين هي تحقيق نوع من الانسجام الصوتي بين أصوات الكلمة، وذلك عن طريق التقريب بين الأصوات المتباعدة أو المتنافرة في المخارج أو الصفات، ثم التسهيل في عملية النطق، وتحقيق نوع من الاقتصاد في الجهد العضوي المبذول في أثناء عمليات النطق المتتابعة . وكل ذلك من أجل الخفة التي تسعى القوانين الصوتية لتحقيقها في كثير من الأحيان.^(٢)

وعملية الإبدال - كما هو معلوم - لا تتم إلا من خلال المماثلة بين الأصوات، هذه المماثلة قد تكون رجعية وقد تكون تقدمية ، كما أنها تكون تامة وتكون جزئية. والمماثلة في الأصوات تؤدي إلى الخفة في نطقها؛ لأنها تقلل من التنافر الحاصل بينها من جهة ، وتقرب ما بين الأصوات المتماثلة من جهة أخرى، مما يؤدي بالتالي إلى تقليل الجهد العضوي المبذول في نطق الكلمات التي حدث فيها الإبدال أكثر مما كانت عليه قبل الإبدال.

(١) شرح الملوكي في التصريف ، ص (٣٢٢ - ٣٢٣).
(٢) انظر الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص ١٨٤، وفي اللهجات العربية ص ٦٧، والمنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٦٨، وأثر التضعيف في اللغة العربية والإبدال الذي غفل عنه طمء اللغة، ص ٥٩، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ١٨٤، واللهجات العربية في التراث ١/٣٤٧، ٣٤٩، وطمء الأصوات للعرب سبقوا اللغويين للمحدثين في ابتكار نظرية التماثل، د. عبد العزيز مطر ، ص ٥٣، الإبدال والإدغام في أبنية الفعل، د. إبراهيم السامرائي ، ص ٢٢، وظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين ، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٥٧، ومن العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية ص ٧٢، ودروس في علم أصوات العربية ص ٥٣، وظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم ، ص ١٠٣، وص ١٨٣، وقضية للخفة والتقليل وأثرها في اللغة ، ص ٦٦ و ٧٠، والإبدال في اللغة العربية، ص ١٤ و ٣١٣.

يقول الدكتور محمد جواد النوري: "ومهما يكن من أمر ، فإن المماثلة تُعد عملية تفاعل صوتي تتم بين صوتين مختلفين متجاورين أو متقاربين، فيكتسبان بالتماثل خصائص صوتية مشتركة، أو يصبحان في بعض الحالات متطابقين، وذلك من أجل توفير الجهد أثناء عملية النطق، وتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجلورة في ملامحها المختلفة..."^(١).

ويرى الدكتور أحمد عفيفي أن التقارب والتشابه هما أساس الإبدال، وهما من خصائص المجانسة، فالمجانسة تقارب وتشابه وتداخل وتمازج^(٢).

وقد تكون الغاية من الإبدال هي الهروب من ثقل الأصوات المتماثلة المتتابعة طلباً للخفة، وذلك عن طريق المخالفة بين الصوتين المتماثلين، كما حدث في دينار وقيراط، إذ الأصل فيهما دنار وقراط، فقد فُكَّ الإدغام، وتخلّصت العربية من ثقل تتابع المثليين، وكرهيته باستبدال أول المثليين ياء، فتحوّلتا من دنار وقراط إلى دينار وقيراط^(٣).

ومن هنا فإن الإبدال إما أن يكون عن طريق المماثلة بين الأصوات المتباعدة وذلك بتقريب بعضها من بعض أو مماثلة الصوتين تماماً، وإما عن طريق المخالفة بين الأصوات المتماثلة ، وذلك بإبدال أحد المثليين صوتاً آخر يقلل من ثقل تتابع المثليين، عندما يكون التتابع في المثليين ثقیلاً. وفي هذا يقول مولاي عبدالحفيظ: "ومن ثم قد يكون الإبدال نتيجة من نتائج التأثير والتأثير الحاصل بين الأصوات اللغوية. فتجاور صوتين متنافرين، أو متباعدين ، يؤدي إلى تقريب أحدهما من الآخر لتحقيق المجانسة والانسجام بينهما. ويكون هذا التقريب بإبدال أحد الحرفين حرفاً من مخرج مجاوره، أو قريباً منه في المخرج والصفات، وقد يحدث عكس هذه الحالة ، أي تجاور حرفين متماثلين أو أكثر، فتستدعي الضرورة عندئذ إبدال أحدهما حرفاً مخالفاً، وغالباً ما يكون هذا الحرف حرف لين، أو شبيهاً بحروف اللين؛ وذلك لتسهيل عملية النطق"^(٤).

(١) من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية ، د. محمد جواد النوري، البلقاء للبحوث والدراسات، م٢٠١٤، ج١، ص ٧٦.

(٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ١٨٧.

(٣) انظر المقتضب ١/٢٤٦.

(٤) الإبدال في اللغة العربية ، ص ١٥.

ويرى الخليل بن أحمد أن الإبدال قد يحدث فراراً من قبح حاصل في النطق لو لم يحدث الإبدال . قال : " وكذلك اضطجع ، وأصل هذه الطاء تاء ، ولكنهم استقبحوا أن يقولوا : اضتجع" (١) .

هذه أسباب الإبدال وغاياته ، فلو لا النقل والتناثر بين الأصوات المتباعدة والمختلفة في الصفات لما كان الإبدال الذي يؤدي إلى التقارب أو التماثل بين هذه الأصوات . فالإبدال ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة إلى غاية أهم منه كما مرّ .

* الإبدال الصرفي (الصوتي)

ويقصد به إبدال حرف صحيح أو معتل (نصف علة) بحرف صحيح، وذلك إبدالاً قياسياً مطّرداً في صيغ صرفية محددة لا يخرج عنها. وسببه النقل الصوتي الناجم عن اختلاف الأصوات أو تباعدها . وعرّفت الدكتورة أسيدة شهبندر الإبدال الصرفي بقولها: " هو إبدال يطرد وينقاس، وله علل صوتية، مردّها إلى الضرورة أو الاستتقال، وهو ناجم عن الصيغة الصرفية" (٢) .

وقد أطلق محمد الأنطاكي على هذا النوع من الإبدال مسميات أخرى هي: الضروري أو اللزوم ، ثم قال: " وأجدر من ذلك أن يُسمى الإبدال الصوتي، لأنه تبدلات صوتية لا يترتب عليها تغيير في معنى الكلمة الصرفي، أو وظيفتها النحوية" (٣) . وأقترح أن يطلق عليه الإبدال الصرفصوتي؛ لأنه يكون في صيغ صرفية محددة، وعلله صوتية فهو يجمع بين البعدين الصرفي والصوتي.

ويقسم هذا النوع من الإبدال إلى قسمين:

أ- إبدال صامت بصامت آخر .

ب- إبدال نصف علة (واو أو ياء) بصامت .

وأبدأ بعرض قواعد القسم الأول وأمثلته وتفسيراته . فهو يكون بإبدال صامت بصامت آخر لعلّة صوتية . وينتج ذلك عن طريق المماثلة بين الصوامت ، أي بين الصامت المراد إبداله والصامت المجاور له، بحيث تحدث المماثلة بين الصوت

(١) لعين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠، ٢١٢/١ . ونسخة دار مكتبة الهلال .

(٢) الإبدال وأثره في الصرف والاشتقاق، ص ٦ .

(٣) للمحيط في أصوات العربية، ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار للشرق العربي، بيروت، ٣، ١٩٧١، ١٣١/١ .

المبدل والصوت المجاور له . حيث تتفاعل الأصوات في ما بينها ، ويحدث التأثير ،
فيؤثر أحد الصوتين في الآخر .

١ - إبدال تاء الافتعال دالاً .

إذا كانت الفاء من " افتعل " وسائر مشتقاتها دالاً أو ذالاً أو زايًا، فإن فاء
" افتعل " وسائر مشتقاتها تبدل دالاً، ثم يحدث الإدغام في ما يصح فيه الإدغام. فإذا
التقت التاء في " افتعل " وسائر مشتقاتها بأحد هذه الأصوات الثلاثة التقاءً مباشراً لا
يفصل بينهما فاصل، فإن التاء تبدل بصوت قريب منها ومن هذه الأصوات الثلاثة ،
مماثلة لهذه الأصوات، وتسهيلاً للنطق. ذلك أن التاء مهموسة، وهذه الأصوات
جميعها مجهورة. قال الاستربادي: " إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف الزاي والدال
والذال، قلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت الدال والذال فيهما...، والحروف الثلاثة
مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالاً؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في
الجهر، وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما" (١).

فلما أرادوا أن يقربوا ما بين التاء وبين هذه الأصوات الثلاثة، وذلك بإبدال
التاء بواحد من الثلاثة، كانت الدال هي البديل عن التاء ؛ لأنها أقرب هذه الثلاثة إلى
التاء. فهي النظير المجهور للتاء، حيث لا فرق بين الدال والتاء لا في المخرج ولا
في الصفة، إلا في صفة الجهر التي هي للدال ، والهمس التي هي للتاء، فالتاء وقفي
أسناني لثوي مهموس، وكذلك الدال إلا أنها تختلف عن التاء في صفة الجهر، بينما
الذال احتكاكي بين أسناني، وكذلك الزاي احتكاكي أسناني، وهما مجهوران كالدال.
لذلك كانت الدال هي البديل عن التاء دون أختيها وفيما يلي بيان لهذه الحالات من
الإبدال:

أ- ما كانت الفاء منه دالاً نحو : دعا (دَعَوَ)

الدتعي ← يندعي ← يدعي

يدتعي ← يندعي ← يدعي

مدتعي ← مندعي ← مدعي

إدغام الدال في الدال

إبدال التاء دالاً

البنية العريقة

(١) شرح الشافية ٢٢٧/٣، وانظر المخصص ٢٦٨/١٣.

قال سيبويه: "وكذلك الدال، وذلك قولك أدانوا من الدالين" (١). وقد فسّر سيبويه هذه الحالة من الإبدال بقوله: "لأنه قد يجوز فيه البيان في الانفصال على ما ذكرنا من الثقل، وهو بعد حرف مجهور، فلما صار ههنا، لم يكن له سبيل أن يفرد من التاء، كما يفرد في الانفصال، فيكون بعد الدال غيرها، كما كرهوا أن يكون بعد الطاء غير الطاء من الحروف، فكرهوا أن يذهب جهر الدال، كما كرهوا ذلك في الدال" (٢). فالمسألة عند سيبويه مرتبطة بعملية الإدغام مع المحافظة على صفة القوة التي في الصوت المراد إدغامه.

ولا يختلف رأي ابن السراج وراي المبرد في تفسير هذه المسألة عن رأي سيبويه فيها، فهما يفسران هذا الإبدال بأن التاء مهموسة، والدال مجهورة، فأبدل من موضع التاء صوتاً مجهوراً مماثلاً للدال (٣) وهذا هو واقع الحال في تفسير هذا الإبدال، فقد تجاوزت التاء المهموسة والدال المجهورة مجاورة مباشرة فحدثت صعوبة في النطق، وذلك بسبب الانتقال المباشر بين الصوتين المتقاربين في مخرجيهما، فأثر الصوت صاحب الملمح الأقوى في الصوت الأضعف، أي الدال المجهورة في التاء المهموسة مما أدى إلى إبدالها دالاً، وذلك مماثلة لتقديمية للدال. يقول الدكتور عبد الحميد السيد: "فجُهرت التاء المهموسة تحت تأثير الدال المجهورة، فتحوّلت إلى مقابلها المجهور، وهو الدال؛ تحقيقاً للمشكلة" (٤). والأولى أن يقول تحوّلت التاء المهموسة إلى دال مجهورة، بتأثير من الدال، ومماثلة لها.

وبعد المماثلة الناتجة عن الإبدال يحدث الإدغام. لكن ما يلحظ على رأي سيبويه السابق أن هذا الإبدال إنما حصل من أجل الإدغام، وقد نصّ ابن عصفور على ذلك صراحة، قال: "وكذلك تبدل منها إذا كانت الفاء دالاً، إلا أن ذلك من قبيل البديل الذي يكون للإدغام" (٥). وأرى أن الأمر خلاف ذلك، فالإدغام يأتي مرحلة تالية للإبدال. فبعد المماثلة، وكون أول المثليين ساكناً يحدث الإدغام، لا سيما أن المماثلة

(١) الكتاب ٤/٤٧٠.

(٢) السابق، ٤/٤٧٠-٤٧١.

(٣) انظر الأصول ٣/٢٧٠، والمقتضب ١/٦٥.

(٤) ظاهرة المشكلة في اللغة العربية، د. عبد الحميد السيد، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، ع ٣، ١٩٨٧.

ص ٤٤.

(٥) الممتع ٢/٣٥٧.

للذال، وبعد ذلك جرى الإدغام. وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "وذلك قولك مذكر كقولك مطلم، ومن قال مظعن قال مذكر. وقد سمعناهم يقولون ذلك، والأخرى في القرآن في قوله تعالى: "فهل من منكر"^(١)، وإنما منعهم من أن يقولوا مذكر كما قالوا مزدان. أن كل واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام"^(٢). ومذكر أكثر من مذكر في كلام العرب"^(٣).

قال الفراء: "وقوله فهل من منكر" المعنى منكر، وإذا قلت مفتعل في ما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشددة. وبعض بني أسد يقولون مذكر، فيغلبون الذال فتصير ذالاً مشددة"^(٤).

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "غير أن الشائع الكثير الاستعمال في "انكر" هو "انكر"، أي أن الصوت الأول قد فني في الصوت الثاني، وبذلك صار التأثير رجعياً"^(٥). وهذا هو القياس في الإدغام، أي أن يدغم الصوت الأول في الصوت الثاني:

ومثل هذا ما جاء في قوله تعالى: "وما تدخرون في بيوتكم"^(٦) فالجذر الثلاثي لـ "تدخرون" هو نخر بالذال وليس بالدال، وقد صيغ على وزن "تفتعلون" وكان الأصل فيه تندخرون، ثم أبدلت تاء الافتعال دالاً مماثلة جزئية في الجهر للذال، فأصبحت تندخرون، ثم حدثت مماثلة كلية أخرى حيث أثرت الدال تأثيراً رجعياً في الذال، فأبدلتها دالاً مماثلة كلية لها، فاجتمع المثان ثم حدث الإدغام.

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي في هذه المسألة: "وكان اللسان يذهب إلى الدال هذه، وهي أقوى من الذال، وهذه القوة أو الشدة تعرض لفاء الفعل وهي الذال فتبدل "دالاً". وكان الأصل (نخر) وليس لنا (دخر) في هذا المعنى، وقد شاع الفعل

(١) القمر من الآيات، ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.

(٢) للكتاب ٤٦٩/٤ - ٤٧٠.

(٣) الأصول ٢٧١/٣.

(٤) معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، د.ت،

١٠٧/٣.

(٥) الأصوات اللغوية، ص ١٨١.

(٦) آل عمران: ٤٩.

مع إبدال الذال الأصلية دالاً، واستعمل الفعل (ادّخر) وكأنه بعيد عن (اددخر) ،
ومثل هذا المصدر (الادّخار) ولا يُقال (الاددخار)".^(١)

ج- ما كانت الفاء منه زايّاً نحو : زان

إذا كانت فاء " افتعل " وسائر مشتقاتها زايّاً فإن التاء من " افتعل " وسائر مشتقاتها تبدل دالاً. قال سيبويه: " والزاي تبدل لها مكان التاء دالاً، وذلك قولهم مزدان في مزتان؛ لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها، وليست مطبقة ، كما أنها ليست مطبقة"^(٢). قال ابن يعيـش: " فلما كانت الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاء في الجهر، قربوا صوت أحدهما من الآخر، وأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاء وهي الدال، فقالوا ازجر وازدان ، قال الشاعر:

إلا كعهدكم بذئ بقر الحمى هيهاتَ ذو بقر من المزدار"^(٣)

وأضاف ابن عصفور إلى تباين التاء والزاي في صفتي الجهر والهمس، صفتين أخريين هما الشدة التي في التاء والرخاوة التي في الزاي، قال: " والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، والتاء شديدة، والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء، فقربوا أحد الحرفين من الآخر؛ ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشدة، وأخت الزاي في الجهر".^(٤)

فالذي حدث في هذه الحالة هو أن الزاي الصغيرية المجهورة جاورت التاء المهموسة فأثرت فيها، فأبدلت التاء دالاً مماثلة جزئية تقديمية وذلك في صفة الجهر. فتحقق بذلك نوع من التماثل الصوتي بين الصوتين المتجاورين بعد أن كان بينهما تباين من حيث الجهر والهمس، باعتبارهما صفتين متضانتين. يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: " وبعبارة أخرى إذا أضفنا إلى التاء بكل خصائصها الصوتية توتراً في الوترين الصوتيين نطقنا دالاً، فالتاء صوت لا يختلف عن الدال إلا من هذا الجانب"^(٥).

(١) الإدغام والإبدال في أبنية الفعل، د. إبراهيم السامرائي، مجلة للمجمع الأردني، ع ١٩٩٦، ص ٢٢.

(٢) للكتاب ٤٦٧/٤ - ٤٦٨.

(٣) شرح للفصل ٤٨/١٠.

(٤) للمتع ٣٥٦/٢.

(٥) مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، دار قباء ، القاهرة، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، ص

وتفسير المحدثين لهذه الحالة من الإبدال لا يختلف عن تفسير القدماء لها، يقول الدكتور عبد العزيز مطر: "في ضوء ظاهرة التماثل نقول: إنَّ التاء قد جاورت الزاي، والتجاور هنا تام، إذ لم يفصل بين التاء والزاي حركة. ولما كانت الزاي صوتاً مجهوراً، وكانت التاء صوتاً مهموساً، فإن الصوتين يميلان إلى تحقيق الانسجام بينهما، وهنا تأثرت التاء المهموسة بالزاي المجهورة فجهرت لها، وحين يجهر بالتاء تصبح دالاً؛ لأنَّ التاء والدال من مخرج واحد، فأصبحت الدال والزاي متقاربتين كلاهما مجهور^(١). فهو بهذا لم يزد على ما قاله القدماء في تفسير هذه المسألة؛ وذلك أنَّ القدماء قد أتوا على التفسير الكامل والصحيح لهذه الظاهرة، وتابعهم المحدثون في التفسير ذاته تقريباً.

يُضاف لما سبق أنَّ صفة الصفير التي في الزاي، والندادة في السمع تعدان من ملامح القوَّة في هذا الصوت بحيث يتمكن من التأثير في التاء المجاورة له والتغلب عليها، وذلك بإبدالها صوتاً قريباً من الزاي مماثلاً لها في بعض صفاته وهو الدال أو الزاي، حيث يجوز القول مَزَان بدلاً من مَزْدَان. وفي مَزَان تحدث المماثلة مرتين الأولى جزئية بحيث تبدل التاء دالاً، والثانية تامة بحيث تبدل الدال زايماً مماثلة تقديمية تامة للزاي، فتجتمع زايان، الأولى ساكنة والثانية متحركة، فيحصل الإدغام.

مَزْتَان ← مَزْدَان ← مَزَان ← مَزَان

الهيئة الصيغة يبدال التاء دالاً يبدال الدال زايماً إدغام الزاي في الزاي

وقد أشار سيبويه إلى هذا فقال: "ومن قال مصيّر قال مَزَان"^(٢)، وقال ابن جنبي: "ازجر أبدل الزائد للأصلي مثل اصيّر"^(٣)، أي أنه أبدل التاء دالاً، أي ازجر، وازدهر، وازدان وغيرها. قال عبد الحفيظ مولاي: "فإذا كانت فاء الكلمة زايماً فالأكثر إظهار الزاي والدال في الافتعال ومتصرفاته، نقول ازجر يزجر ازججراً

(١) علماء الأصوات للعرب سبقوا اللغويين المحدثين إلى ابتكار نظرية التماثل، د. عبد العزيز مطر، مجلة اللسان العربي، م٧، ج١، ١٩٧٠، ص ٥٣، وانظر في فقه اللغة وقضايا العربية، د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٧، ص ٤٧.

(٢) للكتاب ٤/٤٦٨.

(٣) للمصنف في شرح كتاب التصريف، ابن جنبي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار للكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص ٥٤٥.

فهو مزدجر. هذا هو الأكثر والأقيس، لكن من العرب من يبدل الدال زايًا، ويدغم الزاي الأصلية فيها، فيقول: ازجر وهو قليل^(١).

وللدكتور داود عبده رأي في مسألة إبدال تاء الافتعال دالاً إذا سبقها واحد من الأصوات الصغيرية في صيغة "فتعل"، وكذلك الأمر بالنسبة لإبدال فاء الافتعال تاء إذا كانت نصف حركة (واو أو ياء). ومفاد هذا الرأي أن صيغة "افتعل" حدث فيها قلب مكاني، إذ إن أصلها "اتفعل" وليس "افتعل"، وقد حدث الإبدال قبل القلب المكاني.

يقول الدكتور داود عبده في أثناء حديثه عن ظاهرة القلب المكاني: "ومن هذه الأمثلة يتضح أنه لو لم يكن الأصل في صيغة افتعل اتفعل، لأصبحت ازدهر مثلاً استهر، أي لتغيرت الزاي مماثلة للتاء فأصبحت سيناً (زايًا غير مجهورة) كما في فزتم، وبقيت التاء على حالها، ولأصبحت ادتعي اتعي... الخ. ولكن ما حدث هو العكس، كما هو معروف، مما يشير إلى أن أصل الفعلين السابقين هو اتزهر واندعي، وأن المماثلة حدثت قبل أن يحدث القلب المكاني بين التاء في افتعل وفاء الفعل:

١- اتزهر ← ازهر

٢- ازهر ← ازدهر^(٢)

ولست مع الدكتور داود عبده في ما ذهب إليه في هذا الرأي، فالذي أرى هو أن صيغة "افتعل" هي أصل بحد ذاتها وغير متطورة عن اتفعل، ذلك أن الكلمات التي جاءت على وزن "افتعل" وسائر مشتقاتها مما لم يحدث فيه إبدال، جاءت على هذه الصورة أيضاً مثل: افتكر، وافقر، واقطع، واقتدر، ومشتقات هذه جميعاً. يضاف إلى هذا أن التاء أبدلت دالاً إيدالاً غير مطرد عندما جاورت الجيم كما في: اجمعوا بدلاً من اجتمعوا، واجدز بدلاً من اجتز. ^(٣) ومثله فزد في فزت^(٤) حيث أبدلت التاء دالاً مماثلة جزئية في الجهر للجيم والزاي المجهورتين.

(١) الإبدال في اللغة العربية، ص ٢٦.

(٢) دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، مؤسسة الصباح للكويت، ص ٩٥، وانظر أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبده، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٣) انظر الممتع ٣٥٧/١، ومر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣، ١٨٧/١.

(٤) انظر دروس في علم أصوات العربية، ص ٥٣.

٢- إبدال تاء الافتعال طاء

إذا كانت فاء " افتعل " وسائر مشتقاتها صوتاً من الأصوات المطبقة: الصاد والضاد والطاء، والظاء، فإن تاء " افتعل " تبدل طاء، مماثلة جزئية أو تامة لهذه الأصوات؛ وذلك للتقريب الصوتي بين التاء المرققة، والأصوات المطبقة. قال سيبويه: " والطاء منها في " افتعل " إذا كانت بعد الضاد في " افتعل " نحو اضطهد، وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطبر، وبعد الظاء في هذا " (١).

وتفسير ذلك عند النحاة أن التاء صوت مرقق، بينما هذه المجموعة من الأصوات مطبقة، فأرادوا أن يجانسوا بين التاء، وبين هذه الأصوات، فأبدلوا التاء بصوت من مخرجها، وفي الوقت نفسه قريب في صفاته من هذه الأصوات جميعها، وهو الطاء قال الاستربادي: " قوله (يقصد ابن الحاجب) "في اصطبر" يعني إذا كلن فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة؛ فاختراروا حرفاً مستعلياً من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق" (٢).

ورأي ابن يعيش في تفسير هذه المسألة، لا يختلف عن رأي الاستربادي فيها، إلا أن فيه بعض الزيادة والتفصيل، قال: "والعلة في هذا الإبدال أن هذه الحروف مستعلية فيها إطباق، والتاء حرف مهموس غير مستعل، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضاده وينافيه، فأبدلوا من التاء طاءً، لأنهما من مخرج واحد، ألا ترى أنه لو لا الإطباق في الطاء لكانت دالاً، ولو جهر الدال لكانت تاء. فمخرج هذه الحروف واحد، إلا أن ثم أحوالاً تفرق بينهن من الإطباق والجهر والهمس، وفي الطاء إطباق واستعلاء يوافق ما قبلها فيتجانس الصوت، ويكون العمل من وجه واحد، فيكون أخف عليهم" (٣).

ورأي المازني وابن جني في هذه المسألة، هو أن هذا الإبدال إنما حدث كراهية ظهور التاء المهموسة مجاورة للصوت المطبق المستعلي، قال ابن جنسي:

(١) الكتاب ٢٣٩/٤.

(٢) شرح الشافية، ٢٢٦/٣.

(٣) شرح المفصل ٤٦/١٠-٤٧، وانظر شرح الملوكي في التصريف، ص ٣١٧.

قال أبو التفتح: أصل هذه كلها. (اصتبر واصتلح واضترب واظتهر) فكرهوا ظهور التاء وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والطاء ، وهما مجهورتان مستعليتان، فأرادوا الإدغام ، فأبدلوا الزائد وهو تاء " افتعل " للأصلي الذي قبله" (١).

فهذا الرأي لا يختلف عن الآراء السابقة إلا في الإشارة إلى أن هذا الإبدال قد حدث من أجل تسهيل عملية الإدغام، فكأن الإدغام هو الهدف، أما الإبدال فما هو إلا وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

والعلة من اختيار الطاء - كما سبق - هي أنها من مخرج التاء، وتشارك بقية أصوات الإطباق في صفة الإطباق، لأنها واحدة منها. قال ابن سيده: " ثم الطاء تبدل من التاء في افتعل من الصبر فنقول اصطبر، لأنها حرف وسط بين الحرفين ، إذ كانت تؤاخي التاء بالمخرج، والصاد بالاستعلاء والإطباق" (٢).

فالغاية من هذا النوع من الإبدال هي المجانسة بين صوت مرقق مهموس وهو التاء، وصوت مطبق مجاور له مجاورة مباشرة لا يفصل بينهما فاصل من حركة أو صامت، وجرى هذا الإبدال على النحو التالي:

أ- ما كانت الفاء منه صاداً ، مثل صبر وصفا وصحب.

اصتبر ← اصطبر

اصطفى ← اصطفى

اصتجب ← اصطجب

البنية المعيقة إبدال تاء " افتعل " طاءً مماثلة للصاد في الإطباق

فالذي حدث هو أن التاء المرققة تأثرت بالصاد المطبقة تأثراً تقدمياً ، مما أدى إلى إبدال التاء بصوت مماثل لها في المخرج والصفات إلا في صفة الإطباق، ومماثل للصاد من حيث الإطباق ، وهذا الصوت هو الطاء، فالطاء هي النظير المطبق للتاء. ويكون بذلك قد تحقق نوع من المماثلة الصوتية التقدمية بين الصوتين المتجاورين ، مما أدى إلى الخفة والسهولة في النطق، نظراً للمجانسة المتحققة بين أصوات الكلمة التي حدث فيها الإبدال.

(١) المنصف ، ص ٥٤٣.

(٢) للمخصص ٢٦٨/١٣، وانظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ١٤٥ - ١٤٦.

قال سيبويه: " وقالوا في مفتعل من صبرت: مصطبر، أرادوا التخفيف حين تقارباً ... يعني قرب الحرف، وصاروا في حرف واحد ولم يجز إدخال الصاد فيها، لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء، ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام".^(١) فتفسير سيبويه لهذه الظاهرة يستقيم في مجموعه مع البحث اللغوي الحديث، وهذا ما أكده الدكتور محمود فهمي حجازي.^(٢)

وتفسير الدكتور إبراهيم أنيس لهذا النوع من الإبدال لا يختلف في شيء عن تفسير القدماء له، قال: " أما حين نصوص " افتعل " من صَبَرَ فنجد الصيغة أولاً اصتبر " وقد اجتمع في هذه الكلمة صوتان مهموسان، غير أن أحدهما مطبق، والآخر مستقل، فقلبت التاء إلى نظيرها المطبق وهو الطاء الحديثة كما نطق بها الآن، ومن أجل هذا صارت الكلمة " اصطبر " ".^(٣)

وهذا النوع من الإبدال واجب كما هو الحال في كل أنواع الإبدال الصرفي القياسية التي في صيغة " افتعل ". قال ابن الحاجب: " والطاء من التاء لازم في اصطبر ".^(٤) والأكثر فيه الإظهار، أي إظهار الصاد والطاء، وهو الأصل. لكن من العرب من يبدل الطاء المبدلة من التاء صاداً من أجل الإدغام، وهذا ما ذكره ابن السراج، قال: " وإذا كان الأول صاداً قالوا: اصطبر يصطبر اصطباراً، وهو مصطبر، فإن أرادوا الإدغام قالوا هو مصتبر وقد اصتبر؛ لأن الصاد لا تدغم في الطاء، فقلبوا الطاء صاداً وأدغموا الصاد فيها".^(٥)

وبهذا تكون الكلمة قد مرتّ بمرحلتين من المماثلة (مماثلتين)، الأولى مماثلة تقديمية بين الصوتين المتجاورين في الصفات، وهي مماثلة جزئية بين الصاد والتاء، وذلك بإبدال التاء طاء. والمرحلة الثانية مماثلة تقديمية كلية بين الصاد والطاء المبدلة من التاء، وذلك بإبدال الطاء صاداً مماثلة كلية للصاد، وعند ذلك التقى المثلان فحدث الإدغام. وفي هذا يقول المازني: " ومن العرب من يبدل التاء على ما

(١) للكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) انظر منخل إلى علم اللغة، ص ٨٥.

(٣) الأصوات اللغوية، ص ١٨٢، ولنظر الفكر الصوتي عند السيوطي، د. عبدالقادر مرعي، مؤنة للبحوث

والدراسات، م ٨، عدد ٦، ١٩٩٣ ص ١٤١.

(٤) شرح للشافعية ٣/٢٢٦.

(٥) الأصول ٣/٢٧١-٢٧٢.

قبلها فيقول: " اصتبر ومصتبر" وقرأ بعض القراء " أن يصلحاً"^(١)، يريد يفتعلان من الصلح ... والأوّل أجود وأكثر"^(٢)، يقصد أن مصطبر أكثر وأجود من مصتبر؛ لأنه إذا أراد الإدغام فحكمه أن يبذل الأوّل للثاني أبداً، هذا هو المطرد، فلما كن في "اصتبر واظهر" قد أبدل الثاني للأوّل ضعف عنده، وكان أن يُقرب الثاني من الأوّل، لأنه زائد فيقول: (اصطبر واضطرب) أحسن^(٣).

قال الدكتور إبراهيم أنيس: "ومن أجل هذا صارت الكلمة "اصطبر" ثم زاد تاثر الثاني بالأوّل، فأصبحت الكلمة " اصتبر" ولا يجوز فيها غير هذا"^(٤). والأفضل أن يقول ولا يجوز في هذه المسألة غير هاتين الصيغتين (اصطبر، واصتبر). أما كلامه بالصورة التي جاء عليها، فهو ملبس إلى حد ما . ذلك أنه يتبادر إلى ذهن القارئ للوهلة الأولى أنه لا يجوز فيها غير " اصتبر" وهذا غير صحيح.

وذكر سيبويه هذه المسألة، وأشار إلى قراءة " يصلحاً" ، قال : " وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء ، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء، قلبوا الطاء صاداً فقالوا مصتبر، وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ : " فلا جناح عليهما أن يصلحاً بينهما صلحاً"^(٥).

قال ابن يعيش: " كأن هؤلاء لما أرادوا تجانس الصوت وتشاكله قلبوا الحروف الثاني إلى لفظ الأوّل، وأدغموه فيه؛ لأنه أبلغ في الموافقة والمشاكله"^(٦). وهذه القراءة: " يصلحاً" هي قراءة عاصم الجحدري، وفسر ابن جني ما جرى فيها بقوله: " أراد أن يصلحاً، أي يفتعلاً، فأثر الإدغام ، فأبدل الطاء صاداً، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت يصلحاً. ولم يجر أن تبدل الصاد طاءً لما فيها من امتداد الصغير ألا ترى أن كل واحد من الطاء وأختيها، والطاء وأختيها يدغم في الصاد وأختيها، ولا يدغم واحد منهن في واحدة منهن؟ فلذلك لم يجر (إلا أن يطلّحاً)، وجاز

(١) للنساء : ١٢٨ .

(٢) المنصف، ص ٥٤٣ .

(٣) السابق، ص ٥٤٤ .

(٤) الأصوات للغوية، ص ١٨٢ .

(٥) للكتاب ٤/٤٦٧/ من الآية ١٢٨ من سورة النساء .

(٦) شرح المفصل ١٠/٤٧، وانظر شرح الملوكي في التصريف، ص ٣١٩ .

يصلحاً".^(١) وهذا الإدغام جاء وفقاً للأصل في قواعد الإدغام، ذلك أن يُدغم الأول في الثاني وليس العكس.

وقد عرض ابن خالويه لهذه القراءة، ولكن جاءت الصيغة عنده "يصالحاً" بإبدال الحركة القصيرة التي تلي الصاد بحركة طويلة من جنسها، أي بمطل الفتح وتحويلها إلى ألف، وذلك خلافاً لما ورد عند الكثيرين غيره. قال ابن خالويه: "قوله تعالى: (إلا أن يصالحاً) يُقرأ بفتح الياء والتشديد، وبضمها والتخفيف. فالحجة لمن شدد أنه أراد أن يتصالحاً، فاسكن التاء وأدغم، فلذلك شدد، والحجة لمن خفف أنه أخذه من أصلح"^(٢)

وحدث مثل هذا - تقريباً - في قراءة بعضهم "تأخذهم وهم يختصمون"^(٣) فأصلها يختصمون" ولكن أبدلت التاء صاداً مماثلة رجعية تامة للصاد الأصلية، فاجتمع المثلان (صادان) أولهما ساكن والثاني متحرك فحدث الإدغام.^(٤) ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الإبدال إضافة لما نُكر، صفة الصغير وقوة الإسماع التي في الصاد، وهما من ملامح القوة التي تمكن الصوت من التأثير في الصوت المجاور له. يقول الدكتور محمد جواد النوري: "وبالإضافة إلى ذلك، فإن صوت الصاد الذي يماثل صوت الطاء المجاور له في ملمح التقخيم، يتسم، علاوة على التقخيم، بصفة قوة أخرى تتمثل في ملمح الصغير والنداوة في السمع، ويُعدّ هذا الملمح صفة قوة أيضاً في الصوت ترشحه للتأثير في غيره من الأصوات والتغلب عليها. ومعنى هذا أن صوت الصاد يتسم بصفتي قوة هما الصغير والتقخيم معاً، وذلك في مقابل صفة قوة واحدة في الطاء هي التقخيم فقط، فضلاً عن كون الصوت الصفيري أقوى من الصوت المفخم"^(٥).

(١) المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف و د. عبدالحليم النجار و د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٩٩، ٢٠١/١.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ط٤، ١٩٨١، ص ١٢٦.

(٣) يس: ٤٩.

(٤) انظر اللهجات العربية في التراث ٣٤٧/١، والحجة في القراءات السبع، ص ٢٩٨ - ٢٩٩، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الفرقان - عمان، ط١، ١٩٨٥، ص ١٩.

(٥) من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص ٨٢.

وقد أبدلت التاء طاءً عندما جاورت الصاد في غير " الافتعال " وذلك في فعلتُ قال سيبويه: " وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلتُ إذا كانت بعد هذه الحروف (يقصد حروف الإطباق) وهي لغة لتميم ، قالوا فَحَصَّنْتَ بِرَجْلِكَ، وَحِصَّنْتَ، يَرِيدُونَ حِصَّنْتَ وَفَحَصَّنْتَ" (١)، أي أَنَّ الصاد الصَفِيرِيَّة المَطْبِقَة أثرت في التاء المَرَقَّة المُنْفَتِحَة، فأبدلتها طاءً مِمَّا تَلَّه جَزْئِيَّة تَقْدِميَّة للصاد.

وهذا الإبدال مطرد، (٢) حيث يرى الدكتور رمضان عبد التواب أن تاء الفاعل تتأثر بلام الفعل إذا كانت أحد الأصوات المطبقة باطراد (٣). وليس هذا النوع من الإبدال مقصوراً على تاء الفاعل مع الصاد أو الأصوات المطبقة بشكل عام، ولكنها (أعني تاء الفاعل) تبدل دالاً إذا جاورت الزاي أو الذال . يقول جان كاننينو: " وكذلك تبدل ضمائر الماضي دالاً للتقريب بينها وبين لام الفعل، إذا كانت زايًا أو ذالاً نحو : فزُدُ وأصله فزتُ" (٤) قال علقمة بن عبدة:

وفي كل حيٍّ قد خبطَ بنعمةٍ فحقُّ لُشَّسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبٌ (٥)

والشاهد فيه إبدال التاء من "حبطتُ" طاءً لمجاورتها الطاء ومناسبتها لها في الإطباق، مما يؤدي إلى مزيد من المجانسة ثم الخفة الناتجة عن الإدغام الذي ما كان يحدث لولا المماثلة والإبدال.

وأرى أن لا تبدل تاء الفاعل (الضمير) طاءً أو دالاً، رغم التناظر الصوتي الذي بين التاء والصوت الصفيري أو المطبق؛ ذلك أن الضمير، إنما جيء به لمعنى وله دلالة محددة، وهي الدلالة على الفاعل ، فإذا أبدل بصوت من جنس الصوت السابق له (من جنس لام الفعل) فإنه يفقد قيمته ؛ لأنه يؤثر في المعنى الذي جيء به من أجله؛ لذلك فإن سيبويه يرى أن أعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاءً؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنى (٦). ومن هنا فإنني أرى أن تظهر تاء الفاعل في الكتابة " خبطتُ " و " فزتُ " وتختفي في النطق ، أي أن تتحول إلى طاء مماثلة للطاء المطبقة، وإلى دال مماثلة للدال المجهورة كما في " فزت ".

(١) الكتاب، ٢٣٩/٤ - ٢٤٠.

(٢) الممتع في التصريف ٣٦/١.

(٣) التغيرات التاريخية والتركيبة للأصوات اللغوية ، ص ١٥٥.

(٤) دروس في علم أصوات العربية، ص ٥٣.

(٥) الكتاب ٤٧١/٤ ، والأصوال ٢٧٢/٣، والمنصف، ص ٥٤٧، والممتع ٣٦١/١.

(٦) انظر الكتاب ٤٧٢/٤.

وقد فسّر ابن جنّي هذا الإبدال بقوله: "وجه الشبه بين تاء "فعلت" وتاء "افتعل" أنها اسم الفاعل، والفاعل، وإن كان منفصلاً من الفعل، فإنه قد أجري في مواضع مجرى بعض حروفه"^(١). وأرى أن هذا القياس غير دقيق، بل إنه عندي مرفوض؛ ذلك أن المسائل الصوتية لا تخضع لمثل هذا القياس، ولكنها مرتبطة بالتأثير والتأثير والمماثلة بين الأصوات المتجاورة في ما يخص هذه المسألة التي نحن بصدد الحديث عنها.

وعدّ ابن الحاجب هذا النوع من الإبدال شاذاً، قال: "وشاذ في فحَصَنَط" ^(٢). وعلّق الاستربادي على ذلك بقوله: "وشذ في فحَصَنَط، هذه لغة بني تميم، وليست بالكثيرة، أعني جعل الضمير طاءً، إذا كان لام الكلمة صاداً أو ضاداً، وكذا بعد الطاء والظاء، نحو فحَصَنَطُ برجلي"^(٣). وعلى الرغم من أن هذا الإبدال عُذٌّ من الشذوذ إلا أن القوانين الصوتية تقرّه، فهو ليس مرفوضاً من الناحية الصوتية، ولكن من الناحية الدلالية. يقول محمد الأنطاكي: "فحصط .. وهو إبدال تقرّه القوانين الصوتية"^(٤)، ذلك أن الصوت المطبق أثر في الصوت المرقق وهذا مما تقرّه القوانين الصوتية؛ لأن فيه تقريباً بين الأصوات وتسهيلاً في النطق.

ب- ما كانت الفاء منه ضاداً مثل ضرب وضجع

إذا كانت فاء "افتعل" وسائر مشتقاتها ضاداً، فإن تاء "افتعل" وسائر مشتقاتها تبدل طاءً؛ ذلك أن الضاد صوت مطبق مجهور، فيه من صفات القوة ما يمكنه من التأثير في ما يجاوره من الأصوات الأضعف منه، فأثر في التاء المهموسة المرققة فأبدلها طاءً مماثلة تقدمية جزئية في صفة الإطباق، وبذلك يتحقق التماثل الصوتي بين الصوتين المتجاورين من حيث صفة الإطباق، ويتم ذلك كما يلي:

اضترب ← اضطرِب.

اضتجع ← اضطجع.

البنية العيفة إبدال التاء طاءً

(١) المنصف ص ٥٤٧.

(٢) شرح للشافعية ٢٢٦/٣.

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

(٤) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها ١٢١/١.

قال سيبويه: " والضاد في ذلك بمنزلة الصاد، لما نكرتُ لك من استتالتهما كالشين، وذلك قولك: مضطجع، وإن شئت قلت مضجع" (١).

وهذا الإبدال واجب والعودة فيه إلى الأصل مرفوضة، قال ابن يعيش: " هذا الإبدال مما وجب ولزم، حتى صار الأصل فيه مرفوضاً، لا يتكلم به ألبتة" (٢). ويجوز في هذه الحالة من الإبدال الإدغام، وذلك بإحدى طريقتين: الأولى: أن تبدل الطاء ضاداً مماثلة تقدمية ثم يحدث الإدغام

اضتجع ← اضطجع ← اضنضجع ← اضجع
 البنية المعيقة إبدال التاء طاء إبدال الطاء ضاداً إدغام للضاد بالضاد

وبهذا تكون المماثلة قد حدثت مرتين، الأولى بإبدال تاء "افتعل" طاءً مماثلة تقدمية حيث أثرت الضاد في التاء فأبدلتها طاءً، والأخرى مماثلة تقدمية كذلك؛ حيث أبدلت الطاء المبدلة من التاء ضاداً مماثلة للضاد. ثم حدث الإدغام. ولكن الإدغام هنا حدث خلاف الأصل، أي خلافاً لقاعدة الإدغام عند النحاة، من حيث إنَّ الأول هو الذي يدغم في الثاني وليس العكس.

ويذكر هنا أن الضاد تتصف بصفتي الاستطالة والتفشي، بالإضافة إلى صفة الإطباق. وهذه الصفات مجتمعة تمكن الضاد من التأثير في ما جاورها من أصوات أضعف منها، لذلك فقد أثرت في التاء فأبدلتها طاءً، ثم أثرت في الطاء فأبدلتها ضاداً.

الثانية: أن تبدل الضاد طاءً مماثلة رجعية ثم يحدث الإدغام

اضتجع ← اضطجع ← اططجع ← اطجع
 البنية المعيقة إبدال التاء طاءً إبدال للضاد طاءً إدغام للطاء في الطاء

وتختلف هذه الطريقة عن الطريقة الأولى، بأن المرحلة الثانية من المماثلة هي مماثلة رجعية، حيث أبدلت الضاد طاءً مماثلة رجعية تامة للطاء المبدلة من التاء؛ وذلك للتسهيل لعملية الإدغام، الذي يحدث هنا تمشياً مع الأصل في الإدغام، أعني إدغام الأول في الثاني.

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٠ وانظر الأصول ٣/ ٢٧١.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣١٧.

وقد أشار سيبويه إلى هاتين الطريقتين، قال: "وذلك مضطجع، وإن شئت قلت: مضجع. وقد قال بعضهم: مطّجع؛ حيث كانت مطبقة، ولم تكن في السمع كالضاد، وقربت منها، وصارت في كلمة واحدة. فلما اجتمعت هذه الأشياء وكان وقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها معها في الاتصال، اعتقدوا ذلك، وأدغموها" (١).

ويرى ابن جني أن إدغام الضاد في الطاء مرنول؛ لأن الضاد تتمتع بصفات تمكنها من التأثير في غيرها وإدغامه فيها وليس العكس. قال في قراءة ابن محيصن: "ثم أطّره إلى عذاب النار وبئس المصير" (٢) بإدغام الضاد في الطاء: "هذه لغة مردولة، أعني إدغام الضاد في الطاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفسوة، فإنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي في ما يجاورها" (٣). وأعتقد أن كون الطاء صوتاً وقفياً، أسهم في اعتبار هذه اللغة مردولة؛ لأن الصوت الوقفي إذا شُدد أصبح نطقه صعباً.

ج- ما كانت الفاء منه طاءً مثل: طلب وطعن وطلع
إذا كانت فاء "افتعل" وسائر مشتقاتها طاءً، فإن التاء من "افتعل" وسائر مشتقاتها تبدل طاءً مماثلة للطاء، ثم تدغم الطاء في الطاء، ولا يجوز فيها غير هذا الوجه، وذلك نحو:

اطتلب ← اطلب ← اطّلب
البنية العيقة إبدال تاء افتعل طاءً إدغام الطاء في الطاء

والذي جرى في هذه الحالة هو أن الطاء وهي صوت مطبق، جاورت التاء المرققة مجاورة مباشرة، فأثرت الطاء في التاء فأبدلتها طاءً مماثلة لها، ثم التقى المثـلان فجرى الإدغام.

ويرى سيبويه أن هذا الإبدال قد حدث من أجل الإدغام، وذلك على خلاف القياس في الإدغام، فالثاني هو الذي أدغم في الأول، والأصل العكس فلو جرى الإدغام حسب الأصل لأدغمت الطاء في التاء وذهب الإطباق الذي في الطاء،

(١) للكتاب، ٤/٤٧٠.

(٢) للبصرة: ١٢٦.

(٣) للمحتسب، ١/١٦٠.

ولكن من أجل المحافظة على هذه الصفة في الطاء فقد جرى العكس، وهو إبدال التاء طاءً، أي إدغام الثاني في الأول، وإن كان الإدغام يحدث بعد أن تتم عملية الإبدال . قال سيبويه: " وإذا كانت الطاء معها، يعني مع التاء، فهو أجدر أن تقلب التاء طاءً ، ولا تدغم التاء في الطاء فتخلّ بالحرف؛ لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرناه. ولم يدغموها في التاء لأنهم لم يريدوا إلا أن يبقى الإطباق؛ إذ كلن يذهب في الانفصال، فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق. وذلك قولك: اطعنوا ^(١) .

د- ما كانت الفاء منه طاءً مثل ظلم وظلع

إذا تجاورت الظاء والتاء مجاورة مباشرة في صيغة " افتعل "، فإن التاء تبدل طاءً من " افتعل " وسائر مشتقاتها؛ وذلك لأنّ الظاء المجهورة المطبقة تؤثر في التاء المهموسة المرققة تأثيراً تقديمياً، فتبدلها طاءً مماثلة جزئية لها (للظاء)، باعتبار أنّ الطاء من مخرج التاء، وتوافق الظاء في الإطباق. وبذلك يتحقق تماثل صوتي فسي صفة الإطباق بين الصوتين المتجاورين ، بعد أن كان أحدهما مطبقاً والآخر مرققاً. وفي هذا يقول الدكتور إبراهيم أنيس: " فمثلاً حين نصوصغ " افتعل " من " ظلم " نجد الصيغة في الأصل " إظلم " وقد اجتمع في هذا المثال صوتان متجاوران، الأول منهما مجهور مطبق، وقد أثر في الثاني فجعله مجهوراً مطبقاً مثله، فوجب إذن أن تصبح التاء " ضاداً " كالتي ننطق بها الآن، وهذه الضاد الحديثة هي التي سماها القدماء " طاءً " ^(٢) . وأنوّه هنا أن الدكتور إبراهيم أنيس يتحدث عن طاء مجهورة وصفها القدماء، أما الطاء المنطوقة هذه الأيام فهو يعدّها مهموسة وليست مجهورة وهذه هي حقيقة الطاء عند عامة المحدثين.

وتحدث سيبويه عن هذا النوع من الإبدال، ويبيّن أن سببه ثقل النطق بالصوتين المتجاورين المتنافرين، وأن غايته التخفيف على الناطق. قال: " وكذلك الظاء لأنهما إذا كانا منفصلين، يعني الظاء وبعدها التاء ، جاز البيان، ويترك الإطباق على حاله إن أدغمت، فلما صارا في حرف واحد ازدادا ثقلًا، إذ كانا

^(١) الكتاب ٤/٤٧٠.

^(٢) الأصوات اللغوية ، ص ١٨١.

يستقلان منفصلين، فالزموها ما ألزموا الصاد والتاء، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف
 بالطاء وهي الطاء، ليكون العمل من وجه واحد... ، وكان ذلك أخف عليهم" (١).
 وفي " افتعل " من " ظلم " ثلاث لغات، فمن العرب من قلب التاء طاء ثم
 يظهر الطاء والطاء جميعاً، ومنهم من يريد الإدغام فيدغم الطاء في الطاء، وهي
 أكثر اللغات ، فيقول اظلم يظلم اظلاماً، وهو مطلم. ومنهم من يكره أن يدغم
 الأصلي في الزائد، فيقول: اظلم يظلم اظلاماً، ومظلم (٢) فإما أن تظهر الطاء
 الأصلية والطاء المبدلة من التاء، وإما أن يراد الإدغام، ويكون ذلك بإحدى
 طريقتين:

الأولى: إدغام الطاء في الطاء

اظلم ← اظلم ← اظلم ← اظلم

البنية العميقة يدل التاء طاء يدل التاء طاء يدل التاء طاء إدغام الطاء في الطاء

والذي جرى في هذه الحالة هو أن الطاء أثرت في التاء ، فأبدلتها طاءً مماثلة تقديماً
 جزئية لها، ثم حدثت مماثلة أخرى، لكنها عكس الأولى، أي مماثلة رجعية؛ حيث
 أبدلت الطاء طاءً مماثلة رجعية تامة للطاء، فالتقى المثلان، ثم حدث الإدغام حسب
 قاعدة الأصل في الإدغام، أعني إدغام الأول في الثاني.

قال سيبويه: " وليكون الإدغام في حرف مثله، إذ لم يجز البيان والإطباق
 حيث كانا في حرف واحد، فكأنهم كرهوا أن يجحفوا به حيث منع هذا . وذلك
 قولهم: مظطن ومظطم، وإن شئت قلت مططن ومططم ، كما قال زهير:

هذا الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحياناً فيظلم.

وكما قالوا : يظنُّ ويظطنُّ من الظنة" (٣).

الثانية : إدغام الطاء في الطاء

اظلم ← اظلم ← اظلم ← اظلم

البنية العميقة يدل التاء طاءً يدل التاء طاءً يدل التاء طاءً إدغام للطاء بالطاء

(١) الكتاب ٤/٤٦٨.

(٢) الأصول ٣/٢٧١.

(٣) الكتاب ٤/٤٦٨-٤٦٩.

فقد جرت مماثلة تقديمية جزئية بين الظاء والتاء، فأبدلت التاء طاءً، ثم جرت مماثلة تقديمية تامة بين الظاء والطاء المبدلة من التاء، حيث أبدلت الطاء ظاءً مماثلة للطاء، فالتقى المثانن، ثم حدث الإدغام، ولكن على غير قاعدة الأصل في الإدغام، فالثاني هو الذي أدغم في الأول، والقياس العكس.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "فحين نصوغ" افتعل" من الفعل "ظلم" نجد أن الظاء قد جاورت التاء مجاورة مباشرة مع اختلافهما في أمور ثلاثة:

١. الإطباق لأن الظاء مطبقة والتاء غير مطبقة.

٢. الظاء كثيرة الرخاوة والتاء صوت شديد.

٣. الظاء مجهورة والتاء مهموسة.

ولتقريب مسافة الخلف بينهما يمكن أن يصبح الفعل "اظلم" فلما زاد التقريب بينهما فوق هذا أصبح الفعل "اظلم" (١).

وبعد أن عرضت مسألة إبدال تاء الافتعال طاءً، وآراء النحاة وتفسيراتهم لهذه المسألة، ثم ما يجري في هذه الصيغة من إدغام، فإنني أذكر بأن الوجه الأول هو الصحيح والأكثر الأشيع، وأقصد بالوجه الأول إظهار الصوت المطبق (فاء الكلمة) وإظهار الطاء المبدلة من التاء، إلا في حالة كون فاء الكلمة طاءً، فعند ذلك يجب إدغام الطاء الأصلية بالطاء المبدلة؛ وذلك لالتقاء المثليين الساكن أولهما والمتحرك ثانيهما.

وقد أشار النحاة إلى هذه المسألة، فما هو ابن يعيش يقول: "والصحيح المذهب الأول وذلك لأن المطرد أنه إذا أريد الإدغام، قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، ولذلك ضعف الوجه الثاني؛ لأن فيه قلب الثاني إلى لفظ الأول" (٢)، فقلب الثاني إلى لفظ الأول ثم إجراء الإدغام شاذ في القياس، وإن كان كثيراً في الاستعمال (٣). وأؤكد أن اختيار الطاء بدلاً عن التاء في صيغة "افتعل" وسائر مشتقاتها كان مبنياً على بعد صوتي خالص، فالطاء أخت التاء في كل شيء إلا الإطباق،

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٨٤.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٢٠، وانظر شرح المفصل ١٠/٤٧.

(٣) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٢٠.

فهي النظير المطبق للتاء ، إذ لا فرق بينهما إلا في هذه الصفة. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: " الطاء لا تفرق عن التاء في شيء، غير أن الطاء أحد أصوات الإطباق. فالطاء كما تنطق بها الآن صوت شديد يتكون كما تتكون التاء، غير أن وضع اللسان مع الطاء يختلف عن وضعه مع التاء ، فاللسان مع الطاء يتخذ شكلاً مقعراً منطبقاً على الحنك الأعلى، ويرجع إلى الوراء قليلاً"^(١).

ولم تنفرد اللغة العربية بهذا النوع من الإبدال، أعني إبدال تاء الافتعال طاءً، ولكن غيرها من أخواتها الساميات تعاملت به أيضاً. يقول بروكلمان: " في العربية والعبرية والآرامية، تتأثر تاء الصيغة الانعكاسية (تاء الافتعال)، بأصوات الصفيير المفخمة أو المجهورة، التي تبادلت معها الأمكنة فتتقلب طاءً أو دالاً"^(٢).

ثانياً: إبدال صامت من علة أو نصف علة (واو أو ياء)

على الرغم من التباين بين العلل والصوامت، إلا أنه جرى بينهما تبادل صوتي، وذلك في ما بين الهمزة والعلل من جهة، وما بين فاء الافتعال ونصفي الحركتين (الواو والياء) من جهة أخرى. أما التبادل بين الهمزة والعلل فجرت العادة على بحثه في باب الإعلال، وقد أفضت في الحديث عن ذلك في رسالتي للماجستير^(٣).

وأما التبادل بين نصفي الحركتين (الواو والياء) وفاء " افتعل " فإنه محكوم بصيغة " افتعل " وسائر مشتقاتها، حيث تبدل الواو أو الياء تاء عندما تكون الواحدة منهما فاءً — " افتعل " وسائر مشتقاتها، ثم تدغم التاء المبذلة بتاء افتعل".

أ - ما كانت الفاء منه واواً مثل وَعَدَ وَوَزَنَ

او تعد ← اتعد ← اتعد

او تزن ← اتزن ← اتزن

البنية المبيقة إبدال الواو تاء إدغم التاء في التاء

(١) الأصوات اللغوية، ص ٦١-٦٢، وانظر للرعاية، ص ٢١٦-٢١٧.

(٢) فقه اللغات السامية، ككارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، ١٩٧٧. ص ٥٦، و انظر ص ٨٠-٨١ من الكتاب ذاته.

(٣) انظر الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ٣٠-٣٧.

ب- ما كانت الفاء منه ياءً مثل يبس ويمن

ايْتبس ← اَنْتَبس ← اَنْبَس

اَيْتَمَن ← اَنْتَمَن ← اَنْمَن

البنية المعيقة يدال الياء تاءً إدغام التاء في التاء

قال سيبويه: " وأما التاء فتبدل مكان الواو فاءً في اتعد^(١) وقال ابن سيده: " فالتاء تبدل من الواو لشبهها بها في المقاربة ؛ لاتساع المخرج"^(٢).

وسبب هذا الإبدال عند سيبويه أن الواو تضعف في أول الكلمة، فأرادوا أن يستبدلوا بها صوتاً صامتاً أقوى منها؛ فاختاروا التاء تسهلاً لعملية الإدغام، ثم الوصول إلى نطق أخف وأسهل. قال سيبويه: " وذلك في الافتعال، وذلك قولك: متقد، ومتعد، واتقد، واتهموا، في الاتعاد والاتقاد، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك، صار بمنزلة الواو في أول الكلمة، وبعدها واو، في لزوم البديل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم^(٣) .

وعزا الاسترياذي هذا الإبدال إلى أن التاء قريبة من الواو في المخرج، لكون التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين، ويجمعهما الهمس، فتقع التاء بدلاً منها كثيراً، لكنه مع ذلك غير مطرد، إلا في باب افتعل^(٤). والواقع أن مخرج التاء ليس قريباً من مخرج الواو، فالتاء لثوية أسنانية، بينما الواو طبقية. ولا يجتمعان في الهمس، فالتاء مهموسة، والواو مجهورة. لذلك فإنني أرى أن هذا التفسير غير دقيق.

(١) الكتاب ٢٣٩/٤.

(٢) المخصص ٢٦٨/١٣.

(٣) الكتاب ٣٣٤/٤، وانظر سر صناعة الإعراب ١٤٧/١-١٤٨، وشرح الشافية ٨٢/٣-٨٣، وشرح المفصل ٣٦/١٠-٣٧، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/٤-٢٤٣ حاشية رقم (٢)، وشرح الاشموني، ٥٥٠/٦، والهمع ٢٧١/٦.

(٤) شرح الشافية ٨٠/٣-٨١.

ويرى الأشموني كذلك أن هذا الإبدال إنما وقع لما بين التاء والواو من مقاربة في المخرج، ومنافاة الوصف؛ لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموس (١).
فالنحاة يرون إذن أن الواو صوت ضعيف كثير التغير تبعاً للحركات التي تجاوره؛ لذلك أرادوا أن يستبدلوه بما هو أقوى منه وأثبت، فكانت التاء ليحدث الإدغام، وتحقيقاً للانسجام الصوتي، والتسهيل في عملية النطق. وما قيل في الواو يقال في الياء.

ويرى الدكتور محمد جواد النوري أن ما جرى للواو والياء في هذا النوع من الإبدال هو أنهما تأثرا بصوت التاء المجاور لأي منها مجاورة مباشرة تأثراً رجعيلاً فنقلب الواو أو الياء إلى تاء. ثم تجري بعد ذلك عملية الإدغام في الصوتين المتماثلين (٢).

أما سبب هذا التأثير الصوتي فيرى الدكتور محمد جواد النوري أنه يعود إلى أن صوتي الواو والياء، وهما نصفاً حركتين يتسمان بالقصر وقلة الوضوح السمعي، مقارنة بالحركات؛ لذلك فإنهما يلحقان بالصوامت، أكثر مما يلحقان بالحركات. يُضاف إلى ذلك أنهما وقعا في هذه البيئة (اوتعد، ايتسر) في نهاية مقطع ساكنين، فازداد بالسكون ضعفهما. ثم إن صوتي الواو والياء قد وقعا تحت تأثير صوت التاء الانفجاري، والانفجار ملحق قوة في الصوت، مما أدى إلى قلبهما إلى حرف من جنسه (٣).

وإنني إذ أوافق الدكتور النوري في معظم ما ذهب إليه في رأيي هذا، إلا أنني أخالفه في مسألة عدم وضوح الواو والياء سمعياً، فالواو والياء نصفاً الحركتين من أقوى الأصوات وضوحاً في السمع، وهذا ما أكده لي الدكتور سمير ستييه.

وأشير هنا إلى أن القدماء والمحدثين - على السواء - اشترطوا حتى تتم عملية القلب أو الإبدال أن يكون بين الصوتين قرابة صوتية. وفي هذا يقول ابن جني: "فأما قول من قال في قول تأبط شراً:

كأنا حثحثوا حصاً قوادمه
أو أم خشف بذي شت وطباق

(١) شرح الأشموني ٥٥٠/٤.

(٢) انظر من العوامل للصوتية في تشكيل البنية العربية، ص ٨٦.

(٣) انظر السابق ص ٨٦-٨٧.

أنه أراد حثّوا، فأبدلوا من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وأبو بكر معهم أيضاً، وسألتُ أبا علي عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف، إنما هو في ما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والطاء...، وغير ذلك مما تدانت مخارجه^(١).

وهذا هو رأي الفراء في هذه المسألة، فقد نقل الدكتور عبد الصبور شاهين عن السيرافي أن الفراء قال: "إنما يعلم ما تناسب من الحروف باللغسة، أن يبدل الحرف من أخيه، ويكون معه في قافية واحدة، مثل مدح ومده، والميم والنون في قافية، والعين والهمزة مثل: "استأديت واستعديت، وهذا كثير، يبدل الحرف من أخيه، فيدغم فيه، إذا قرب ذلك القرب"^(٢). قال ابن سيده: "فأما ما لم يتقارب مخرجاه ألبتة فقبل على حرفين غير متقاربين فلا يُسمى بدلاً"^(٣).

وكذلك المحدثون، فقد شدّدوا في ضرورة وجود قرابة صوتية بين الصوت المبدل، والصوت المبدل منه. يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "ومن الحقائق المسلمة أن ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة"^(٤). وقال: "غير أن الذي نود أن نؤكد هنا، ولا نمل من تأكيده أبداً، حتى يصبح من المفاهيم البديهية لدى الدراسين هو ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين، ليتم التأثير، إبدالاً أو مماثلةة"^(٥) ويرى الدكتور شاهين أن القرابة الصوتية تبنى على أساسين هما: (١)

١- أن يكون الصوتان من مجموعة صوتية واحدة، الصوامت أو الحركات وأنصاف الحركات، إذ إن كل مجموعة يمكن التبادل في ما بينها، أما التبادل بين عنصر من إحدى المجموعتين، وعنصر آخر من المجموعة الأخرى فغير

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٨٠.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦، ص ٣٣، وانظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧، ص ٢٦٧.

(٣) للمخصص ١٣/٢٧٤.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٨، وانظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٨.

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١١٠.

(٦) انظر السابق، ص ١٦٨-١٦٩، ص ٢١٠-٢١١.

جائز، قال: "ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركة، أو أن تصبح الحركة صامتاً، نظراً للتباين في طبيعتهما"^(١).

٢- الاتحاد أو التقارب في المخرج، فتكاد حالات الإبدال بين الأصوات تنحصر بين أصوات كل مجموعة على حده، يقول: "فإذا توفر للصوتين هذان الأساسان للقراية الصوتية احتتمل أن يؤثر أحدهما في الآخر أو أن يحل محله"^(٢).
فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن الإبدال لا يكون إبدالاً حقاً، إلا إذا كان بين المبدل والمبدل منه علاقة صوتية، كقرب المخرج، أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية، كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة^(٣).

وهذا هو رأي الدكتور رمضان عبدالنواب في هذه المسألة، فهو يرى أنه لا يمكن أن يتم التبادل بين الأصوات المتباعدة في المخارج، قال: "نشير هنا إلى أن الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر، بعيد عنه في المخرج جداً، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلاً، إلى صوت آخر من أصوات الحلق، وكذلك العكس"^(٤).

فالقراية الصوتية إذن هي أساس عملية الإبدال التي لا يمكن أن تتم من غير هذه القراية، فمن غير الممكن أن يبدل صوت بآخر لا قرابة بينهما في الصفة أو المخرج. ومن هنا فقد قال الدكتور عبد القادر مرعي: "فالعلاقة الصوتية هي التي تتحكم في عملية الإبدال، فالقرب في المخرج أو الصفة شرط أساسي في كل إبدال"^(٥).

ونكر الدكتور ربحي كمال أن ابن السكيت وأبا الطيب وعبد الرحمن الزجاجي (من اللغويين) وكثيراً من رواة اللغة الأوائل لا يشترطون ذلك^(٦). وأظن

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٨، وانظر دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١١، ١٩٨٦، ص ٢١٦-٢١٧.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٩.

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٧٣، وانظر أثر للقراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٩٢.

(٤) التطور اللغوي، مظاهره وعمله وقوانينه، ص ٢٣، وانظر التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، ص ١٥٠.

(٥) للمصطلح الصوتي عند علماء العربية للتقدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٧٠، د. عبد القادر مرعي الخليل، منشورات جامعة مؤتة، ط ١، ١٩٩٣، ص ١٧٠.

(٦) الإبدال في ضوء اللغات السامية، د. ربحي كمال، منشورات جامعة بيروت العربية، ١٩٨٠، ص ١٠٥.

أنَّ المقصود هنا هو الإبدال اللغوي، أما الإبدال الصرفي فأرى أنه لا بُدَّ من وجود القرابة الصوتية حتى يتحقق القلب أو الإبدال.

وإذا سلمنا بأنه لا بدَّ من وجود قرابة صوتية حتى يتم الإبدال بين الصوت المبدل والصوت المبدل منه، فما حقيقة ما جرى في صيغة "افتعل" وسائر مشتقاتها مما كانت فاؤه واواً أو ياءُ؟

قال الدكتور عبد الصبور شاهين في أثناء حديثه عن الإبدال في (اتصل وانسر واتعد): "وقد فسروا هذه الأمثلة (يقصد الصرفيين العرب) بقلب الواو أو الياء تاء، متأثراً بتاء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقاً، لبعد ما بين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر" (١). وبعد أن بيّن مخارج هذه الأصوات الثلاثة وصفاتها (الواو والياء والتاء)، قال: "وكل ما حدث هو أن استتقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير" (٢).

أما تفسير هذه المسألة عندي فهو قريب من تفسير الدكتور عبد الصبور شاهين السابق. فرأي القدماء في تفسير هذه المسألة يحتاج إلى إعادة نظر؛ إذ إنَّ نصف الحركة الواو أو الياء (w,y) لم تبدل تاءً في صيغة "افتعل" وسائر مشتقاتها، ولكن الذي جرى هو نوع من المخالفة الصوتية بين عنصري الحركة المزدوجة المرفوضة، ذلك أن العربية لم تُبقِ إلا على اثنتين من الحركات المزدوجة الهابطة هما (ay,aw) واثنتين من الحركات المزدوجة الصاعدة هما (ya,wa) من أصل ست حركات مزدوجة صاعدة، وست أخرى هابطة. يقول الدكتور فوزي الشايب: "ومن بين المزدوجات الهابطة الستة لم تبقِ العربية إلا على اثنتين منها وهما: (aw,ay) والتزمت بالمخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربعة الباقية" (٣). وكذلك الحال بالنسبة للحركات المزدوجة الصاعدة، إلا أنها تبقى على الأربعة

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢١١

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.د. فوزي الشايب، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٤٢٤.

المرفوضة من الحركات المزدوجة الصاعدة في بداية الكلمة بشكل عام، وذلك نحو
وَجَدَ ، وشاح ، يُناضل، يقاظ (١).

وبناءً على ما سبق فإنّ الذي حدث في صيغة "افتعل" وسائر مشتقاتها من
الفعل المثال (الواوي أو اليائي) هو تشكل حركة مزدوجة مرفوضة ففي "أُتعد"
و"أتمن" تشكلت حركة مزدوجة هابطة مرفوضة مكونة من حركة قصيرة
ونصف حركة (iy,iw) فعمدت العربية إلى المخالفة بين عنصرَي الحركة
المزدوجة، وذلك بحذف نصف الحركة، ثم التعويض عنها بتاء تدغم في تاء "افتعل".
ومما يقوي هذا الرأي أن بعضهم عرّف الإبدال بأنه: "حذف حرفٍ ووضع آخر
مكانه، بحيث يختفي الأول، ويحلُّ في موضعه غيره" (٢). وقال ابن سيدة: حد
البدل : وضع الشيء مكان غيره" (٣). فيكون ذلك قد تمَّ على النحو التالي:

اوتعد ← اتعد ← اتتعد ← اتعد
iwta > ada ← i-ta > ada ← itta > ada
ايتمن ← اتمن ← اتتمن ← اتمن
iytamana ← i-tamana ← ittamana
البنية الصيغة حذف شبه الحركة (y,w) التعويض من المحذوف بالتاء، ثم إدغام التاء بالتاء

وكانت عملية التعويض بالتاء مقصودة لسببين:

أولهما صوتي يتمثل في أن التاء المعوّضة تماثل تماماً تاء الافتعال وتجاورها
مجاورة مباشرة ، مما يسهل عملية الإدغام، ويحقق قدرًا من الخفة والسهولة التي
من أجلها حذفت نصف الحركة.

وثانيهما دلالي يتصل بمعنى الكلمة، وذلك أن التاء المعوّض بها لا تغيّر من معنى
الكلمة، فالتاء تدغم في التاء ، ولا يحدث أدنى تغيير أو لبس في معنى الكلمة، خلافاً
للسواك جميعها ، لو عوّض بأحدها من المحذوف بدلاً من التاء ، عندها لا يتحقق
الإدغام ، ويتغير المعنى، وهذا خلاف المطلوب.

(١) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٣٩.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، ٧٥٧/٤، وانظر المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/١١٣.

(٣) المخصص ٢٦٧/١٣، والإبدال عند الكفوي، رفع الشيء ووضع غيره مكانه / الكليات ص ٣١

ويرى عبد الرؤوف محمود أن الإبدال الذي حدث بين التاء والياء هو من قبيل الإبدال الشاذ ، إذ إنهم أبدلوا الياء في صيغة "افتعل" حملاً على إبدال الواو في الصيغة ذاتها، وإلا فقد نطقوا بالياء والتاء ، فقالوا (ايتسر) من غير إبدال^(١).

وأظن أن ذلك غير صحيح؛ لأن اجتماع نصف الحركة الياء، والكسرة التي قبلها أمر مستنقل في العربية، حيث تتشكل حركة مزدوجة هابطة مرفوضة (iy) ؛ لذلك لجأت العربية إلى المخالفة بين الكسرة والياء، أي بين عنصرَي الحركة المزدوجة. وكانت المخالفة عن طريق حذف الياء والتعويض منها بصامت قوي هو التاء ، مماثلة لتاء "افتعل". ومثل ذلك بالنسبة لاجتماع الكسرة والواو الساكنة (نصف الحركة)، كما في " اوصل" ، حيث تشكلت حركة مزدوجة هابطة مرفوضة مكونة من كسرة وواو (iw) ، فلجأت العربية إلى المخالفة بين عنصرَي الحركة المزدوجة، وذلك بحذف نصف الحركة والتعويض منها بالتاء . وبعد المماثلة في "افتعل" وسائر مشتقاتها يحدث الإدغام.

وكل التغيرات التي تجري في هذه الصيغة ناتجة عن نقل اجتماع الواو والياء مع الكسرة أو الضمة . جاء في شرح الأشموني: " لأن الواو لا تثبت مع الكسرة"^(٢).

والإبدال في هذه الصيغة ليس لغة جميع العرب، فمن العرب من لا يبذل الواو أو الياء تاءً، وإنما يجريهما (التاء ونصف الحركة) على حالهما، فيقول: "ايتصل، ياتصل، موصل، وايتسر ، ياتسر، مويسر."^(٣) وهي لغة لبعض أهل الحجاز.^(٤)

قال المازني : " واعلم أن " افتعل ومفتعلاً" وكل ما تصرف منه إذا بنيته مما فاؤه واو أو ياء ، فأكثر العرب ، وهي اللغة المشهورة الشائعة يبذلون مكان الواو والياء تاءً ثم يدغمونها في التاء، التي بعدها، وذلك قولهم ، اتزن ويستزن فهو متزن"^(٥).

(١) انظر البحث الصوتي عند ابن يعيش ، ص ١١٧ .

(٢) شرح الأشموني ٥٥١/٤ .

(٣) انظر الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، د. شعبان صلاح ، ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .

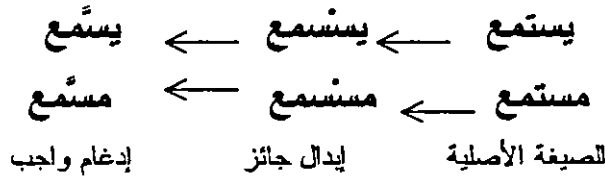
(٤) شرح الأشموني ٥٥١/٤ .

(٥) للمصنف في شرح التصريف ، ص ٢٠٥ .

وأرجح أن هذه المسألة مقطوع بها، فالصيغ المَعْلَة هي صيغ متطورة عن صيغ أخرى، وما جاء مبدلاً له أصل غير مبدل. قال سيبويه: "وأما قولهم عَوِرَ يغور، وحَوِلَ يحولُ وصَيِدَ يصيد، فإنما جاءوا بهنَّ على الأصل"^(١). وقد فسّر الدكتور رمضان عبد التواب ما بقي من هذه الأفعال على صورته غير معلِّ بالركام اللغوي، قال: "وقد بقيت من هذه المرحلة عدّة أفعال في العربية مثل عَوِرَ بمعنى اعور، وحور من الحور"^(٢) وفي قوله "من هذه المرحلة" دلالة على أن المَعْلَ والمبدل مرحلة متطورة عن مرحلة سابقة.

من الإبدال القياسي غير الصرفي

ومما يبدل إبدالاً قياسياً غير الذي نُكِر، إبدال التاء سيناً إذا تجاوزتا مجاورة مباشرة في صيغة "افتعل" وسائر مشتقاتها؛ وذلك إذا كانت السين فاء "افتعل" فإنها تؤثر في التاء التي تجاورها تأثيراً تقدماً فتبدلها سيناً مثلها، على سبيل المماثلة التقدمية الكلية، ثم يحدث الإدغام. وتختلف هذه الحالة من الإبدال عن الحالات السابقة في أن حكم الإبدال هنا الجواز، بينما هو واجب في الحالات السابقة. وإنما يحدث هذا النوع من الإبدال؛ لأن السين تتصف بصفة قوّة في الصغير، ونداوة في السمع، فتؤثر في التاء، فتبدلها سيناً.



وقد نكر سيبويه هذا النوع من الإبدال، قال: "وتقول في مستمع، مسمّع، فتدغم؛ لأنهما مهموسان، ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء، فإن أدغمت قلت مستمع كما قلت مصتبر، حيث لم يجز إدخال الصاد في الطاء"^(٣).

يلحظ أن سيبويه لم ينطلق من مبدأ التأثر والتأثير بين الأصوات في هذا الإبدال، ولكن الذي دعا إلى هذا الإبدال - حسب رأيه - هو إرادة الإدغام، وأنه لا

(١) للكتاب ٣٤٤/٤.

(٢) بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط ١، ١٩٨٢، ص ٦٦. وانظر التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص ١٢، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

(٣) للكتاب ٤٦٨/٤.

سبيل إلى إدغام السين في التاء لما فيها من صفات القوة التي يجب أن تحافظ عليها؛ لذلك حدث العكس، فقد أبدلت التاء سينا ثم أجرى الإدغام. وبهذا يكون الإدغام قد حدث على غير قاعدة الأصل فيه. والواقع أن ما دعا إلى هذا الإبدال، ثم الإدغام بهذه الطريقة، هو ما في السين من ملامح القوة التي مكنتها من التأثير في التاء فأبدلتها سينا مماثلة لها.

ومما يبذل إبدالاً قياسياً مطرداً كذلك إبدال تاء التأنيث هاء في الوقف، وهذه المسألة معروضة في فصل الوقف من هذا البحث.^(١) وتبدل التاء كذلك بكل صوت من الأصوات التالية إبدالاً جائزاً، وهذه الأصوات هي: "الذال والذال والزاي والسين والصاد والتاء والطاء، وذلك إذا تجاوزتا في صيغة "تفعل" و "تفاعل" بشرط أن تكون التاء ساكنة^(٢). وقد وردت على هذا اللون من الإبدال شواهد كثيرة في القرآن الكريم. والذي حدث في هذا الإبدال هو تأثير رجعي، حيث تم تماثل رجعي بين التاء، وكل صوت من الأصوات المذكورة، وذلك في الصيغتين المذكورتين :

١- إبدال التاء دالا

قال تعالى: " وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها"^(٣) فقد جرت مماثلة رجعية بين الدال والتاء، حيث أبدلت التاء المهموسة دالا مجهورة، بتأثير من الدال ثم جرى الإدغام.

تدارأ ← يتدارأ ← يندارأ ← يندارأ ← يدارأ، والماضي منه ادارأ.

٢- إبدال التاء ذالا

قال تعالى: " قد فصلنا الآيات لقوم يذكرون"^(٤)، فالذي جرى هو مماثلة رجعية تامة بين التاء والذال، حيث أبدلت التاء ذالا ثم أدغمت الذال بالذال.

يتذكرون ← يتذكرون ← يندكرون ← يندكرون، والماضي منه اذكرو.

٣- إبدال التاء زايا

(١) انظر ص ٢٦٧ من هذا البحث.

(٢) انظر الإدغام والإبدال في أبنية الفعل، ص ٢٠-٢٨، ومن للعوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص

٨٧-٨٨.

(٣) للبقرة ٧٢.

(٤) الأنعام: ١٢٦.

قال تعالى: " حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازيَّنت.. " (١)، فالتاء المهموسة تآثرت بالزاي المجهورة الصفيرية، الندية في السمع، تآثراً رجعيّاً ، فأبدلت زايّاً مماثلة للزاي ثم حدث الإدغام.

يترين ← يترين ← يزين ← يزين، والماضي منه ازيّن كما ورد في الآية الكريمة . ومثله "يزكى" في قوله تعالى: " وما عليك ألا يزكى " (٢) ومثله أيضاً "المزمل" في قوله تعالى: " يا أيها المزمل " (٣). والأصل فيهما " يتركى " و " مترمل ".

٤- إبدال التاء سيناً

قال تعالى: " لا يسمعون إلى الملأ الأعلى " (٤)، إذ آثرت السين في التاء لما فيها من ملامح القوة ، فأبدلتها سيناً مثلها، ثم جرى الإدغام.
يَسْمَعُونَ ← يَتَسْمَعُونَ ← يَسْمَعُونَ ← يَسْمَعُونَ ، و الماضي اسْمَع. ومثله أيضاً " يساقط " في قوله تعالى: " وهزّي إليك بجذع النخلة يساقط عليك رطباً جنياً "، (٥) والأصل فيه يتساقط.

٥- إبدال التاء صاداً

قال تعالى: " إن المصدِّقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم " (٦)، والأصل فيه المتصدقين والمتصدقات ، والفعل منه:
يَتَصَدَّق ← يَتَصَدَّق ← يَصْنَعُ ، والماضي اصْدَق.

فقد آثرت الصاد المطبقة بالتاء المرققة فأبدلتها صاداً مثلها، وذلك مماثلة رجعية كلية للصاد ، ثم جرى الإدغام.

(١) يونس : ٢٤ .

(٢) عبس : ٧ .

(٣) المزمل : ١ .

(٤) الصافات : ٨ .

(٥) مريم : ٢٥ .

(٦) الحديد : ١٨ .

٦- إبدال التاء طاءً

قال تعالى: " قالوا اطَّيَّرنا بك وبمن معك" (١) ، والأصل فيه تطيَّرن. ولكن الطاء المطبقة أثرت بالتاء المرققة تأثيراً رجعياً، فأبدلتها طاءً مثلها، ثم جرى الإدغام .
يتطَيَّر ← يتطَيَّر ← يططَيَّر ← يطَيَّر، والماضي منه اطَّيَّر كما ورد في الآية الكريمة .
ومثله "اطَّهَرُوا" كما ورد في قوله تعالى: " وإن كنتم جنبا فاطهروا". (٢) ومثله أيضاً " يطوِّقوا" كما ورد في قوله تعالى: " وليطوِّقوا بالبيت العتيق" (٣). والأصل فيهما " فتطهروا" و" ليتطوِّقوا".

٧- إبدال التاء ثاءً

قال تعالى : ... إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أتأقلمت إلى الأرض" (٤) والأصل فيه (أتأقلمت من تتأقلمت)، فقد أثرت التاء الاحتكاكية بالتاء تأثيراً رجعياً فأبدلتها ثاءً مماثلة رجعية كلية لها، فالتقى المثلاث وجرى الإدغام.

يتأقلم ← يتأقلم ← يتأقلم ← يتأقلم ، والماضي منه أتأقلم.

وأرى أن ما جرى في هذه الحالات من الإبدال هو نوع من المماثلة لإحداث الإدغام، ذلك أن مخارج هذه الأصوات جميعها قريبة من مخرج التاء، وفي ذلك صعوبة في النطق ؛ لأن اللسان لا يبتعد عن موقعه في نطق الأول من الصوتين حتى يعود إليه في نطق الصوت الثاني منهما. وللتخلص من هذه الصعوبة أو هذا النقل في النطق لجأت العربية إلى المماثلة بين الصوتين المتقاربين ، مما سهل عملية الإدغام. لكن الناطقين بالعربية اليوم عادوا إلى الأصل في هذه الصيغة من غير إدغام.

قال الدكتور إبراهيم السامرائي في أثناء حديثه عن هذا النوع من الإدغام ، وعن إدغام التاء في الزاي في " المزمل" تحديداً: " وهذا الإدغام جرى التماساً

(١) النمل: ٤٧.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الحج: ٢٩.

(٤) التوبة: ٣٨.

للخفة، وهو ما درجت عليه ^(١) العربية الفصيحة، فأما العربية المعاصرة ، فقد رجعت إلى الأصل وهو " المتزمل " ^(٢).

الإبدال اللغوي

يقصد بالإبدال اللغوي إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة. ^(٣) وقد يبدو للوهلة الأولى أنه لا فرق بين الإبدال اللغوي والإبدال الصرفي بناء على مفهوم كل منهما. لكن بينهما فرقا مهما، ألا وهو أن الإبدال الصرفي إنما يحدث ضرورة لا بد منها أو استحسانا يطلب في الكلام ، أما الإبدال اللغوي فلا ضرورة تدعو إليه ولا الاستحسان في أغلب الأحيان.

يقول مولاي عبد الحفيظ : " ويكفي أن يروي اللغويون ألفاظا فيها تعاقب بين الأحرف ليعد هذا إبدالا، وإن كان تعاقب تلك الألفاظ راجعا إلى اختلاف القبائل القائلة بها" ^(٤).

فالإبدال اللغوي يعود إلى مجموعة من العوامل منها: - اللغوي والاجتماعي والجغرافي والحضاري والفسولوجي وغيرها، فالعامل اللغوي يختص بالجوانب الصوتية على اختلافها. والعامل الاجتماعي يتصل بلهجة القبيلة التي كثيرا ما تختلف عن لهجات القبائل الأخرى. ويتصل العامل الجغرافي بلهجات البيئات المختلفة حيث تتميز لهجة كل منطقة جغرافية عن لهجات المناطق الأخرى في أغلب الأحيان. أما العامل الحضاري فيرتبط بالجانب التعليمي، والنشاط الثقافي والتجاري وغير ذلك مما يميز حضارة كل مجتمع عن حضارة المجتمعات الأخرى من الناحية اللغوية. ويرتبط العامل الفسولوجي بالفرد وكيفية نطقه لأصوات لغته وما يصيب جهاز النطق عنده من عيوب تمنعه من نطق بعض الأصوات على هيئتها الصحيحة، كاللثغة مثلا ^(٥).

(١) وردت عنده عليها " بدلا " من " عليه " في قوله درجت.

(٢) الإدغام والإبدال في أبنية الفعل، ص ٢٣.

(٣) الإبدال ، أبو الطيب اللغوي ، المقدمة ص ٩.

(٤) الإبدال في اللغة العربية ، ص ١٠-١١.

(٥) ينظر في هذه المسألة الإبدال في اللغة العربية ، ص ١٨٥-٢٤٧، وفقه اللغة العربية، د. كاسد الزيدي، منشورات جامعة الموصل ، ١٩٨٧، ص ٢٠٥-٢٠٦.

فالإبدال اللغوي إذن ليس ظاهرة مقيدة مطردة عند كل الناطقين باللغة وفي كل البيئات اللغوية، فالكثير مما يُعدّ من الإبدال اللغوي، مرده في الحقيقة إلى اختلاف اللهجات بين قبائل العرب.^(١) يقول محمد المبارك: " وأصل هذا التعدد في الكلمة الواحدة قد يكون ناشئاً عن مراحل صوتية مرت بها الكلمة، وتبدل الحرف المتغير خلال الزمن في هذه المراحل، وقد يكون ناشئاً عن تعدد القبائل واختلافها في أصوات الحروف ثم اجتماعها كلها في اللغة بتداخل لغات القبائل واجتماعها في لغة واحدة"^(٢).

قال الدكتور ربحي كمال بعد أن ذكر مفهوم الإبدال كما ورد عند أبي الطيب: " وهو نوع من التحريف يكثر دورانه في الكلم تبعاً لقانون التساهل العام، والتخفيف، وسوء السمع، وتعذر النطق، أو تعسره على بعض الناس"^(٣)، باعتبار أن هذه من العوامل التي أدت إلى وجود الإبدال اللغوي وساعدت على انتشاره في اللغة. ولكن العامل الأقوى - في ما أرى - لوجود هذه الألفاظ التي يُظنُّ أنه حدث فيها إبدال لغوي، مرده إلى اختلاف اللهجات كما ذكرت، وليس إلى الإبدال حقيقة. ويؤكد هذا ما ورد في المزهر من أن أبا الطيب اللغوي قال: " ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ منقّعة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. وأضاف: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرّة، وبالسّتين أخرى؛ وكذلك إبدال لام التعريف. ميماء، والهمزة المصدرة عيناً، كقولهم في نحو أن عَن، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم، وذاك آخرون"^(٤).

وأرى أن ما ذهب إليه أبو الطيب في هذه المسألة هو الصواب عينه، ذلك أن العربي لا يخلط في كلامه، ولا يلحن في لغته، فالواحد يتكلم على نمط لغوي محدد

(١) انظر المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ١١٣/١، والعربية تاريخ وتطور، د. إبراهيم السامرائي ص ٢٩٩، وتغير الجيم إلى ياء في لهجات شبه الجزيرة العربية، بقلم جونستون، ترجمة د. سعد مصلوح، ص ١٨٣. وما بعدها، وفقه للغة، د. علي وافي، ص ١٠٤، تقويم للفكر النحوي، د. علي أبو المكارم ص ١٦٠-١٧٠.

(٢) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، ط٧، ١٩٨١، ص ٦٧.

(٣) الإبدال في ضوء اللغات السامية، ص ١٠٢.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٤٦٠.

لا يغيره ، إلا بتأثير عوامل طارئة، كالتعليم واختلاف البيئة وغيرها، لكنه يحافظ على لغته التي نشأ عليها، حتى إذا عاد إلى جماعته تكلم بما يتكلم به أفراد الجماعة. وعقبت سرين صالح على رأي أبي الطيب السابق بقولها: " فالإبدال عند أبي الطيب ، لا يكون إلا للغتين مختلفتين، بحيث تؤدي اللفظتان في اللغتين المختلفتين معنى واحداً"^(١).

وبعد هذا التعريف الموجز بالإبدال اللغوي، وبيان الفرق بينه وبين الإبدال الصرفي، فإنني سأكتفي بما ذكرت عن هذا النوع من الإبدال، ولن أتوقف عند تفاصيله وحالاته؛ وذلك للأسباب التالية :

١. تمشياً مع عنوان رسالتي والتزاماً به ، فهي في التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، والإبدال اللغوي ليس ظاهرة صرفية، وهو غير مطرد وغير قياسي. وإنما هو موقوف على السماع من العرب، ينقل ولا يقاس عليه.^(٢)

٢. لأن موضوع الإبدال اللغوي يحتاج إلى بحث مستقل وطويل.

٣. كثرة المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع قديماً وحديثاً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي، والإبدال لابن السكيت، وسر الليسال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق، والإبدال في ضوء اللغات السامية للدكتور ربحي كمال، هذا بالنسبة للكتب المتخصصة في الإبدال ، أما للكتب التي تناولت الإبدال كموضوع من موضوعاتها ، فأهمها : كتب اللهجات وهي كثيرة وقد ورد قسم منها في هذه الرسالة ، وكتب لحن العوام ، وكتب فقه اللغة، ومؤلفات النحاة العرب وهي كثيرة ، بالإضافة إلى أبحاث مستقلة في الموضوع مثل: الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث، وظاهرة الإعلال والإبدال في العربية وغير هذا كثير.

^(١) لهجة بني أسد سماتها الصوتية والصرفية ، ص ٤٣.

^(٢) الرعاية ، ص ١٢٢.

الفصل الثاني

الدمغم

الإدغام

حظيت ظاهرة الإدغام بعناية علماء القراءات والنحاة، وهذا الأمر ظاهر في مؤلفاتهم التي لا يكاد يخلو كتاب منها إلا ويعرض لظاهرة الإدغام، أو لجانب من جوانبها المختلفة على الأقل. ولكن عناية علماء القراءات فاقت عناية النحاة واهتماماتهم بالإدغام؛ لأنَّ القراء وعلماء القراءات كانت جهودهم منصبة على تجويد آيات الذكر الحكيم، والإدغام ظاهرة مهمة من ظواهر التجويد، ووجه من وجوه القراءات، والقراءة سُنَّة متبعة؛ لذلك أقبلوا على دراسة ظاهرة الإدغام من هذا الباب.

معنى الإدغام

الإدغام لغة: الإدخال^(١) والستر^(٢)، و منه أدغمت اللجام في فم الدابة، أي أدخلته في فيها، وأدغمت الثياب في الوعاء أدخلتها فيه^(٣). وأدغمت الحرف في الحرف أدخلته فيه. قال الاسترbaughي: "إدخال الشيء في الشيء، يُقال أدغمت اللجام في فم الدابة، أي أدخلته فيه، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من غير أن يُفكَّ بينهما"^(٤).

جاء في اللسان: "والإدغام إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك. قال الأزهري: "وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا"^(٥). والإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين^(٦).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأنلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، القاهرة، ط١، ١٩٨٤، ١٦٣/١.

(٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع، ملتزم النشر والطبع، عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ص١٣.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٢١، وانظر شرح الشافية ٣/٢٣٥.

(٤) شرح الشافية ٣/٢٣٥، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧، ١٤٣/١.

(٥) لسان العرب، مادة (دغم)

(٦) شرح المفصل ١٠/١٢١.

وأما في الاصطلاح: فهو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة. ^(١) فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو شدّ ومدّ ونحوهما. ^(٢)

قال الزجاجي: "ومعنى الإدغام هو: أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني، أي تدخله فيه، فيصير حرفاً واحداً مشدداً ينبو اللسان عنه نبوة واحدة" ^(٣)، وقال أبو حيان: " واصطلاحاً رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة والوضع بهما موضعاً واحداً إذا التقى المثلان في كلمة والأول ساكن" ^(٤).

أما ابن جني فقد نظر إلى الإدغام من منظور صوتي، ولكن نظرتة هذه كانت جزئية، ذلك أنه أتى على جانب واحد من جوانب ظاهرة الإدغام، وحقيقة ما يجري فيه، من حيث إنه إدخال صوت في صوت مثله. والجانب الذي تعرض له ابن جني في بيانه لمعنى الإدغام هو تقريب الصوت من الصوت، قال: " وقد ثبت أن الإدغام المألوف إنما هو تقريب صوت من صوت" ^(٥). فقد عرف أن الإدغام لا يتم إلا بعد تقريب الأصوات، بل بعد تماثلها إذا لم تكن متماثلة أصلاً. يقول الدكتور عبد القادر عبد الجليل: " ويبدو أن أكثرهم إدراكاً لطبيعة هذه الظاهرة اللغوية ابن جني، الذي يرى أن الإدغام هو التقريب الصوتي". ^(٦)

ومعنى الإدغام عند علماء القراءات لا يختلف عن معناه عند النحاة. قال مكي بن أبي طالب: "اعلم أن معنى الإدغام هو أن يلتقي حرفان متقاربان أو

^(١) الأصول ٤٠٥/٣، وانظر أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ٣٥٨، وشرح المفصل ١٠/١٢١، وشرح للشافعية ٣/٢٣٣-٢٣٤.

^(٢) شرح المفصل ١٠/١٢١، وانظر شرح للشافعية ٣/٢٣٥.

^(٣) الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل اربد، ط ١، ١٩٨٤، ص (٤١٣-٤١٤).

^(٤) ارتشاف الضرب ١/١٦٣ وانظر الهمع ٦/٢٨٠.

^(٥) الخصائص ١٤١/٢.

^(٦) الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ١٩٨٨، ص ٢٩٩.

مثلان، فيدغم الأول في الثاني، ويردّهما بلفظ واحد مشدد" (١) . وجاء في الإتحاف أن معنى الإدغام: "اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل، من مخرج واحد" (٢) . وعرف المالقي الإدغام بأنه: "إدخال الحرف في الحرف حتى يصيرا حرفاً واحداً مشدداً يلزم اللسان فيه موضعاً واحداً" (٣) .

معنى الإدغام عند المحدثين

لم يكن مفهوم الإدغام عند المحدثين واحداً، فمنهم من تابع القدماء في تعريفهم للإدغام، ومن هؤلاء (٤): أحمد الحملاوي، ومحمد الأنطاكي، والدكتور عبده الراجحي، وذلك في مؤلفاتهم المشار إليها في الحاشية.

ومن المحدثين من نظر إلى الإدغام باعتباره فناء الصّوت في الصّوت المجاور، يقول الدكتور عبد العزيز مطر: "هو فناء أحد الصوتين في الآخر، إذا كانا متجانسين أو متقاربين". (٥) وأظن أن الصوت لا يفنى في الصوت، ولكنه يختلط به ويتحد معه، فيصيران صوتاً واحداً مشدداً، مدته أطول من مدة الصوت المفرد وهذا ما سيبحث عند الحديث عن حقيقة الصوت المشدد.

ويرى الدكتور قسطندي شوملي كذلك أن الصوت يفنى في الصوت عند عملية الإدغام، يقول: "إن أقصى ما يصل إليه الصّوت في تأثره بما يجاوره من الأصوات، هو أن يفنى الصوت في الصوت المجاور، وهذا ما يسمى بالإدغام أو المماثلة الكاملة" (٦) . فقبل فناء الصوت في الصوت - كما يرى الدكتور شوملي -

(١) - التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٩٨٥، ص ١٠٩.

(٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٧، ١/١٠٩، وانظر الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ١٣

(٣) الدر النثير، المالقي، ص (٥٢-٥٣) نقلاً عن: جهود المالقي الصوتية في كتابه الدر النثير، د. محمد حسن الطيان، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٩٤، ص ١٣١.

(٤) - انظر شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، للمكتبة العلمية الجديدة، بيروت، دت، ص ١٧٠، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص ١٢٣، والتطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٠٣.

(٥) - لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، ١٩٨١، ص ٢٥٠.

(٦) - منخل إلى علم اللغة الحديث، ص ١١٨، وانظر الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص ١٨٢.

فلا بُدَّ من التَّأثر والمماثلة. وبهذا يكون قد أتى على جانب صوتي في عملية الإدغام، وهو الذي يتصل بالشرط الأساس لحدوث عملية الإدغام ألا وهو التماثل التام. فلا يجوز إدغام المتجانسين أو المتقاربين إلا بعد تماثلهما ماثلة تامة.

وقد نظر أكثر المحدثين من علماء اللغة والأصوات إلى الإدغام من منظور صوتي مبني على فكرة التَّأثر والتَّأثير بين الأصوات المتجاورة، ثم التماثل التام لتحقيق عملية الإدغام. قال الدكتور إبراهيم أنيس وهو يتحدث عن ظاهرة التَّأثر الرجعي: " وهو الذي فيه يتأثر الصوت الأوَّل بالثاني تأثراً كاملاً، يترتب عليه أن يفنى الصَّوت الأوَّل في الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني، وقد سموا هذا التَّأثر في كتبهم بالإدغام".^(١)

فهو نزعة صوتين إلى التماثل، أي الاتصاف بصفات مشتركة تسهل اندماج أحدهما في الآخر، ويقع ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج^(٢). قال جان كانتينو: " أما الإدغام فهو ظاهرة تتمثل في نزعة صوتين ما إلى التماثل أو إلى الاتصاف بصفات مشتركة نحو: (دت ← ت). وإذا كان الإدغام جزئياً سُمي تقريباً نحو: (نب ← مب)"^(٣). فلما كان الصوتان متماتلين، فإنَّ نطقهما يأتي من نقطة مخرجية واحدة، وعملية نطقه واحدة أيضاً".^(٤)

يقول الدكتور سمير ستيتية: "وقد عرَّف القراء واللغويون الإدغام بأنه دمج صوت في صوت آخر مماثل أو مقارب له. أما دمج صوت في صوت مماثل فمنه (فيه هدى، يشفع عنده، قال له، ...)، وكل الذي حدث من الناحية الصوتية، هو أنَّ الحركة قد حذفت من بين الصامتين المتماتلين، وبقي لكل واحد من هذين الصوتين كينونة منطوقة"^(٥) وهذا يؤكد أنَّ أحد الصوتين المتماتلين لم يفنَّ في الآخر.

وعملية حذف الحركة أو إسقاطها من بين المتماتلين لإحداث الإدغام أشار إليها غير واحد من علماء الأصوات. يقول الدكتور أحمد مختار عمر: " وعلى هذا

(١) في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، د.ت. ص ٧٠.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٦٧.

(٣) دروس في علم أصوات العربية، ص ٢٦.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٦.

(٥) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي، د. سمير ستيتية، مجلة للمجمع الأرنبي، ع ٤٧٤،

١٩٩٤، ص ٧٥ - ٧٦.

فإنَّ الإدغام يمكن أن يُفهم على أنه إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين، وصهرهما معاً، أو على أنه إحلال صوت ساكن طويل محل الصوتين الساكنين القصيرين" (١) ، وقوله " صهرهما معاً" لا يعني فناء أحدهما في الآخر.

وقال الدكتور عبد الصبور شاهين: " فالإدغام كما أشار إليه الصرفيون، هو نطق صوت مضعف، لا أكثر، إمّا بسبب اتصال جزءه مباشرة، وإما عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين الجزعين ، ليتم التضعيف". (٢) والحق أنه لا يمكن للصوت أن يدغم في مماثلة ما لم يلتقيا مباشرة ، ويكون ذلك بتسكين الأول أي بحذف الحركة الفاصلة بين المتماثلين.

والإدغام - كما يراه الدكتور عبده الراجحي - ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة. (٣) أما عند برجستراسر فيكون إدغاماً ويكون إدغاماً وتشابهاً معاً . قال في أثناء حديثه عن العلاقة بين المماثلة والإدغام والفرق بينهما: " ذلك أن معنى الإدغام اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدد تماثلاً أو اختلافاً، نحو (أمنًا) و(أدعى) . أمّا (أمنًا) فالنون المشددة نشأت عن نونين، أو لاهما لام الفعل، والثانية الضمير، فاتحادهما إدغام وليس بتشابه، وأمّا (أدعى) فأصل الدال المشددة: دال وتاء، الدال فاء الفعل، والتاء تاء الافتعال، قلبت دالاً، فهذا إدغام وهو تشابه أيضاً". (٤)

ويرى الباحث أن الإدغام تداخل صوتي بين صوتين متماثلين متتاليين دون فاصل بينهما، أو بين صوتين متقاربين أو متجانسين متتاليين أيضاً، لكن بشرط تماثلهما تماثلاً تاماً قبل الإدغام، وذلك طلباً للخفة، وتقليلاً للجهد العضلي المبذول في نطق المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين.

الغاية من الإدغام

غاية الإدغام - بشكل عام - طلب الخفة وتقليل الجهد العضلي. قال سيبويه: " اعلم أن التضعيف يتقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٢٢.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢٠٧.

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ ص ١٢٦.

(٤) التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٧، ص ٢٩.

يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضربب، ولم يجيء فعَّلَّ ولا فعَّلَّ إلا قليلاً، ولم يبنوهنَّ على فُعَّال كراهية التضعيف؛ وذلك لأنه ينقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك^(١). فكَراهية التضعيف، والثقل الحاصل من عودة اللسان إلى موضعه مباشرة بعد أن انتهى من نطق أوَّل المتلين، والرغبة في أن ينبو اللسان من موضعه نبوة واحدة لا نبوتين، كل هذا أدى إلى الإدغام.

قال الاسترباذي: " اعلم أنهم يستقلون التضعيف غاية الاستتقال، إذ على اللسان كلفة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه"^(٢)، لذلك فانهم لم يصوغوا اسماً ولا فعلاً رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان، فلم يضعفوا إلا حيث يمكنهم الإدغام^(٣). وقد نصَّ الاسترباذي على أن غاية الإدغام التخفيف، فقال عن المماثلة التي تحدث بين المتقاربين من أجل الإدغام: " لأنَّ الغرض من قلب الثاني إلى الأوَّل في مثله طلب التخفيف بالإدغام"^(٤). وهذه غاية الإدغام عند كل من ابن جني، والزجاجي، وابن يعيش^(٥).

وعن النقل الناجم عن تكرار النطق بالمتلين من غير إدغام قال ابن عصفور: "...تقيل لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعَّف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد، وإذا كان الحرفان غيرين لم يكن الأمر كذلك؛ لأنَّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر، وأيضاً فإنَّ الحرفين إذا كانا متلين فإنَّ اللسان يرجع في النطق بالحرف إلى موضعه الأوَّل، فلا يتسرَّح اللسان بالنطق كما يتسرَّح في الغيرين... فلما كان فيه من النقل ما ذكرت لك

(١) الكتاب، ٤١٧/٤.

(٢) شرح الشافية ٢٣٨/٣.

(٣) شرح الشافية ٢٣٨/٣.

(٤) السابق ٢٣٧/٣.

(٥) انظر المفصل ٢٢٩/٢، والعمل في النحو ص ٤٠٩، وشرح المفصل ١٠/١٢١.

رفع اللسان بهما رفعة واحدة ليقل العمل ويخفّ النطق بهما على اللسان^(١). فعودة اللسان إلى موضعه ثقيلة ومكروهة، ولذلك لجأت العربية إلى الإدغام للتخلص من هذا النقل، وطلباً للخفة الناتجة عن رفع اللسان من موضعه بالصوتين معاً مرة واحدة.

والغاية من الإدغام عند علماء القراءات لا تختلف عن غايته عند النحاة. قال مكي بن أبي طالب: "وعلة ذلك إرادة التخفيف؛ لأنّ اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه، ليألف بحرف آخر مثله صعب ذلك، وشبهه النحويون بمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها، أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين؛ وذلك ثقيل على السامع^(٢). وجاء في الإضاءة في بيان أصول القراءات: "وفائدة الإدغام تخفيف اللفظ لنقل النطق بالحرفين المتفقين في المخرج أو المتقاربين، أي لنقل عود اللسان إلى المخرج أو مقاربه"^(٣).

وغاية الإدغام عند المحدثين لا تختلف عنها عند القدماء، وإنما حدث الإدغام طلباً للخفة، وتقليلاً للجهد العضوي المبذول في نطق الصامت المكرر، وتحقيقاً للسهولة والتيسير في النطق، ففي الإدغام يتم التخلص من النقل الحاصل من توالي الأمثال، حيث إن أهم وسيلة للتخلص من التضعيف في العربية هي الإدغام^(٤). يُضاف إلى ما سبق أن الإدغام يحقق الانسجام بين الأصوات، وذلك عن طريق إحداث التماثل بين المتقاربين والمتجانسين؛ لأنّ الإدغام لا يتحقق إلا بالتماثل

(١) الممتع في التصريف ٦٣١/٢. (نسخة الممتع المستخدمة في هذا الفصل هي: طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٩٧٨)
(٢) الكشف ١٣٤/١.

(٣) الإضاءة في بيان أصول القراءات، ص ١٤.

(٤) انظر من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص ٧٦، واللهجات العربية في التراث، ص ٢٩٣، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٢٦، والمصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، ص ١٨٢، ومفهوم الدرس الصوتي عند العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص ٣١٧، ولهجة بني أسد سماتها للصوتية والصرفية، ص ٨٢، وجهود المألقي الصوتية في كتابه الدر النثير، ص ٣٤٧، والتطبيق الصرفي، ص ٢٠٣، والمقطع في العربية، ص ١٥٨، وفي حقيقة الإدغام، د. جعفر عابنة، ص ٤٨، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٣٤٤، وقضية الخفة والنقل وأثرها فسي اللغة، ص ٤٣، لهجة هنيل، ص ٤٤، علم الأصوات اللغوية، د. مناف الموسوي، ص ١٣٩.

التام بين الصوتين (المدغم والمدغم فيه). يقول هايل محمد الفقراء: " فالغرض من الإدغام هو الخفة، وتسهيل النطق تحقيقاً للانسجام الصوتي".^(١)

وغاية الإدغام عند الدكتور إبراهيم السامرائي هي التماس الخفة، والابتعاد عن التقارب بين الأصوات^(٢). وقد تنبّه القدماء لفكرة التباعد بين الأصوات، وأنها تؤدي إلى ظهور في الصوت أكثر مما لو كان مجاوره من الأصوات القريبة منه في المخرج أو الصفات، قال ابن جني في الخصائص: " فمن ذلك استحسانهم لتركيب ما تباعدت مخارجه من الحروف،.. . واستقباحهم لتركيب ما تقارب من الحروف،... من إيثارهم لتباعد الأصوات، إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه؛ ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفية وكذلك سائر الألوان"^(٣). فالتقارب بين الأصوات يكون في بعض الأحيان غير مرغوب فيه؛ لأنه يؤدي إلى صعوبة في النطق أو تلغثم في الكلام إذا لم يحدث التماثل والإدغام.

ويتحقق التقليل في الجهد العضوي المطلوب في الإدغام عن طريق حذف الحركة التي تفصل بين الصامتين المتماثلين كي يتم الإدغام، وينبو اللسان عنهما نبوة واحدة، بحيث لا يعود إلى موضعه بعد الانتهاء من نطق الصوت المضعف. وقد تنبّه المحدثون إلى هذه المسألة. قال الدكتور أحمد مختار عمر: " تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو في كلمتين، إذا كان الصوت الأول مشكلاً بالسكون، والثاني محركاً؛ وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها".^(٤) فكلما كثرت الحركات كان الإدغام أحسن؛ لأن توالي المتحركات مستثقل في النطق. قال سيبويه: " وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن"^(٥)

(١) ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم، هايل للفقراء، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦، ص ١٥٩، وانظر أثر القراءات في الأصوات والنحو للعربي، ص ٢١١، ومنخل إلى علم اللغة الحديث، ص ١١٦.

(٢) الإدغام والإبدال في أبنية الفعل، ص ١٣، وانظر ص ١٢، ١٥، ١٧، ١٨. من المرجع ذاته.

(٣) الخصائص ٢/٢٢٩.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٢، وانظر الأصوات اللغوية، ص ١٨٤، وعلم الأصوات اللغوية د. مناف الموسوي، ص ١٣٨.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٧.

قال الدكتور عبد الصبور شاهين بعد أن عرض منهج سيبويه في دراسة الإدغام: " وأول ما يلفت انتباهنا لديه أن الإدغام ليس سوى وسيلة للاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق، أي : أنه طلب للخفة ، سواء أكانت خفة إعرابية أم خفة صوتية، والخفة الإعرابية منحصرة في حذف الحركة الإعرابية من آخر الكلمة المدغمة، والخفة الصوتية، هي إشاعة الانسجام بين الأصوات المنطوقة، حتى لا ينبو بعضها عن بعض فيحدث ثقلاً".^(١) فالإدغام قد يكون على حساب الإعراب، وذلك بحذف الحركة الإعرابية عندما يكون الإدغام بين الحرف الأخير من الكلمة والحرف الأول المماثل له من الكلمة التالية . يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي في هذه المسألة: " عرفنا أن الإدغام الكبير يسلب الحرف الأول حركته، ثم ينبو اللسان بهما نبوة واحدة ، فتصير شدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد، فكان الإدغام يزيل الإعراب ، كما في قوله تعالى (مالك لا تأمناً)^(٢) ، والأصل: تأمناً، فذهبت الضمة التي هي علامة الرفع ، لأجل الإدغام"^(٣)، فقد فقدت بعض مظاهر الإعراب بالإدغام^(٤). أما الإعراب في جوهره فلم يتغير، ولكن الذي تغير وتأثر هو العلامة الإعرابية.

ويتحقق الاقتصاد في الجهد العضوي كذلك عن طريق تقليل المقاطع في الكلمة فعدد المقاطع في الكلمة بعد الإدغام أقل مما كان عليه قبل الإدغام. فكلمة مَدَّ تتكون من مقطعين فقط هما (مَدَّ/دَ: mad/da) ، ولكنها تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة متماثلة في حالة الإظهار (مَدَّ/دَ: ma/da/da)، ففي الإدغام تقليل من عدد المقاطع، وتوفير في الجهد المبذول في نطق الكلمة، ومخالفة بين المقاطع المتماثلة.

قال سامر زهير وهو يتحدث عن أثر الإدغام في النظام المقطعي: " فعدد المقاطع في الصيغة بعد الإدغام أقل منه في الصيغة الأصلية، فإذا أضفنا إلى ذلك الخروج من النقل الحاصل من تتابع مقطعين قصيرين متماثلين في صامتتهما، فإن الغرض من هذا الإدغام، وهو التخفيف أو اقتصاد الجهد ، قد تحقق على أحسن

^(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢١١ ونظر ص ٢١٢ من المرجع ذاته.

^(٢) يوسف : ١١

^(٣) اللهجات العربية في التراث، ص ٣١٥.

^(٤) السابق، ص ٣١٦.

وجه".^(١) ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الإدغام من حيث هو إجراء صوتي إنما يعتمد المتكلم إليه تحت حكم الضرورة المقطعية.^(٢)

وعن تكرار الصامت مرتين وكراهية ذلك ، واللجوء إلى الإدغام للتخلص من هذا التكرار المكروه يقول الدكتور مصطفى النحاس: " إنَّ العرب يكرهون أن يتكرر صامت مرتين متتاليتين مع مصوِّت قصير يفصل بينهما، وذلك موجود في الأفعال المضعفة الثلاثية التي عينها ولامها من جنس واحد، مثل : مَدَدَ وَقَرَّرَ...، ولذلك يدغمون فيقولون: مَدَّ وقرَّ... بدمج الصامتين في صوت مضعف بعد حذف المصوِّت القصير"^(٣).

يقول عبد اللطيف القاطوع في الغاية من الإدغام: " وهذه الظاهرة تشكّل ملمحاً هاماً في الجانب الصوتي للكلمة العربية، وتتأسق أصواتها، وتؤدي دوراً هاماً في اختصار الجهد بالنسبة للمتكلم ، وإراحة أعضائه النطقية في انتقالها من وضع إلى آخر فهناك فرق في الجهد بين نطقنا (الشمس) بصورتها الصحيحة، وبين نطق الطالب الأجنبي (ال - شمس) ؛ ذلك لأنَّ اللغة سلوك بشري، والبشر بطبعهم يميلون إلى السهولة والتخفيف".^(٤) وأرى أن كل ما ورد في هذا الرأي صحيح ويتفق و الغاية من الإدغام.

وغاية الإدغام عند الدكتور هنري فليش تكمن في كراهية العربية لتوالي الأمثال، قال أثناء حديثه عن كراهة تكرار الصوت الصامت مرتين ليس بينهما إلا حركة قصيرة: " والمثال الدقيق على هذا موجود في الأفعال التي عينها ولامها من جنس واحد، ... فاللغة العربية تقول مَدَّ وقرَّ... فقد أدمجت الصامتين في صوت مضعف بعد حذف المصوِّت القصير"^(٥) ، وأضاف: " وتلك سنة من سنن العربية كلما أمكنها إدماج صوتين في صوت واحد، وهو ما عبّر عنه النحاة العرب بالإدغام،

^(١) المقطع في العربية ، دراسة صرفوتية، سامر زهير بحرة، رسالة ماجستير، جامعة تشرين ، ١٩٩٩ ص ١٥٨.

^(٢) انظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٢١٢.

^(٣) التحوّل الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمتها البيانية التعبيرية ، ص ٤٧.

^(٤) الأصوات العربية وتعليمها لغير الناطقين بها ، عبد اللطيف القاطوع، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٩، ص ٤١.

^(٥) العربية الفصحى ، د. هنري فليش ، تعريب د.عبد الصبور شاهين ، دار المشرق، بيروت ط٢، د.ت، ص ٤٦.

حتى لو اقتضى الأمر حذف المصوت القصير" (١). والتخلص من توالي الأمثال ليس مقصوداً على الإدغام ، ولكنه يكون بالحذف أيضاً.

أما الدكتور سمير ستيتيه فيرى أن الإدغام من الوسائل التي تلجأ إليها العربية ، إما اقتصاداً في الجهد ، وإما لإحداث نسق صوتي ، وإما لتغيير البنية المقطعية للكلمة، وإما للعمل على الوصل.؟ (٢) ويرى كذلك أنه ليس كل إدغام فيه تقليل للجهد العضلي، فإن من ضروب الإدغام ما يزداد به الجهد العضلي، ومن ذلك الفعل "تَسْوِي" يكون قبل الإدغام مفتوح الناعين، ثم تحذف فتحة التاء الثانية، فيصبح الفعل على صورة "تَسْوَى" بتسكين التاء الثانية، ثم تدغم التاء الثانية في السين . والملاحظ أن تخفيف الجهد العضلي ليس محصلاً هنا؛ لأنَّ "تَسْوَى" أصعبُ نطقاً من "تَسْوِي". (٣)

ويرى الدكتور سمير أيضاً أن من الإدغام الذي يكون هدفه تغيير البنية المقطعية ما لا يحدث تخفيفاً في الجهد العضلي، وإنما حدث لتغيير البنية المقطعية دون أي هدف آخر (٤).

ومن كل ما سبق نتبين أن الإدغام يحدث لغايات متعددة هي: التقليل في الجهد العضلي وهي الأهم، وإحداث نسق صوتي وانسجام بين الأصوات ، وتغيير في البنية المقطعية وعدد المقاطع، والتخلص من توالي الأمثال باعتبارها ظاهرة مكروهة في العربية، والعمل على الوصل، والتخلص من الحركات التي يُمكن الاستغناء عنها، سواء أكانت الحركات بنائية أم إعرابية.

نوعا الإدغام

قسّم القدماء الإدغام إلى نوعين: صغير وكبير، لكن الأوائل منهم لم يذكروا هذين النوعين، ولكنهما وردا عند ابن جني ومن جاء بعده. وقد أكد الدكتور عبد الصبور شاهين هذه المسألة، حيث قال: " والغريب أن النحاة الأوائل كسيبويه

(١) العربية النصحى ، ص ٤٧.

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري، د. سمير ستيتيه ، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٨٤، ١٩٩٤، ص ١٩٥.

(٣) انظر السابق ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٤) السابق ص ١٩٦.

والسيرا في لم يذكروا في كتبهم إشارة إلى هذا التقسيم، وقد كتب السيرا في فصلاً عن (إدغام القراء) لم يشر إلى وجود مثل هذا التقسيم، مما يؤيد ما نذهب إليه من أنه كان من صنعة المتأخرين من القراء، متأثرين بمقالات النحاة كابن جني^(١).

أما ذكرُ ابن جني لنوعي الإدغام فقد ورد في الخصائص تحت عنوان "باب الإدغام الأصغر"، قال فيه: "قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت. وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر"^(٢). وقال: "والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فنقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه"^(٣).

وبعد أن فرغ ابن جني من بيان المقصود بالضربين السابقين، والتمثيل عليهما، وشرح ما يتصل بهما، قال: "فهذا حديث الإدغام الأكبر"^(٤). ثم قال: "وأما الإدغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"^(٥).

والإدغام الأصغر عنده ضروب منها، الإمالة، والإبدال الصرفي الذي يحدث في صيغة افتعل ومشتقاتها؛ لأنه تقريب بين الأصوات كما هي الإمالة، ومنها كذلك الإبتاع مع حروف الحلق، ويكون ذلك بتقريب الصوت من الصوت نحو شِعير وبِعير... وغير ذلك من ألوان المماثلة والتقريب والإبتاع^(٦).

واستمر ابن جني بالحديث عن هذه الضروب وما يتصل بها إلى أن قال: "وجميع ما هذه حاله مما قُرب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب، وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير؛ لأن في

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٤٠.

(٢) الخصائص ١٤١/٢.

(٣) السابق ١٤٢/٢.

(٤) الخصائص ١٤٣/٢.

(٥) السابق والصفحة ذاتها.

(٦) انظر تفاصيل هذه الضروب في الخصائص ١٤٣/٢ - ١٤٧، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ١٢٥-١٢٦.

هذا إيذاناً بأن التقريب شامل للموضعين، وأنه هو المراد المبغى في كتابنا الجهتين^(١).

ويرى الباحث أن معظم حالات الإدغام الأصغر التي ذكرها ابن جني هي ليست من الإدغام، ولكنها من الإبدال، كما أن الجزء الآخر منها هو من ظواهر صوتية متفرقة كالمماثلة والإمالة والتقريب والإتباع، وهذا ما أكده بعض المحدثين. يقول الدكتور حسام النعيمي: " وهذا كله بحثه في الإبدال أولى من بحثه في الإدغام كما أرى؛ لأن حقيقة الأمر أنك أبدلت حرفاً من حرف وإن كانت العلة تقريب الصوت من الصوت^(٢)؛ ولذلك فقد درس الدكتور النعيمي هذه الموضوعات في باب الإبدال^(٣).

ومن هنا فإن المقصود بالإدغام هو الإدغام الأكبر دون الأصغر ، حتى إذا نُكر الإدغام من غير تحديد نوعه (الأكبر أو الأصغر) ، فالأصل أن يكون المقصود هو الأكبر، وهذا هو الصحيح في واقع الأمر كما ورد عند عامة النحاة. يقول الدكتور حسام النعيمي: " أما الإدغام الأكبر فهو الإدغام حقيقة، وإذا أُطلق لفظ الإدغام كان هو المراد دون الأصغر^(٤).

ويرى محمد الأنطاكي أن الإدغام الصغير ليس له قواعد؛ لأنه واجب الحدوث دائماً سواء أوقع في الكلمة الواحدة، أم وقع في الكلمتين ، ويرى أن سبب وجوبه الدائم هو أن الإنسان ينساق إليه انسياقاً لا خيار له فيه فهو آلية نطقية حتمية^(٥). ويرى كذلك أن الإدغام الكبير والإدغام الصغير يحدثان في عملية واحدة متتابعين بحيث يفضي أحدهما إلى الآخر. قال: " وطبيعي أن هذا لم يتم إلا بعد حذف حركة الحرف الأول من المتماثلين، إذ يتعذر الإدغام مع وجود الحركة

(١) الخصائص ١٤٧/٢.

(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، منشورات وزارة للثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٠، ص ٣٤٠.

(٣) انظر السابق ، ص (٣٤٦ - ٣٥٠).

(٤) السابق ، ص ٣٤١.

(٥) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرها، ص (١٢٤-١٢٥).

العازلة ، وعلى هذا يكون الإدغام الكبير هو مجرد حذف هذه الحركة لتتم بعد ذلك عملية الإدغام الصغير، بصورة عفوية حتمية".^(١)

ولا أظن أن هذا الكلام - على إطلاقه بهذه الصورة - صحيح، فليس الإدغام الأكبر ، والذي هو الإدغام حقيقة، مجرد حذف حركة أول المثليين، وليس بالضرورة أن يكون المقصود بالإدغام الأكبر والأصغر ما ورد عند ابن جنبي، فهو عند المتأخرين من القراء كبير وصغير، ولكل واحد منهما مفهومه الخاص وذلك على النحو التالي^(٢):

الإدغام الكبير: وهو ما كان الأول من المثليين، أو المتجانسين: أو المتقاربين متحركاً. أما الأصغر : فهو ما كان الحرف الأول من المثليين فيه ساكناً. يقول الشيخ محمد علي الضباع: " وينقسم الإدغام إلى كبير وصغير، فالكبير هو ما كان أول الحرفين فيه محركاً ثم يسكن للإدغام"^(٣).

وأما سبب تسميته كبيراً؛ فلأنه أبداً أزيد عملاً، وقيل لكثرة وقوعه، وقيل لما فيه من الصعوبة، وقيل لشموله المثليين والمتقاربين والمتجانسين، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه^(٤).

وقد فرق الداني بين نوعي الإدغام بأمرين اثنين:^(٥)

١- تحرك الحرف الأول في الإدغام وسكونه في الصغير، وقد ورد هذا الفرق في الآراء السابقة.

٢- الإدغام الصغير خاص بالمتقاربين ولا يكون في المثليين على حين يكون الكبير في المثليين والمتقاربين.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الإدغام الكبير يتطلب عمليات صوتية معقدة قبل أن يتحقق، لذلك فإنه لم ينسب إلى قبيلة خاصة عرفت به وآثرته في نطقها، أما

(١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص ١٢٤

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د. ت. ، والإتحاف ١/١٠٩.

(٣) الإضاءة في بيان أصول القراءة ، ص (١١٤-١١٥).

(٤) النشر، ١/٢٧٤-٢٧٥، والإضاءة في بيان أصول القراءة ، ص ١٥.

(٥) انظر الدر النثير ص ٧٨ ، نقلاً عن جهود المالقي للصوتية في كتابه الدر للنثير، ص ٣٣٥.

له من هدف لإخدمة الجانب النحوي، وبعبارة أخرى ليس لهذا التقسيم من أساس
 إلا النحو^(١)، أي أن المشكلة تكمن في أنه ليس للجانب الصوتي أثر في هذا التقسيم،
 والأصل أن يكون التقسيم منطلقاً من الجانب الصوتي؛ لأن ظاهرة
 الإدغام - بعامه - هي ظاهرة صوتية وليس للنحو فيها أي أثر.

أحكام الإدغام

يقسم الإدغام عند النحاة والباحثين من حيث حكم حدوثه إلى ثلاثة أقسام^(٢): هي
 الواجب والجائز والممتنع، وفي ما يلي هذه الأقسام الثلاثة.

* الإدغام الواجب

يجب إدغام أول المثليين المتحركين وفقاً للشروط التالية:^(٣)

١- أن يكون المثلان في كلمة واحدة كشدّ ومدّ وردّ. إذ الأصل فيها شدّد ومَدَدَ
 ورددّ. وقد وجب الإدغام في هذه الحالة - في ما أرى - رغبة في التخلص من
 كراهية توالي الأمثال، أي النطق بالصوت الواحد مرتين (أقصد بالصوتين المتماثلين
 مباشرة)، كذلك يتمّ تقليل عدد المقاطع في الكلمة، فبينما كانت مكونة في الأمثلة
 السابقة من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة متساوية قبل الإدغام، فإنها أصبحت مكونة من
 مقطعين مختلفين، وذلك على النحو التالي:

مَدَدَ : ma/da/da مَدَّ : mad/da

إدغام

إظهار

ومما لا شك فيه أن توالي الأمثال من المقاطع القصيرة المفتوحة مكروه،
 وفي المخالفة بين هذه المقاطع تسهيل في النطق. أمّا إن كان المثلان في كلمتين،
 نحو (جعل لك) فالإدغام فيه جائز لا واجب ويذكر هنا أنه قد يُفكّ ما حقه الإدغام
 مما هو من هذه الحالة شذوذاً، قال ابن هشام: "وقد يُفكّ الإدغام في غير ذلك
 (يقصد حالات الفك) شذوذاً، نحو لَحَحَتْ عينه، وألِلَ السقاء، أو في ضرورة كقوله:

الحمدُ لله العليّ الأجلّ الواسع الفضل الوهوب المجزّل"^(٤)

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٣٩.

(٢) شرح الشافية ٢٣٥/٣، وانظر أوضح المسالك من ٣٦٣/٤ - ٣٦٦، وشذا العرف، ص ١٧٠، والتطبيق
 الصرفي، ص ٢٤٠.

(٣) انظر أوضح المسالك، ص ٣٦٣/٤ - ٣٦٤.

(٤) أوضح المسالك ٣٦٦/٤ - ٣٦٧، والبيت لأبي النجم العجلي للراجز المعروف.

٢- ألا يكون أول المثليين في أول الكلمة؛ لأنّ الإدغام يوجب تسكين أول المثليين ، وبالتالي يحدث محذور وهو أن البدء بالسكن أمر متعذر في العربية من الناحية الصوتية. لذلك فإذا كان أول المثليين في أول الكلمة فلا يجوز تسكينه وبالتالي لا يجوز إدغامه في مماثله.

٣- ألا يتصل أول المثليين بمدغم نحو جُسَسٍ، جمع جاسٍ، وعلة المنع هنا تعود إلى توالي ثلاثة أمثال ، ولا يمكن أن يكون الصوت المشدّد مكوناً من ثلاثة صوامت متماثلة ، فقوامه صوت مدغم وآخر مدغم فيه. ومن هنا فإن العربية تلجأ في مثل هذه الحالة - إذا اضطرت إلى الإدغام - أن تحذف أحد الأمثال، كما هو الحال في الاسم المنسوب إلى اسم ينتهي بياء أصلاً، فإذا أضيفت ياء النسب وهي ياء مشددة تتابعت ثلاث ياءات، والحل عندئذ يكون بحذف إحدى هذه الياءات، والإبقاء على اثنتين منها مدغمة إحداهما في الأخرى، كالنسب إلى القاضي + ياء مشددة = القاضيّ، ولكن بحذف واحدة تصبح القاضيّ باعتبارها اسماً منسوباً. وعودة إلى مثالنا السابق (جُسَسٍ) فالحذف فيه غير جائز؛ وذلك لأنه سيؤدي إلى تغيير في المعنى. فكلمة (جُسَسٍ) على وزن (فُعَل) وعند حذف أحد الأمثال تصبح إمّا (فُع) أو (فُعَل) ← (جُسَّ أو جُسَس) وليست أي واحدة منهما صيغة جمع لـ (جاس).

٤- ألا يكون المثلان في كلمة على وزن من الأوزان الملحقة، نحو قَرَدَدَ فإنها ملحقة بجعفر، أو نحو اقعنسس فإنها ملحقة باحرنجم. قال الاستربادي: "وكذا إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام، في الاسم كان كقَرَدَدَ، أو في الفعل كجابس؛ لأنّ الغرض بالإلحاق الوزن، فلا يُكسر ذلك الوزن بالإدغام".^(١) فعلة المنع في هذه الحالة علة دلالية، ذلك أن المنع هنا لم يأت لعدة صوتية، ولكن للمحافظة على الوزن الذي ألحقت به الكلمة.

٥- ألا يكون المثلان في اسم ثلاثي جميع حروفه محرّكة على وزن (فُعَل) نحو طَلَل، أو (فُعَل) نحو ذُلُل^(٢)، أو (فُعَل) نحو لِمَم^(٣)، أو (فُعَل) نحو دُرَر. فهذه الأوزان جميعها يمتنع فيها الإدغام، وعلة المنع هنا أنه لو حدث الإدغام لتغيّر الوزن،

^(١) شرح الشافية ٢٤١/٣.

^(٢) جمع ذلول ضد الصعب من الذلّ / شذا العرف، ص ١٧١.

^(٣) جمع ليمّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن / السابق والصفحة ذاتها.

وتغيّرت الدلالة والمعنى. فالوزن الصوتي الجديد سيكون بعد الإدغام (فَع)، والوزن الصرفي (فعل) ، وذلك (طَلَّ وذلَّ ولمَّ ودرَّ)، وكلها أوزان خاصّة بالفعل الثلاثي، وليست أوزان أسماء كما أريد بها مفكوكة لا إدغام فيها. وعليه فإنّ علّة المنع فيها علة دلالية وليست علة صوتية أيضاً.

٦- ألا تكون حركة أحدهما عارضة، نحو اكفف الشّر، فالأصل في الفاء الثانية التّسكين للعلّة الإعرابية، وهي بناء فعل الأمر الصحيح على السكون ، ولكنها حرّكت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين ، وهما الفاء الثانية من (اكفف) والشين الأولى التي تدغم فيها لام التعريف (اكفف شُسر) التقى صامتان ساكنان فحرّك أولهما بالكسر (اكفف شُسر). فلو حدث الإدغام هنا لتغير الوزن، وتغير المعنى تبعاً لذلك (أكفَّ الشّر) وليس هذا هو المراد.

٧- ألا يكون المثان ياعين الثانية منهما محرّكة وجوباً نحو حيي، فلا يجوز الإدغام فيها؛ لأنه لو حدث لتغيّر المعنى.

٨- أن لا يكون المثان تاعين في وزن افتعل، نحو استتر واقتتل؛ وذلك لأن إدغامهما متعذر، فالإدغام يستوجب تسكين أول المثليين، وما قبل المثليين في هذه الصيغة ساكن، فإذا سُكن أول المثليين التقى ساكنان، وهذا لا يجوز. علماً بأن الساكن الثاني منهما في هذه الحالة يقع بداية للمقطع وهذا يجعل تسكينه أمراً غير ممكن أبداً. وتوضيح ذلك:

(استتَرَ . is/t/tara) فالصامت وحده لا يمكن أن يشكل في العربية مقطعاً، فأقصر المقاطع في العربية هو ما تكون من صامت وحركة قصيرة.

ويرى ابن هشام أنّ الحالات الثلاث الأخيرة يجوز فيها الفك والإدغام^(١)، ولم يبين سبب ذلك في ما يخصّ ما كانت حركة أحدهما عارضة، أما الثانية فيبين أنها واردة بالفك والإدغام ، قال : " وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى : (ويحيى من حيي عن بيته) ويُقرأ أيضاً (من حيي)"^(٢) .

(١) أوضح المسالك ٣٦٤/٤، وانظر شذا العرف ص ١٧٢.
(٢) أوضح المسالك ٣٦٤/٤، من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

فهذا ممكن الإدغام والفك من الناحيتين الصوتية والدلالية، حيث إن ذلك غير متعذر من الناحية الصوتية، بل لعلّ الإدغام فيه أحسن من الفك وأسهل . أما من الناحية الدلالية فقد يلتبس الفعل إذا حدث الإدغام باسم الفعل (حيّ بمعنى أقبل) وإن كان السياق يُفرق بينهما . ومن هنا فالإدغام فيه جائز لا واجب . وقد وردت القراءة بالفك والإدغام قال ابن خالويه: " ويحيا من حيّ " يُقرأ بياعين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، وبياء واحدة شديدة مفتوحة. فالحجة لمن قرأ بياعين أنه أتى به على الأصل، وما أوجبه بناء الفعل ، والحجة لمن أدغم: أنه استنقل اجتماع ياعين متحركتين ، فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية"^(١).

أما الحالة الثالثة فأرى أن الإدغام فيها غير ممكن؛ وذلك لأن تفسير ابن هشام غير مقنع لجواز الإدغام فيها، قال: " ونقول استتر واقتتل، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء، وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت، فتقول في الماضي سترّ وقتل وفي المضارع يسترّ ويقتلُ ، بفتح أولهما، وفي المصدر سياراً وقتالاً ، بكسر أولهما"^(٢) وهذا صحيح لو كانت سترّ وقتل تساوي من حيث المعنى استتر واقتتل . هذا من جهة ، وأما من جهة أخرى فإن الحديث عن امتناع الإدغام في صيغة " افعل " : استتر واقتتل، وليس في صيغة " فعّل " سترّ وقتل . وقد عرضت في ما سبق علّة منع الإدغام في هذه الصيغة.^(٣) لذلك فإنني أرى أن الإدغام في هذه الحالة غير جائز.

أما إن كان أول المثليين ساكناً فإن الإدغام فيه واجب ، سواء كانا في كلمة واحدة كالشدّ والمدّ ، أو في كلمتين متصلتين نحو اسمعِ علماً.^(٤)

إذن فإن كان أول المثليين ساكناً وجب الإدغام وإن كانا في كلمتين، نحو : قلْ لزيد.^(٥) ولكن هذا الإدغام صوتي فقط وليس كتابياً كما هو الحال لو كان المثلان في كلمة واحدة ، حيث لا تجوز كتابة الصوتين المدغم والمدغم فيه على صورة صوت

(١) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت والقاهرة ، ط٤، ص ٢٧١.

(٢) أوضح المسالك ٢٦٤/٤.

(٣) انظر ص ٨٦ من هذا البحث

(٤) شرح الشافية ٢٣٦/٣.

(٥) انظر شرح الشافية ٢٤٧/٣.

واحد مشدد عندما يكونان في كلمتين؛ وذلك لاعتبارات وظيفية وكتابية تتصل ببينة الكلمة، وهذا ما أشار إليه الاستربادي، حيث قال : " وأما إذا كانا في كلمتين فإنه لا يجوز تغيير بنية الكلمة لشيء عارض غير لازم"،^(١) أي غير لازم من الناحية الكتابية، أما من الناحية الصوتية فهو لازم. وإن كنت أرى أن هذا ليس إدغاماً ، وإنما هو اتصال أحد المثلين بالآخر صوتياً دونما إدغام يحدث فيهما، فكأنه استمرار لنطق أول المثلين.

واستثنى النحاة من هذا النوع من الإدغام أن يكون ثاني المثلين ساكناً . قال الاستربادي: " وإن كان ثاني المثلين ساكناً فقط وجب إثباتهما"،^(٢) أي امتنع الإدغام فيهما، لأن الإدغام يوجب تسكين الأول ، والثاني ساكن وعندها يلتقي صامتان ساكنان، وهذا أمر غير جائز وغير ممكن. ومن هنا فقد وجب فك المثلين المتحرك أولهما والساكن ثانيهما، إذا كانا في كلمة أو في كلمتين، نحو: قال الحق، فاللام الثانية ساكنة والأولى متحركة ؛ لذلك امتنع الإدغام . وأنكر هنا بأن همزة الوصل تسقط في (قاللحق: kālalḥkku)

أما الاستربادي فقد استثنى لام التعريف من هذه الحالة، قال: " إلا في ما إذا كان الثاني لام التعريف فقط، فإنه قد جاء في الشذوذ حذف أولهما أيضاً، نحو علماء، وذلك لكثرة لام التعريف في كلامهم، فطلب التخفيف بالحذف لما تعذر الإدغام"^(٣) ، فقد جاء الحذف طلباً للتخفيف عندما تعذر الإدغام.

واستثنى من ذلك أيضاً أن يكون المثلان همزتين، وذلك لصعوبة الهمزة الواحدة ، فكيف بالهمزتين إذا اجتمعتا وأدغمت إحداهما في الأخرى، فالعربية تلجأ عادة في مثل هذه الحالة إلى تخفيف إحدى الهمزتين وليس إلى الإدغام. ولكن سيبويه أجاز الإدغام في الهمزتين ووصف هذه اللغة بأنها رديئة^(٤).

(١) شرح الشافية ٢٤٨/٣.

(٢) شرح الشافية ٢٤٧/٣.

(٣) شرح الشافية ٢٤٧/٣.

(٤) السابق ٢٣٦ / ٣، وانظر في الصفحة ذاتها تفاصيل هذه المسألة.

واستثنى من هذا الوجوب أيضاً إذا كان المثلان ألفين ، فلا يجوز إدغام الألف في الألف وذلك لتعذره كما قال ابن الحاجب. (١) وفسر الاسترباذي التعذر هنا بأن الإدغام إنما يكون بين المثلين الساكن أولهما والمتحرك ثانيهما، والألف لا تكون متحركة - حسب رأيه -، وهذا غير صحيح، فالألف في حقيقتها هي حركة من الحركات ، والحركة لا تحرك بحركة أخرى؛ لأنها ليست ساكنة كما ظن الاسترباذي والقدماء عامة. لذلك فإنني أرى أن الألف لا تدغم في الألف لسببين. أولهما: أن الحركة لا تكون ساكنة ، وهو الشرط الذي وضعه النحاة لحدوث الإدغام بين المتماثلين.

ثانيهما: أن مخرج الحركة غير محدد في نقطة بعينها كما هو الحال بالنسبة للصوامت ، إذ إن الفرق الأساس بين الحركة والصامت يكمن في التضييق الحاصل مع الصوامت، وتحديد نقطة المخرج بدقة لكل صامت، في حين أن الحركة ليس لها مخرج محدد حتى يُعتمد عليه اعتماداً واحدة قوية كما هو الحال في إدغام الصوامت، ومن هنا فإن الإدغام خاص بالصوامت دون الحركات، وعليه فإنني أرى أن الإدغام غير جائز في الحركات مطلقاً، وذلك خلافاً لمن يرى جوازه. يقول الدكتور الطيب البكوش: "في الأفعال المعتلة كثيراً ما يؤدي سقوط نصف الحرف إلى التقاء حركتين فتدغم إحداهما في الأخرى فتطيلها" (٢). ولا أرى أن تشكّل الحركة الطويلة من التقاء الحركتين القصيرتين المتماثلتين يُعدّ إدغاماً كما في :

Ḳawala ← **ḳaala** ← **ḳāla**
البنية العميقة سقوط نصف الحركة تشكل الحركة الطويلة

وذلك لأن الإدغام فيه اعتماد على مخرج الصوت المشدد، وليس في تشكل الحركة الطويلة من الحركتين القصيرتين أي اعتماد ، ولكنه مجرد إطالة للصوت.

الإدغام الجائز

ويجوز الإدغام في أربع حالات إضافة إلى الحالات التي ذكرت سابقاً . أما هذه الحالات فهي:

(١) شرح الشافية ٢٤٣/٣.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٦٩، وانظر المقطع في العربية ، ص ١١٢.

١- أن يكون المثلان تاعين زائدتين في أول المضارع نحو تتذكّر . قال ابن هشام: "وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع، وإنما إدغام هذه النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البيزي رحمه الله تعالى في الوصل نحو: "ولا تيمموا" (١) ، "ولا تبرجن" (٢) و "كنتم تمنون" (٣) فإن أردت التخفيف في الابتداء حذف إحدى التاعين ، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام الضرير وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى : " ناراً تلظى" (٤) و " لقد كنتم تمنون الموت" (٥).

٢- ويجوز الفك والإدغام في الفعل المضارع المضعف المجزوم، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: " ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت" (٦) ، فيقرأ بالفك ، وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم. (٧) ومما ورد مدغماً ما جاء في قوله تعالى : " ومن يشاق الله ورسوله" (٨) وجواز الفك والإدغام في هذه الحالة ناتج عن عدم حدوث محذور في النظام اللغوي، ولجواز الحالتين من الناحية الصوتية.

٣- ويجوز الفك والإدغام كذلك في فعل الأمر المضعف المجزوم، نحو : اغضض وعضّ قال تعالى : " واغضض من صوتك" (٩) بالفك. وورد بالإدغام كما في قول جرير (١٠):

فغضّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وسقطت همزة الوصل في قوله "فغضّ"؛ لأنها لم تعد لها حاجة توجبها، فبعد أن تحرك أول الفعل وهو الغين سقطت همزة الوصل التي إنما جيئ بها للتخلص من البدء بالساكن عن طريق البدء بهمزة الوصل.

(١) البقرة: ٢٦٧

(٢) الأحزاب: ٣٣

(٣) آل عمران: ١٤٣.

(٤) الليل : ١٤

(٥) أوضح المسالك ٣٦٤/٤ - ٣٦٥.

(٦) البقرة : ٢١٧

(٧) أوضح المسالك ٣٦٥/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٤.

(٨) الأنفال: ١٣

(٩) لقمان : ١٩

(١٠) ديوان جرير، شرح وتقديم د. عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت، ط١٩٩٧، ص ٨٤.

الإدغام الممتنع أو الواجب الفك

والحقيقة أن هذا النوع ليس من الإدغام ؛ لأنه لا إدغام فيه ، ولعل الذي دعا النحاة إلى اعتباره نوعاً من الإدغام أن فيه تضعيفاً. والتضعيف مرتبط بالإدغام، إذ لا يكون الإدغام إلا حيث يكون التضعيف والمماثلة. ولكنه في هذه الحالة لا إدغام فيه. ويمتنع الإدغام في الحالات التالية:

١- في صيغة التعجب التي على وزن (أفعل ب) نحو أحبب بعليّ، وأظن أن علة المنع في هذه الحالة ليست علة صوتية ، ولكنها علة بنائية تركيبية ، حيث أرادوا أن تكون الصيغة على وزن (أفعل) بالفك وليس بالإدغام. أمّا من الناحية الصوتية فلا أرى سبباً يمنع القول أحبّ بعليّ، بل لعلّ صيغة (أحبّ) أخف على الناطق وأسهل من صيغة (أحبيب)، وقد يقال في هذا المقام إن الفك هو الأصل، وإن الإدغام طارئ، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علقته، لكن لا بد من محاولة التفسير.

٢- ويمتنع الإدغام إذا سُكّن ثاني المثليين لاتصاله بضمير الرفع المتحرك نحو ملّتُ وشدّدتُ، وذلك كما في قوله تعالى: "قل إن ضلّلتُ"^(١) و"شددنا أزرهم"،^(٢) إلا أن بكر بن وائل كانوا يدغمون في هذه الحالة.^(٣)

٣- ويمتنع الإدغام إذا كان المثلان فاءً وعيناً للكلمة نحو دَدَن ؛ وذلك لأنه لو أريد الإدغام فيه لسُكّن أوله حتى يتم الإدغام، وبهذا التسكين يحدث أمر لا تجيزه العربية وهو البدء بالساكن، فمن غير الممكن أن تلفظ بكلمة الفاء منها مدغمة في العين، أي أولها ساكن.

حقيقة الصوت المشدّد (المدغم والمدغم فيه) أهما صوتان أم صوت واحد؟

لقد كثّر الحديث في هذه المسألة ، فكثيرون هم الذين أدلوا بدلائهم فيها سواء في ذلك القداء والمحدثون ، وإن كان المحدثون قد تناولوها بالتفصيل أكثر مما فعل القداء، فبينما كانت تأتي عند القداء عرضاً في ثنايا حديثهم عن الإدغام وغايته، فقد تناولها المحدثون باعتبارها مسألة خاصة تستحق البحث والنقاش. فمنهم من يرى أن الصوت المشدّد هو صوت واحد طويل (أطيلت مدته) ومنهم من يرى أنهما

(١) سبأ : ٥٠

(٢) الإنسان : ٢٨

(٣) أوضح المسالك ٣٦٦/٤

صوتان. وفي ما يلي عرض لآراء القدماء والمحدثين في هذه المسألة ، ومناقشة ما يحتاج منها إلى نقاش.

قال سيبويه : " لأنك حيث أدغمت.. فرفعت لسانك رفعة واحدة " (١)، وقال :
" لا تصل فيه إلا إلى الإدغام ؛ لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء،
وليس بينهما حاجز " (٢).

إن كلام سيبويه السابق لا يعني بالضرورة أن الصوت المشدد صوتان، ولا أنه صوت واحد ؛ لأنه قال : " رفعة واحدة" ثم قال: " هما فيه سواء"، ولكن يفهم من كلامه أنه يقصد أن اللسان يضغط عند مخرج الصوت مدة أطول من المدة التي ترافق نطق الصوت المفرد من المثليين، ثم يرتفع اللسان رفعة واحدة ، فلا يرتفع اللسان ثم يعود إلى موضعه، ثم يرتفع مرة أخرى كما في حالة الفك، لذلك لجأت العربية إلى الإدغام لئلا يعود اللسان إلى موضعه في نطق المثليين، وهذا ما ذكره سيبويه نفسه، قال : " وذلك لأنه يتقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه.. كرهوه وأدغموا ، لتكون رفعة واحدة ". (٣) أما قوله - في أثناء حديثه عن التضعيف في الهمزة - : " لأنه حيث رفع لسانه رفعة كانت بمنزلة همزة واحدة" (٤) ، فلا يعني أن الهمزتين أصبحتا همزة واحدة ، ولكن نطقهما أصبح كنطق الهمزة الواحدة، وذلك واضح من قوله: " بمنزلة همزة واحدة". ولم يقل " همزة واحدة ". فسيبويه يعلم تماماً أنهما في الحقيقة صوتان، ولكن نطقهما كنطق الصوت الواحد الذي أطيلت مدته. وأضاف يقول: " والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو وددتُ و وددتُ... ، فإذا تحرك الحرف الآخر فالعربُ مجمعون على الإدغام" (٥) ، أي جعل الصوتين المتماثلين كالصوت الواحد، وذلك كي يرتفع اللسان بهما معاً رفعة واحدة ، وفي ذلك خفة أكثر من نطقهما مفردين.

(١) الكتاب ٤٤٢/٤ وانظر الأصول ٤٠٥/٣.

(٢) الكتاب ٤٤٢/٤.

(٣) الكتاب ٤١٧/٤.

(٤) السابق ٤٠١/٤.

(٥) السابق ٥٢٩ /٣ - ٥٣٠.

ويرى ابن جني أنهما في الحقيقة صوتان، ولكن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة، فهما من الناحية الصوتية بحكم الصوت الواحد. قال: " ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر".^(١) فهما في التركيب والوظيفة صوتان متماثلان، لكن نطقهما يكون مرة واحدة بعد أن زال الحاجز من بينهما (أعني حذف حركة أول المثليين) ليتم الإدغام.

ف رأي ابن جني في المسألة لا يختلف عن رأي سيبويه فيها، حيث ركزا على مسألة رفع اللسان عن مخرج الصوت رفعة واحدة بعد ضغط على مخرج الصوت المدغم. قال ابن جني فإن الحرف لما كان مدغماً خفي، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجزياً لذلك مجرى الحرف الواحد^(٢) ومعنى هذا أنهما لشدة اتصالهما أصبحا في النطق كالصوت الواحد.

أما الاستربادي فرأيه في المسألة غير مستقر، فهو يرى أن الإدغام قوامه صوت واحد لا صوتين، ثم يرى أنهما صوتان. قال معترضاً على رأي ابن الحاجب في أن الإدغام إتيان بحرفين: " والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي"^(٣)، ولكن رأيه هذا جاء بعد أن قال: " لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام"^(٤). فالإدغام -حسب رأيه الأول - لا يعني أن المثليين قد تتابعا وجرى الإدغام، بل لا يوجد مثلان أصلاً. لكنه عاد إلى القول: " لأنه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً: إما لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند من قال هما حرفان، وإما لأنه حرف واحد على ما اخترنا، وإن كان كالحرفين الساكن أولهما من حيث الاعتماد التام"^(٥). فالذي يفهم من كلامه أن الصوت المشدد صوت واحد من حيث الأصل لكن باعتماد قوي على مخرجه، وهذا الكلام - حسب رأيه - لا يستقيم؛ لأن الصوت الواحد

(١) الخصائص ١٤٢/٢.

(٢) الخصائص ٩٣/١، وانظر ٢٢٩/٢ من المرجع ذاته.

(٣) شرح الشافية ٢٣٥/٣.

(٤) السابق والصفحة ذاتها.

(٥) السابق والصفحة ذاتها.

مهما ضغطنا على مخرجه وزدنا الاعتماد عليه فلن يكون كالصوت المشدد، فالسين في كلمة (فلس) مهما اعتمدنا على مخرجها وأطلقنا في مدة نطقها، لن تكون كالسين في كلمة (جس) ، ففي الأولى يستمر اللسان دون نبوة كتلك التي تكون ظاهرة جلية في نطق السين من الكلمة الثانية. والذي يلحظ على رأي الاستربادي أيضاً أنه عكس المسألة ، ففي حين رأى سيبويه وابن جني أن الصوت المشدد صوتان لشدة اتصالهما أصبحا من الناحية الصوتية كالصوت الواحد، رأى الاستربادي عكس ذلك وهو أن الحرف المشدد حرف واحد وإن كان كالحرفين.

وفي الوقت الذي يرى فيه الاستربادي أن الإدغام إتيان بحرف واحد لا حرفين، قال في تعريفه للإدغام لغة: " وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما"^(١). فالإدغام إذن إتيان بحرفين أولهما ساكن، وليس إتيان بحرف ، لكن الرأيين للاستربادي نفسه!

أما الزجاجي فيرى أن الحرفين المثلين يصيران بالإدغام حرفاً واحداً، ونصّ على ذلك صراحة، قال: " أن يلتقي حرفان من جنس واحد ، فتسكن الأول منهما، وتدغمه في الثاني، أي تدخله فيه، فيصير حرفاً واحداً مشدداً ينبو اللسان عنه نبوة واحدة. أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج ، فتبدل الأول حرفاً من جنس الثاني، وتدغمه فيه، فيصير حرفاً واحداً"^(٢).

ويرى ابن يعيش أن الإدغام يجعل الحرفين المثلين كالحرف الواحد، فقد قال في جزء من تعريفه للإدغام: " فيصيران (أي الحرفين) لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام"^(٣). وقد نصّ ابن يعيش صراحة على أنهما حرفان وليس حرفاً واحداً ، قال أثناء حديثه عن الغرض من الإدغام: " فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ، ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة ؛ لئلا

(١) شرح الشافية ٢٣٥/٣.

(٢) الجمل في النحو، الزجاجي، ص ٤١٣-٤١٤.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٢١ وأرى أن عبارته " لا على حقيقة التداخل والإدغام" عبارة غير مستقرة فلعل شيئاً منها قد سقط.

ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه^(١). فابن يعيـش يعدهما حرفين ، لكن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة؛ لئلا يعود إلى موضعه لو لم يحدث الإدغام.

ورأي السيوطي في المسألة لا يختلف عن رأي ابن يعيـش فيها، قال في تعريفه للإدغام: "رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إياه بهما وضعاً واحداً"^(٢) ، وهذا في الحقيقة هو رأي أبي حنـان^(٣).

هذا هو مجمل آراء القدماء في هذه المسألة ، لكن ما أود أن أشير إليه هنا هو أنهم لم يذكروا مسألة طول هذا الصوت الناجم عن الإدغام (الصوت المشدد)، وكل ما ذكروه هو مسألة الاعتماد القوي في مخرج الصوت. اللهم إلا ما ذكره صاحب مراح الأرواح من أن الإدغام إلباث الحرف في مخرجه مقدار الباث حرفين"^(٤). بينما يرى محمد الأنطاكي - وهو من المحدثين - أن مدة نطق الحرف المشدد تفوق مدة نطق الحرف المفرد مرتين أو ثلاثة ، يقول: "إلا أن المدة التي يستغرقها النطق به تبلغ ضعفي مدة الحرف البسيط أو ثلاثة أضعافها^(٥).

أما المحدثون فإن غالبيتهم ممن تناولوا هذه المسألة (مسألة حقيقة الصوت المشدد) ذهبوا إلى أن الإدغام يجعل الحرفين حرفاً واحداً طويلاً^(٦). ومن هؤلاء المحدثين الدكتور عبد الصبور شاهين، فهو يرى أن الصامت المضعف من الناحية الصوتية صوت واحد، أما من الناحية الوظيفية فهو صوتان. قال بعد أن بيّن كيف تتم العملية النطقية لصوت صامت كالدال مثلاً: "إذا أريد نطق (دال أخرى) بعد هذه الدال الأولى مباشرة، فإن الناطق يزيد من فترة حبس الهواء في المخرج ويزيد ذلك من توتر ارتكاز طرف اللسان على اللثة ثم يحدث انفجار الهواء لسمع صوت (د) أيضاً^(٧).

(١) شرح المفصل ١٠/١٢١.

(٢) الهمع ٦/٢٨٠.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/١٦٣.

(٤) شرح مراح الأرواح، ص ١٤٣، والحاشية رقم (٧٤٢) في الصفحة ذاتها حيث تشير إلى النسخة م من المخطوط.

(٥) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/١٢٣.

(٦) في حقيقة الإدغام، د. جعفر عباينة، مجلة أبحاث الليرموك، م٣، ع٢٤، ١٩٨٦، ص ٥٢.

(٧) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٧.

وقال في موطن آخر أثناء حديثه عن الفعل الصحيح المزيد بالتضعيف: "ويلاحظ أيضاً أن تضعيف العين إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى ليتمكن أن يقال إن الصامت المضعف هو صامت طويل" (١) ويعني بذلك أن اعتماده قد استطال (٢). ولكن الدكتور عبد الصبور شاهين نفسه ذكر أن الصوت المشدد بصوتين، أولهما ساكن والثاني مثلو بحركة (٣).

فالفارق بين الصوت المفرد والصوت المضعف عند الدكتور شاهين يكمن في زيادة المدة الزمنية اللازمة لنطقه، وزيادة توتر اللسان في المخرج، يقول: "ولا فرق في الحالتين، بين نطق (قَدِمَ) و (قَدَّمَ) ، سوى قصر مدة حبس الهواء في الكلمة الأولى، وطولها وتوتر اللسان في المخرج في الكلمة الثانية" (٤).

ويرى الدكتور شاهين أن الصامت المشدد من الناحية الصوتية صامت طويل، يشبه الحركة الطويلة، التي تساوي ضعف الحركة القصيرة. أمّا من الناحية الصرفية الوظيفية فهو صامت مكرر يجوز تقسيمه إلى صامتين قصيرين كما يحدث عند تقسيم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين (٥). فالصوت المضعف عنده هو صامت طويل يساوي من حيث الكمية والمدة الزمنية اللازمة لنطق صامتين مثلين قصيرين (مفردين) نحو (د+د=د) أي صامت طويل .

وعقبت الدكتورة مي الجبوري على رأي الدكتور عبد الصبور شاهين الذي تحدث فيه عن الفرق بين (قَدِمَ) و (قَدَّمَ) الذي ذكر سابقاً بقولها: "إنّ كلام الدكتور عبد الصبور شاهين هذا يعني أنّ الدال المشددة في فعل الأمر (قَدَّمَ) هي دال واحدة طويلة من الناحية الصوتية (أي نطقها وسماعها) وهي تشابه الألف مثلاً، التي هي

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٧.

(٢) التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ، د. هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين ، مجلة المجمع المصري ، م١٩٦٨، ٢٣، ص ٦٩ حاشية رقم (١).

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٢٤١.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢٠٧.

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٧.

حركة طويلة بالنسبة للفتحة التي هي حركة قصيرة تساوي نصفها وهذا غير صحيح على ما أرجح^(١).

أما رأيها في هذه المسألة فالصوت المشدد صوتان، لا صوت واحد طويل، وذلك من الناحيتين الصوتية والصرفية الوظيفية. تقول: "إن الدال المدغمة هي دالان، أولاهما ساكنة والثانية متحركة على الرغم من قصر مدة حبس الهواء في نطق الدال من (قديم) وطولها وتوتر اللسان في مخرج الدال في كلمة (قدم) ...، فنحن نسمع أولاً دالاً ساكنة ثم دالاً مكسورة أي دالين. وإن وجود مقطعين في كتابة (قدم) الصوتية ليس من قبيل الناحية الصرفية فقط، كما رأى الدكتور عبد الصبور شاهين، بل من الناحية الصوتية أيضاً"^(٢). ولن أتوقف إلا عند قولها "إن الدال المدغمة هي دالان" حيث أرى أن هذه العبارة بحاجة إلى تعديل، فكيف تكون الدال دالين؟ فالأولى أن تقول إن الدال المشددة هي دالان"، أو إن الدال المدغمة والدال المدغم فيها هما دالان. أما رأيها في المسألة فلا يحتاج إلى توضيح. وقد خلصت إلى القول: "وإنها ليست دالاً طويلة أو صامتاً طويلاً، وإنما صامتان متمثلتان تداخلا؛ لأنهما من المخرج نفسه ولا يفصل بينهما مصوت"^(٣).

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن الصوت المشدد صوتان، ويكون النطق بهما دفعة واحدة^(٤). لكنه يقول في تعريفه للإدغام: "أو على أنه إحلال صوت ساكن طويل محل الصوتين الساكنين القصيرين"^(٥). ومما يرجح أن الدكتور أحمد مختار عمر ميّال لاعتبار الصوت المشدد صوتين أنه يؤكد أن في الصوت المشدد هبوطاً أو حدوداً مقطعية في وسطه، خاصة إذا كان مقسوماً بين مقطعين^(٦).

أما فندريس فرأيه في هذه المسألة واضح، ذلك أنه يرى أن الصوت المشدد صوت واحد طويل، ففي أثناء حديثه عن مراحل نطق الأصوات الوقفية، وهي

(١) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٨١.

(٢) السابق، ص ٨١-٨٢.

(٣) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٨٢.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٣.

(٥) السابق والصفحة ذاتها،

(٦) السابق والصفحة ذاتها، حاشية رقم (١)

الحبس، ثم الإمساك، ثم الانفجار، قال: "وعلى العكس من ذلك، تظهر الخطوات الثلاث بوضوح في ما يسمى بالسواكن المضعفة، وهي ليست إلا سواكن طويلة، كما أنها تنطق بقوة أشد مما في حالة القصيرة، فإذا تركنا مسألة الشدة جانباً وجدنا أن مجموعة مثل (atta أتا) تتميز عن المجموعة (ata أتا) بوجود مسافة بين الحبس والانفجار يمكن للأذن أن تقدرها. ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في (أتا atta) وساكن واحد في (أتا ata)، فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري. ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في (ata) يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة، نجده في (atta) يفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق" (١). فالفرق بين الصوت المفرد والصوت المشدد عنده فرق في الطول وقوة النطق، فالصوت المشدد أطول من حيث المدة الزمنية اللازمة لنطقه، وأقوى من حيث الضغط والاعتماد (شدة الانحباس) على مخرجه، فيظهر الانفجار أقوى في الصوت المشدد منه في الصوت المفرد (عندما يكون الصوت انفجارياً)، وعليه فإن الصوت المشدد يكون أوضح من الناحية السمعية من الصوت المفرد.

وقد عرض الدكتور تمام حسان لفكرة طول الصامت المشدد، ولكن بطريقة غير مباشرة، قال وهو يبحث في الكمية. "المقصود بالكمية اعتبار القيمتين الخلافتين اللتين تسميان "الطول والقصر" فالطول في الحروف الصحيحة تشديد والقصر أفراد، والطول في حروف العلة مد والقصر حركة...، وليس يخص ما للكمية من صلة في التفريق بين الصيغة والصيغة، وبين الكلمة والكلمة، فالفرق بين فَعَلٌ وفَعَّلَ فرق في الأفراد والتشديد، والفرق بين فَعَلَ وفَاعَلَ فرق في الحركة والمد، والفرق بين لم ولام فرق في الحركة والمد أيضاً، وبذلك تكون الكمية عظيمة الأهمية في مجال القيم الخلافية في اللغة" (٢).

ولو وقف الدكتور تمام حسان عند هذا الرأي لكانت المسألة أوضح مما جاءت عليه، وهي أن الطول في الصوامت تشديد، وفي الحركات مد، أي أن

(١) اللغة، فندريس، ص ٤٩

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة ١٩٩٤، ص ٣٠٠.

الصامت المشدد يشبه الحركة الطويلة من حيث إن كل واحد منهما يتكون من عنصرين متماثلين، لكنه أضاف قائلاً: "وينبغي أن يكون واضحاً تماماً أن هناك فرقاً عظيماً جداً بين كمية الحرف وبين المدة التي يستغرقها نطق الصوت، والكمية جزء من النمطية اللغوية فهي جزء من النظام، والمدة هي الوقت الذي يستغرقه النطق فهي جزء من تحليل الكلام".^(١)

يلحظ من النص السابق أن الدكتور تمام حسان قد استعمل مصطلحين لمفهوم واحد في نص واحد، وهما الحرف والصوت. ولكن ما يفهم من رأيه السابق هو أن الكمية تتعلق بطبيعة نطق الصوت، فلكل صوت كمية مختلفة عن كمية أي صوت آخر، ومدة الصوت غير كميته، ولكن الفرق بينهما ليس واضحاً في ما أرى. فالدكتور تمام حسان نفسه عاد إلى القول: "والكمية مقابلات وقيم خلافية، ولكن المدة تقاس بالثواني والوحدات الزمنية الأكبر من الثواني، والكمية هي الطول والقصر النسبيين [كذا وردت والصواب النسبيان] غير المرتبطين بمقاييس الزمان الفلسفي، أما المدة فمرتبطة بالزمان الفلسفي"^(١). وهل مقاييس الزمان الفلسفي غير الوحدات الزمنية التي تقاس بها المدة؟ وهل هناك زمان فلسفي وآخر غير فلسفي؟

ومثل الدكتور تمام حسان لما يقول بكلمة (شكّاك) لبيان الفرق بين مدة نطق الكاف مفردة ومضعفة، حيث يرى أن الكاف المفردة في هذا المثال مدتها أطول من مدة نطق الكاف المضعفة في المثال ذاته. يقول: "وأخيراً قد يكون الحرف مفرداً (أي قصير الكمية) ولكن مدة نطقه تكون أطول من المشدد (أي الطويل الكمية) في بعض المواقع. قارن مدة نطق الكافين في كلمة (شكّاك)، أي كثير الشك، فمدة المفردة أطول"^(٢). ولست أدري هل الكمية تقاس بالطول والقصر؟ وهل صحيح أن مدة نطق الكاف المفردة في المثال السابق أطول من مدة نطق الكاف المشددة؟ فأظن أنه من المجمع عليه أن مدة نطق الصوت المشدد أطول من مدة نطق الصوت المفرد. يقول عبد اللطيف القاطوع: "إذ نجد أن المدة الزمنية في نطق الصوت

^(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٠١.

^(٢) السابق والصفحة ذاتها.

المضعف أطول من المدة المستغرقة في نطق الصوت غير المضعف" (١). وهذا هو رأي صاحب مراح الأرواح ومحمد الأنطاكي في هذه المسألة ، (٢) وهو ما يميل إليه الباحث ويتبناه أيضاً.

يقول الدكتور جعفر عباينة معقّباً على رأي الدكتور تمام حسّان السابق: " ومهما كان تفسيرنا للطول (أبنيانه على أساس أنه المدة التي يستغرقها نطق الصوت أم على أساس أنه الطول والقصر النسبان غير المرتبطين بوحدات الزمن)، فإن قولنا " حرف واحد طويل" يقتضي شيئين: أن ذلك الحرف يقوم بوظيفة حرف واحد لا اثنين ، وأن النطق به استمرار متصل حتى ينقضي ، فلا يُجزأ ، أي أنه كل موحد غير قابل للتحليل إلى عناصر أصغر منه" (٣).

والحرف المشدد عند الدكتور هنري فليش حرفان متماثلان ويكون بتكرار الحرف مرتين آنياً، ويطلق عليه الصامت المضعف ، لكنه ليس صامتاً طويلاً ممطولاً، يقول: " أما نحن فنطلق على الحرف المشدد على هذه الصورة عبارة (الصامت المضعف) ومن الواضح أنه - تبعاً لفكرة العسب - ينبغي أن نخص التضعيف بقيمة الازدواج: فهو صامت مزدوج ، مراد به تكرير آني لصامت معين، دون فصل لاستمراره، لا أنه صامت واحد ذو اعتماد ممطول، أعني صامتاً طويلاً" (٤). فهو تكرار للصامت الواحد مرتين دون الفصل بينهما ، حتى يبدو كأنه صامت واحد طويل، يقول الدكتور عبد القادر مرعي: " فالفرق بين الصوت المشدد والصوت غير المشدد ليس سوى فرق في طول المدى أو الزمن الذي يحتاجه المتكلم لنطق هذا الصوت" (٥).

ويرى برجستراسر أن الحرف المشدد هو حرفان مثلان متتاليان، مدغمان في حرف واحد" (٦). وأرى أن عبارته " مدغمان في حرف واحد" غير دقيقة ، والصواب مدغم أحدهما في الآخر. ويرى أن من أهم خصائص الحروف المشددة

(١) الأصوات للعربية وتعليمها لغير الناطقين بها ، ص ٤١، وانظر التطور النحوي للغة العربية ، ص ٥٣.

(٢) انظر ص ٩٥ من هذا البحث.

(٣) في حقيقة الإدغام، ص ٥٤.

(٤) التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، ص ٨١.

(٥) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القنماء... ، ص ١٨٧.

(٦) التطور النحوي للغة العربية، ص ٣٤.

هو أن امتداد نطقها ، أطول من امتداد نطق الحروف غير المشددة ، فالتشديد مد للحروف الصامتة ، نظير لمد الحروف الصائتة^(١).

والصوت المشدد عند الدكتور إبراهيم السامرائي صوتان تحولاً إلى صوت واحد في المنطق (وأظنها النطق) والرسم.^(٢) فالصوت المشدد عنده صوت واحد من الناحيتين النطقية والكتابية ، وينطبق هذا على الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة.

ورأي الدكتور داود عبده في هذه المسألة واضح وصريح، وذلك أن الصوت المشدد عنده صوتان. وقد خصص فصلاً في كتابه أبحاث في اللغة العربية ، جعل عنوانه " الصحيح المشدد" وخصص فصلاً آخر في كتابه دراسات في علم أصوات العربية ، جعل عنوانه " الصحيح المشدد صحيح واحد طويل أم صحيحان قصيران؟" وبعد أن عرض لفكرة التشديد في الصوامت وما يحدث فيها من الناحية الصوتية قال: " غير أن طريقة لفظ الأصوات اللغوية ليس هو المقياس لاعتبارها صوتاً واحداً أو صوتين ، وإنما المقياس هو التحليل الذي يفسر الظواهر اللغوية تفسيراً أفضل ، ومن وجهة النظر هذه نجد أنه لا بد من اعتبار الصوت المشدد في اللغة العربية صوتين لغويين متماثلين لا صوتاً واحداً ، وذلك لأسباب عدة"^(٣). ويمكن عرض هذه الأسباب باختصار كما يلي^(٤):

٦٠٦٣٤٧

١. أنه لا فرق بين النونين في سن وسان، والدالين في ارتد وارتدنت، إلا في أن في إحدى الحالتين يفصل بين الصامتين بحركة طويلة أو قصيرة، وفي حالة عدم وجود هذا الفاصل يتم الإدغام. أما في واقع الأمر فالنون في سن والدال في ارتد ليست صامتاً واحداً ولكنها صامتتان.
٢. الوزن الصرفي ، فمد وزنها فعل ، أي أن الدال المشددة تقابل العين واللام.

(١) التطور النحوي للغة العربية، ص ٣٤.

(٢) الإدغام والإبدال في أبنية الفعل، ص ١٣.

(٣) أبحاث في اللغة العربية ، د. داود عبده ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٠، ودراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت، د.ت ، ص ٢٧.

(٤) انظر أبحاث في اللغة العربية ، ص ٣٠-٣٣ ، ودراسات في علم أصوات العربية، ص ٢٧-٣٠. أما الأسباب (٦-١٠) فهي موجودة فقط في كتابه دراسات في علم أصوات العربية ٢٧-٣٠.

٣. الوزن العروضي، فالقيمة العروضية للصوت المشدد تعادل القيمة العروضية لأي صوتين آخرين.

٤. ظاهرة المماثلة حيث لا بد من تحليل الصوت المشدد إلى صوتين متماثلين متواليين، لمعرفة مواطن التماثل كما في وزن افتعل وسائر مشتقاتها. فمثلاً كلمة اطرَد وأصلها اطرَد، حدثت المماثلة فأصبحت التاء طاءً ثم أُدغمت الطاء بالطاء.. وهكذا.

٥. إن دراسة مواقع النبر في العربية تتطلب تحليل الصوت المشدد إلى صوتين متماثلين متواليين.

٦. الاستدلال بالبنية العميقة للفعل المشتمل على صوت مضعف فـ "ردّ" أصلها رددّ .. وهكذا .

٧. قد ينتج الفعل الصحيح المضعف عن توالي صحيحين متماثلين كما في سكت (سكت + ت) .

٨. قد يكون الصحيح المضعف ناتجاً عن توالي مثلين صحيحين أولسهما نهاية كلمة وثانيهما بداية كلمة تابعة لها، (ظاهرة الإدغام في كلمتين) نحو (وقدّ دهاني..).

٩. الصحيح المضعف لا يختلف عن أي تتابع من صحيحين في العربية من حيث المواقع التي يُمكن أن يحل فيها في الكلمة..

١٠. تؤكد بعض القوانين الصوتية في العربية على أنهما صوتان وليساً صوتاً واحداً، ومن ذلك ما يتصل بتوالي الصحاح، كالبدء بالساكن، وتوالي الصحاح والارتباطات بين العلل والصوامت وما يحكمها من قوانين كلها تشير إلى أنهما صوتان.

ومثل هذا تماماً هو رأي الدكتور جعفر عابنة في هذه المسألة ، فالصوت المشدد عنده صوتان وليس صوتاً واحداً ، وعزّز رأيه هذا بأدلة منها ما ورد عند الدكتور داود عبده في رأيه السابق ومنها ما هو مضاف إليها، وفيما يلي عرض موجز للأدلة أو الأسباب التي ذكرها ولم ترد عند الدكتور داود عبده^(١).

(١) انظر في حقيقة الإدغام، ص ٥٤-٥٨.

١. إن حقائق التركيب المقطعي في العربية تدلّ على أن ثمة حرفين مستقلين لا حرفاً واحداً. ومثال ذلك الفرق الذي يبدو بين الفعلين كَسَّرَ وكَسَرَ. وتوضيح ذلك عندي (الباحث) كَسَرَ: ka/sa/ra - كَسَّرَ: kas/sa/ra، فالمقطع الأوّل في كَسَرَ مقطع قصير مفتوح، أمّا المقطع الأوّل في كَسَّرَ فهو مقطع طويل مقفل بصامت مماثل للصامت الذي يبدأ به المقطع الثاني من الكلمة ذاتها.

٢. أثبتت الدراسات الصوتية أن ثمة هبوطاً ملحوظاً في وسط الصوت المدغم، بمعنى أنه يُمكن رسم حدود مقطعية في وسطه. وهذا ما أشار إليه الدكتور أحمد مختار عمر^(١). وإذا ثبت أنه يُمكن رسم حدود مقطعية فإن هذا يدلّ على أنهما صوتان وليس صوتاً واحداً.

٣. إن الإدغام لا يحدث أصلاً إلا بوجود صوتين متماثلين، وهذا ما يظهر من تعريفات الإدغام المختلفة. وفك الإدغام يعيد صيغة المضعف إلى أصله بتوالي مثلين.

٤. واستدل كذلك على أن الإدغام يتضمن حرفين مثلين لا حرفاً واحداً من أمثلة المخالفة الصوتية بين الصوامت كما في خرّوب وخرنوب.

٥. إن قواعد التلاوة، وأحكام المدّ مع الإدغام تظهر أن الصوت المشدد صوتان لا صوت واحد.

إن ما ذكره الدكتور داود عبده وكذلك الدكتور جعفر عباينة، كله صحيح ولا يستطيع أحد أن ينكر شيئاً منه أو يردّه، فالصوت المشدد من الناحية الصرفية الوظيفية صوتان وليس صوتاً واحداً، بل إن الصوت المشدد صوتان في سياقه، لكنه صوت واحد إذا نُظر إليه مقطوعاً عن سياقه.

ورفض الدكتور رمضان عبد التواب فكرة النحاة في أن الإدغام قوامه صوت ساكن وآخر متحرك، ومن هنا فإنه يرى أن الصوت المشدد صوت واحد في حقيقته. يقول: "وليس أمر الطول والقصر خاصاً بالأصوات المتحركة وحدها، بل إن الصوامت تطول وتقصّر كذلك؛ وإن ما نعرفه باسم الحرف المشدد، أو الصوت المضعف، ليس في الحقيقة صوتين من جنس واحد، الأول ساكن والثاني متحرك -

(١) انظر دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٣.

كما يقول نحاة العربية - وإنما هو في الواقع صوت واحد طويل ، يساوي زمنه زمن صوتين اثنين^(١). والمقصود بقوله " إن الصوامت تطول وتقصّر " أنها تطول بالإدغام ، وتقصّر بالفك، والذي يطول ويقصّر هو الزمن اللازم لنطقها في الحالتين. والأصوات المتحركة غير الحركات، فعبارته غير دقيقة، والأصل أن يقول الحركات. وقد عزز الدكتور رمضان عبد التواب رأيه هذا برأي ماريو باي في هذه المسألة ، والذي يقول فيه: " وينبغي أن نذكر القارئ هنا بأن اصطلاح الساكن المضعف double consonant هو اصطلاح مضلل حقاً، لأنه قد استعير من طريقة الكتابة، ففي النطق يُمدّ الصوت الساكن بتطويل مدة النطق به إذا كان هذا المد ممكناً، ويكون هذا ممكناً إذا لم يكن الصوت الساكن انفجارياً. وبما أن الانفجاري لا يمكن مده عن نقطة مخرجه، فإن ما يسمى تطويلاً بالنسبة له يكون عن طريق إطالة مده قفل الطريق أمام الصوت قبل تفجيره"^(٢). فالصوت المضعف عنده صوت واحد طويل، وهذا الطول قد ينتج عن إطالة المدة الزمنية لنطق الصوت إذا كان من الأصوات القابلة للمد، وإذا لم يكن منها - كما في الأصوات الوقفية - فإن الإطالة تكون بزيادة مدة القفل، أي بزيادة مدة المرحلة الثانية من مراحل نطق الصوت الوقفي، قبل النطق بالمرحلة الثالثة وهي الانفجار . وقد أشلر معظم القدماء إلى هذا بقولهم: باعتماد على مخرج الصوت.

وعقب جمال العريني على رأي الدكتور رمضان عبد التواب السابق بقوله: " ويبدو لي أن في كلامه هذا بعض التجوّر ، فلو أخذنا بكلامه، وأطلقنا مدة نطق أحد الأصوات المتفشية، وليكن الشين مثلاً في كلمة (قرش) فإننا مهما أطلقنا النطق فلا نشعر بتضعيف هذا الصوت، بخلاف شعورنا بتضعيفه في قولنا (غش)"^(٣) .

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط ١ ، ١٩٨٢، ص ٩٧.

(٢) أسس علم اللغة ، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٧، ص ٤٦.

(٣) مناهج للصرفيين العرب المحدثين ، جمال العريني، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦، ص ١٥٣.

كميته (بضغط الهواء)، وإطالة مدته، وليس الصوتان الاستمراريان المدغمان إلا صوتاً واحداً زيدت كميته، وأطيلت مدته، هذا من الناحية الفوناتيكية المحضّة. ولا أحسب أن اللغويين القدامى والمحدثين كانوا يريدون خلاف ذلك، وهم يصفون عملية الإدغام، وهم على حق في ذلك^(١).

أما من الناحية الفونولوجية فالصوت المشدد عنده صوتان^(٢). وهذا لا خلاف فيه، فالقدماء والمحدثون يعرفون ذلك من غير ذكر الأدلة التي قدمها بعض الباحثين للتدليل على أنهما صوتان كما سبق في هذا البحث، فالحكم على الصوت المشدد من الناحية الفونولوجية غير الحكم عليه من الناحية الفوناتيكية. قال الدكتور سمير في ختام حديثه عن هذه المسألة: "وإذا فالخلط بين المستويين الفوناتيكي والفونولوجي هو الذي يقود إلى عدم معرفة الحقيقة الصوتية للإدغام بمستوييها اللذين ذكرنا^(٣). أي معرفة حقيقة الصوت المشدد.

أما رأيي في هذه المسألة فلا يختلف عن رأي أستاذي فيها، وقد أبديته في ما سبق، لكن الشيء الذي أريد تأكيده هو أن الصوت المشدد صوت واحد أطيلت مدته في حال كونه مقطوعاً عن سياقه. هذا من الناحية الفوناتيكية، أما من الناحية الفونولوجية فهو صوتان وليس صوتاً واحداً. فالوزن الصرفي، والعروضي، والنظام المقطعي للعربية كلها تؤكد أنه يتكون من صوتين وليس صوتاً واحداً، فلا يُمكن أن يكتب الصوت المضعف في سياقه كتابة صوتية ويرمز له بصامت واحد، ولكنه يرمز له بصامتين اثنتين نحو:

ملّ: malla، ومدّ: madda، ورنّ: ranna وغيرها.

وهذا هو رأي محمد الأنطاكي في حقيقة الصوت المشدد- وإن لم يتطرق إلى مسألة كون الصوت مقطوعاً عن سياقه- قال: "والحرف المشدد الذي يحدث من عملية الإدغام هو في واقعه حرف واحد لا حرفان. إلا أن المدة التي يستغرقها النطق به تبلغ ضعفي مدة الحرف البسيط أو ثلاثة أضعافها. كما أن درجة توتر

^(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، د. سمير ستيتية، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، ٦م، ١٩٩٤، ص ١٠٤.

^(٢) انظر السابق والصفحة ذاتها.

^(٣) السابق والصفحة ذاتها.

أعضاء النطق في الحرف المشدد هي أعلى منها في الحرف البسيط. هذا كله من وجهة النظر الصوتية، أما من وجهة النظر الصرفية، فلا بد من اعتبار الحرف المشدد حرفين؛ لأننا نراه ينقلب إلى حرفين في تصاريف الكلمة المختلفة^(١).

أقسام الإدغام

يقسم الإدغام من حيث درجة التشابه بين الصوت المدغم والصوت المدغم فيه إلى ثلاثة أقسام هي:

١. إدغام المتمثلين

٢. إدغام المتقاربين

٣. إدغام المتجانسين

استخدم سيبويه مصطلح المثلين والمتقاربين، قال: " فإذا كان هذا في المثلين لم يجز في المتقاربين إلاّ البيان"^(٢). وقال مكي بن أبي طالب: "واعلم أن أصل الإدغام، إنما هو في الحرفين المثلين"^(٣)، وقال: "واعلم أن غير المثلين إذا تقاربا في المخرج، وسكن الأول، أشبها المثلين اللذين هما من مخرج واحد فجاز فيهما الإدغام"^(٤).

وعليه فإن الدارس يجد أن أصول هذا الاتجاه قديمة ترجع إلى كتابات علماء العربية وعلماء التجويد المتقدمين، ولكن الذي ميّز استخدام المتأخرين أنهم استخدموا مصطلح المتجانسين وجعلوا له ولمصطلح المتقاربين دلالة محددة، بينما نلمح عند المتقدمين أن مصطلح المتقاربين يؤدي دور المصطلحين معاً.^(٥)

ومن القدماء الذين ذكروا أقسام الإدغام مجتمعة، أحمد بن أبي عمر، حيث قال في الإيضاح: "واعلم أن الإدغام هو أن تصل حرفاً بحرف من المتمائل أو المتجانس أو المتقارب"^(٦). وتقسيم الأصوات العربية إلى: متمائلة ومتقاربة ومتجانسة، ثم تقسيم الإدغام وفقاً لذلك، أمر يدلُّ على إدراك لخصائص الأصوات،

(١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/١٢٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٣، وانظر الأصول ٣/٤١٣.

(٣) الكشف ١/١٣٤.

(٤) السابق ١/١٣٤-١٣٥، وانظر للجمل في النحو، ص ٤١٣-٤١٤.

(٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ٣٩٦-٣٩٧.

(٦) نقلاً عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٩٧.

فهي - فعلاً - إذا التقت إما أن تكون متفقة في المخرج والصفات، فهي حينئذٍ متماثلة ، وإما أن تكون متفقة في المخرج مختلفة في الصفات، فهي حينئذٍ متجانسة، وإما أن تتقارب في المخرج أو الصفات، ولكن دون أن تكون متفقة، فهي حينئذٍ متقاربة، وهي بعد ذلك قد تتباعد في كل شيء فتوصف حينئذٍ بأنها متباعدة ، ولا شكَّ في أن الإدغام يتوقف على مقدار القرب والبعد بين الأصوات ، فكلما تداينت حَسُنَّ الإدغام.(١)

إدغام المتماثلين

ويقصد به الإدغام بين صوتين متفقين في المخرج والصفة، ولا يكون ذلك إلا في الصوت الواحد إذا تكرر، كإدغام الباء في الباء، والتاء في التاء.. وهكذا(٢). وأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين الذين هما سواء إذا كانا منفصلين (٣). وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن (٤) . وكل الصوامت المتماثلة يجوز إدغامها إلا الهمزة. ويستثنى من ذلك أن تكون الهمزة في موضع العين من الكلمة، حيث تلي الهمزة إلى الواو أو الياء. قال ابن يعيش: "وإذا كانت قد استتقلت فهي مع مثلها أثقل؛ فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين فلا إدغام فيهما، ولهما باب في التخفيف هو أولى بهما من الإدغام . فلا تدغم الهمزة إلا أن تلي إلى الواو أو الياء فتصادف ما تدغم الواو والياء فيه، فحينئذٍ يجوز إدغامها على أنها ياء أو واو كقولنا: في رؤية رؤية إذا خففوا فيجوز الإدغام" (٥). وأنكر هنا بأن المقصود بالواو والياء غير المديتين (نصفي الحركتين) ، أمّا الحركات فلا إدغام فيها.

قال ابن يعيش: " ولو جمعت سائلاً وجائراً على "فعل" لأدغمت وقلت سؤل وجور ، قال الهذلي المتخّل: (٦)

لو أنه جاعني جوعان مهلك من يئس الناس عنه الخير محجوز

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٩٨.

(٢) انظر النشر ٢٧٨/١، والإتحاف ١١٢/١.

(٣) للكتاب ٤٣٧/٤.

(٤) السابق والصفحة ذاتها.

(٥) شرح المفصل ١٠ / ١٣٤، وانظر الكتاب ٣/٥٤٨-٥٤٩، والمقتضب ١/١٩٨.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٣٥.

والشاهد فيه قوله بئس جمع بائس، حيث تمّ التخفيف ثم الإدغام.

فالعربية تلجأ عادة إلى تسهيل إحدى الهمزتين إذا التقتا، أو تحذف إحداهما، والحذف وسيلة من وسائل التخفيف كما هو الأمر بالنسبة للتسهيل والإدغام. وما كان ذلك إلا لأنّ الهمزة الواحدة ثقيلة في النطق، فكيف بالهمزتين إذا اجتمعتا؟ أما من الناحية الصوتية فإدغام الهمزة في الهمزة أمر ممكن، ولكن إذا أدغمنا نكون قد خالفنا الغرض من الإدغام وهو طلب الخفة؛ لأننا نكون قد فررنا من الثقيل وهو الهمزة الواحدة، إلى الأثقل وهو اجتماع الهمزتين. قال الاسترابادي: "وزعموا أنّ ابن أبي اسحاق كان يحقق الهمزتين، وناس معه، قال سيبويه وهي رديئة"^(١).

وكذلك الأمر بالنسبة للحركات من حيث عدم جواز الإدغام فيها، فإن التقّت حركتان قصيرتان متماثلتان تشكلت منهما حركة طويلة من جنسهما، وليس هذا إدغاماً كما سبق بيانه.^(٢) أما الحركات الطويلة فمهما مُطّلت وزيدت مدة نطقها فلا يكون فيها إدغام ولا يُسمى ذلك إدغاماً. وهذا مؤكد من الناحية الصوتية، فمهما أُطّلت مدة نطق الحركة، فلن يشعر المتكلم بنبوة عنها بعد أن ينتهي من نطقها، كما يشعر بذلك في نطق الصامت المشدد، فحال الحركة في ذلك حال الصامت الاستمراري، فمهما أُطّلت مدة نطقه فلن يمانل الصامت المشدد الذي هو من جنسه من حيث النبوة التي تبدو واضحة مع الصامت المشدد. ومثال ذلك الشين في (جيش) والشين في (كشّر)، ففي الصوت المشدد نبوة غير موجودة في الصوت المفرد المماثل له. وهذا ما أكده ابن جني، قال: "وعلى ذلك قال أبو اسحاق لإنسان ادّعى له أنه يجمع في كلامه بين ألفين، وطول الرجل الصوت بالألف، فقال له أبو اسحاق: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفاً واحدة"^(٣).

ويرى ابن يعيش أن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها؛ لأنّ الحرف إنما يدغم في مثله وليس الألف مثل متحرك فيصح الإدغام فيها.^(٤) وليس في هذا الرأي ما يناقض ما ذهب إليه من أنّ الحركة لا تدغم ولا يدغم فيها، ولا أقول إنّ ابن يعيش قد فاتته مسألة عدم جواز إدغام الحركات، لكنني أشير إلى أنّ ابن يعيش يتحدّث عن الألف باعتباره صوتاً صامتاً وليس حركة (وهكذا نظر القدماء إلى الألف). فابن

(١) شرح الشافية ٢٣٦/٣.

(٢) انظر ص ٨٩ من هذا البحث.

(٣) الخصائص ٤٩٥/٢.

(٤) شرح المفصل ١٠/١٢١، وانظر المقتضب ١٩٨/١.

يعيش يعلل عدم جواز الإدغام في الألف؛ لأنه لا يكون إلا ساكناً أبداً. أما الحركتان الطويلتان (الواو والياء) فالقدماء على علم تام بأنهما صوتان مديان ، أي أنهما حركتان ولا إدغام فيهما. وأما الواو والياء غير المديتين (نصفا الحركتين) فإنه يحدث فيهما الإدغام كما ذكر سابقاً.

وما يحدث في إدغام المتماثلين هو حذف حركة أول المتلين، ثم النطق بالصوتين معاً على صورة صوت طويل بحيث ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة. ويقسم إدغام المتماثلين إلى قسمين:

أ - ما كان في كلمة واحدة نحو (يردُّ ويسدُّ) . وحكمه الوجوب. قال ابن يعيش : " فيحصل الإدغام ضرورة سواء أريد أو لم يرد إذ لا حاجز بينهما من حركة ولا غيرها".^(١)

ب - ما كان في كلمتين نحو " جعل لك " وحكمه الجواز؛ وذلك لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى، وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين.^(٢) ولإدغام المتلين حالات وأحكام أجزها بما يلي:-

١. أن يكون الأول متحركاً والثاني ساكناً ، وفي هذه الحالة يمنع الإدغام. سواء كان ذلك في كلمة واحدة أو في كلمتين، وذلك نحو: (مَلَّتْ) حيث اتصل الضمير بثاني المتلين فوجب تسكينه فامتنع الإدغام، هذا في الكلمة، وأما في الكلمتين فنحو (سأل المعلم). وعلة المنع تعود إلى أن الإدغام يوجب تسكين أول المتلين، فإذا سکن الأول والثاني ساكن أصلاً التقى ساكنان وهذا ما لا تسمح به العربية.

٢. أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وفي هذه الحالة يجب الإدغام، وذلك في الكلمة الواحدة نحو (كسّر) وفي الكلمتين نحو (اضرب بالسيف) على أن يكون ذلك في الوصل.

٣. أن يكون المثان متحركين ويكون ذلك:

- أ - في كلمة واحدة نحو مَدَدَ ويجب فيه الإدغام.
ب - في كلمتين نحو جَعَلَ لَكَ ويجوز فيه الإدغام.

(١) شرح المفصل ١٠/١٢١، وانظر المقضب ١/٢٠٦.

(٢) انظر المقضب ١/٢٠٦.

فإن كان ما قبل أول المثلين ساكناً امتنع الإدغام، وذلك نحو " شهرٌ رمضان " وعلة المنع هنا تعود إلى التقاء ساكنين وهما: ما قبل أول المثلين وهو ساكن أصلاً ثم أول المثلين الذي يُسكن لأجل الإدغام، والتقاء الساكنين في العربية غير جائز كما هو معلوم .

إدغام المتقاربين

ويقصد به ما كان بين صوتين متقاربين في المخرج أو الصفة أو فيهما معاً^(١). ولا يجوز قلب أحد الصوتين المتجاورين إلى الآخر كي يحدث الإدغام، إلا إذا تقاربا في المخرج أو الصفة أو فيهما معاً^(٢). وحكم الإدغام في المتقاربين الجواز. قال سيبويه: " والحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت، فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام"^(٣).

وعلة إدغام المتقاربين عند ابن يعيش هي ذات العلة الموجبة لإدغام المتماتلين. قال: " اعلم أن الحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماتلة في الإدغام؛ لأن المتقاربين كالمتماتلين؛ لأنهما من حيز واحد، فالعلة الموجبة للإدغام في المثلين قريب منها في المتقاربين؛ لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه، كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه"^(٤).

فإدغام المتقاربين كإدغام المتماتلين؛ إلا أن الإدغام في المتماتلين لا يحدث فيه قلب. أما في المتقاربين فلا يُمكن أن يتم الإدغام إلا بعد قلب أحد الصوتين ليمائل الآخر، والقاعدة قلب الأول إلى الثاني. قال ابن يعيش: " فإذا التقى حرفان متقاربان أدغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن إدغامه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني، فعلى هذا لا يصح الإدغام إلا في مثلين إذ لو تركته على أصله من لفظه لم يجز إدغامه لما فيهما من الخلاف؛ لأن رفع اللسان بهما رفعة واحدة مع اختلاف الحرفين مُحال؛ لأن لكل حرف منهما مخرجاً غير الآخر. ولا يمتنع ذلك في المتماتلين؛ لأن

(١) انظر النشر ٢٧٨/١، والإتحاف ١١٢/١، وقواعد التلاوة، فرج الوليد، وقحطان للنوري، ص ٣٨

(٢) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢١٠-٢١١.

(٣) الكتاب ٤/٤٤٥.

(٤) شرح المفصل ١٠/١٣٢.

المخرج واحد يُمكن أن يجمعهما في العمل، فيقع اللسان عليهما وقعاً واحداً من حيث لا يفصل بينهما زمان^(١).

وقال ابن الحاجب: "ومتى قصد إدغام أحد المتقاربين ، فلا بُدَّ من القلب، والقياس قلب الأول إلا لعارض"^(٢). وقد بيّن الاستربادي هذا العارض بقوله: "اعلم أنه قد يعرض ما يمنع من القياس المذكور وهو شيئان:

أحدهما: كون الأول أخف من الثاني.^(٣) وقصد بالخفة قرب المخرج من الفم، فكلمة كان الصوت أدخل في الحلق كان أثقل؛ ولذلك فإن حروف الحلق يقلُّ فيها الإدغام لتقلها، ولهذا قلَّ المضاعف منها. وبما أن الهدف من الإدغام هو التخفيف، فلو قلب الصوت الأخف إلى الصوت الأثقل ؛ وذلك كون الأول هو الأخف والثاني هو الأثقل - لمشت خفة الإدغام بتقل الصوت المقلوب إليه، فكأنه لم يدغم شيء في شيء^(٤).

وثانيهما: كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني، فيبقي عليها بترك قلبه إلى الثاني ولا يُدغم في مثل هذا ، إلا أن يكون الثاني زائداً، فلا يُبالي بقلبه وتغييره على خلاف القياس نحو اسمع وازان.^(٥)

وإدغام المتقاربين فيه مشقة أكثر من إدغام المتماثلين؛ ذلك أن في إدغام المتقاربين عملية مماثلة يجب أن تحدث قبل الإدغام. قال ابن جني: "والحرفان المتجاوران لا يمكنك إدغام أحدهما في صاحبه حتى تتكلف قلبه إلى لفظه، ثم تدغمه، فكانت المشقة فيه أغلظ"^(٦).

وكلما كانت الحروف المتقاربة أشد تقارباً، كان الإدغام فيها أقوى، وكلما كان التقارب أقل ، كان الإدغام أبعد^(٧). وينقسم إدغام المتقاربين إلى قسمين:

أ- ما كان في كلمة واحدة.

ب- ما كان في كلمتين.

(١) شرح المفصل ١٠/١٣٢..

(٢) شرح الشافية ٣/٢٦٤، وانظر شرح المفصل ١٠/١٣٣، والممتع ٢/٦٨٠.

(٣) شرح الشافية ٣/٢٦٤.

(٤) انظر السابق ٣/٢٦٤-٢٦٥.

(٥) السابق ٣/٢٦٥.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢/٨١٥.

(٧) شرح المفصل ١٠/١٣٢.

قال ابن يعيش: " والحروف المتقاربة كالمتمائلة، في أنها تكون منفصلة أو متصلة، فالمنفصلة ما كان في كلمتين، والمتصلة ما كان في كلمة واحدة" (١) ويشترط في ما كان في كلمة واحدة أن يكون أول المثليين ساكناً، وإلا لم يجز الإدغام. قال ابن يعيش: " فما كان من ذلك متصلاً عن كلمة واحدة، نظر ، فإن كان الأول متحركاً لم يدغم لضعف الإدغام في المتقاربين؛ لأن الإدغام لما كان في المتمائلين هو الأصل أسكن الأول منهما وأدغم في الثاني" (٢). ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام هي: الوجوب، والامتناع، والجواز (٣).

يحدث الإدغام بين المتمائلين والمتقاربين في أصوات العربية جميعها، فكل صوتين متمائلين أو متقاربين يدغم أحدهما في الآخر (بعد مماثلة المتقاربين) إما وجوباً وإما جوازاً، ويستثنى من ذلك الهمزة والألف وسائر الحركات.

أما الهمزة فلثقلها، قال سيبويه: " ومن الحروف ما يُدغم في مقاربة، ولا يدغم فيه مقاربة ، كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة؛ لأنها إنما أمرها في الاستئصال والتغيير والحذف، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق؛ لأنها تستقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها، أجريت عليه وحدها؛ لأن ذلك موضع استئصال كما أن هذا موضع استئصال" (٤).

وقد أكد المحدثون هذه المسألة ، فها هو الدكتور تمام حسان يقول بخصوص عدم جواز إدغام الهمزة: " والهمزة بخصوصها من هذه المجموعة (يقصد الهمزة والحركات) إذا استئقلت لم يكن تخفيفها بواسطة الإدغام ، وإنما يكون بطرق أخرى يشملها التغيير أو الحذف، ولعل سيبويه يستعمل كلمة التغيير هنا عمداً ليشمل بها القلب والإبدال والتسهيل" (٥).

وأما الألف فإنه لا يجوز فيها الإدغام، بحيث لا يدغم فيها ولا تدغم في غيرها، لأنها حركة ، والإدغام خاص بالصوامت دون الحركات وقد عرضت لهذه المسألة في ما

(١) شرح المفصل ١٣٢/١٠

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) شذا العرف في فن الصرف، ص ١٧٦.

(٤) الكتاب ٤/٤٤٦.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨٤.

سبق من هذا البحث ^(١). أما القدماء فلهم في هذه المسألة رأيهم، قال سيبويه: "وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا في ما تقاربه؛ لأن الألف لا تدغم في الألف، لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجريتاً مجرى الدالين والتاعين تغيرتا فكانتا غير ألفين، فلما لم يكن ذلك في الألفين، لم يكن فيهما مع المتقاربة، فهي نحو من الهمزة في هذا، فلم يكن فيهما الإدغام كما لم يكن في الهمزتين" ^(٢).

ولا أظن أن سيبويه قد خصّ الهاء دون غيرها من الأصوات العربية بأن الألف لا تدغم فيها، باعتبار أن الألف تدغم في غيرها، ولكنه يقصد أن الألف لا تدغم في أي صوت، وحتى الهاء لكونها قريبة منها، فقد عدّها سيبويه من مخرج واحد وهو أقصى الحلق. وما ذهبت إليه يؤكد بقول الدكتور تمام حسان: "وأما الألف فإنها لا تدغم في غيرها مطلقاً، ولكن سيبويه ينصُّ على الهاء بصفة خاصة لما بينها وبين الألف من صلة قُربى في نظره" ^(٣).

قال ابن عصفور عن عدم جواز الإدغام في الهمزة والألف: "أما الألف والهمزة فلا يُدغمان في شيء، ولا يُدغم فيهما شيء. والسبب في ذلك أن إدغام المتقاربين محمول على إدغام المثليين، فلما امتنع فيهما إدغام المثليين، امتنع فيهما إدغام المتقاربين" ^(٤). والمحدثون مجمعون - في ما أعلم - على عدم جواز الإدغام في الهمزة، ويكون التخلص من ثقلها بحذفها أو تخفيفها. يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "وأما الهمزة فلا تدخل في باب الإدغام" ^(٥). وأما الألف فلم يتناولها المحدثون في أحاديثهم عن الإدغام - حسب علمي - ولعلّ مرد ذلك أن الحركات مستثناة تماماً من حديث ظاهرة الإدغام؛ لأن الإدغام لا يختصُّ إلا بالصوامت، إلا ما ذكره الطيب البكوش من إدغام الحركات في رأيه الذي عرّض في ما سبق من هذا البحث ^(٦). وما ينطبق على الألف ينطبق على الحركات جميعها. وفي ما يلي أمثلة شاملة لأصوات العربية الصوامت المتقاربة التي يحدث فيها الإدغام.

١- الهاء والحاء

(١) انظر ص ٨٩ من هذا البحث.

(٢) الكتاب ٤/٤٤٦، وانظر شرح المفصل ١٠/١٢١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨٤.

(٤) الممتع في التصريف ٢/٦٧٩.

(٥) اثر القراءات في الأصوات والنحو للعربي، ص ٢٤٩.

(٦) انظر ص ٨٩ من هذا البحث.

وهما صامتان متقاربان في المخرج؛ وذلك أن الهاء من أقصى الحلق، والحاء من وسطه على رأي سيبويه، أما على رأي المحدثين عامة، فالهاء من الحجر، والحاء من الحلق. وهما متفقان في الصفات. ويتضح ذلك من بيان مخرجيهما وصفات كل منهما. (١) فالهاء صامت احتكاكي حنجري مهموس مرقق، والحاء صامت احتكاكي حلقي مهموس مرقق. فلقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء فقد أدغمت الهاء في الحاء. قال سيبويه: "الهاء مع الحاء، كقول: " اجبئة حَمَلًا" (٢) ، أي (اجبَمَلًا).

وبما أن حكم الإدغام في المتقاربين جائز لا واجب، فإن سيبويه يجيز في هذه الحالة الفك والإدغام ، ويذهب إلى أن الإدغام حسنٌ، لكن الفك أو البيان أحسن. وكل أمر مرتبط عنده بعلة . يقول: " البيان أحسن لاختلاف المخرجين؛ ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها. والإدغام فيها عربي حسنٌ لقرب المخرجين لأنهما مهموسان رخوان، فقد اجتمع فهما قرب المخرجين والهمس" (٣) والرخاوة والترقيق.

وأما العكس وهو إدغام الحاء في الهاء فغير جائز عند النحاة، ونص سيبويه على ذلك صراحة، قال: " ولا تدغم الحاء في الهاء" (٤)، وعلة ذلك عنده أن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام، ومثل ذلك: امدح هلالاً فلا إدغام فيها. (٥) ومثل هذا هو رأي المبرد في هذه المسألة ، قال: " ولا تدغم الحاء في الهاء؛ لأن الحاء أقرب إلى اللسان؛ ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ، لبعدها من مخرج الحروف، وقلتها" (٦) . ولو حدث مثل هذا الإدغام ، وذلك بقلب الحاء هاء، لرافق ذلك صعوبة في النطق؛ لأن قلب الأخرج إلى الأدخل، يعني

(١) انظر قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، مازن الوعر، دار اطلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط١، ١٩٨٨، ص ٦١٦-٦٢٤، ومحاضرات في اللسانيات، د. فوزي الشايب، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، ١٩٩٩، ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) الكتاب ٤/٤٤٩، والأصول ٣/٤١٤، وانظر المقتضب ١/٢٠٧.

(٣) الكتاب ٤/٤٤٩، وانظر الأصول ٣/٤١٤.

(٤) الكتاب ٤/٤٤٩.

(٥) السابق والصفحة ذاتها.

(٦) المقتضب ١/٢٠٧.

العدول عن الأخف إلى الأثقل، وفي هذا مشقة على المتكلم. قال الاستريازي وهو يتحدث عن هذه المسألة: "ولا يُدخَل حلقى في حلقى آخر أُدخِل منه"^(١)، والسبب في ذلك أن حروف الفم أخف من حروف الحلق^(٢).

فعلة منع إدغام الحاء في العين إذن علة صوتية خالصة، ذلك أن الأخف لا يُدغم في الأثقل؛ لأن ذلك يناقض الغاية الرئيسة من الإدغام ألا وهي طلب الخفة وتقليل الجهد العضوي، إذ بقلب الحاء هاء حتى يتم الإدغام نكون قد عدلنا عن الخفة إلى التقليل وهذا خلاف المطلوب.

فإن أريد الإدغام في مثل هذه الحالة، فالقلب للثاني وليس للأول، وإن كان هذا هو خلاف القياس، لكن فيه تحقيقاً للخفة المطلوبة. قال ابن يعيش: "فالحاء أقرب إلى الفم، ولذلك لا تدغم الحاء في الهاء والبيان في هذا أحسن من الإدغام؛ لأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام؛ لبعدها من مخرج الحروف وقتلتها. ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كانت بعد الحاء وأدغمت؛ ليكون الإدغام في ما قرب من الفم، وذلك قولك: أصلح حيثماً في أصلح حيثماً"^(٣).

ومعنى قوله: "لبعدها من مخرج الحروف" أي لبعدها من مخرجها في داخل القناة الصوتية، فهي أدخل من بقية الأصوات من حيث مخرجها، مما يجعل نطقها أصعب من نطق غيرها، مما هو أخرج منها. أما قوله "قتلتها"، فأرى أنه لا أهمية - من الناحية الصوتية - لقلة عناصر المجموعة الواحدة من الأصوات أو كثرتها. فالعامل الصوتي يكون على أساس الصوت المفرد ومدى تأثيره وتأثيره بما يجلو به من أصوات، وليس على أساس المجموعات الصوتية كثرت عناصرها أو قلت. وإن قال ابن عصفور: "والتصرف بابه أن يكون في ما يكثر"^(٤). فينبغي أن يكون المقصود بالكثرة هنا، كثرة دوران الصوت الواحد في الكلام، وليس كثرة عناصر المجموعة. علماً بأنه ليس بالضرورة دائماً أن تكون المسألة مرتبطة بكثرة عناصر المجموعة، ولا بكثرة دوران هذه الأصوات على السنة العرب، فالعين وهي صوت

(١) شرح الشافية ٢٦٤/٣، وانظر الممتع ٦٨٠/٢.

(٢) الممتع ٦٨٠/٢، وانظر الأصول ٤١٣/٣، وشرح الشافية ٢٦٤/٣-٢٦٥.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٣٦، وانظر الجمل في النحو، ص ٤٠٩، والممتع ٦٨٠/٢-٦٨١.

(٤) الممتع ٦٨٠/٢.

حلقي صعب النطق مقارنة بالأخرج منه من الأصوات، إلا أنه كثير الدوران على ألسنة الجرامقة، قال الجاحظ: "ولكل لغة حروف تدور في أكثر كلامها، كنحو استعمال الروم للسين، واستعمال الجرامقة للعين"^(١). وعلى الرغم من كثرة دورانه إلا أنه ليس من الأصوات التي يكثر فيها الإدغام، فأصوات الحلق جميعها ليست بأصل للإدغام.

أما إذا قارنا بين عدد أصوات الحلق التي يجوز فيها الإدغام، وعدد أصوات الفم نجد أن الفرق بينهما كبير فالحلقية خمسة (بما فيها الغين والحاء)، بينما الفموية ثمانية عشر صوتاً. ومن هنا يُمكن أن نقول إن الإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الحلق؛ ذلك لأن عدد حروف الفم يفوق كثيراً عدد حروف الحلق. يُضاف إلى هذا أن أصوات الفم أخف من أصوات الحلق وأكثر تغييراً، وذلك لمرونة العضو الرئيس الناطق لها وهو اللسان، وهذا خلاف لأصوات الحلق، لذلك يكثر الإدغام في أصوات الفم ويقل في أصوات الحلق. يقول ماهر عيسى حبيب: "وبذلك تكون كثرة أصوات الفم التي اتخذها القدماء معياراً للإدغام ناتجة عن مرونة اللسان، وهذه الكثرة تقضي بالتقارب والمجاورة، مما يجعلها عرضة دائماً للتأثر في ما بينها بينما قلة أحرف الحلق، وعدم مرونة مخرجها، سببان كافيان لئلا تكون أصلاً للإدغام على نحو ما قرر القدماء"^(٢).

فالهاء تدغم في الحاء سواء تقدمت - الهاء - أم تأخرت حسب رأي ابن يعيش، يقول: "أما الهاء فإنها تدغم في الحاء سواء وقعت قبلها أو بعدها.. ؛ وذلك لأنهما متقاربان؛ لأن الحاء من وسط الحلق والهاء من أوله، ليس بينهما إلا العيسن وهما مهموستان رخوتان"^(٣).

ووافق المحدثون القدماء في أن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "وهو جائز الوقوع (يقصد الإدغام) في كل صوت من أصوات اللغة العربية غير أنه نادر بين أصوات الحلق؛ لأنها ليست بأصل

(١) البيان والتبيين ١ / ٦٤، الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، دار الفكر، د.ت. والجرامقة طائفة من الكلدانيين، أي السريانيين.

(٢) مفهوم الدرس الصوتي عند العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ماهر عيسى حبيب، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ١٩٩٥، ص ٣٢١.

(٣) شرح المفصل ١٠ / ١٣٦، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨٥.

للإدغام^(١). أما الدكتور تمام حسان فكأنه يرى أن حروف الحلق لا تدخل في باب الإدغام، يقول: "وتأبى حروف الحلق على الإدغام"^(٢).

وقد فسّر الدكتور أحمد علم الدين الجندي الصعوبة في حروف الحلق من منظور ميكانيكية نطقها، يقول: "والحق أن حروف الحلق أقلّ الحروف تآلفاً في الكلام؛ وذلك لصلابة عضلة الحلق إذا قيست بمرونة عضلة اللسان والشففتين، فليست عضلة الحلق من المرونة بحيث تسمح باجتماع حروفه في كلمة"^(٣).

وهروباً من الثقل في مثل هذه الحالة، فقد أجاز النحاة قلب الثاني إلى الأول، والقياس قلب الأول إلى الثاني، لكن اجتماع الحاعين أخف بكثير من اجتماع الهاعين . يقول عبد الرؤوف محمود: "فالنطق بحاعين سيكون أسهل على اللسان من النطق بهاعين؛ لأنّ النطق بالهاء يتطلب مجهوداً أكبر من المجهود الذي يبذله الإنسان في نطق الحاعين"^(٤)، وذلك لأنّ الحاء أقرب إلى الفم من الهاء، فكان نطق الحاء لذلك أخف من نطق الهاء.

ومهما يكن من أمر فإنّ الإدغام بين الهاء والحاء ثقيل؛ ذلك أنني لم أقع على شاهد واحد يمثل هذه الظاهرة ، في كل ما رجعت إليه من مراجع في هذا البحث، وكل الذي وجدته فيها هو أمثلة مصنوعة لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة، تكاد تكون مكررة عند الجميع. فهذا - في رأيي - مؤشر على أنّ إدغام الهاء في الحاء لم يكن منتشراً في العربية لصعوبته والله أعلم.

ويؤكد الدكتور عبد الصبور شاهين أن الإدغام يكثر في أصوات الفم وليس في أصوات الحلق (مع مراعاة فرق النسبة من حيث عدد أصوات كل منطقة من المنطقتين) ، يقول: "وبذلك يمكن أن نقول: إنّ الإدغام يحدث غالباً في أصوات الفم، ويتجه في غيرها نحو الصوت الأقرب إلى الفم غالباً أيضاً، فهو في الحلق

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٨٧.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨٥.

(٣) اللهجات العربية في التراث، ص ٣٠٣ وإحالة على الخليل الفراهيدي، المخزومي، ص ١٨٠، وانظر سر

صناعة الإعراب ٨١٥/٢ - ٨١٦.

(٤) البحث الصوتي عند ابن يعيش، ص ٦٥.

طردي، وفي الشفتين عكسي. ومنطقة وسط الفم تعد على هذا أشبه بقطب مغناطيسي يجذب إليه ما حوله من أصوات" (١).

١ - العين

العين صامت حلقى مجهور (٢). وتدغم العين في العين، ولكن في اجتماع العينين صعوبة، كما هو الحال في اجتماع كل صوت من أصوات الحلق بمماثلته أو مقاربه. قال سيبويه: "ومع هذا فإن التقاء الحائين أخف في الكلام من التقاء العينين" (٣).

٢ - العين والهاء

تدغم العين في الهاء، وذلك نحو اقطع هلالاً. والبيان أحسن. وهذا هو رأي سيبويه وابن عصفور (٤). أما المبرد فيرى خلاف ذلك، يقول: "وكذلك العين لا تدغم في الهاء، ولا تدغم الهاء فيها" (٥). وعلة ذلك عنده أن العين لا تدغم في الهاء لقرب العين من الفم، وأما ترك إدغام الهاء في العين فلمخالفتها إياها في الهمس والرخاوة. (٦)

والبيان أحسن؛ وذلك لأن القياس أن يقلب الأول إلى الثاني، أي أن تقلب العين هاء، والهاء أدخل من العين، فهي من الحنجرة، بينما العين من الحلق، وبذلك يكون هذا القلب من الأخف إلى الأثقل، وذلك لا يجوز. فقلب أصوات الفم وما جاورها إلى ما هو أدخل منها لا يجوز؛ لأن في هذا القلب، ثم الإدغام تنقيلاً، وهذا خلاف المراد، قال الاستربادي: "ولا يدخل حلقى في حلقى آخر أدخل منه" (٧).

(١) أنثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢١٥.

(٢) علم اللغة العام / الأصوات، ص ١٢١، و علم الأصوات العام، د. بسام بركة، مركز الإثراء القومي، ١٩٨٨، ص ١٢٦، و علم الأصوات، مالمبرج، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، ص ١٢٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٥٠.

(٤) الكتاب ٤/٤٤٩، والممتع في التصريف ٢/٦٨١.

(٥) المقتضب ١/٢٠٧.

(٦) السابق، ٢٠٧-٢٠٨.

(٧) شرح الشافية ٣/٢٦٤.

فإذا اجتمعت العين والهاء ، وأريد الإدغام ، فيتم ذلك عن طريق قلب الصوتين حاعين ثم إحداث الإدغام . قال سيبويه: " فإن أدغمت لقرب المخرجين حوكت الهاء حاءً ، والعين حاءً، ثم أدغمت الحاء في الحاء؛ لأن الأقرب إلى الفم لا يُدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ثم أدغمته فيه ، كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه، ولكن ليكون في الذي هو من مخرجه"^(١).

وقلب العين والهاء حاعين أمر تجيزه القوانين الصوتية؛ ذلك أن بينهما وبين الحاء من القرب في المخرج والصفات ما يسمح بعملية القلب هذه ، ثم يحدث الإدغام وتتحقق الغاية منه وهي التخفيف، والتي ما كانت لتتحقق لو تمَّ قلب الأخرج إلى الأدخل، أي الأخف إلى الأثقل ثم إدغامه فيه؛ لأنَّ في اجتماع الثقيلين وإن أدغما - نقل أكثر مما لو تركت العين والحاء على حالهما من غير مماثلة ولا إدغام. قال الاستربادي: " فلذا قلب بعض بني تميم العين والهاء حاعين وأدغم أحدهما في الآخر نحو محمَّ محوَّلاء، في معهم ومع هؤلاء، والأكثر ترك الإدغام لعروض اجتماعهما"^(٢).

ويرى ابن يعيش أن إدغام العين في الهاء غير جائز، وإنما يكون الحل إذا أريد الإدغام بقلبيهما حاعين، ويقدم ابن يعيش تفسيراً لذلك. قال: " فأما ترك إدغامها في الهاء، فلقرَّب العين من الفم وبعد الهاء عنه، وأما ترك إدغام الهاء فيها فإنَّ العين، وإن قاربت في المخرج، فقد خالفها من جهة التجنيس، فالعين مجهورة والهاء مهموسة، والهاء رخوة، والعين ليست كذلك، فلما تباعد ما بينهما من جهة تجنيس الحروف، وإن تقاربا في المخرج امتنع من الإدغام، إلا بمعدل يتوسط بينهما وهو الحاء؛ لأنها موافقة الهاء بالهمس والرخاوة، والعين بالمخرج؛ فلذلك لا يجوز في اقطع هلالاً إدغام العين في الهاء. لهذه العلة التي بينهما، ولكن يجوز قلبهما إلى الحاء، فنقول اقطحلالاً"^(٣).

ومن هنا فإنني أرى أن العين لم تدغم في الهاء؛ لأنها (أي الهاء) أدخل منها، وقلب الأخرج إلى الأدخل ثم إدغامه فيه خلاف القياس، ويناقض غرض الإدغام

(١) الكتاب ٤/٤٤٩.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٦٦.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٣٧.

وهو التخفيف. وأما العكس وهو عدم جواز إدغام الهاء في العين، أي الأدخل في الأخرج- ففي ظني - يعود إلى ثقل الإدغام في أصوات الحلق بشكل عام، ومن أجل المحافظة على صفة الجهر التي في العين، إذ لو قلبت العين هاء لتدغم في الهاء، لفقدت صفة الجهر التي هي فيها وبذلك تتحول من صوت مجهور (العين) إلى صوت مهموس (الهاء)، والمجهور أقوى من المهموس إسماعاً. قال الاستربادي: "المانع من إدغام أحد المتقاربين في الآخر شيان: أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني؛ فلا يدغم الأول في الثاني إبقاءً على تلك الصفة"^(١). فالعين مجهورة والهاء مهموسة، وبالإدغام تضيع صفة الجهر، لذلك امتنع الإدغام. قال ابن عصفور: "لأنك لو قلبت العين إلى الهاء كنت قد قلبت الأخرج إلى جنس الأدخل، ولو قلبت الهاء إلى العين لاجتمع لك عينان، وذلك ثقيل؛ لأن العين قريبة من الهمزة، فكما أن اجتماع الهمزتين ثقيل، فكذلك اجتماع العينين"^(٢). لذلك امتنعت مماثلة الهاء بالعين فامتنع الإدغام بهذه الطريقة.

وإدغام الهاء في العين غير جائز عند سيبويه؛ لأنها (أي الهاء) خالفتها في الهمس والرخاوة؛ ولأن حروف الحلق لم تكن أصلاً للإدغام. وهذا مما يباعد العين من الإدغام.^(٣) أما ابن الباذش فقد أجاز إدغام الحاء في العين^(٤). كما في قوله تعالى (أفمن زحزح عن النار)^(٥) بإدغام الحاء في العين.

٣- العين والحاء

تساوتا في المخرج، واختلفتا في صفتي الجهر والهمس، فالعين مجهورة، والحاء مهموسة. وتدغم العين مع الحاء، قال سيبويه: "العين مع الحاء كقولك: اقطع حملاً، الإدغام حسنٌ، والبيان حسنٌ؛ لأنهما من مخرج واحد"^(٦). وقد فسر سيبويه سبب تساوي البيان والإدغام في الحسن في هذه الحالة، فعزا ذلك إلى كونهما من مخرج

(١) شرح الشافية ٢٧٠/٣، وقد ذكر الاستربادي أحد الشينين ولم ينكر الآخر.

(٢) الممتع ٦٨١/٢ - ٦٨٢.

(٣) انظر الكتاب ٤٤٩/٤ - ٤٥٠.

(٤) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، منشورات جامعة أم القرى، ط ١،

٢٠٩/١، ١٤٠٣.

(٥) آل عمران : ١٨٥.

(٦) الكتاب ٤٥١/٤.

واحد. وهذا في اعتقادي هو التفسير الصحيح، فلتساويهما في المخرج الدقيق وهو وسط الحلق ، تساوى الفك والإدغام في الحسن. قال ابن عصفور: " فإن تقدمت (يقصد العين) كنت بالخيار: إن شئت أدغمت، فقلبت العين حاء، وإن شئت لم تدغم... ، وحسن الإدغام هنا كونهما من مخرج واحد"^(١).

أما العكس وهو إدغام الحاء في العين فلم يجزه سيبويه؛ ذلك أنهم يفرّون من الهاء والعين إلى الحاء، أي من الأثقل إلى الأخف، ومن الأدخل إلى الأخرج، فكيف بهم الآن يعملون عكسه بقلب الحاء عيناً وإدغامها فيها. قال: " ولم تدغم الحاء في العين في قولك: امدح عرفة؛ لأن الحاء قد يفرّون إليها، إذا وقعت الهاء مع العين، وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين... ، ولم تقوَ العين على الحلء، إذ كانت هذه قصتها ، وهما من المخرج الثاني من الحلق، وليست حروف الحق بأصل للإدغام"^(٢). فإذا أريد الإدغام في مثل هذه الحالة، فالذي يحدث هو خلاف القياس، أي قلب الثاني إلى الأول ، لأن الأول؛ أخرج من الثاني وأخف، فيقال في : (امدح عرفة) امدح عرفة، وذلك بقلب العين حاء وإدغام الحاء في الحاء"^(٣).

ويرى ابن يعيش أن إدغام العين في الحاء جائز سواء تقدمت العين أم تأخرت عن الحاء، ويكون ذلك بقلبها حاء في الحالتين . قال: " وقد تدغم في الحاء سواء وقعت قبلها أو بعدها؛ فمثال كونها قبل الحاء (ارفحاتاً) ومثال وقوعها بعدها (أصلحامراً) في أصلح عامراً ، فأما قلبها حاء إذا وقعت قبل الحاء فهو حسن؛ لأن باب الإدغام أن تدغم إلى الثاني وتحول على لفظه ؛ وأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز وليس في حسن الأول"^(٤). والمقصود بقوله (ارفحاتاً) هو ارفع حاتماً.

^(١) الممتع ٦٨٢/٢.

^(٢) الكتاب ٤٥١/٤، وانظر الإقناع ٢١٠/١.

^(٣) انظر الكتاب ١٥١/٤، والأصول ٤١٥/٣.

^(٤) شرح المفصل ١٣٦/١٠.

الحاء صامت طبقى احتكاكي مهموس، والغين صامت طبقى احتكاكي مجهور^(١)، فالفرق بينهما في الجهر والهمس، وفي كل واحد منهما بعض التفخيم، فهما من مخرج واحد، ومن حيز واحد وهو أدنى الحلق كما صنفهما سيبويه وعامة القدماء. لكن ابن يعيش يرى أن الفرق بينهما محصور في الشدة والرخاوة، قال: "وتدغم كل واحدة منهما في صاحبتهما للتقارب، فإنه ليس بينهما إلا الشدة والرخاوة"^(٢). علماً بأن الصوتين رخوان^(٣)، ولكن الفرق الأساسي بينهما في الجهر والهمس كما ذكر سابقاً.

وقد أجاز النحاة فيهما البيان والإدغام، قال سيبويه: "الغين مع الخاء. البيان أحسن، والإدغام حسن، وذلك قولك: ادمخلاً"^(٤) في ادمغ خلفاً. أما سبب كون البيان أحسن من الإدغام في نظر سيبويه فمرده إلى أن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق، وقد خالفت الخاء في الهمس والرخاوة، فشبهت بالحاء مع العين"^(٥). وقد ذكر سيبويه نفسه أن الغين صوت رخو، قال: "ومنها الرخوة وهي: الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشين،...".^(٦)

ولكون الغين مجهورة، والحاء مهموسة، اعتبر سيبويه أن البيان فيهما أحسن من الإدغام، وذلك للحفاظ على صفة الجهر التي في الغين، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه بشأن منع إدغام العين في الهاء، وأن من الأسباب التي أدت إلى هذا المنع الحفاظ على صفة الجهر التي في العين، والتي ستفقد في حال قلب العين هاء مماثلة لها لإجراء الإدغام. فالبيان أحسن؛ لأنهما من أصوات الحلق، وأصوات الحلق يستقل فيها الإدغام، والإدغام حسن لقربها من أصوات الفم. وهذا ما أكدته

(١) علم اللغة العام/ الأصوات، ص ١٢١.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٣٧.

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٣٤، وشرح المفصل ١٠/١٢٨.

(٤) الكتاب ٤/٤٥١، وانظر الأصول ٣/٤١٥ والممتع ٢/٦٨٣، وشرح المفصل ١٠/١٣٧.

(٥) الكتاب ٤/٤٥١.

(٦) السابق ٤/٤٣٤.

سيبويه، قال: "وقد جاز الإدغام فيها لأنه المخرج الثالث، وهو أدنى المخارج من مخارج الحلق إلى اللسان"^(١).

وعن كون البيان فيهما أحسن قال سيبويه: "ويدلك على حسن البيان عزتها في باب رددت"^(٢)؛ لأنهم لا يكادون يضعفون ما يستقلون^(٣). وعزا ابن يعيش كون البيان فيهما أحسن من الإدغام لسببين:^(٤)

أحدهما: أن الغين قبل الخاء في المخرج، والباب في الإدغام أن يدغم الأقرب في الأبعد.

والثاني: أن الغين مجهورة والحاء مهموسة والتقاء المهموسين أخف من التقاء المجهورين.

ومثال إدغام الخاء في الغين: اسلغَمَك في اسلخ غنمك.^(٥) ومن هذا المثال والمثال السابق ادمخلفا نتبين أنه يجوز إدغام أي منهما في الآخر؛ وذلك لتساويهما في المخرج. قال ابن عصفور: "وإذا أدغمت قلبت الأول منهما إلى الثاني كائناً ما كان"^(٦). ومن هنا فإن المبرد يرى أن إدغام كل واحدة منهما في أختها جيد^(٧). وقد وافق المحذثون القمءاء في هذه المسألة^(٨).

٥- القاف والكاف

القاف صامت وقفي لهوي مهموس فيه بعض القيمة التفخيمية، والكاف صامت وقفي طبقي مهموس مرقق^(٩). أما القمءاء فقد وصفوا القاف بأنها صوت مجهور^(١٠)، وأنها حنكية قصية^(١١)، أي من الطبقي. وقد أجاز العلماء إدغام كل

(١) الكتاب ٤/٤٥١.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٣٧.

(٤) السابق والصفحة ذاتها.

(٥) الكتاب ٤/٤٥١.

(٦) الممتع في التصريف ٢/٦٨٣.

(٧) المقتضب. ١/٢٠٨.

(٨) انظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨٦.

(٩) محاضرات في اللسانيات، ص ١٦٣ وص ١٦٥.

(١٠) الكتاب ٤/٤٣٤ وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٧، وشرح المفصل ١٠/١٢٩.

(١١) الكتاب ٤/٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ١/٤٧.

واحدة منهما في صاحبتهما^(١). قال سيبويه: "القاف مع الكاف، كقولك : الحق كَلْدَة. الإدغام حسن والبيان حسن"^(٢).

أما المبرد فيرى أنَّ الإدغام هنا أحسن من البيان؛ وذلك لأن الكفاف أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف، وهي مهموسة^(٣).

وأما سبب الإدغام في هذه الحالة عند سيبويه ، فمرده إلى قرب المخرجين من جهة، ولكونهما من حروف اللسان من جهة أخرى، ولاتفاقهما كذلك في الشدة^(٤).

ونتيجة للقرب الحاصل بينهما في المخرج والصفات، فإنهما لم يلتقيا في كلمة واحدة في العربية دون حاجز يفصل بينهما (والمقصود بالحاجز هنا الصامت وليس الحركة)؛ وذلك لأن في اجتماعهما متتاليين تَقْلًا على اللسان في النطق بهما. وقد أشار ابن دريد إلى هذه المسألة ، فقال: " فلذلك لم تأتلف الكاف والقاف في كلمة واحدة إلا بحواجز: ليس في كلامهم قك ولا كق، وذلك حالهما مع الجيم، ليس في كلامهم جك ولا كج"^(٥) ؛ وذلك للقرب الحاصل بينهما وبين الجيم من حيث المخارج والصفات.

وأما إدغام الكاف في القاف فنحو: انهك قطناً، البيان أحسن ، والإدغام حسن^(٦). وقد فسّر سيبويه كون البيان أحسن بقوله: " وإنما كان البيان أحسن؛ لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق، فشبهت بالخاء مع الغين، كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان"^(٧).

وأرى أن سيبويه كان على حق عندما فضل البيان على الإدغام، ذلك أن صوتي القاف والكاف - كما تقدم - أحدهما طبقي والآخر لهوي، أي انهما أقرب أصوات الفم إلى الحلق، وكلما اقترب الصوت إلى الحلق (كلما اتجه مخرجه نحو

(١) البحث للصوتي عند ابن يعيش ، ص ٧١.

(٢) الكتاب ٤/٤٥٢، وانظر الأصول ٣/٤١٥، والممتع ٢/٦٨٥.

(٣) انظر المقتضب ١/٢٠٩.

(٤) الكتاب ٤/٤٥٢، وانظر لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ١٩٨١، ص ٧٨.

(٥) جمهرة اللغة ، ابن دريد، تحقيق د. رمزي البعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ٤٤/١.

(٦) الكتاب ٤/٤٥٢، والمقتضب ١/٢٠٩.

(٧) الكتاب ٤/٤٥٢، وانظر الأصول ٣/٤١٦.

الداخل) كان نطقه أصعب ، كما رأينا في إدغام أصوات الحلق المتقاربة ، فلذلك عُدَّ البيان أحسن من الإدغام؛ لأنَّ في هذا الإدغام اجتماع صوتين ثقيلين، وهذا يؤدي إلى مزيد من الثقل، والهدف من الإدغام التخفيف.

قال ابن يعيش: "فالقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق، والكاف تليها، وكل واحدة منهما تدغم في مثلها وفي صاحبتها... ، ومثال إدغام القاف في الكاف: أطلق كوثراً..والحق كَلْدَة، وقوله تعالى: "خلق كل دابة" (١)، فتدغم لقرب المخرجين" (٢).

وقد فسّر ابن يعيش كذلك لم كان البيان أحسن، بما فسّر به سيبويه، قال: "والبيان أحسن ؛ لأنّ مخرجهما أقرب مخارج الفم إلى الحلق ، إلا أنّ إدغام القاف في الكاف أقيس من عكسه؛ لأنّ القاف أقرب إلى حروف الحلق، والكاف أبعد منها" (٣) وهذا تفسير علمي صحيح، يستقيم وما قررته القوانين الصوتية، من أن الأتقل يقلب إلى الأخف ليدغم فيه، كي تتحقق الغاية من الإدغام وهي التخفيف.

ولا يجوز إدغام القاف أو الكاف في غيرهما، ولا غيرهما فيهما (٤) . وتدغم الكاف في القاف، إذا كانت سابقة للقاف أو لاحقة لها. وذلك كما في الموطنين التاليين (خلقكم) وفي مثل قوله تعالى: "فنلولينك قبلة" (٥).

٦ - الجيم والشين

الجيم صامت مركب غاري مجهور مرقق، والشين صامت احتكاكي غاري مهموس مرقق (٦). والجيم عند سيبويه صوت شديد (٧). وقد وصف ابن سينا الارتباط الوثيق بين الجيم والشين بقوله: "وأما الشين فيحدث حيث يحدث الجيم، إلا أنه يكون

(١) للنور: ٤٥

(٢) شرح المفصل ١٠/١٣٨.

* وردت في الكتاب خطأ "أقرب مخارج الحلق إلى الفم" والصواب كما ذكرت.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٣٨ وانظر الممتع ٢/٦٨٥.

(٤) الممتع، ٢/٦٨٥-٦٨٦، وانظر شرح المفصل ١٠/١٣٨.

(٥) البقرة ١٤٤/ تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب ، دسمير ستيتية، ص ٧٦.

(٦) محاضرات في اللسانيات ص ١٧٢، ص ١٩٤.

(٧) الكتاب ٤/٤٣٤.

بحبس تام ألبتة .. فكأن الجيم شين لم تحبس، وكأن الشين جيم ابتدئت بحبس ثم أطلقت^(١).

قال سيبويه: الجيم مع الشين، كقولك: ابعج شبتاً، البيان والإدغام حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد، وهو من حروف وسط اللسان^(٢). وقال ابن يعيش: "وتدغم في الشين نحو اخرج شبتاً. قال الله تعالى: "كزرع أخرج شطأه"^(٣)، وذلك لقرب مخرجيهما، ولم يذكر سيبويه إدغامهما في غير هذين الحرفين"^(٤).

وأما العكس وهو إدغام الشين في الجيم، فغير جائز، وعلّة ذلك عند ابن يعيش أنها أفضل منها في التنفسي. أي أن امتناع الإدغام هنا إنما كان للحفاظ على صفة في الصوت المراد إدغامه، والصفة المقصودة هنا هي التنفسي. كما كانت المحافظة على الجهر سبباً في امتناع إدغام المجهور في المهموس، أو على الأقل كون البيان فيه أحسن من الإدغام. وقد وافق ابن يعيش - في هذا الرأي - سيبويه، قال سيبويه: "والشين لا تدغم في الجيم؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتنفسي، فكرهوا أن يدغموها في الجيم"^(٥). والمقصود بقوله "منزلة الفاء مع الباء" أن الفاء لا دغم في الباء؛ لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، وانحدرت إلى الفم... الخ^(٦).

وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في التاء في قوله تعالى: "ذي المعارج تعرج"^(٧)، وتفسير ذلك أنه وإن لم تقارب الجيم التاء، فإن الجيم أخت الشين في المخرج، والشين فيها نفس يصل إلى مخرج التاء؛ فلذلك ساغ إدغامها فيها^(٨).

(١) رسالة أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، ص ١١٨، ١١٩.

(٢) للكتاب ٤/٤٥٢، وانظر الأصول ٣/٤١٦.

(٣) الفتح: ٢٩

(٤) شرح المفصل ١٠/١٣٨.

(٥) للكتاب ٤/٤٤٨

(٦) السابق والصفحة ذاتها.

(٧) المعارج من الآيتين ٣، ٤.

(٨) شرح المفصل ١٠/١٣٨.

وعلة إدغام الجيم في التاء هي التي أجازت إدغام ستة حروف غير قريبة منها فيها (في الجيم) وهي (الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء) وجميعها ليس مخرجها من مخرج الجيم. وقد بين ابن يعيش سبب هذا الجواز بقوله: " وإنما جاز إدغام هذه الحروف في الجيم، وإن لم تقاربها؛ لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثايا ومخرج الجيم من وسط اللسان ، فكان بينهما تباعد ، وأجريت في ذلك مجرى أختها وهي الشين ، وذلك أن الشين وإن كانت من مخرج الجيم ، فإن فيها تفشياً يتصل بهذه الحروف ، فلذلك من الاتصال جاز أن يدغم في الجيم ، ولا يدغم الجيم فيها كما لا تدغم الشين ، لأنها أجريت مجراها" (١).

والبيان في جميع ذلك أحسن للبعد الذي بينها وبينهن (٢)، وهو عربي جيد (٣). وقد وردت الأمثلة التالية على إدغام هذه الحروف الستة في الجيم (٤):

- ١- إدغام الطاء في الجيم (لم يربط جملاً)
 - ٢- إدغام الذال في الجيم (قد جعل)
 - ٣- إدغام التاء في الجيم (وجبت جنوبها)
 - ٤- إدغام الظاء في الجيم (احفظ جابراً).
 - ٥- إدغام الذال في الجيم (انبذ جعفرأ) و " إنجاءوكم" (٥).
 - ٦- إدغام التاء في الجيم (ابعث جامعاً).
- ولم يدغم أحد من القراء الذال في الجيم غير أبي عمرو (٦).

(١) شرح المفصل ١٠/١٣٨، وانظر الممتع ٢/٦٨٧-٦٨٨.

(٢) الممتع ٢/٦٨٨.

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

(٤) انظر السابق ٢/٦٨٧.

(٥) الأحزاب : ١٠.

(٦) كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠، ص ١١٩.

وحفاظاً على صفات القوة في الأصوات المدغمة، فإن النحاة يرون أنه إذا أدغمت الطاء والظاء في الجيم، فالأحسن أن تبقى الإطباق الذي فيهما، لئلا تخلّ بهما وتضعفهما بزوال الإطباق منهما^(١). وقد يجوز أن تذهب الإطباق جملة^(٢).

والشين لا تدغم في شيء، وسبب ذلك أنها متفشية، والإدغام فسي مقاربها يذهب، فيكون ذلك إخلالاً بها^(٣). وقد روي عن أبي عمرو إدغام الشين في السين في قوله تعالى: " إلى ذي العرش سبيلاً"^(٤) والسبب في ذلك ما بينه ابن يعيش: " لأنهما متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت"^(٥) وليس هذا مذهب البصريين؛ لأن للشين فضل استطالة في التفشي وزيادة صوت على السين^(٦).

وأرى أن البيان أفضل من الإدغام في هذه الحالة؛ وذلك حفاظاً على صفة التفشي الموجودة في الشين، والتي تذهب عند إدغام الشين في السين؛ لأن الإدغام لا يتم إلا بعد المماثلة التامة كما هو معلوم. وهذا ما ذهب إليه عبد الرؤوف محمود أيضاً^(٧).

ومما يؤيد ما ذهب إليه من أن البيان أحسن من الإدغام، إضافة للسبب الذي ذكرته، أنه لم يقرأ به إلا قارئ واحد، وأظن أنه لم يقرأ به إلا في موطن واحد في القرآن الكريم كله.

قال جان كانتينو: " وليس التغييرات المقيدة التي تطرأ على الشين بأكثر من التغييرات المطلقة بكثير، فلم يأت في القرآن في باب إدغام الشين، إلا إدغامها في السين (ش س — س) وحتى هذا الإدغام الوحيد لم يقرأه إلا قارئ واحد، هو ابن العلاء، فقد قرأ.. " إياك ذي العرش سبيلاً" عوض " ذي العرش سبيلاً" بإدغام الشين في

(١) الممنع ٦٨٨/٢.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) السابق والصفحة ذاتها، وانظر للكتاب ٤٤٨/٤، والمقتضب ٢١١/١، وشرح المفصل ١٠/١٣٨.

(٤) الإسراء ٤٢/ شرح المفصل ١٠/١٣٩، والإقناع ١/٢١٥.

(٥) شرح المفصل ١٠/١٣٩.

(٦) السابق والصفحة ذاتها.

(٧) انظر البحث الصوتي عند ابن يعيش، ص ٧٤.

السين بعد إسقاط حركتها^(١). ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الشين تدغم في السين، وأن السين تدغم في الشين كذلك^(٢).

٣- اللام

اللام صامت جانبي لثوي مجهور مرقق^(٣). وتعامل في الإدغام من منظوريين هما:

أ - لكونها لام تعريف أو معرفة، وهي ذات اللام الصامت الجانبي اللثوي ولكن لها أحكامها الخاصة في الإدغام .

ب - لكونها صوتاً صامتاً كغيرها من صوامت العربية.

لام التعريف

وهي اللام التي تدخل على الاسم النكرة فتكسبه تعريفاً. وما يهمننا منها هنا هو إدغامها في مجموعة من الأصوات العربية، حيث تدغم لام التعريف في ثلاثة عشر صوتاً يطلق عليها الحروف (الأصوات) الشمسية. ولأن إدغام لام التعريف يختص بالحروف الشمسية، فقد أطلق بعضهم على هذه الحالة الإدغام الشمسي^(٤). وحكم إدغام لام التعريف في هذه المجموعة من الأصوات الوجوب. قال سيبويه: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهنّ إلاّ الإدغام"^(٥).

وهذه الأحرف الثلاثة عشر هي (التاء والتاء والذال والذال والراء والراء والسين والسين والصاد والصاد والطاء والطاء والنون)^(٦). ويذكر هنا أن ابن السراج قد ضمن هذه الحروف الثلاثة عشر حرفاً ليس منها وهو (الواو) ووضعها فيها بدلاً من الراء^(٧). ولعلّ ذلك يعود إلى سهو وقع فيه ابن السراج أو الناسخ؛ لأنه

(١) دروس في علم أصوات العربية، ص ٩٨.

(٢) انظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٤٧.

(٣) محاضرات في اللسانيات، ص ١٧٦.

(٤) البحث الصوتي عند ابن يعيش، ص ٧٥.

(٥) الكتاب ٤/٤٥٧، وانظر الأصول ٣/٤٢٠، وشرح المفصل ١٠/١٤٠، وشرح الشافية ٣/٢٧٩، والممتع

٦٩١/٢ - ٦٩٢.

(٦) الكتاب ٤/٤٥٧.

(٧) انظر الأصول ٣/٤٢٠.

١٢. الظاء احتكاكي بين أسناني مجهور مطبق.

١٣. النون أنفي لثوي مجهور مرقق أغن.

يلحظ أن هذه الأصوات الثلاثة عشر قريبة المخارج فعلاً من مخرج اللام، فجميعها إما لثوية، وإما أسنانية لثوية، وإما أسنانية، كما أن اللام لثوية، والصوت الوحيد من بين هذه المجموعة من الأصوات الذي يبتعد مخرجه عن مخرج اللام هو صوت الشين فهو من الغار، وقد أضاف الاستربادي الضاد إلى الشين، قال: "لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين، وهما يخالطان حروف طرف اللسان أيضاً"^(١). ولكن الاستربادي نفسه يصف الضاد بأنها من طرف اللسان والأسنان، قال: "وهذا الذي ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس اللسان، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا، فيكون مخرجها بين الأضراس، وبين أقصى إحدى حافتي اللسان وأكثر ما تخرج من الجانب الأيمن"^(٢).

وقال في موطن آخر: "أما الضاد فلأنها استطالت لرخاوتها، حتى اتصلت بمخرج اللام، وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء"^(٣). وهذا الكلام موجود في كتاب سيبويه بالنص، ولكن الاستربادي لم يشر إلى ذلك^(٤). ويقال للضاد طويل؛ لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة، أي إلى أول مخرج اللام، فاستغرق أكثر الحافة^(٥).

فسبب إدغام لام المعرفة بهذه المجموعة من الأصوات - كما يرى الاستربادي - هو قرب مخارج هذه الأصوات من مخرج اللام. أما الضاد والشين فاستطالتها هي التي جعلت اللام تدغم فيهما.

أما بقية أصوات العربية، التي لا تدغم اللام فيها، وهي المسمأة بالحروف القمرية (أو أن اللام المقترنة بكل واحد منها هي لام قمرية). فكل هذه الأصوات

(١) شرح الشافية ٢٧٩/٣.

(٢) السابق ٢٥٢/٣.

(٣) السابق ٢٧٩/٣.

(٤) انظر الكتاب ٤/٥٧.

(٥) شرح الشافية ٢٥٢/٣ - ٢٥٣.

بعدت مخارجها عن مخرج اللام. إلا أن صوتاً واحداً منها يشترك في المخرج مع أحد الأصوات الثلاثة عشر وهو الجيم الذي مخرجه من الغار وهو بهذا يشارك الشين في المخرج؛ ولذلك فإن الكثيرين يدغمون لام المعرفة في الجيم في غير اللغة الفصيحة وهذا ما سيبحث في ما بعد إن شاء الله.

أما السبب الثاني من أسباب إدغام لام المعرفة في هذه الأصوات، وهو دوران لام المعرفة في الكلام، فهذا ملحوظ في كل الكتابات العربية، وهذا لا يحتاج إلى دليل أو برهان. وكثرة دوران الصوت تخضعه إلى كثير من التغييرات الصوتية التي تدعو إلى التخفيف، كالحذف والإدغام والإبدال وغيرها. لكن هذا السبب غير مقبول؛ لأن دوران لام المعرفة مع مجموعة الأصوات الشمسية التي تدغم فيها ليس أكثر من دورانها مع مجموعة الأصوات القمرية التي لا تدغم لام المعرفة فيها، وهذا ما سيبين بعد قليل؛ لذلك فإن هذا السبب مرفوض كما قلت.

أما فرط موافقة لام المعرفة لهذه الأصوات الثلاثة عشر فهو سبب واهٍ ويحتاج إلى إعادة نظر، ففي عملية إحصائية بسيطة قمت بها ضمن ثلاث صفحات متتالية اخترتها عشوائياً من كتاب "مدخل إلى علم اللغة" للدكتور محمود فهمي حجازي، وجدت أن اقتران لام المعرفة بهذه الأصوات مقارنة باقترانها بغير هذه الأصوات (بغير الأصوات الثلاثة عشر) كان على النحو التالي تقريباً:

رقم الصفحة	عدد مرات اقتران لام المعرفة مع الأصوات الشمسية	عدد مرات اقتران لام المعرفة مع الأصوات غير الشمسية
١٤٥	٢٠	٥١
١٤٦	١٥	٥٠
١٤٧	١٦	٤٢

ومن الأرقام السابقة يُلاحظ أن ما ذهب إليه النحاة من أن لام المعرفة كثيراً ما تقترن مع هذه الأصوات غير صحيح، فنسبة اقتران لام المعرفة مع غير الأصوات الثلاثة عشر التي تدغم فيها أكثر من نسبة اقترانها بالثلاثة عشر، فالمجموع الكلي في الصفحات الثلاث يساوي (٥١) إلى (١٤٣)، أي أن النسبة ٣:١ تقريباً، وهذا

يبطل الرأي القائل بأن كثرة موافقة لام المعرفة لهذه الأصوات الثلاثة عشر كان سبباً في إدغام لام المعرفة فيها (في الأصوات الثلاثة عشر).

وفي إحصائية أخرى قمت بها في الصفحة (٤٥٢) من الجزء الرابع من كتاب سبويه وجدت أن لام المعرفة مقترنة بالحروف الشمسية (١١) مرة ، وبغيرها (٤٢) مرة تقريباً. وهذا يؤكد ما ذهبت إليه في هذه المسألة.

وأما السبب الرابع وهو اتصال لام المعرفة بالاسم كاتصال الاسم ببعض حروفه، فهو صحيح، ولكنه يصدق على لام المعرفة مع الثلاثة عشر ومع غيرها، فلام المعرفة تتصل بكلمة "باب ← الباب" كاتصالها بكلمة "شباك ← الشباك". وفي الأولى لا يحدث إدغام، بينما يحدث الإدغام في الثانية، ومن هنا فإن هذا السبب غير مقنع لحدوث عملية الإدغام مع جزء من أصوات العربية، وعدم حدوثه مع الجزء الآخر منها. ولا فرق بين الجزئين من حيث كيفية اتصال لام المعرفة بهما.

وأما السبب الخامس وهو لزوم السكون لها، فهذا صحيح من الناحية الصوتية، فلام المعرفة ساكنة مسبوقة بهمزة وصل، ويحسن في الإدغام، بل يجب أن يكون الأول من الصوتين ساكناً حتى يحدث الإدغام، ولا بُدَّ من تسكينه إذا كان متحركاً، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه أينما ورد صامت ساكن فإنه يدغم في الصوت الصامت الذي يليه، وإن تقاربا في الصفة أو المخرج.

إذن فالسبب الأهم لحدوث عملية الإدغام هذه ، هو السبب الصوتي حقيقة، وهو ما يتصل بقرب مخارج هذه الأصوات وبعض صفاتها من مخرج اللام وصفاتها. أما ابن جني فيرى أن العرب اختاروا اللام دون غيرها لتكون حرف التعريف، وذلك لأنهم أرادوا إدغام حرف التعريف في ما بعده؛ لأنَّ الحرف المدغم أضعف من الحرف الساكن غير المدغم؛ ليكون إدغامه دليلاً على شدة اتصاله، وأقوى منه عليه لو كان ساكناً غير مدغم، فلما آثروا إدغامه في ما بعده لم يجدوا حرفاً أشد مشاركة لأكثر الحروف من اللام^(١). فلما أرادوا أن يكون حرف التعريف مدغماً في غيره لجأوا إلى اللام؛ لأنها تجاور أكثر حروف الفم التي هي معظم

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٤٦-٣٤٧.

الحروف، ليصلوا بذلك إلى الإدغام^(١). ويرى ابن جني أن لام التعريف لا تكون إلا مدغمة في هذه الحروف الثلاثة عشر في اللغات جميعها^(٢).

أما المحدثون فقد جاءت آراؤهم مختلفة فمنهم من وافق القدماء ومنهم من خالفهم في تفسير هذه المسألة. فيها هو الدكتور أحمد مختار عمر يرى أن اللام تتحول إلى صوت مماثل لما بعدها حين يتقارب المخرجان، وتحتفظ بشخصيتها حين يتباعد المخرجان؛ ولهذا فهي تدغم في هذه الأصوات الثلاثة عشر^(٣).

ويعزو الدكتور إبراهيم أنيس إدغام اللام في هذه المجموعة من الأصوات إلى كثرة شيوع اللام في الكلام العربي، إضافة إلى قرب مخرجها من مخارج هذه الأصوات، ما عدا الشين، فمخرجها ليس بقريب من مخرج اللام، ومن هنا فإنه يستغرب أن تدغم لام التعريف في الشين وقد فصل الدكتور أنيس في تفسير هذه المسألة قائلاً: "والذي يبرر إدغام اللام في كل هذه الأصوات، أن اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في اللغة العربية، لأن نسبة شيوعها حوالي ١٢٧ مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة. ولا شك أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور اللغوي من غيرها. هذا إلى أن جميع الأصوات التي تدغم فيها اللام تدرج تحت تلك المجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج ما عدا الشين؛ ولهذا يُعدُّ إدغام لام التعريف في الشين أمراً غريباً، قد يبرره أن الشين أقرب أصوات الحنك للمجموعة الكبرى التي سبقت الإشارة إليها، أو لصفة التقسي التي تقترب إلى مخرج اللام"^(٤).

يلحظ من الرأيين السابقين أنهما جاءا موافقين - بشكل عام - لآراء القدماء وتفسيراتهم لهذه المسألة.

ورأى الدكتور عبد الصبور شاهين في هذه المسألة يختلف عن رأي القدماء والمحدثين بعمامة، ذلك أنه يرى أن ما يحدث للام التعريف مع هذه المجموعة من الأصوات هو إخفاء وليس إدغاماً. قال: "وقد جرى الاستعمال باختفائها مع ثلاثة

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٤٦-٣٤٧

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) انظر دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٤.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ٢٠٢-٢٠٣.

عشر صوتاً هي أصوات مقدم الفم...، وتظهر مع بقية أصوات اللغة الخمسة عشر^(١). أما علة اختفاء اللام مع هذه الأصوات - عنده - فتعود للتقارب في المخارج، أو لضعف موقع اللام مقارنة بقوة موقع الصوت التالي لها الذي تدغم فيه، قال: "... أن اللام اختفت مع أصوات مقدم الفم، بسبب التقارب الصوتي والمخرجي، وبسبب ضعف موقع اللام، وقوة موقع الصوت بعدها...، وقد جرى تأثر اللام في صورة المماثلة الرجعية الكلية"^(٢). وفي آخر عرضه لهذه المسألة قال: "ونحن نرى أن اللام الشمسية تختفي في الصوت التالي بعدها اختفاء تاماً"^(٣).

قد يبدو من كلام الدكتور عبد الصبور شاهين السابق أن فيه بعض التناقض، فهو يرى أن ما يحدث للام التعريف مع هذه المجموعة من الأصوات هو إخفاء وليس إدغاماً، ويقول: "وقد جرى تأثر اللام في صورة المماثلة الرجعية الكلية"، ومعنى المماثلة الكلية (رجعية كانت أم تقدمية) أنه حدث تماثل تام بين الصوتين المتجاورين، حيث قلبت اللام إلى صوت مماثل تماماً للصوت الذي يليها، وليكن الشين مثلاً كما في قولنا "الشمس" فنحصل على صامتين متماثلتين أولهما ساكن وثانيهما متحرك، وإذا حدث مثل هذا وجب الإدغام.

ال - شمس: alšams — الشمس: aššams

إدغام

إظهار

وبما أن الدكتور شاهين يرى أن التماثل الرجعي التام قد حدث، فهذا يعني أن صوت اللام قد انقلب إلى مثل لاحقته تمهيداً لعملية الإدغام، فكيف يقول إذن إن ما حدث للام هو إخفاء؟ أم أنه قصد بالاختفاء الإدغام، وقصد بقوله "تختفي" تدغم؟ ولا أظن أنه قصد ذلك لسببين:

أولهما: أنه أفرد للام التعريف بحثاً مستقلاً عن بحث الإدغام.

ثانيهما: أنه تحدث في نهاية بحث لام التعريف، عند دخولها (اللام) على اسم أوله لام نحو لوم ← اللوم، وكان مما قاله في هذه المسألة: "فالقهاء يرون أن نطق اللوم... هو من قبيل اللام الشمسية، ونحن نرى أن اللام الشمسية تختفي في الصوت

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢١٢.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) السابق، ص ٢١٣.

التالي بعدها اختفاء تاماً... وقد سبق أن شرحنا هذه المسألة في تفسيرنا لمفهوم الإدغام عند القدماء بأنه مجرد نطق صوت مضعف^(١).

وكذلك يرى الدكتور مناف مهدي الموسوي أن اللام تختفي مع هذه الحروف، قال: " للام التعريف صورتان، الصورة الأولى: تختفي عند مجاورتها ثلاثة عشر حرفاً"^(٢). ولكنه ذكر في ما بعد أن ما يجري لهذه اللام مع هذه المجموعة من الأصوات هو إدغام، قال: " واللام يدغم في الحرف الذي يليه من تلك المجموعة التي سُميت بالحروف الشمسية"^(٣). أما الدكتور عبد الصبور شاهين فلم يذكر أن هذا الاختفاء للام هو إدغام.

أما الدكتور الطيب البكوش فيرى أن الأصوات الشمسية أربعة عشر صوتاً حيث يعدّ اللام ذاتها من هذه المجموعة، ويرى أن اللام تدغم في أصوات هذه المجموعة لقرب مخرج اللام من مخارج هذه الأصوات. قال: " والحروف الشمسية أربعة عشر.. ونلاحظ أن جميع هذه الحروف متتابعة المخارج، تقع جميعاً في حيز الأسنان وما بجواره (ما بين الأسنان إلى أدنى الحنك) فهي إذن مجاورة عموماً للام"^(٤).

ويرى الأستاذ محبوب الحلبي (من جامعة درهام في بريطانيا) أن إدغام لام التعريف في الأصوات الشمسية سببه القرب بين مخرج اللام ومخارج هذه الأصوات عموماً، وغايته الاقتصاد في الجهد العضلي. يقول: " وإدغام لام التعريف يتم بالدرجة الأولى نتيجة الاقتصاد في الجهد العضلي، وهو مسلم به منذ القدم، كما يعبر سيبيويه بقوله: " ليكون عمل اللسان من وجه واحد" فالحروف الشمسية كلها أصوات ذات مخارج لسانية قريبة من مخرج اللام. وهذا يسبب تأثر الصوتين بالمجاورة، وبالتالي إدغام لام التعريف، بحيث تقنى في الحرف الشمسي

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٣.

(٢) علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٤٠.

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

(٤) في التصريف العربي، ص ٦٧-٦٨.

الذي يليها، بينما لو استعرضنا الحروف القمرية، لوجدنا أن اللسان لا يستعمل إلا في نطق ثلاثة منها وهذه بعيدة عن مخرج اللام على أي حال"^(١).

صحيح أن من غاية الإدغام الاقتصاد في الجهد العضلي، لكن قول سيبويه الذي استشهد به الأستاذ الحلبي ليس خاصا بإدغام لام التعريف بالحروف الشمسية، ولكنه ينطبق على الإدغام عموما ومن هنا فإن استشهاده في هذا النص لم يكن في محله الدقيق.

ويرى عبد اللطيف القاطوع أن هذه الظاهرة الصوتية، تحدث عندما تدخل ال الشمسية على الأصوات الأمامية فتتحول اللام إلى صوت مماثل للصوت الأمامي الشمسي وفق قاعدة المماثلة التامة^(٢). ولم يبين لماذا يتم هذا بين اللام وهذه الأصوات الأمامية.

أما أستاذي الدكتور سمير ستيتية فيشترط في الصامت الذي تدغم فيه لام التعريف أن يكون إكليليا وأن لا يكون مركبا، قال: "وعليه يكون حل معادلة إدغام

اللام في بعض الصوامت كما يلي:

$$[+def] \longrightarrow ci/ \longrightarrow ci \begin{bmatrix} +cor \\ -aff \end{bmatrix}$$

وتقرأ المعادلة كما يلي: تدغم (ال التعريف) بالصامت الذي يليها بشرطين: أن يكون إكليليا [+cor]، وألا يكون مركبا [-aff]"^(٣). وليس في العربية صامت مركب إلا الجيم^(٤). ولم يدرجه أحد ضمن مجموعة الأصوات الشمسية، بل أكد الدكتور سمير ستيتية أنه ليس منها. لكن ما يستحق الإشارة إليه هنا هو أن صوت الجيم ينطق في بعض البيئات العربية وكأنه صوت شمسي، حيث تدغم لام المعرفة فيه، مثل إدغامها في كل صوت شمسي، فما حقيقة هذا الأمر؟ وما الذي دعا إلى هذا الإدغام؟ هذا ما تناوله الأستاذ محبوب الحلبي في بحثه "حرف الجيم بين الشمس والقمر".

(١) حرف الجيم بين الشمس والقمر، الأستاذ محبوب الحلبي، مجلة اللسان العربي، ٧م / ج ١، ١٩٧٠، ص ١٥٢.

(٢) الأصوات العربية وتعليمها لغير الناطقين بها، ص ٤١.

(٣) معالم جديدة للمنهج للمقارن بين اللغات السامية، جوانب انثروبولوجية ونفسية واجتماعية) د. سمير ستيتية، مجلة المجمع الأرمني، ٣٠ع، ١٩٨٦، ص ٦٦.

(٤) محاضرات في اللسانيات، ص ١٧١.

قال: "مسألة الجيم كحرف من الحروف القمرية، إذ كثيراً ما يجنح البعض من أبناء البلاد العربية وخصوصاً في العراق وسوريا إلى لفظ الجيم كصوت شمسي، أي بإدغام لام المعرفة في الجيم عند وقوعها في أول الكلمة فيقولون اجمل بدلاً من الجمل" (١).

ويرفض الأستاذ الحلبي أن يكون هذا خطأ، ويعزو نطق الجيم كصوت شمسي إلى السهولة في اللفظ والجمال في النطق، يقول: "على أن هذا الميل للفظ الجيم كصوت شمسي لا يعدو أن يكون ميلاً طبيعياً تتطلبه السهولة في اللفظ والجمال في النطق" (٢).

وتساءل الأستاذ الحلبي عن سبب بقاء الجيم بين الأصوات القمرية قائلاً: "وهذا يدفعنا لكي نضع استفهاماً كبيراً عن سبب إبقاء الجيم بين الحروف القمرية دون الأخذ بالاعتبارات الأخرى التي تحيط بهذه المسألة" (٣).

وأرى أن السبب يكمن في التغيير الذي طرأ على نطق الجيم ، فالجيم التي كانت تنطق في القرن الثاني الهجري والتي وصفها الخليل وسيبويه. فالخليل وصف الجيم والشين والضاد بأنها شجرية؛ لأنَّ مبدأها من شجر الفم، أي مفرج الفم. (٤) أما سيبويه فقد كان أكثر تحديداً لمخرج الجيم، قال: "ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء" (٥) ، ووصف الجيم بأنها من الحروف الشديدة المجهورة (٦).

أما الأستاذ الحلبي فيرى أن وصف القدماء لصوت الجيم غير كافٍ لمعرفة حقيقة نطقه يقول: "فهذه الأوصاف رغم إعطائها فكرة جيدة عن طريقة لفظ هذا الحرف في أيام الخليل وسيبويه، إلا أنها غير كافية لتدلنا على اللفظ بحذافيره" (٧) ولست أدري ما هو المطلوب منهما أكثر من هذا في زمن ليس فيه وسائل تسجيل

(١) حرف الجيم بين الشمس والقمر، ص ١٥٢.

(٢) السابق، ص ١٥٣.

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

(٤) العين، الخليل بن أحمد ، تحقيق د. مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد - بغداد، ١٩٨٠، ٥٨/١.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٦) الكتاب ٤/٤٣٤.

(٧) حرف الجيم بين الشمس والقمر، ص ١٥٣.

ولا تصوير! فالطريقة التي وصف بها صوت الجيم هي ذاتها التي وصفت بها الأصوات العربية جميعها، لكن بعض هذه الأصوات طرأ على طريقة نطقه بعض التعديل كالضاد والجيم وغيرهما، فالجيم التي كانت تنطق في عهد الخليل تختلف عن الجيم التي تنطق في أيامنا هذه ، والأصح أن نقول: إن نطق الجيم هو الذي اختلف ، أي أن طريقة نطق الصوت هي التي اختلفت وليس الصوت نفسه. يقول الأستاذ الحلبي: "وإننا لا نزال في الواقع بعينين عن التوصل إلى صورة أكيدة للطريقة التي كان ينطق بها حرف الجيم التي وصفها سيبويه"^(١).

ويخلص الأستاذ الحلبي في بحثه هذا إلى نتيجة مؤداها أن الجيمين الشامية والعراقية تعذان من الأصوات الشمسية ، ويقصد بالجيم الشامية أن الجيم التي تنطق في الشام صوت رخو قريب إلى الشين لما فيه من تعطيش بالغ، أما العراقية فهي أكثر شدة ، وفيها أثر ضئيل من التعطيش، أما الجيم القاهرية فتلفظ شديدة مجهورة^(٢).

ولدى الأستاذ الحلبي طريقة صوتية تدل على أن الجيم شمسية لا قمرية، وذلك من خلال نطقها مع اللام ، يقول: "أما الجيمان الشامية والعراقية فللبرهنة على أنهما ينتميان إلى مجموعة الأصوات الشمسية إليك اختباراً بسيطاً. ضع لسانك في الوضع الطبيعي للفظ صوت اللام، وابق لسانك في هذا الوضع، ولكن بدلاً عن لفظ اللام اللفظ عبارة (ابغ ححك وخف عقيمة) وهي العبارة التي تجمع الحروف القمرية سنجد أنك تستطيع لفظ العبارة كلها بوضوح في ما عدا الجيم إذا كانت شامية أو عراقية"^(٣). ويرى أن هذا الاختبار البسيط يبين أن الجيمين الشامية والعراقية شمسيتان ، كما أنه قادر على تمييز الصوت الشمسي من الصوت القمري، يقول: "إن هذا الاختبار على بساطته يرينا كيف أن عمل اللسان في لفظ اللام يكون (من وجه واحد) مع الجيمين، وبذلك كان إدغام لام التعريف بهما مناسباً، وبصورة عامة

(١) حرف الجيم بين الشمس والقمر، ص ١٥٣.

(٢) السابق، ص ١٥٢.

(٣) حرف الجيم بين الشمس والقمر، ص ١٥٤.

فإن هذا الاختبار يعطينا طريقة مباشرة لتقدير أهلية الصوت اللغوي لإدغام لام التعريف به، أي للحكم على كون الصوت شمسياً أو قمرياً^(١).

وقرر الأستاذ الحلبي في نهاية حديثه عن هذه المسألة أن الجيمين الشامية والعراقية هما من الأصوات الشمسية لا القمرية، وذلك بسبب من التطور الذي طرأ على طريقة نطق الجيم التي وصفها القدماء . يقول: "وبناءً على كل ما تقدم فإنني لا أرى أي مبرر للإصرار على إبقاء الجيمين الشامية والعراقية ، ضمن الأصوات القمرية، وقد حان الوقت لكافة الذين تصادفهم هذه المشكلة أن يتقبلوا الأمر على أساس من المنطق. أما الذين يتحدثون عن سيبوييه، فأكرر لهم أنه لو كان سيبوييه اليوم حياً بيننا لوضع الجيمين الشامية والعراقية مع اللواتي لا يجوز معهن إلا الإدغام"^(٢).

وإنني إذ أوافق الأستاذ الحلبي في معظم ما ذهب إليه ، إلا أنني أتساءل كيف يجوز لنا أن نتعامل مع الفونيم الواحد باعتبارين ، فالجيم العراقية والشامية شمسيان حسب رأيه وحسب نطقهما هذه الأيام. أما الجيم التي تنطق في غير العراق والشام (غير الشامية والعراقية) فهي قمرية باقية على حالها كما وصفها القدماء، فهل يجوز أن يُعامل الفونيم الواحد على أساس تنوعاته الصوتية الألفونية؟ هذه واحدة، وأما الأخرى فهي أنه لو اعتبرنا الجيم على اختلاف تنوعاتها الصوتية صوتاً شمسياً فيكف نتعامل بها في القراءة القرآنية، فهل نجعلها شمسية ونقرأ القرآن بذلك؟ ونكون قد خالفنا القراءة القرآنية وهي سنة متبعة لا تجوز مخالفتها.

ومن هنا فإنني أرى أن واقع نطق الجيم في أيامنا هذه غير متسق على نمط معين لا يخالف، فالبعض ينطقها شمسية، والبعض الآخر ينطقها قمرية، وما كان ذلك إلا نتيجة طبيعية للتطور الذي طرأ على طريقة نطق الجيم، وعليه فالأصل أن تستمر الجيم في الفصحى قمرية، وذلك حفاظاً على القراءة القرآنية بالدرجة الأولى، وللإبقاء عليها كما وصفت عند علماء السلف. أما في غير الفصحى فإنني أرى أنها لو نطقت شمسية فلا ضيرَ في ذلك ولا يُعدُّ ذلك خطأ والله أعلم.

(١) حرف الجيم بين الشمس والقمر، ص ١٥٤.
(٢) السابق والصفحة ذاتها.

وقد ذكر الدكتور سمير ستيتية رأياً في هذه المسألة جاء فيه: " لقد حاول الباحث الأمريكي ميتشل بريم تفسير عدم إدغام اللام في (أل) التعريف بالجيم العربية المعطشة (J) فارتأى أن اللام لا تدغم في الجيم على الرغم من كون الأخيرة صوتاً صامتاً consonant وإكليلياً coronal, وعلى الرغم أن اللام تدغم في الصوامت الإكليلية جميعاً، لأن الجيم المعطشة متطورة عن الجيم السامية (g) التي تنطق كالجيم المصرية. ولما كانت اللام لا تدغم في الجيم الحنكية المتأخرة - أي الجيم السامية - فقد عوملت الجيم المعطشة معاملةً، أي أنها عوملت باعتبار ما يعامل به أصلها السامي "g"^(١). وما ذهبت إليه قريب - ولو في جانب منه - من هذا الرأي، وذلك من حيث الإبقاء على الجيم المعطشة قمرية قياساً على أصلها السامي، أو على الأقل قياساً على العربية القديمة باعتبارها صوتاً قمرياً لا شمسياً، وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وفي نهاية عرض هذه المسألة أشير إلى أنني وقعت على رأي غريب فيها، مفاده أن لام المعرفة نشأت عن فك التشديد الحاصل في الاسم المعرف، فجاء الفك عن طريق المخالفة الصوتية مع الحروف القمرية وبقي التشديد على حاله مع الحروف الشمسية، ومن هنا فإن لام التعريف - حسب هذا الرأي - ليست زائدة. وصاحب هذا الرأي هو الدكتور فاضل المطلبي يقول فيه معقّباً على رأي سيبويه في إدغام اللام في مجموعة الأصوات الشمسية: " إن الإطار التاريخي لظاهرة التشديد، وكذلك التحليل الصوتي قد يقودان إلى تصوّر مخالف لما ذهب إليه سيبويه، إذ إن من الممكن الاعتقاد بأن التشديد هنا هو المسؤول عن ظهور اللام في أداة التعريف العربية، وليس العكس. ويمكن تفسير ذلك بأن العربية قد فعلت هنا ما فعلته في مواضع أخرى من نزعة إلى إلغاء التضعيف كراهية له، وذلك باستبدال أحد الصوتين المتماثلين بصوت مخالف في عملية معروفة بالمخالفة (dissimilation) وعادة ما يكون هذا الصوت الجديد من أصوات المد الطويلة (long vowels) وأشباهها من المائعة"^(٢).

(١) معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية، ص ٦٦.

(٢) أداة التعريف في العربية، دراسة تاريخية، د. فاضل المطلبي، مجلة المورد، م ١٩، ٢٤، ١٩٩٠، ص ٩٨.

إذن فليست اللام زائدة على بداية الاسم النكرة لتكسيبه تعريفاً - حسب رأي الدكتور المطلبي - ولكنها ناتجة عن فك التشديد، رغبة في التخلص من توالي الأمثال ، وتمّ ذلك بطريقة المخالفة الصوتية. يقول الدكتور المطلبي: "والمأمل قد يجد أن ظهور اللام في أداة التعريف كان لشيء من هذه الكراهية التي أبدتها العربية في مواضع بعينها من سياقات التشديد المصاحب لأداة التعريف، ففي ما تصدر الأسماء بما اصطالحنا عليه بالأحرف القمرية فظهرت اللام بديلاً عن أحد الصوتين المتمائلين المدغمين في حين بقي الأمر على حاله مع طائفة أخرى هي تلك التي استسيع تضعيفها في تلك المواضع وهي تلك التي اصطالحنا عليها بالأحرف الشمسية، فلم تظهر اللام فيها فبقي نظام التعريف فيها متألّفاً من ألف ثم تشديد، كقولنا: ارريف، واششمس، واصصف... الخ ومن المعقول أن نفسر ظهور اللام في النظام الكتابي في مثل هذه الأسماء على أنه من باب الاطراد على وتيرة واحدة، وعلى أية حال فإن هذا النظام أي (الكتابي) قد يكون المسؤول عن تصّور أصالة اللام في أداة التعريف عن (أظنها عند) اللغويين العرب عامة"^(١).

وأرى أن هذا الرأي غير دقيق وغير مقبول لأسباب منها: أن نظام التعريف غير مكون من ألف (همزة وصل) وتشديد، لأنّ هذا لا يصح إلا من الناحية الصوتية أمّا من الناحية الكتابية فاللام ثابتة دائماً. ثمّ إن كان ظهور اللام فيها يُفسّر على أساس الاطراد على وتيرة واحدة، فمن يثبت أن لام التعريف مع الحروف القمرية ناتجة عن فك التشديد بطريقة المخالفة الصوتية؟ ثم هل لدى الدكتور المطلبي أي دليل يثبت من خلاله أن التعريف كان في مرحلة من مراحل هذه اللغة بدون (أل)، أي بهمزة وصل وتشديد كما قال، وهذا ينطبق على الأسماء جميعها ما يبدأ منها بصوت شمسي أو قمري؟ إنّ (أل) التعريف، هي وسيلة التعريف التي عرفتتها العربية لتعريف الاسم النكرة بهذه الطريقة، وإن اختلفت في أداة التعريف أهي اللام وحدها أم اللام مع همزة الوصل^(٢). لكن ما يهمنا هنا أن اللام ليست ناتجة عن فك التشديد بطريقة المخالفة الصوتية بين صوتين متمائلين. فكلّ الأسماء المعرّفة بأل

^(١) أداة التعريف في العربية، دراسة تاريخية، د. فاضل المطلبي، مجلة المورد، م ١٩، ٢٤، ١٩٩٠، ص ٩٨.

^(٢) انظر تفاصيل هذه المسألة في سر صناعة الإعراب ١/٣٣٢-٣٤٥.

يُمكن أن تستغني عن أداة التعريف بسهولة ودون أدنى تغيير في تركيب هذه الأسماء ولا يظهر فيها أبداً أي تشديد، بل كيف يصحُّ أن يُبدأ الاسم بصامت مشدد أوله ساكن.

* إدغام اللام التي لغير التعريف

تدغم اللام إذا لم تكن للتعريف في الأصوات الشمسية جميعها جوازاً ، ولكن إدغامها في هذه الأصوات ليس بدرجة واحدة من الحسن، فإدغام اللام في بعضها أحسن من إدغامها في البعض الآخر. وهذه اللام التي لغير التعريف هي مثل لام (هل وبل) . قال سيبويه: " فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام (هل وبل) ، فإنَّ الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك : هرأيت، لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللام ليس حرف أشبه بها منها ولا أقرب"^(١).

فأفضل ما يكون إدغام اللام إذن في الرء؛ لقرب مخرجيهما، حتى إنَّ من يصعب عليه إخراج الرء يجعلها لأم^(٢). فهما متشابهتان من حيث إنهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وإنهما يتساويان في الجهر كذلك. فإن لم يحدث الإدغام بحيث يُقال : هل رأيت ، فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة^(٣).

إلا أن ابن الحاجب اعتبر إدغام اللام التي لغير التعريف في الرء واجباً، قال: " وغير المُعرِّفة لازم في نحو (بل رآن)^(٤) ، وجائز في البواقي"^(٥) ، لكن الاسترbaugh لم يرقه هذا الحكم واعترض عليه بقوله: " ففي قول المصنّف (يقصد ابن الحاجب) لازم في نحو (بل رآن) نظر؛ بلى لزم ذلك في لام هل وبل، وقيل خاصة مع الرء في القرآن ، والقرآن أثر يُتبع"^(٦).

^(١) الكتاب ٤/٥٧٤ وانظر الأصول ٣/٤٢٠، وشرح الشافية ٣/٢٧٢، وشرح المفصل ١٠/١٤١، والممتع ٦٩٢/٢-٦٩٣.

^(٢) للمتع، ٦٩٣/٢.

^(٣) لنظر الكتاب ٤/٥٧٤، وانظر الأصول ٣/٤٢٠، وشرح الشافية ٣/٢٧٩، وشرح المفصل ١٠/١٤٠.

^(٤) للمطفيين : ١٤.

^(٥) شرح الشافية ٣/٢٧٩.

^(٦) السابق والصفحة ذاتها.

قال ابن خالويه عن إدغام اللام في الراء في قوله تعالى: "بل ران على قلوبهم": "اتفق القراء على إدغام اللام في الراء، لقربها منها في المخرج، إلا ما رواه حفص عن عاصم من وقوفه على اللام وقفة خفيفة ثم يبتدئ "ران على قلوبهم" ليعلم بانفصال اللام من الراء، وأن كل واحدة منهما كلمة بذاتها فرقاً بين ما ينفصل من ذلك فيوقف عليه وبين ما يتصل فلا يوقف عليه"^(١).

والإدغام إذا كانت اللام ساكنة أحسن منه إذا كانت متحركة^(٢)؛ ذلك أن الإدغام يلزمه تسكين الأول حتى يدغم في الثاني؛ لأنه لا يمكن أن يتحقق الإدغام وبين المتلين فأصل (أعني حركة) يفصل بينهما.

ومن أمثلة إدغام اللام مع الراء: اشغل رحة لقرب المخرجين؛ ولأن فيهما (والصواب فيها) انحرافاً نحو اللام قليلاً، وقاربتها في طرف اللسان، وهما في الشدة وجري الصوت سواء، وليس بين مخرجيهما مخرج، والإدغام أحسن^(٣).

واشترط ابن الباذش، أن يكون ما قبل اللام محرراً^(٤) نحو "رُسُلُ رَبِّكَ"^(٥) وهذا الشرط مسلم به، ولا بُدُّ منه؛ لأن الإدغام يوجب تسكين الأول، فإذا سُكِّنَ وكان ما قبله ساكناً التقى ساكنان وهذا ما لا يجوز في العربية.

وقد اعتبر ابن الباذش أن الواو والياء المديتين (أعني الحركتين الطويلتين) ساكنان، قال: "فإن سَكَنَ (يقصد ما قبل اللام) أدغمها في موضع الرفع والخفض، نحو: "رسولُ ربِّكَ"^(٦) و"إلى سبيل ربِّكَ"^(٧) "^(٨). والصواب أن الواو والياء في هاتين الآيتين حركتان خالصتان، لا علاقة لهما بالسكون ولا تقبلانه.

ويلي إدغام اللام في الراء في الحسن إدغام اللام الساكنة في ستة منها هي: الطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين^(٩). والسبب في ذلك أنهن تراخين

(١) الحجة في القراءات السبع، ص ٣٦٥.

(٢) الممتع ٦٩٣/٢.

(٣) الكتاب ٤٥٢/٤.

(٤) الإقناع ٢٢٧/١.

(٥) هود: ٨١.

(٦) مريم: ١٩.

(٧) النحل: ١٢٥.

(٨) الإقناع ٢٢٧/١.

(٩) الكتاب ٤٥٧/٤، والأصول ٤٢٠/٣ - ٤٢١، وشرح الشافية ٢٧٩/٣، وشرح المفصل ١٤١/١٠، والممتع ٦٩٣/٢.

عن اللام إلى الثنايا وليس فيهن انحراف نحو اللام كما كان في الرّاء ، ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها، واللام معها من حروف طرف اللسان^(١). فهذه الأصوات من مخرج واحد فهي لثوية أسنانية ، مع فروق في الصفات.

ومن هذا النوع من الإدغام ما ورد في قوله تعالى: "بَتَوَثُرُونَ الحياة الدنيا"^(٢) فأدغم اللام في التاء"^(٣). قال ابن خالويه: " يُقرأ بالإدغام والإظهار، فالحجة لمن أدغم: مقارنة مخرج اللام من التاء، والحجة لمن أظهر: أنه أتى بالكلام على الأصل، ليفرق بين ما يتصل فلا يجوز إظهاره، ولا الوقوف عليه...، وبين ما ينفصل ويوقف عليه"^(٤).

أما عن سبب جواز إدغام اللام في السين والصاد، فقد قال ابن جني: "علّة جواز ذلك فشوهدين الحرفين، أعني الصاد والسين في الفم، وانتشار الصدى المنبث عنهما، فقاربنا بذلك مخرج اللام ، فجاز إدغامها فيهما، وكذلك هي أيضاً مع الزاي ومع الطاء، والذال، والتاء، قرئ" فهل ترى لهم"^(٥) " ^(٦). ومن الشواهد الشعرية التي وردت متضمنة إدغام لام (هل) بالتاء. قول مزاحم العُقيلي:

فدع ذا ولكن هتُعين متيماً على ضوء برقي آخر الليل ناصب

يريد هل تعين^(٧).

وانفق حمزة والكسائي على إدغام لام هل وبل في التاء، والتاء، والسين، في جميع القرآن ، أما الكسائي فقرأ وحده بإدغام لام بل وهل في الطاء والضاد والزاي والطاء والنون^(٨).

(١) شرح الشافية ٢٧٩/٣، وانظر الكتاب ٤/٤٥٧، وشرح المفصل ١٠/١٤١.

(٢) الأعلى: ١٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٥٩.

(٤) الحجة في القراءات السبع ص ٨٤، بتصريف، وانظر ص ٣٦٩ من المرجع ذاته.

(٥) الحاقة: ٨.

(٦) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد

الحليم النجار، د. عبدالفتاح شلبي، منشورات وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ١/١٦٥.

(٧) الكتاب ٤/٤٥٩، وانظر شرح المفصل ١٠/١٤١.

(٨) شرح المفصل ١٠/١٤٢.

ويلى هذه المجموعة في الحسن بالنسبة لإدغام اللام فيها الظاء والطاء والذال؛
لأنهن من أطراف الثنايا وقارين مخرج الفاء. (١) وقرأ أبو عمرو "هَثُوب الكَفَّار" يريد
هل ثوب الكفار) فأدغم لام هل الساكنة في التاء. (٢)

وإدغام اللام في الضاد والشين أضعف من كل ما سبق؛ لأن الضاد مخرجها
من أول حافة اللسان والشين من وسطه. (٣). فلبعد المخارج. نسبياً، كان هذا النوع
من الإدغام ضعيفاً. ومن إدغام اللام في الشين قول طريف بن تميم العنبري:

تقول إذا استهلكت مالا للذة فكيهة هشيء بكفيك لائق

يريد هل شيء؟ فأدغم اللام في الشين. (٤).

أما النون فيرى معظم النحاة أن إدغام اللام الساكنة فيها، أقرب من كل ما مرَّ
من إدغام اللام فيه (٥). أما ابن يعيش فيرى أن هذا الإدغام ليس قبيحاً، ولكنه
أضعف مما سبق من إدغامات اللام في الأصوات المختلفة التي سبق ذكرها. قال:
"وأما اللام مع النون فهو أضعف من جميع ما أدغمت فيه اللام" (٦).

وعلة ذلك عند النحاة أن النون تدغم في الواو والياء والراء والميم كما تدغم
في اللام، فكما لا تدغم هذه الحروف في النون، كان ينبغي أن لا تدغم اللام فيها
أيضاً (٧). قال ابن عصفور: "إنما قبح إدغامها في النون، وإن كانت أقرب إلى اللام
من غيرها من الحروف التي تقدم نكرها؛ لأنه قد امتنع أن يدغم في النون من
الحروف التي أدغمت هي فيها إلا اللام. فكأنهم استوحشوا الإدغام فيها، وأرادوا أن
يجروا اللام مجرى أخواتها من الحروف التي يجوز إدغام النون فيها. فكما أنه لا
يجوز إدغام شيء منها في النون، كذلك ضعف إدغام اللام فيها" (٨)، وعلى الرغم
من قبحه إلا أنه جائز، وإنما جاز لقرب المخرجين (٩).

(١) شرح الشافية ٢٧٩/٣، والكتاب ٤/٤٥٨، وشرح المفصل ١٠/١٤١، والممتع ٢/٦٩٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٥٩، والأصول ٣/٤٢١، والممتع، ٢/٦٩٣، والمقتضب ١/١٦٥.

(٣) للكتاب ٤/٤٥٨، وشرح المفصل ١٠/١٤١، والممتع ٢/٦٩٤.

(٤) الكتاب ٤/٤٥٨، والممتع ٢/٦٩٤.

(٥) الكتاب ٤/٤٥٩، والأصول ٣/٤٢١-٤٢٢، والمقتضب ١/٢١٤، وشرح الشافية ٣/٢٨٠، والممتع

٢/٦٩٤.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٤١.

(٧) شرح الشافية ٣/٢٨٠، والكتاب ٤/٤٥٩، والأصول ٣/٤٢٢.

(٨) الممتع في التصريف ٢/٦٩٤، وانظر شرح المفصل ١٠/١٤١.

(٩) المقتضب ١/٢١٤.

* الرّاء:

الرّاء صامت مكرر لثوي مجهور مرقق^(١). ويرى النحاة أنها لا تدغم في غيرها بشكل عام، ولا في ما قاربها بشكل خاص. والسبب في ذلك يعود إلى التكرار الذي فيها، وينتج التكرير عن ارتعاد طرف اللسان عند النطق بها^(٢)، والإدغام يذهب هذا التكرير. ومن أجل المحافظة على هذه الصّفة في الرّاء، فقد رأى النحاة أنه لا يجوز إدغامها في غيرها. قال سيبويه: "والرّاء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة... فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفش في الفم مثلها ولا يكرر"^(٣). وقد وضّح ابن عصفور ذلك أكثر، فقال: "وأما الرّاء فلا تدغم في شيء؛ لأنّ فيها تكريراً، ألا ترى أنّك إذا نطقت بها تكررت في النطق. فلو أدغمتها في ما يقرب منها - وهو اللام والنون - لأذهب الإدغام ذلك الفضل الذي فيها من التكرير؛ لأنها تصير من جنس ما تدغم فيه، وما تدغم فيه ليس فيه تكرير. فلما كان الإدغام يفضي إلى انتهاكها بإذهاب ما فيها من التكرار لم يجز"^(٤).

واختلف النحويون في إدغام الرّاء في اللام فقال سيبويه وأصحابه لا تدغم الرّاء في اللام ولا في النون وإن كن متقاربات، ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الرّاء في اللام في قوله عزّ وجل " يغفر لكم"^(٥). وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الرّاء في اللام ساكنة كانت الرّاء أو متحركة^(٦).

وأجاز الكسائي والفرّاء إدغام الرّاء في اللام، والحجة في ذلك أنّ الرّاء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرر، وبعدها لام وهي مقاربة للفظ الرّاء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد^(٧).

(١) محاضرات في اللسانيات، ص ١٨١.

(٢) المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، د. محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي ع ٢١٤، ١٩٨٣، ص ١٠٣، وانظر الهمع ٦/٢٩٨.

(٣) للكتاب ٤/٤٤٨، وانظر المقتضب ١/٢١٢.

(٤) الممتع ٢/٧٠١، وانظر شرح المفصل ١٠/١٤٣.

(٥) الأفعال: ٧٠/شرح للمفصل ١٠/١٤٣، وانظر الإقناع ١/١٨٩.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٤٣.

(٧) السابق والصفحة ذاتها.

واستغرب الدكتور سمير سنيّية رأي النحاة في عدم جواز إدغام الراء في اللام لكون أن الراء صوتٌ مكرراً والإدغام يذهب ما فيه من التكرير، قال: "والحق أن إذهاب التكرير في ذاته ليس مسوّغاً لرفض إدغام الراء في اللام والنون، وإلاّ لكان معنى ذلك أن العرب إنما نطقت الراء من أجل التكرير. فإذا كان كل صوت مدغم يخسر كثيراً من خصائصه وملامحه، بل قد يخسرها كلها، فما هذا التكرير الذي يتأبى على الإدغام؟"^(١)

ثم عزز الدكتور سنيّية رأيه هذا برأي ابن عصفور الذي يقول فيه: "روي عن الفراء أنه قال: كان أبو عمرو بن العلاء يروي عن العرب إدغام الراء في اللام، وقد أجازة الكسائي أيضاً، وله وجبة من القياس، وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرير فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل؛ لأن الراء فيها تكرار، فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد"^(٢).

لكنّ ما يهم القدماء في هذه المسألة هو الحفاظ على صفة القوّة التي في الراء وهي التكرير. والحفاظ على كل صفة من صفات القوّة في الصوت المراد إدغامه^(٣) هو الذي جعل النحاة يمنعون الإدغام أحياناً، ويضعفونه أحياناً أخرى. وملاحظ القوّة التي اعتبرها العلماء في الأصوات هي: الجهر، والشدة والإطباق، والتفخيم، والتكرير، والاستعلاء، والصفير، والاستطالة، والغنة، والنقشي، والمد، واللين^(٤).

وفي رأي ابن عصفور السابق ما يشي بتضعيف جواز إدغام الراء في اللام، ويبدو ذلك من قوله: "وله وجبة من القياس" وليس وجهاً من القياس. أما مسألة القوّة والضعف والتي بنى عليها النحاة كثيراً من أحكامهم في الإدغام، فأظن أنها غير صحيحة، أو على الأقل ليست مطلقة، رغم أن قانون جرامونت عدّ أساساً في عملية المماثلة، ذلك أن الصوت الأضعف يدغم في الصوت

^(١) تحليل للظواهر الصوتية في قراءة يعقوب، لسمير سنيّية، ص ٧٧.

^(٢) الممتع ٢/٧٢٥.

^(٣) انظر للكشف ١/١٤٥.

^(٤) للكشف ١/١٣٧، وانظر الرعاية ص ٢٠٦-٢٠٩، ومن العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص ٦٩.

الأقوى. فالمماثلة عند جرامونت مرتبطة بالقوة، فهي تخضع لقانون واحد هو قانون الأقوى^(١).

والذي يدلُّ على أنَّ مسألة القوة ليست حتمية في المماثلة بشكل عام، والإدغام بشكل خاص، أنَّ بعض الأصوات القوية تدغم في أصوات أضعف منها، كإدغام المطبق في غير المطبق، وإدغام المجهور في المهموس، وإن كانت هذه الحالات من الإدغام قليلة فهي جائزة وموجودة بالفعل.

ومما يدلُّ على ما ذهب إليه أيضاً، إدغام لام التعريف في بعض الأصوات الأقلَّ منها قوةً، وهذا ما أشار إليه الدكتور سمير ستيتية، قال: "والأمر في نظرنا لا يحتاج إلى تصوّر القوة والضعف لتفسير إدغام صوت في صوت، وإلا لما كان باستطاعتنا أن نفسر كيف يدغم صوت قوي متميّز في قوته بصوت أضعف منه. فلام التعريف صوت مجهور واضح سمعياً، وشدته واضحة، وتردداته عالية، وهو صوت مجهور، ولكنه مع ذلك يدغم في ما هو أضعف منه، بل بما لا يُقاس به وضوحاً من جهة الوضوح السمعيّ. ولام التعريف أوضح من الدال سمعياً، ومع ذلك فإنها تدغم في الدال. والجيم أوضح من الدال وأقوى، ومع ذلك فإن اللام لا تدغم في الجيم. والعين من أوضح الأصوات سمعياً، ومن أكثرها تردداً، ومع ذلك فإن لام التعريف لا تدغم فيها"^(٢).

ويرى الدكتور سمير أنَّ الصوت القوي قد يتحول إلى صوت أضعف منه، يقول: "وعلى ذلك فإن تحول صوت قوي شديد إلى ما هو أضعف منه وإدغامه فيه أمر وارد كذلك، والأمر في هذا كله منوط باستعمال. والذي يحدث هو أنَّ أحد الصوتين المتجاورين يفقد ملمحاً أو أكثر من ملامحه، ليتلاءم مع ملمح أو أكثر من ملامح الصوت الآخر ليس غير. ولا حاجة بنا إلى أن نتصوّر قوة صوت قد هيمنت على قوة صوت آخر أنها سطت عليها كما يرى ابن جني وجرامونت"^(٣).

(١) انظر أثر للقراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٢٣.

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، د. سمير ستيتية، البلقاء للبحوث والدراسات، م ٤٤، ١٤، ١٩٩٦، ص ٣٨.

(٣) السابق، ص ٣٩.

وعودة إلى إدغام الرّاء حيث يعتقد عبد الرؤوف محمود أنه يجوز إدغام الرّاء في ما قاربها كاللام والنون، يقول: "وباعتقادي جواز إدغام الرّاء في غيرها في نحو إدغامها باللام والنون، إذ إنها متقاربة في المخرج، كما أن النون بها صوت غنة، وصوت الغنة يجعل النون قوية، كما أن التكرار قد أكسب الرّاء قوة، كما أن النون قد أدغمت بالرّاء، وذهب صوت غنتها، فكذلك يمكننا أن ندغمها بالنون، ويذهب ما بها من تكرار ليحل محلها صوت غنة، وأمّا إدغام اللام فيمكننا أن نحملها على النون لأنهما من مخرج واحد"^(١).

النون

النون صامت أنفي لثوي مجهور مرققأغن^(٢). وتدغم في خمسة أصوات هي: الياء، والرّاء، والميم، واللام، والواو، والمجموعة في (ويرمل)^(٣)؟. أما علّة إدغامها في هذه الأصوات الخمسة؛ فلأنها مقاربة لها إمّا في المخرج وإمّا في الصّقة. فمقاربتها للرّاء واللام في المخرج، ومقاربتها للميم في الغنة، وأمّا مقاربتها للياء والواو؛ فلأنّ في النون غنة تشبه اللين في الياء والواو؛ لأنّ الغنة فضل صوت في الحرف، كما أن اللين كذلك^(٤). قال ابن يعيش: "فلأنها مقاربة لها في المنزلة الدنيا من غير إخلال بها"^(٥). ويجب هذا الإدغام إذا كانت النون ساكنة، ويجوز إذا كانت متحركة^(٦).

وتدغم النون في الرّاء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها فسي الشدّة، وذلك قولك مَنْ رَأَشِدْ وَمَنْ رَأَيْتَ^(٧). وتدغم في اللام؛ لأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك : مَنْ لَكَ^(٨). وإدغام النون في الرّاء واللام أحسن من البيان؛ وذلك لفرط الجوار، والبيان جائز^(٩).

(١) البحث الصوتي عند ابن يعيش، ص ٧٨.

(٢) محاضرات في اللسانيات، ص ١٨٥.

(٣) الممتع ٢/٦٩٥.

(٤) السابق ٢/٦٩٥-٦٩٦.

(٥) شرح المفصل. ١٠/١٤٣.

(٦) شرح للشافعية. ٣/٢٨٠.

(٧) الكتاب ٤/٤٥٢.

(٨) السابق والصفحة ذاتها.

(٩) شرح المفصل ١٠/١٤٣-١٤٤.

فالنون واللام متقاربان من حيث المخرج والصفات، فمخرج النون من طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا العليا، واللام مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه. أما من حيث الصفات فهما تشتركان في معظم الصفات، حيث إنهما مجهوران، متوسطان، مستقلان، منفتحان، وكلاهما من حروف الذلاقة، أما اللام فتزيد عن النون في صفة الانحراف. لهذا كله كان إدغام النون في اللام أحسن من البيان.

وأما إدغام النون في الميم فمردّه التقارب في الصفة، فالميم وإن كان مخرجها من الشفة، إلا أن فيها غنة تخرج من الخيشوم، والنون المتحركة تخرج من الخيشوم، يُضاف إلى ذلك أن الميم والنون من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة،^(١) قال سيبويه: "وتدغم النون مع الميم؛ لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران، قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين، فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبها لخروجهما جميعاً في الخياشيم"^(٢). والبيان جازئ حسن^(٣)؛ ولأنهما يسمعان كصوت واحد، فإنهما يقعان في القوافي المكفأة، فلا يكون ذلك عيباً نحو قوله:

ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني أمي^(٤)

أما شبيهها بالواو والياء - إضافة لما ذكره النحاة - فمن ناحية وضوح السمع، فهي في هذه الصفة أشبه ما تكون بأصوات اللين؛ لأنها من أوضح الأصوات الصامتة في السمع^(٥). وقد أشار بعض القنماء إلى هذه الصفة إشارة خفية، قال ابن يعيش: "فذلك من قبل أن النون بمنزلة حروف المد نحو الواو والياء؛

(١) الأصوات اللغوية، ص ٦٦.

(٢) الكتاب ٤٥٢/٤-٤٥٣.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٤٤.

(٤) للممتع في التصريف ٢/٢٩٦، وانظر شرح المفصل ١٠/١٤٤.

(٥) الأصوات اللغوية، ص ٨٦.

لأنَّ فيها غنةٌ كما أنَّ فيها ليناً^(١). فمشابعتها لأصوات اللين إنما هي بسبب من وضوحها السمعي البارز على مستوى الصوامت جميعها.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس عن إدغام النون في الواو والياء: "فقد تفتى النون تاركة وراعها نوعاً من الغنة، وذلك عند مجاورتها للياء والواو. فإذا ولي النون المشكلة بالسكون ياء أو واو شددت الياء أو الواو، ثم سمع عند النطق بهما أن يتخذ الهواء مجراه من طريقين معاً هما الفراغ الأنفي والفم، وهذا ما اصطاح المحدثون على تسميته بالصوت الأنفي"^(٢).

* حروف طرف اللسان وأصول الثنايا

ويقصد بها الأصوات الستة: التاء، والثاء، والدال، والذال، والطاء، والظاء، والذي يجمع هذه الحروف كونها من طرف اللسان وأصول الثنايا^(٣). وقد سبق بيان مخارج هذه الأصوات، وصفاتها عند الحديث عن إدغام لام التعريف فيها. وكل واحد من هذه الأصوات الستة يدغم في الخمسة الباقية، وتدغم الخمسة الباقية فيه^(٤).

* الطاء و الدال

تدغم الطاء في الدال كقولك: اضبئلاً؛ لأنهما من موضع واحد، وهي مثلها في الشدة^(٥). وبينهما فرق في صفات الجهر والهمس والتفخيم والترقيق، فالطاء مهموسة مفخمة، والدال مجهورة مرققة، لكن القدماء عدوا الطاء مجهورة؛ لذلك قال سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً"^(٦). وقال ابن يعيش: "فحكم الدال مع الطاء أن يدغم كل واحدة منهما في صاحبتها؛ لأنهما من معدن واحد، وهما مجهورتان شديدتان"^(٧). وقد عرض الدكتور إبراهيم أنيس لمسألة اختلاف القدماء والمحدثين في وصف الطاء، من حيث إنها عند القدماء مجهورة، بينما عدّها المحدثون مهموسة، وليس هذا مكان عرض هذه المسألة^(٨).

(١) شرح المفصل ١٠/١٤٤.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ٧١.

(٣) شرح للمفصل، ١٠/١٤٥.

(٤) الممتع ٢/٧٠١، وشرح الشافية، ٣/٢٨٠-٢٨١، وشرح المفصل ١٠/١٤٥.

(٥) الكتاب ٤/٤٦٠.

(٦) السابق ٤/٤٣٦.

(٧) شرح المفصل ١٠/١٤٥.

(٨) انظر تفاصيل هذه المسألة في: الأصوات اللغوية ص ٦١-٦٣، ومحاضرات في اللسانيات، ص ١٦٩.

والجانب الذي ركز عليه القمءاء في إدغام الطاء في الدال هو أن هذا الإدغام يذهب إطباق الطاء، ورأوا إجحافاً أن تغلب الدال على الإطباق وليست كالطاء في السمع^(١). قال سيبويه: "إلا أنك قد تدع الإطباق على حاله فلا تذهب؛ لأن الدال ليس فيها إطباق"^(٢). ومن هنا فإنه يجوز أن يذهب الإطباق وأن يبقى .

قال ابن يعيش: "وإنما جاز إدغام الطاء في الدال مع الإطباق الذي في الطاء؛ لأنه يمكن إذهابه وتبقيته ، فلما كان المتكلم مخيراً فيه لم يمتنع من الإدغام، وذلك اضبط دلاً بإدغام الطاء في الدال مع ترك الإطباق على حاله، فلا يذهب؛ لأن الدال ليس فيها إطباق وهو الأقيس .. ، وإنما كان أقيس؛ لأن المطبق أفسى في السمع، فكان تغليب الدال على الإطباق كالإجحاف إذ ليست كالإطباق في السمع، وإن شئت أذهبت حتى تجعلها كالدال"^(٣). فمن أراد الأقيس أبقى الإطباق على حاله، ومن أراد خلاف ذلك جعل الطاء دالاً غير مطبقة، وذلك بإذهاب الإطباق وإجراء الإدغام. وتدغم الدال في الطاء ، بحيث تصير الدال مع الطاء طاءً، وذلك قولك: انقَطَباً^(٤) ، أي انقَد طالباً.

* الطاء والتاء

إدغام الطاء في التاء كإدغام الطاء في الدال، قال سيبويه: "وكذلك الطاء مع التاء. إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً، لأن الدال كالطاء في الجهر، والتاء مهموسة. وكلُّ عربي . وذلك : انقَتُواً، تدغم"^(٥). هذا على اعتبار أن الطاء مجهورة، لكن وبما أن المحدثين يرون أنها مهموسة، فالمسألة مختلفة إذن عما ذهب إليه سيبويه، فالطاء والتاء تتساويان في الهمس، ومن هنا فإن إذهاب الإطباق مع الدال لا يكون أمثل. ومما ورد مدغماً من هذه الحالة من الإدغام عند القراء ، ما ورد في قراءة أبي عمرو: (فرَّتُ في جنب الله)^(٦) بالإدغام والإطباق^(٧).

(١) الكتاب ٤/٤٦٠.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٤٥-١٤٦، وانظر الكتاب ٤/٤٦٠.

(٤) الكتاب ٤/٤٦٠.

(٥) الكتاب ٤/٤٦٠، وانظر شرح المفصل ١٠/١٤٦.

(٦) الزمر: ٥٦.

(٧) شرح المفصل ١٠/١٤٦.

وكذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجر، ليس في واحد منهما إطباق ولا استطالة ولا تكرير^(١). قال سيبويه: والتاء والدال سواء، كل واحدة منهما تدغم في صاحبتهما، حتى تصير التاء دالاً والدال تاء؛ لأنهما من موضع واحد، وهما شديتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس، وذلك قولك: انعدّلاماً، وانقتلك، فتدغم^(٢)، يقصد انعت دلاماً، وانقدتلك.

ويجوز في هذه الحالة الإدغام والبيان، ولكن لأنهما من مخرج واحد، فإن البيان أنقل من الإدغام؛ وذلك لأن اللسان يعود إلى مخرجهما في نطقهما مرتين، وهذا ما أشار إليه سيبويه، قال: "ولو بينت فقلت: اضبط دلاماً، واضبط تلك، وانقدتلك، وانعت دلاماً لجاز. وهو يتقل التكلم به لشدتين، وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه"^(٣). فالإدغام في هذه الحالة إذن أحسن من البيان.

قال ابن يعيش: "فالتاء والدال يدغم كل واحد منهما في صاحبه للتقارب الشديد بينهما في المخرج والصفات؛ إلا أن إدغام التاء في الدال أمثل؛ لأن الدال مجهورة، فنقول: انعت دلاماً بالإدغام"^(٤)، فالنحاة دائماً يفضلون الحالة التي يحافظ فيها على صفة القوة في الصوت.

والمجموعة الثانية من هذه الأصوات (الطاء والذال والتاء) لا تختلف عن المجموعة الأولى، فبعضهن يدغم في بعض، فالطاء مع الذال، كالطاء مع الدال؛ لأنها مجهورة مثلها وليس بينهما إلا الإطباق، فنقول احفظ ذلك، وخذظالمأ، ويحسن إذهاب الإطباق لتكافئتهما في الجهر. والتاء مع الطاء، كالطاء مع التاء تدغم كل واحدة في صاحبتهما؛ إلا أن إدغام التاء في الطاء أحسن فنقول ابعث ظالمأ، وأيقظ ثابتاً^(٥).

وإدغام التاء في الطاء أحسن؛ لأن التاء مهموسة، والطاء مجهورة، وفي هذا حفاظ على صفة الجهر، وكذلك فإن الطاء مطبقة وإدغام التاء فيها يبقي على صفة

(١) للكتاب ٤/٤٦٠.

(٢) للسابق ٤/٤٦١.

(٣) للكتاب ٤/٤٦١.

(٤) شرح المفصل ١٠/١٤٦.

(٥) انظر للتفاصيل في شرح المفصل ١٠/١٤٦.

الإطباق. أما العكس وهو إدغام الظاء في الثاء فيحدث فيه ضياع لصفتي الجهر والإطباق. وأرى أن الذي أجاز إدغام هذه الأصوات بعضها في بعض هو التقارب في المخارج من جهة وفي بعض الصفات من جهة أخرى.

* الأصوات الصغيرية

تطلق صفة الصغير على أصوات (السين والصاد والزاي)، والصغير صفة تدلُّ على حدة الصوت وشدته. وسميت هذه الأصوات بهذا الاسم؛ لأنه يصغر بها. قال ابن الحاجب: "وحروف الصغير ما يُصغر بها"^(١). قال مكي بن أبي طالب: "وإنما سُميت بحروف الصغير، لصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصغير"^(٢). وقال الدكتور عبد الفتاح شلبي: "وسميت بذلك لصوت يخرج معها بصغير يشبه صغير الطائر، وفيها لأجل صغيرها قوّة"^(٣).

ويرى مالمبرج أنها سُميت بذلك لشدّة وضوحها السمعي، قال: "وهو كون الصوت شديد الوضوح في السمع، نتيجة الاحتكاك الشديد في المخرج، وهو وصف صادق على ثلاثة صوامت هي: السين والزاي والصاد"^(٤).

ويرى الدكتور فوزي الشايب أن تسميتها بالحروف الصغيرية تسمية موفقة، نظراً إلى كونها قائمة على إدراك الخصائص النطقية لهذه المجموعة من الأصوات. ويرى كذلك أن الصغير من علامات قوّة الصوت، وأنه ناتج عن قوّة الاحتكاك الناتجة بدورها عن التضيق الكبير لمجرى الهواء في أثناء نطقها بالقياس إلى غيرها.^(٥) وأما مخارج هذه الأصوات وصفاتها فقد ذكرت سابقاً عند الحديث عن إدغام لام التعريف بالأصوات الشمسية^(٦).

وكل واحدة منهن تدغم في الأخرى؛ لتقاربهن في المخرج، واجتماعهن في الصغير، فإذا قلبت الأولى منها إلى جنس الثاني، قلبته إلى مقاربه في المخرج

^(١) شرح للشافية ٢٥٨/٣.

^(٢) الرعاية، ص ١٢٤.

^(٣) المنخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت، ص ١٠٤، وانظر المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، ص ١٠٣.

^(٤) علم الأصوات، ص ١٢٠.

^(٥) محاضرات في اللسانيات، ص ١٩٦.

^(٦) انظر ص ١٣١ من هذا البحث.

وصغيري مثله، فلم يكن في الإدغام إخلال به^(١). والإدغام فيهنّ أحسن من الإظهار؛ لأنهنّ من حروف طرف اللسان والقم، والإدغام أصله أن يكون في حروف الفم وطرف اللسان^(٢). يُضاف إلى هذا أن اتفاقهن في المخرج يجعل من نطق كل اثنتين منهما مدغمتين، أسهل من نطقهما باثنتين؛ لأن في الإدغام يرفع اللسان رفعة واحدة بدلاً من أن يعود إلى موضعه لينطق بالصوت الثاني من المثلين بعد الانتهاء من نطق الأول منهما.

* الصاد والزاي

تدغم كل واحدة منهما في صاحبتهما، ويحسن الإدغام فيها؛ لأنّ إحداهما للجهر والأخرى للإطباق، فتقول أوجز صابراً، وافحص زائداً^(٣). فالفرق بين الصاد والزاي في الجهر والهمس، فالصاد مهموسة والزاي مجهورة، وكذلك في التفخيم الناتج عن الإطباق الذي هو للصاد، والترقيق الذي هو الزاي، ويجوز أن يبقى الإطباق مع الإدغام أو يذهب^(٤)، وإذهاب الإطباق منها مع السين أحسن من إذهابه مع الزاي؛ لأنّ السين تشاركها في الهمس، ولا تخالفها الصاد بأكثر من الإطباق^(٥). ومن أمثله افحزردة^(٦)، أي افحص زردة.

* الزاي و السين

تدغم كل واحدة في صاحبتهما، إلا أن إدغام السين في الزاي أحسن؛ لأنهما من الحروف المتكافئة في المنزلة^(٧). ولعلّ إدغام السين في الزاي أحسن من العكس يعود إلى أن هذا النوع من الإدغام فيه محافظة على صفة الجهر التي في الزاي وتقويتها عندما تقلب السين زايًا مماثلة للزاي حتى يتم الإدغام، وصفة الجهر من صفات القوة المعبرة في الأصوات عن النحاة، يُضاف إلى ذلك أن الصوت المجهور أقوى إسماعاً من الصوت المهموس. ولو حدث العكس وهو إدغام الزاي

(١) الممتع ٧٠٢/٢.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) شرح المفصل ١٤٦/١٠.

(٤) الكتاب ٤٦١/٤ والممتع ٧٠٧/٢-٧٠٨.

(٥) الممتع ٧٠٨/٢ وانظر شرح المفصل ١٤٦/١٠، والكتاب ٤٦١/٤.

(٦) الكتاب ٤٦١/٤.

(٧) شرح المفصل ١٤٦/١٠.

في السين لذهبت صفة الجهر التي في الزاي عند مماثلتها للسين لإحداث الإدغام، وبهذا يكون الصوت قد فقد صفة من صفات القوة التي فيه والله أعلم.

ولا يختلف الأمر في الصاد مع السين، بل إن الإدغام فيهما أحسن من غيرهما، وذلك لتساوي مخرجيهما من جهة وللتقارب الشديد بينهما في الصفات من جهة أخرى. فالفرق بين الصاد والسين في التفضيم الذي هو للصاد، والترقيق الذي هو للسين. ومن هنا وقياساً على الحالة السابقة فإن إدغام السين في الصاد سيكون أحسن من إدغام الصاد في السين؛ وذلك من أجل المحافظة على صفة التفضيم الناتجة عن الإطباق الذي في الصاد.

وقد أجاز النحاة إدغام حروف طرف اللسان (التاء، والثاء، والطاء، والظاء، والذال، والدال) في حروف الصفير؛ وذلك لأنها متقاربة في المخارج، فهي جميعاً من حروف طرف اللسان، إلا أن العكس لا يجوز؛ وذلك لأن في حروف الصفير قوة صفيرية تميزها من غيرها من الأصوات، وإن كانت قريبة من مخرجها^(١). قال مكي بن أبي طالب عن صفة القوة التي في أصوات الصفير: "ففيهن قوة لأجل هذه الزيادة التي فيهن، فالصفير من علامات قوة الحرف، والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها في القوة للجهر الذي فيها، والسين أضعفها للهمس الذي فيها"^(٢).

لذلك يرى النحاة أن حروف الصفير لا يدغم في غيرهن مما قاربهن؛ وذلك حفاظاً على صفة القوة الصفيرية التي فيهن. قال ابن عصفور: "ولا يدغم شيء من هذه الصفيريات في شيء مما يقاربها من الحروف؛ لأن في ذلك إخلالاً بها؛ لأنها لو أدغمت لقلبت إلى جنس ما تدغم فيه فيذهب الصفير وهو فضل صوت في الحرف"^(٣). ومما يجوز إدغامه كذلك في حروف الصفير، لام التعريف، وقد تقدم الحديث عن هذا النوع من الإدغام.

(١) انظر شرح المفصل ١٠/١٤٦.

(٢) الرعاية، ص ١٢٤.

(٣) الممتع ٧٠٨/٢، وانظر شرح الشافية ٢٧٤/٣، والهج ٦/٢٩٩.

الأصوات الشفوية

وهي ثلاثة أصوات هي: الباء والميم والفاء. وسمّاها الخليل شفوية وشفهية؛ لأنّ مبدأها من الشفة^(١). فالباء صامت وقفي شفهي مجهور مرقق، والميم أنفي شفهي مجهور مرقق أغن، والفاء احتكاكي شفوي أسناني مهموس مرقق^(٢). فيجمع هذه الأصوات الاتفاق في المخرج والتقارب في الصفات.

* الفاء

لا تدغم الفاء في مقاربتها؛ لأنّ فيها تفشياً، فلو أدغمت لذهب ذلك التفشي^(٣). قال ابن يعيش: "ولا تدغم في غيرها؛ لأنها من حروف ضم شفر، ففيها تفش يزيله الإدغام"^(٤)، ويقصد بحروف (ضم شفر) مجموعة الأصوات التي تحتوي على زيادة في الصفة، بحيث تزول هذه الصفة الزائدة من الصوت عند إدغامه في غيره مما لا تتوفر فيه هذه الصفة؛ ولذلك فهو لا يدغم في غيره حفاظاً على الصفة من الزوال. قال الاستربادي: "فنقول: المانع من إدغام أحد المتقاربين في الآخر شيان:

أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني؛ فلا يدغم الأول في الثاني ابقاء على تلك الصفة، فمن ثم لم تدغم حروف (ضوي مشفر) فيما ليس فيه صفة المدغم"^(٥). ويلحظ أنّ هذه المجموعة من الأصوات عند الاستربادي تحتوي على الواو والياء غير المديتين؛ لما فيها من فضيلة اللين التي لا تزول في حال إدغام أحدهما في الآخر؛ لأنّ كل واحد منهما يتّصف بهذه الصفة.

ومما ورد من إدغام الفاء في مقاربتها إدغامها في الباء، فقد قرئ: "إن نشأ نخسف بهم الأرض"^(٦) ووصفه الزمخشري بأنه ضعيف تفرّد به الكسائي^(٧)، أما ابن يعيش فقد وصفه بأنه شاذ^(٨).

(١) العين ٥٨/١.

(٢) محاضرات في اللسانيات، ص ١٧٠، ١٨٤، ١٩٩.

(٣) للمتع ٧٠٩/٢.

(٤) شرح المفصل ١٤٦/١٠، وانظر الإقناع ٢٢٠/١.

(٥) شرح الشافية ٢٧٠/٣. وقد ذكر الاستربادي أحد الشينين ولم يذكر الآخر.

(٦) سبأ: ٩.

(٧) شرح المفصل ١٤٦/١٠ والمبسوط في القراءات العشر، الأصبهاني، ص ٩٨.

(٨) شرح المفصل ١٤٦/١٠، وانظر التيسير في القراءات السبع، أبو عمر الداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ص ٤٣.

وقد بحثت عن هذه الآية في المحتسب فلم أجد لها نكراً بين القراءات الشاذة، وبالرجوع إلى الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، وجدتها مذكورة فيه. قال ابن خالويه: "وانفق القراء على إظهار الفاء عن الباء (في قوله تعالى: نخسف بهم الأرض)، إلا ما قرأه الكسائي مدغماً، وحجته: أن مخرج الباء من الشفتين، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، فانفقا في المخرج للمقاربة، إلا أن في الفاء تنفسياً يبطل الإدغام. فأما إدغام الباء في الفاء فصواب"^(١). فالإدغام في هذه الحالة هو الشاذ إذن، وليست القراءة هي الشاذة والله أعلم.

ويدغم فيها (في الفاء) مما يقاربها الباء - كما ورد في آخر رأي ابن خالويه السابق - فنقول: " (اذهب في ذلك)؛ لأنه ليس في ذلك إخلال بالباء، بل تقوية بقلبها حرفاً متفسيماً"^(٢). فالهدف من عدم إدغام الفاء هو الحفاظ على صفة التنفسي التي فيها من الزوال؛ لذلك جاز العكس وهو إدغام مقاربها فيها وهو الباء، ولم يجر إدغامها بالباء؛ لأن إدغامها في الباء يفقدها صفة التنفسي. قال ابن يعيش: "وتدغم الباء في الفاء لتقاربهما في المخرج؛ لأنهما من الشفة، كقولك اذهب فانظر، و (لا ريب فيه)، فالفاء أقوى صوتاً لما فيها من التنفسي"^(٣).

أما سيبويه فقد نظر إلى هذه المسألة من زاوية أخرى، يقول: "والفاء لا تدغم في الباء؛ لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا مخرج الناء، وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان؛ لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للناء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين، كما أن الناء لا تدغم فيه، وذلك قولك: أعرفُ بداراً. والباء قد تدغم في الفاء للتقارب؛ ولأنها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم، وذلك قولك: اذهب في ذلك، فقلبت الباء فاء"^(٤).

(١) الحجة في القراءات السبع، ص ٢٩٢.

(٢) الممتع ٧٠٩/٢.

(٣) شرح المفصل ١٤٦/١٠ - ١٤٧.

(٤) الكتاب ٤٤٨/٤.

وأرى أن ما ذهب إليه ابن عصفور والاستربادي وابن يعيش في آرائهم السابقة في تفسير هذه المسألة أصح من التفسير الذي ذهب إليه سيوييه؛ ذلك أن الصوتين متقاربان في المخرج، فهما من الشفة، سواء أكانا من بين الشفتين أم من باطن الشفة السفلى. ثم إن الأمر الذي اهتم به النحاة في منع الإدغام بين المتقاربين - في أغلب الأحيان - هو الحفاظ على صفة القوة أو التميّز أو الفضل التي تكون في الصوت الأول ولا تكون في الثاني. ومن هنا فإنني أرى أن الهدف من منع إدغام الفاء في الباء هو الحفاظ على صفة التفشي التي فيها كما ذكر سابقاً.

* الباء

تدغم الباء في الفاء والميم لقربهما منها في المخرج، وذلك نحو "اذهب في ذلك" و "اصحب مطراً"^(١). فالسبب في جواز إدغام الباء في الفاء والميم يرجع إلى تقارب المخارج، فجميعها من الشفة^(٢). يُضاف إلى ذلك أنها قد ضارعت الفاء، فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم^(٣).

* الميم

الميم لا تدغم في غيرها؛ لأن فيها غنة يذهبها الإدغام^(٤). فامتاع إدغامها في غيرها مما قاربها مردّه الحفاظ على فضيلة الصوت الزائد فيها وهو الغنة، فلو أدغمت في الباء أو الفاء لذهبت الغنة التي فيها، فيكون ذلك إخلالاً بها وإجحافاً من حيث الصفة الزائدة التي فيها. وقد روي عن أبي عمرو إدغام الميم في الباء، إذا تحرك ما قبل الميم مثل قوله تعالى: "بأعلم بالشاكرين"^(٥). قال ابن يعيش: "وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ باء مشددة؛ لأن الحرف إذا أدغم في مقاربه قلب إلى لفظه ثم أدغم"^(٦).

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الميم لا تدغم في الباء، ولكن ما يحدث لها في مثل الحالة السابقة هو إخفاء وليس إدغاماً. قال: "والثالث: الميم يخفى

(١) الممتع ٧٠٩/٢، وانظر شرح الشافية ٢٨٣/٣.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٤٧.

(٣) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٤) شرح المفصل ١٠/١٤٧، وانظر الكتاب ٤/٤٤٧، والممتع ٧٠٩/٢.

(٥) الأنعام: ٥٣/ شرح المفصل ١٠/١٤٧، وكتاب السبعة في القراءات، ص ١١٨.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٤٧.

في الباء، أي أنه يتأثر بها دون غيرها، ولكن ذلك من باب التجانس لا التقارب^(١). ويرى كذلك أن الأصوات الشفوية الثلاثة قد تبادلت في ما بينها التأثير بناء على العلاقة المخرجيّة، وأن صوتاً منها لم يتأثر بأي صوت آخر خارج المنطقة^(٢).

* إدغام المتجانسين

ويقصد بالمتجانسين أن يتفق الصوتان مخرجاً ويختلفا صفة كالذال في الناء، والطاء في الظاء، والطاء في الدال^(٣). وحكم هذا النوع من الإدغام الوجوب إذا سُكّن أول المتجانسين، والجواز إذا تحرّك^(٤). ومن أمثلة إدغام المتجانسين : إدغام الحاء في العين، والجيم في الشين، والطاء في التاء ، والطاء في الطاء، والدال في التاء، والطاء في الدال، وقد سبق الكلام على هذه الحالات جميعها أثناء الحديث عن إدغام المتقاربين ومن أمثلته أيضاً:

الطاء في الدال

تتحد الطاء والذال في المخرج، وتختلفان في الصفات، فمخرجهما طرف اللسان وأصول الثنابا، والاختلاف بينهما في صفتي الجهر والهمس. فالذال مجهورة، والطاء مهموسة، ومما ورد من إدغام الناء في الدال. قراءة الكسائي " يلهث ذلك"^(٥). ويرى ابن الجزري أن الإدغام في هذه الحالة أفضل من الإظهار، قال : "قإن الذي يقتضيه النظر، ويصح في الاعتبار هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام"^(٦). وعلة ذلك عنده أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد، وسُكّن الأول منهما وجب الإدغام ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا^(٧).

تقول عبير بني مصطفى: "والعلة في هذا الإدغام واضحة معروفة، وهي أن الناء والذال ينتميان إلى مخرج واحد، والنطق بهما متتاليين أمر عسير، لذا كان لا

(١) اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٢٤٥.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) انظر النشر ٢٧٨/١، والإتحاف ١١٢/١، والمخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، ص ١١٠.

(٤) المخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، ص ١١٠.

(٥) الأعراف: ١٧٦/الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، عبير بني مصطفى، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ص ٤٣.

(٦) النشر ١٥/٢.

(٧) السابق والصفحة ذاتها.

بد للسان من تحويل أحدهما إلى الآخر، حتى يسهل النطق. وقد حسن من عملية الإدغام كون الذال أقوى من الثاء، وذلك بسبب جهرها^(١). وأرى أن الذي حسن من عملية الإدغام هنا، هو الهروب من صعوبة النطق بالمتجانسين من غير إدغام، والمحافظة على صفة الجهر التي في الذال؛ لأن عملية الإدغام هذه لم تتم إلا بعد أن تحولت الثاء ذالا. وذلك مماثلة رجعية تامة للذال، وبعدها حدث الإدغام.

الذال في الظاء

الذال والظاء متحدان في المخرج، فهما من أصوات طرف اللسان وأصول الثنايا، والاختلاف بينهما في الصفات، فالذال تتصف بالاستفال والانفتاح، بينما الظاء عكسها في ذلك فهي تتصف بالاستعلاء والإطباق. ومما جاءت الذال فيه مدغمة في الظاء، ما ورد في قوله تعالى: "إذ ظلموا"^(٢)، والذي حدث في هذه الحالة هو نوع من المماثلة الرجعية المباشرة، حيث قلبت الذال ظاء مماثلة رجعية للظاء، وبعد التماثل جرى الإدغام.

ومن إدغام المتجانسين كذلك إدغام السين في الزاي، كما في قوله تعالى: "وإذا النفوس زوجت"^(٣)، ومنه أيضا إدغام الحروف الشفوية، بعضها في بعض وقد سبق الحديث عن هذه المسائل.

(١) الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، ص ٤٣.

(٢) النساء: ٦٤/الإقناع ٢٤٠/١.

(٣) التكويز: ١٧/الإقناع ٢١٥/١.

الفصل الثالث

الإمامة

الإمالة

الإمالة لغة: العدول إلى الشيء أو الإقبال عليه^(١). ومال الشيء زال عن استوائه^(٢). جاء في شرح التصريح: "الإمالة مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد"^(٣). أما في الاصطلاح فلم يكن مفهوم النحاة للإمالة واحداً، وقد اختلفت آراؤهم في ذلك. فهي عند فريق منهم تعني تقريب الألف من الياء، كما أشار سيبويه إلى ذلك^(٤). وهذا هو رأي المبرد، وابن يعيش، و السيوطي. قال المبرد: "والإمالة هي أن تتحو بالألف نحو الياء"^(٥). وقال ابن يعيش: "الإمالة في العربية عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ومخرج الياء"^(٦). وهي عند السيوطي: "أن تتحي الصوت جوازاً بالألف نحو الياء"^(٧). فالإمالة عند هذا الفريق من النحاة تعني تقريب الألف من الياء أو تحيئتها أو العدول بها نحو الياء. والإمالة عند فريق آخر من النحاة تعني تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة. قال ابن السراج: "معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة"^(٨)، ووافقه في هذا الرأي: الأنباري، وأبو حيان، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهرى^(٩).

وهي عند فريق ثالث تعني تقريب الفتحة من الكسرة، فإذا أميلت الفتحة نحو الكسرة، أميلت الألف نحو الياء. قال ابن الحاجب: "الإمالة أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة"^(١٠). وقال ابن هشام: "وهي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة"^(١١).

(١) لسان العرب، مادة (ميل)

(٢) للمعجم الوسيط، مادة (ميل)

(٣) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، ٤٤٦/٢، ولنظر شرح المفصل ٥٣/٩ - ٥٤، وشذا العرف، ص ١٨٠.

(٤) الكتاب ١١٧/٤.

(٥) المقتضب ٤٢/٣.

(٦) شرح المفصل ٥٣/٩.

(٧) الهمع ١٨٣/٦.

(٨) الأصول ١٦٠/٣.

(٩) لنظر: أسرار العربية، ص ٣٤٨، ارتشاف الضرب ٢٣٨/١، وشرح ابن عقيل ١٨٢/٤ وشرح التصريح على

التوضيح ٤٤٦/٢. ومن المحدثين د. عبده الراجحي في: التطبيق الصرفي، ص ١٨٦.

(١٠) شرح الشافية ٤/٣.

(١١) أوضح المسالك ٣١٧/٤.

والإمالة عند ابن جني : " أن تتحو بالألف نحو الكسرة ، فتميل الألف نحو الياء " (١) .

وبناءً على ما تقدّم يمكن القول إن مفهوم الإمالة عند القدماء بشكل عام هو أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء . ولا فرق بين أن تمال الفتحة ، أو تمال الألف (الفتحة الطويلة) ؛ لأن العملية العضوية في الحالتين واحدة ؛ وذلك أنه لا فرق بين الفتحة الطويلة والقصيرة إلا في الكمية . يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " فمخرج الفتحة ووضع اللسان معها هو نفسه مخرج ألف المد ووضع اللسان معها ، والفرق بينهما فرق في الكمية " (٢) .

ويرى الشيخ الحملاوي أن الإمالة تكون للفتحة دون الألف " أعني الفتحة القصيرة " ، يقول : " أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف ، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك " (٣) .

ومفهوم الإمالة عند علماء القراءات لا يختلف عن مفهومها عند النحاة بشكل عام . قال مكي بن أبي طالب : " واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة " (٤) . والحقيقة أنه ليس قبل الألف فتحة كما يرى القدماء ، وكذلك بعض المحدثين . يقول الدكتور إبراهيم السامرائي عن إمالة هذه الفتحة التي يُظن أنها موجودة قبل الألف : " لأن الحركة قبل الألف إنما كانت بسببه ولمناسبته ، فتغيّر إذن بتغيّره " (٥) .

وقال صاحب الإتحاف في تعريفه للإمالة : " أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء كثيراً ، وهي المحضة " (٦) . ويرى ابن البان أن الإمالة تكون للفتحة نحو الكسرة ، فتمال الألف من أجل ذلك نحو الياء ، قال : " معنى الإمالة أن تتنحى بالفتحة نحو الكسرة انتحاءً خفيفاً ، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة ، فتميل

(١) للمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق الدكتور فائز الحمد ، (دار الأمل ومكتبة الكندي) ، اربد - الأردن ، مطبوعاً ، ١٩٨٨ ، ص ٢٣٩ .

(٢) في اللهجات العربية ، ص ٦٤ .

(٣) شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، المكتبة العلمية الجديدة ، بيروت ، د . ت ، ص ١٨٠ .

(٤) للكشف ١/١٦٨ ، وانظر النشر ٢/٣٠ ، والتبصرة في القراءات ، ص ١١٨ .

(٥) المصطلحات الصوتية في كتب التراث في ضوء التفكير الصوتي الحديث ، د. إبراهيم عبود السامرائي ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧٩ .

(٦) إتحاف فضلاء البشر ١/٢٤٧ ، وانظر الرعاية ، ص ١٢٩ .

الألف من أجل ذلك نحو الياء ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالته الفتحه قبلها نحو الكسرة^(١). فهو يتصور أن قبل الألف فتحة ، فإذا أميلت هذه الفتحه أميلت الألف التي تليها من أجل إمالتها ، والواقع أنه لا توجد فتحة قبل الألف.

و الإمامة عند الشيخ محمد علي الضباع: " أن تنطق بالفتحه قريبة من الكسرة، وبالألف قريبة من الياء كثيرا وهي المحضة"^(٢) .

ويرى الباحث أن الإمامة هي أن ينحى بالفتحة طويلة كانت أم قصيرة نحو الكسرة الطويلة (الياء) أو القصيرة. فهي حركة واقعة بين الفتحة والكسرة؛ بحيث لا تكون فتحة خالصة ولا كسرة خالصة، وإنما هي بين بين. وبالتأكيد فهي ليست نصف حركة (ياء)، فهي تقرب بين الحركات فقط، وليس للصوامت منها نصيب.

ومن هنا فإن الشيخ أيمن رشدي يرى أن الإمامة هي صوت خليط من الألف والياء؛ حيث إن الإمامة الكبرى فيها من صوت الألف بقدر ما فيها من صوت الياء، (٥٠% من صوت الألف ، و ٥٠% من صوت الياء)، بينما الإمامة الصغرى فتلاثة أرباعها من صوت الألف والربع الباقي من الياء، (٧٥% من الألف ، و ٢٥% من الياء) .^(٣)

أما المحذون فلهم في مفهوم الإمامة آراؤهم ، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أن الإمامة صوت من أصوات اللين سواء كان قصيرا أم طويلا. ولا فرق بينهما إلا في الكمية. فمخرج الفتحة طويلة كانت أم قصيرة واحد . وكذلك وضع اللسان واحد، فاللسان مع الفتح يكاد يكون مستويا في قاع الفم؛ فإذا أخذ في الصعود نحو الحناك الأعلى بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة.^(٤)

وإمامة عند الدكتور عبده الراجحي ضرب من ضروب التأثير الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاوز أو تتقارب ، وهي صائت قد يكون طويلا أو قصيرا^(٥) . ويقصد بطول الصائت وقصره في الإمامة ، الإمامة بنوعيتها : الكبرى والصغرى

(١) الإقناع في القراءات السبع ٢٦٨/١ .

(٢) متن حرز الأماني ووجه التهاني للمعروف بالشاطبية، أبو القاسم الشاطبي، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٢ ص ٧٤ .

(٣) انظر إضاءات في علم التجويد ، أيمن رشدي، وسمر العشاء، ١٩٩٨، ص ١٤٦-١٤٧ .

(٤) انظر في اللهجات العربية ، ص ٦٤ .

(٥) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ١٣٤ .

ويرى الدكتور غالب المطلبي أن الإمالة " هي نطق الألف في حالات لغوية محددة نطقاً خاصاً قريباً من نطق الياء "(1).

قال جان كانتينو عن مفهوم الإمالة من الناحية الصوتية : " ونقول اليوم فسي اصطلاحاتنا الصوتية إن الإمالة هي نطق الفتحة (-) نطقاً أمامياً فيقترب مخرجها من مخرج ال "ē" في الفرنسية ، بل وحتى ال "i" "(2) . و الإمالة في الواقع حركة أمامية تقع بين الكسرة والفتحة .

و الإمالة عند هنري فليش تتمثل في جعل الفتحة الطويلة الخالصة (ألف المد) ألفاً مماله . يقول : " ومن ذلك الإمالة التي تجعل الفتحة الطويلة الخالصة (ā) وهي ما يعبر عنه بألف المدّ فتحة طويلة مماله (ā) " (3) . والذي يلحظ هو أن هنري فليش قصر الإمالة على الفتحة الطويلة دون القصيرة . يقول عبد القادر محمد مايو : " الإمالة وهي في أشهر معانيها إصدار الصوت ما بين الفتحة والكسرة في الممدود بالألف ، كقولهم في هذه المفردات : رجع مكان راجع بصائت متوسطه"(4) . وليس ببعيد من هذا مفهوم الإمالة عند مصطفى حركات، قال : " فالإمالة تخصّ الفتحة الممدودة التي تنطق في اتجاه الكسرة الممدودة، ويقول القدماء بأن الألف تنطق في اتجاه الياء، ويعني أن اللسان يتقدّم نحو الأمام حيث مخرج الكسرة" (5) . فالإمالة كما سبق حركة أمامية، و أقصد بذلك إمالة الفتحة نحو الكسرة. أما أستاذي الدكتور سمير سنّيتية فيعرّف الإمالة من منظور صوتي معاصر بقوله: هي في مفهومنا الصوتي المعاصر حركة واقعة بين أعلى حركة و أدنى حركة (سواء أكانت الحركة أمامية أم خلفيّة)، فأعلى حركة أمامية هي الكسرة (والكسرة الطويلة وهي ياء المد)، وأدنى حركة أمامية هي الفتحة المرققة (والفتحة الطويلة وهي الألف). وأي حركة واقعة بين الكسرة والفتحة المرققة أو بين ياء

(1) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، د. غالب المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة العراقية ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٧ .

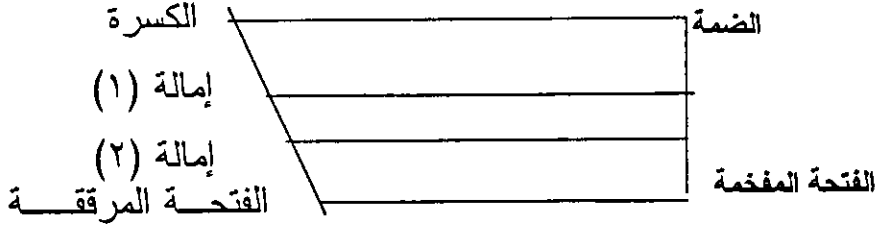
(2) دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٥٦ .

(3) العربية الفصحى ، ص ٣٥ .

(4) الوجيز في فقه اللغة ، عبد القادر محمد مايو ، دار القلم العربي ، حلب ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ٥٠ .

(5) للصوتيات والفونولوجيا ، مصطفى حركات ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٨ .

المدّ والألف المرققة هي حركة ممالّة " (١) ويوضح الدكتور سمير ذلك من خلال الشكل التالي (٢):



وفي قول الدكتور سمير ستيتية : " سواء أكانت الحركة أمامية أم خافية " إشارة إلى أن الإمالة ليست محصورة بالفتحة ، ولكنها تكون في الحركتين الفتحة والضمة . ومن هنا فقد عرّف الدكتور عبد الجواد الطيب الإمالة بأنها : " هي الاتجاه بصوت اللين طويلاً كان أم قصيراً إلى وضع يكون نطقه فيه شيئاً وسطاً بين صوتين مختلفين من أصوات اللين " (٣) .

وعلق الدكتور عبد القادر مرعي على التعريف السابق بقوله : " وهذا التعريف هو أشمل تعريف للإمالة ويشمل جميع أنواع الإمالة التي يمكن أن تكون على النحو التالي :

إمالة الفتحة طويلة كانت أم قصيرة .

إمالة الضمة طويلة كانت أم قصيرة .

إمالة الكسرة طويلة كانت أم قصيرة . (٤)

وهذا ما أكدّه الدكتور سمير ستيتية ؛ حيث قال : " كذلك ؛ فإن أية حركة واقعة بين الضمة والفتحة المفخمة أو بين واو المدّ والألف المفخمة هي في حقيقتها إمالة . ولكن علماء العربية والقراءات لا يقصدون بالإمالة إلا ما كان بين

(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص ١٠٧-١٠٨ .

(٢) السابق والصفحة ذاتها .

(٣) من لغات العرب لهجة هنبل ، د. عبد الجواد الطيب ، منشورات جامعة الفاتح ، ص ٦٩ .

(٤) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القنماء في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ١٥٨ .

أعلى حركة أمامية وأنى حركة أمامية".^(١) أي ما كان بين الكسرة والفتحة المرققة .

فصوت الإمالة صوت وسط بين الفتح والكسر ، وليس لهذا الصوت وظيفة دلالية في المبنى ، فهو لا يغير بالمعنى . وعليه فإنني أرى أن صوت الإمالة في العربية لا يُعدّ فونيميا عند مقابلته بنظيره غير الممال . يقول حسين الرفايعة : " ويبدو لي أن الإمالة لا تثير إشكالا دلالياً، وإنما هي جانب صوتي يروم التخفيف في تحقيقه الانسجام بين الأصوات " ^(٢).

ومن دارسي الأصوات المحدثين العرب من لم يتعرض لدراسة الإمالة ، بحجة أن الإمالة غير مستخدمة في العربية الفصحى المعاصرة . يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " نظراً إلى أن الإمالة لم تعد تمارس على مستوى الفصحى الحديثة إلا في كلمات مسموعة مثل " بسم الله مجريها ومرساها " ، وإن كانت فاشية في اللهجات العربية على اختلافها، فهي من اهتمامات أصوات اللهجات أساساً^(٣) . ولعل هذا هو الذي دفع الدكتور إبراهيم السامرائي إلى التجني على المحدثين في أنهم أهملوا ظاهرة الإمالة واستثنوها من دراساتهم اللغوية والصوتية ، يقول : " وقد أهمل أغلب المحدثين الإشارة إلى ظاهرة الإمالة ؛ لأنها ظاهرة استخدمتها بعض القبائل العربية ، فهي ليست لغة العرب جميعهم " ^(٤) والحق أن ظاهرة الإمالة لم تختف من الدراسات اللغوية العربية ، ولا ينبغي لها أن تختفي ؛ وذلك لأنها ظاهرة من ظواهر القراءات القرآنية الباقية ما بقيت هذه الأمة . علاوة على ذلك فإن الإمالة ظاهرة لهجية معروفة ومنتشرة في بعض أنحاء الوطن العربي هذه الأيام .

* مصطلحات مرادفة لمصطلح الإمالة

أطلق علماء القراءات وعلماء العربية على الإمالة مصطلحات أخرى غير الإمالة منها: الإضجاع ، والبطح ، والتقليل ، والتلطيف ، وبين بين^(٥) . والإمالة

(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص ١٠٨ ، وانظر اللهجات العربية ، ص ٦٥ .

(٢) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، حسين الرفايعة ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٩٥ .

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢١٣ .

(٤) المصطلحات الصوتية في كتب التراث في ضوء التفكير الصوتي الحديث ، ص ٣٨٥ .

(٥) انظر : النشر ٣/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/٢٤٧ .

عند الخليل بن أحمد تسمى الإجناح ، قال سيبويه : " فزعم الخليلُ أن إجناح الألف أخف عليهم ، يعني الإمالة ؛ ليكون العمل به من وجه واحد " (١).

* مظاهر الإمالة

ليست الإمالة مقصورة على تنحية الفتحة نحو الكسرة ، و الألف نحو الياء ، ولكن هذا مظهر من مظاهرها، وإن كان هذا المظهر هو المقصود في هذه الدراسة ، وهو المعني في دراسات اللغويين والنحاة . فمن مظاهر الإمالة الأخرى ، الإمالة نحو الضم ، وهي نوعان:

أ- إمالة شديدة وهي التي تنتج عن انكماش الصوت المركب (الحركة المزدوجة الهابطة a w) وتحولها إلى ضمة طويلة ممالاة (ō) كما في :

يَوْم: y ō m بدلاً من يَوْم: yawm ، نَوْم: n ō m بدلاً من نَوْم: nawm

وقد عرض الدكتور رمضان عبد التواب هذا النوع من الإمالة باعتباره ظاهرة من ظواهر التسهيل تنتج بسبب التطور الذي يحدث للأصوات المركبة، قال: " انكماش الأصوات المركبة المسماة باللاتينية Diphthong ، ظاهرة من ظواهر السهولة والتيسير في اللغة؛ فتحول الصوت المركب (aw) إلى ضمة طويلة ممالاة، في مثل نطقنا لكلمة (يَوْم ونَوْم وصَوْم) بدلاً من (يَوْم، نَوْم، صَوْم) . وكذلك تحوّل الصوت المركب (ay) إلى حركة طويلة ممالاة ، في مثل نطقنا لكلمة (بيت، إيل، عين) بدلاً من (بيّت، ليل، عين). كل ذلك سببه إيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات" (٢). ومن هنا فإن الإمالة إذن ضرب من التيسير .

ب- إمالة خفيفة ، وهي التي تكون في صيغة المبني للمجهول من الفعل الثلاثي الأجوف نحو " غيض ، وقيل ، وبيع " . وقد أطلق على هذا النوع من الإمالة الإشمام. (٣) جاء في شرح الشافية أن سيبويه قال : " تميل الضمة وتشمّها شيئاً من

(١) الكتاب ٢٧٨/٣.

(٢) التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير ، ص ١٩٨ ، وانظر في اللهجات العربية ص ٦٥، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص ١٢٩ ، ولهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية ، ص ٥١-٥٠.

(٣) انظر : من لغات العرب لهجة هنيل ، ص ٧٣ ، ولهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية ، ص ٥١ .

الكسرة ، فتصير الواو مشمةً شيئاً من الياء ، وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام ، فإن هذا الإشمام هو الإمالة " (١) .

قال سيبويه : " وبعض العرب يقول : خَيْفَ ، وَبَيْعَ ، وَقَيْلَ ، فَيُشَمُّ إرادة أن يبين أنها فُعَلٌ . وبعض من يضم يقول : بُوَعٌ وَقُؤُلٌ وَخُؤُفٌ وَهُؤُبٌ يَتَّبَعُ الْيَاءَ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَالَ مَوْقِنٌ " (٢) . فالمبني للمجهول من الفعل الثلاثي فيه ثلاث لغات : (٣)

الكسر الخالص نحو : قَيْلٌ : Kīla ، وبيع : bī < a ، وهو الأعم الأكثر .
الضم الخالص ، نحو : قُؤُلٌ : kūla ، وبُوعٌ : bū < a ، وهو أقل يقول الدكتور إبراهيم أنيس عن هذه اللغة (اللهجة) : " وهذه اللهجة أقل اللهجات شهرة وشيوعاً ، وإن رويت بين لهجات العرب " (٤) .

الإشمام ويكون بحركة مماله بين الضم والكسر . قال سيبويه : " وأما من ضمَّ بإشمام إذا قال فُعَلٌ فإنه يقول : قَدْ بَعْنَا وَقَدْ رُعْنَا وَقَدْ زُدْنَا . وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليُعلم أن الياء قد حذفت فيضم ، وأما كما ضموا وبعدها الياء ؛ لأنه أبين لفعل " . (٥) فغاية هذا النوع من الإمالة - كما يرى سيبويه - الدلالة على الياء المحذوفة . وما أود الإشارة إليه هو أن فاء الفعل ليست محركة بحركتين معاً كما يظهر في كتابتها (الكسرة والضمه) ؛ لأن هذا مستحيل فلا يمكن أن تجتمع حركتان على صامت واحد لا سيما أن إحداهما خلفية والأخرى أمامية . وبصورة أخرى لا يمكن أن تلتقي حركتان التقاء مباشراً ، دون أن يفصل بينهما بصامت أو شبه صامت .

وقد عرض الدكتور سمير ستيتية لهذه المسألة بقوله : " وعلماء الأصوات المعاصرون يذهبون إلى تفصيل أدق في هذه المسألة ، إذ يرون أنه يستحيل الجمع بين الضمة والكسرة ، إذ يكون اللسان في الأمام عند نطق الكسرة ، ويكون في الخلف عند نطق الضمة . (٦) والذي يحدث عند نطق الإشمام بالضبط ، هو أن

(١) شرح الشافية ٢٩/٣ ، وانظر ارتشاف الضرب ٢٤٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٤٢/٤ .

(٣) انظر السابق ٣٤٢/٤ - ٣٤٣ .

(٤) في اللهجات العربية ، ص ٦٦ .

(٥) الكتاب ٣٤٣/٤ .

(٦) بحالة على catford p. ١٧٨ .

اللسان يتخذ الوضع الذي يكون عليه عند نطق الكسرة ، وفي اللحظة نفسها يتم تدوير الشفتين . وتسمى هذه الحركة في علم الأصوات " الحركة المعيارية الثانوية الأولى " أو بحسب أوصافها : " الحركة الأمامية الضيقة المتدورة " تمييزاً لها من الكسرة ، والتي تدعى بحسب أوصافها : " الحركة الأمامية الضيقة غير المدورة"^(١). وعن الإشمام في " غيض " و " قيل " قال الدكتور سمير : " والمماثلة التقديمية المباشرة في (قيل) و (غيض) ، تظهر في تأثير القاف ، والغين ، في الحركة التي بعد كل منهما، وهي الياء ، فالقاف والغين صوتان خلفيان ، وحجرة رنين كل واحد منهما في الجزء الأمامي من الحجرة الفموية ، وأما الياء فهو صوت أمامي ، وحجرة رنينه في الجزء الخلفي من الحجرة الفموية . فلما كان هذا يحتاج إلى شيء من الجهد ، فقد أُسْمِت الياء ضمّاً ، أي أنها أصبحت ما يسمى : الحركة المعيارية الثانوية الأولى. وهذه الحركة لها حجرتا رنين إحداهما أمامية ، والأخرى خلفية ، كما هو معروف في علم الأصوات^(٢) .

فالإمالة إذن يُمكن أن تكون بإمالة الفتحة طويلة كانت أم قصيرة نحو الكسرة، كما ويمكن أن تكون أيضاً بانكماش الصوت المركب (aw) كما في يوم وتحولته إلى ضمة طويلة ممالة يوم (ō) .

أيهما الأصلُ الإمالة أم الفتح ؟

اختلف النحاة والدارسون في الإمالة والفتح أيهما الأصل ، فمنهم من يرى أن الفتح هو الأصل ، وأن الإمالة طارئة ، ومنهم من يرى أن الإمالة هي الأصل والفتح طارئ ، ومنهم من يرى أن كل واحد منهما أصل قائم بذاته . ولكل دليله الذي بنى عليه رأيه.

نكر سيبويه في الكتاب ما يشير إلى أن الفتح هو الأصل والإمالة طارئة ، قال : " والأصل في فاعل أن تنصب الألف ولكنها تمال لما نكرت لك من العلة. ألا تراها لا تمال في تابل . فلما كان ذلك الأصل تركوها على حالها في الرفع والنصب"^(٣). وقال الأنباري : " وهي فرع عن التفخيم ، والتفخيم هو الأصل ، بدليل أن

(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص ٩٣ .

(٢) السابق والمنحة ذاتها .

(٣) الكتاب ٤/١٣٨ .

الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها وليس التفتيح كذلك^(١) . فهو ينص صراحة على أن الفتح أصل والإمالة طارئة .

ورأي ابن يعيش لا يختلف عن رأي الأنباري في هذه المسألة ، لكنه أضاف في التفسير . قال : " والتفتيح هو الأصل ، والإمالة طارئة ، والذي يدل أن التفتيح هو الأصل أنه يجوز تفتيح كل ممال ، ولا يجوز إمالة كل مفخم ، وأيضاً فإن التفتيح لا يحتاج إلى سبب والإمالة تحتاج إلى سبب " ^(٢) .

وكذلك هو رأي علماء القراءات . قال مكي بن أبي طالب : " اعلم أن أصل الكلام كله الفتح والإمالة تدخل في بعضه - في بعض اللغات لعلّة - والدليل على ذلك جميع الكلام الفتح فيه سائغ جائز وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه في بعض اللغات لعلّة ، و الأصل ما عمّ وهو الفتح " ^(٣) .

وقال ابن خالويه : " والحجة لمن فخم أنه أتى بالكلام على أصله ووجهه الذي كان له ؛ لأن الأصل التفتيح ، والإمالة فرع عليه " ^(٤) .

وقد أورد ابن الجزري كذلك رأياً مفاده أن الفتح أصل والإمالة طارئة ، وذكر لذلك ثلاثة أسباب هي : أن الإمالة لا تكون إلا لسبب ، وإن فقد السبب لزم الفتح ، وأنه لا توجد كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها ، وفي المقابل لا توجد كلمة تفتح وفي العرب من يميلها . والإمالة تصير الحرف بين حرفين ، بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء ، وكذلك الفتحة الممالة ، بين الفتحة الخالصة والكسرة ، والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلهما . ومن هنا استدلوا باطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة ^(٥) .

هذا هو مجمل آراء النحاة وعلماء القراءات في هذه المسألة ، فالفتح أصل والإمالة طارئة ، لكن ابن الجزري أورد رأياً - غير الرأي السابق - مفاده أن كلاً من الفتح والإمالة يعد أصلاً قائماً بذاته . قال : " فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما ، وعدم تقدمه على الآخر وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب ، فكذلك لا

(١) أسرار العربية، ص ٣٤٨ .

(٢) شرح المفصل ٥٤/٩ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٤٤٦/٢

(٣) للكشف ١٦٨/١

(٤) الحجة في القراءات السبع ، ص ٦٦ .

(٥) انظر : النشر ٣٢/٢ .

يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب . قالوا : ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة " (١).

وأما الباحث فإنه مع الرأي الأول القائل بأن الإمالة طارئة والفتح أصل ؛ وذلك لما ذكره علماء العربية والقراءات من أدلة على ذلك ؛ ولأن الإمالة اختصها العلماء بالدراسة كظاهرة مستقلة وهذا ما لم يحدث بالنسبة للفتح ، حيث لا يذكر - في ما أعلم - الفتح إلا حيث تذكر الإمالة. علماً بأن الفتح والإمالة لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن الكريم (٢).

أما المحدثون فلهم في هذه المسألة آراؤهم الخاصة ، فمنهم من يرى أن الإمالة تكون فرعاً وتكون أصلاً . يقول الدكتور إبراهيم أنيس في أثناء حديثه عن تكون صوت لين خالص من صوت لين مركب diphthong : " ونلاحظ حين يكون صوت اللين طويلاً ، ومنقلباً عن أصل من أصول الكلمة ، يائياً كان أو واوياً ، ففي مثل الفعلين (باع ، قال) يظهر أنه قد أتى عليهما حين من الدهر كان ينطق بهما (بيع ، قول) ثم تطور الصوت الأول (ai) إلى (e) والصوت الثاني (au) إلى (o) أي أن فتحة فاء الكلمة في الفعل الأول قد أميلت إلى الكسرة ، وأنها في الفعل الثاني قد أميلت إلى الضمة . فهناك إمالة في الحالتين . فكما يمال الفتح إلى الكسر قد يمال أيضا إلى الضم. ولكن القراء في إمالتهم لم يعنوا إلا بالإمالة الأولى وهي الفتح إلى الكسر ؛ لأنها أكثر شيوعاً وانتشاراً وظهوراً بين القبائل العربية المشهورة " (٣) .

وقال : " نفهم من هذا أن الأصل اليائي قد تطور أولاً إلى الإمالة ، ثم تطورت الإمالة إلى الفتح ، أي أن المراحل التي مرّ فيها مثل هذا الفعل (باع) هي: بَيْعَ ثم إمالة ثم فتح. فالصوت المركب (ai) قد تطور أولاً إلى (e) ثم إلى (a) تلك هي المراحل التي تبررها القوانين الصوتية ... فالأصل إذن في مثل هذه الكلمات هو الإمالة ، وقد تفرع الفتح عنها " (٤) .

(١) انظر : النشر ٣٢/٢ .

(٢) السابق والصفحة ذاتها ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٤٧/١ .

(٣) في اللهجات العربية ، ص ٦٥ ، وانظر بالنسبة للإمالة نحو الضم : دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص ١٠١ .

(٤) في اللهجات العربية ، ص ٦٦ .

وهذا ما أكدته الدكتور عبد الجواد الطيب ، واستدل على ذلك بأن الإمالة لغة البداوة ، والفتح لغة الحضارة التي هي أكثر تطوراً من البداوة . قال : " ويمكن الاستدلال على أن الإمالة كانت طوراً سابقاً على الفتح بما سبق من أن الإمالة كانت شائعة في البيئات البدوية التي هي أكثر حفاظاً على القديم ، واستعصاءً على التطور السريع في النطق وغيره من مظاهر الحياة " (١). وقال : " ومعنى ذلك أننا انتهينا إلى الألف بصورة واضحة في البيئات الحضرية من غرب الجزيرة العربية ، وبقيت الإمالة شائعة بين القبائل المتوغلة في البداوة في وسط الجزيرة العربية وشرقها " (٢).

يفهم من الرأيين السابقين أن الإمالة سبقت الفتح ، وأن الفتح يمثل مرحلة متطورة عن الإمالة . وجاء رأي الدكتور حسام النعيمي موافقاً للرأيين السابقين في هذه المسألة ، يقول : " إن ما نسمعه ألفا الآن كان في الأصل أحد صوتين : رقيق يقرب من الياء ، وفخم يقرب من الواو ، أما الرقيق الذي يقرب من الياء فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال التي عينها ياء كسار يسير ، وأما الفخم الذي يقرب من الواو فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال التي عينها واو ، وما الإمالة والتفخيم إلا آثار هذين الصوتين ، فالصوت الذي يسمع في الإمالة هو صوت الألف قديماً ؛ حيث تطور صوت الإمالة إلى صوت الألف المحضة - كما نسمعها اليوم - عند قبائل العرب المتحضرة ، وبقيت آثاره عند القبائل البدوية ، وسُجلت بعض آثاره عند بعض قبائل الحجاز ، ولعلها كانت على أطرافها بين الحضارة أما الفرق بين الفتح والإمالة فهو فرق في كيفية وضع اللسان عند النطق بهذين الصوتين (أعني الفتح والإمالة) ، فاللسان في حالة الإمالة أقرب إلى الحنك الأعلى منه في حالة الفتح (٣).

فمع الفتح يكاد يكون اللسان مستوياً في قاع الفم ، فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يُسمى بالإمالة (٤) .

(١) من لغات العرب لهجة هذيل ، ص ٧٤.

(٢) السابق ، ص ٧٥.

(٣) في اللهجات العربية ، ص ٦٥ .

(٤) السابق ، ص ٦٤

من يميل من العرب ومن يفتح

تشير كتب النحو والقراءات إلى أن أصحاب الإمامة من العرب هم قبائل قيس وتميم وأسد وعامة أهل نجد^(١). قال الاستربادي: " وليست الإمامة لغة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم " .^(٢) وقال ابن يعيش: " والإمامة لغة بني تميم ، والفتح لغة أهل الحجاز " .^(٣) وذكر السيوطي هذه القبائل بالتفصيل ، قال: " فمنهم من أمال وهم : تميم وأسد وقيس ، وعامة أهل نجد " .^(٤)

أما الشيخ خالد الأزهرى فيبعد أن نكر هذه القبائل ، نكر أن الحجازيين يميلون قليلاً، قال وهو يتحدث عن أصحاب الإمامة: " فهم تميم وأسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون إلا مواضع قليلة " .^(٥) فهو لم ينفِ الإمامة عن أهل الحجاز . أما رأي سيبويه في هذه المسألة فهو مختلف عن رأي عامة النحاة ، فقد ذكر في مجموعة من النصوص ما يخالف أن الإمامة لتميم والقبائل التي ذُكرت معها من قبائل البداوة ، وأن الفتح لأهل الحجاز . وكان مما قال: " وجميع هذا لا يميله نلس كثير من بني تميم وغيرهم " .^(٦) و " وهي لغة لبعض أهل الحجاز ، فأما العامة فلا يميلون " .^(٧) و " وكثير من العرب و أهل الحجاز لا يميلون هذه الألف " .^(٨) و " وناس كثير لا يميلون الألف ويفتحونها ، يقولون حُبلَى ومعزى " .^(٩) و " وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز " .^(١٠)

فهو يرى أن الإمامة غير مطّردة في قبيلةٍ دون أخرى فبعض القبيلة يميل وبعضها الآخر يفتح ، ومن يميل في شيء لا يميل في شيء غيره وهكذا . قال السيوطي:

(١) النشر ٣٠/٢ ، الإتحاف ٢٤٧/١ ، شرح المفصل ٤٥/٩ .

(٢) شرح الشافيه ٤/٣ .

(٣) شرح المفصل ٥٤/٩ .

(٤) الهمع ١٨٤/٦ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٣٤٧/٢ .

(٦) الكتاب ١٢٠/٤ .

(٧) السابق والصفحة ذاتها .

(٨) الكتاب ١٢٠/٤ .

(٩) السابق والصفحة ذاتها .

(١٠) السابق ١١٨/٤ .

ومنهم من لم يُمل إلا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز " (١). فأهل الحجاز يميلون ولكن في مواضع قليلة . وكذلك الحال بالنسبة لأهل نجد من قبائل تميم و أسد وقيس لم يكونوا جميعاً أصحاب إمالة وقد أكد ابن يعيش ذلك (٢).

أما الأنباري فكان له رأي مستقل في هذه المسألة؛ حيث خالف جمهور النحاة بما فيهم سيبويه، وذلك بأن عدّ الإمالة ظاهرة خاصة بالحجازيين الذين وُصفوا بأنهم أصحاب فتح وليسوا أصحاب إمالة . قال : " وهي تختصّ بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم " (٣).

وكان للمحدثين رأيهم في هذه المسألة ، وأظنهم كانوا أكثر تحديداً للقبائل التي كانت تُميل وتلك التي كانت تفتح ؛ وذلك بعد دراسة مستفيضة للهجاء العربية في تراث هذه الأمة اللغوي . ومن هؤلاء المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس، فقد قال : " ويمكن بصفة عامة أن ننسب الفتح إلى جميع القبائل التي كانت مساكنها غربي الجزيرة، بما في ذلك قبائل الحجاز، أمثال قريش، والأنصار، وبقيف، وهوازن، وسعد بن بكر، وكنانة، وأن ننسب الإمالة إلى جميع القبائل الذين عاشوا في وسط الجزيرة وشرقها وأشهرها: تميم ، أسد ، وطىء ، وبكر بن وائل، وعبد أقيس ، وتغلب " (٤) .

ويقول الدكتور عبد الفتاح شلبي : " والنتيجة التي انتهى إليها الباحث (يقصد نفسه) أن الإمالة ليست مقصورة على تلك القبائل التي أشار إليها المتقدمون في كتبهم ، وإنما كانت ظاهرة أكثر شيوعاً مما نكروه؛ فقد كانت تنتظم معظم القبائل العربية ، وإن تفاوتت قلة وكثرة ، فهي إذن صفة كثيرة الشيوع جداً عند العرب في نطقهم . فقد رأينا في اليمن إمالة غالبية

(١) الهمع ١٨٤/٦ .

(٢) انظر شرح المفصل ٥٤/٩ .

(٣) أسرار العربية ، ص ٣٤٨ .

(٤) في اللهجات العربية ، ص ٦٠ .

على ألسنتهم في أكثر كلامهم ، ورأينا في الحجاز إمالة ... وأن في تميم وأسد وقيس إمالة " (١).

وهذا ما أكده الدكتور جواد عبد الطيب ؛ حيث قال معقباً على آراء القدماء في تقسيمهم للقبائل التي تُميل وتلك التي لا تُميل : " والحق أن هذا الكلام غير دقيق، ثم إن هذا التقسيم في عومه يعوزه الضبط والتحديد ، فليس معناه أن أهل الحجاز لا يميلون في نطقهم أبداً، بل المقصود هو التغليب فحسب" (٢). فرأي المحدثين في هذه المسألة أقرب ما يكون إلى رأي سيبويه فيها. علماً بأن من المحدثين من وافق جمهور القدماء في أن الإمالة لبني تميم والفتح لأهل الحجاز. (٣) ومهما يكن من أمر فإن الإمالة ظاهرة لهجية صوتية قديمة من لهجات العرب المستحسنة. (٤)

* الغاية من الإمالة

تبيّن من تعريفات النحاة وعلماء القراءات ودراسات المحدثين للإمالة أنها تقرب صوت لين من صوت لين آخر وتتحيته نحوه . ومن هذا التقريب بين الصوتين ينتج صوت ثالث بينهما ، بحيث يكون في الصوت الناتج (صوت الإمالة) نوع من المشاكلة والتجانس بين صوتي اللين اللذين جاء صوت الإمالة بينهما ، وهما الفتحة والكسرة ، وقد عدّ سيبويه صوت الإمالة من الأصوات المستحسنة التي تصير عدة الأصوات بها خمسةً وثلاثين صوتاً . قال سيبويه : " وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروف هُن فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار ، وهي ... ، والألف التي تمال إمالة شديدة " (٤) ومن هنا فقد عُدّت الإمالة من اللهجات المستحسنة كما مر .

ولقد عرف علماء السلف من قرّاء ونحاة هذه الغاية ونكروها في مؤلفاتهم . قال سيبويه عن إمالة الألف نحو الياء : " ليكون العمل به من وجه واحد " (٥) ، وقال : " وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في

(١) في الدراسات القرآنية واللغوية ، د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، ط٣، ١٩٨٣، ص

١٣٣، انظر اللهجات العربية في التراث ١/٢٨٦-٢٨٧.

(٢) من لغات العرب لهجة هندي، ص ٧٠

(٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/٩٤.

(٤) جهود المالقي الصوتية في كتابه الدرالنثير ، ص ١٣٥

(٥) الكتاب ٤/٤٣٢.

(٦) السابق ٣/٢٧٨.

الفم أعلاه . وهذا واضح تماماً من وضع اللسان أثناء نطق الحركتين . ومن المحدثين من تبنى رأي ابن يعيش في هذه المسألة ، وأعني الدكتور أحمد علم الدين الجندي فقد قال : " لأن الألف تطلب من الفم أعلاه ، والكسرة تطلب أسفله ، فتتافرا ؛ولهذا أجنحت الفتحة نحو الكسرة ، والألف نحو الياء " (١) .

أما الدكتور سمير ستييتية فقد تنبه إلى هذه المسألة ، فقال مشيراً إلى رأي ابن يعيش ورأي الدكتور الجندي : " والذي دعاهم إلى هذا هو أنهم كانوا يعتقدون أن الكسرة صوت سفلي ، وأن الفتحة صوت علوي ، وهذا خطأ بإطلاق" (٢) .

و غاية الإمالة عند الاستربادي وابن هشام المناسبة بين الأصوات ؛ وذلك باعتبار المناسبة سبباً من أسباب حدوث الإمالة (٣) .

لقد فصل الأزهري في غاية الإمالة ، وسمّاها فائدة الإمالة ، قال : " أما فائدتها فتتناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد ، وبيان ذلك أنك إذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والألف تصعداً واستعلاءً ، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحداراً أو تسفلاً ، فيكون في الصوت بعض اختلاف ، فإذا أملت الألف قرب من الياء ، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات من نمط واحد " (٤) .

صحيح أن ما ذكره الأزهري في النص السابق هو فائدة الإمالة ، فالمطلوب هو التقريب بين أصوات اللين ، وجعلها من نمط واحد كما قال ، ولكن المبدأ الذي أعتمده الأزهري غير صحيح ، فالألف لا تطلب من الفم أعلاه ، كما أن الكسرة لا تطلب من الفم أسفله ، بل العكس هو الصحيح ، وهذا ما نُكر قبل قليل .

و غاية الإمالة عند السيوطي هي تناسب الصوت مع ما يجاوره أو يقرب منه ، وأعني تناسب الفتح مع الكسر ؛ لما بينهما من تباين ، فلجأت العربية إلى الإمالة لتحقيق هذه الغاية . يقول : " المقصود بالإمالة تناسب الصوت ، وذلك أن الألف

(١) اللهجات العربية في التراث ، ص ٢٧٦-٢٧٧ .

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة ، ص ٤٢ .

(٣) انظر شرح الشافية ٥/٣ ، وأوضح المسالك ص ٣١٨/٤ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٤٤٦/٢ .

والياء وإن تقاربا في وصف، قد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نَحَوَا بالألف نحو الياء ، ولا يمكن أن يُنحى بها نحو الياء حتى يُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، فيحصل بذلك التناسب ^(١).

صحيح أن النقل الحاصل بين الألف والياء ، والفتحة والكسرة يزول بالإمالة، ويحل محله الانسجام والتناسب ، لكن قول السيوطي : " إن الألف والياء تقاربا في وصف، واختلفا بأن الألف من حروف الحلق ، والياء من حروف الفم " فغير دقيق ؛ وذلك لأن الألف والياء غير متقاربتين في الوصف ، كما أن الألف ليست من حروف الحلق وإن كان منشؤها منه، إلا أنها تتشكل في الفم ، وتخرج منه ، كما أن مخرج الياء من الفم ، فالحركة الطويلة (الألف) موضعها من أسفل الفم بحيث يكون اللسان في مستوى متدنٍ من الانحدار في قاع الفم ، بينما الكسرة الطويلة (الياء) موضعها أعلى الفم بحيث يكون اللسان في مستوى مرتفع داخل الفم نحو الحنك الأعلى . إضافة إلى أنه ليس قبل الألف فتحة تُمال إذا أميلت الألف .

ووافق بعض علماء القراءات ابن يعيش والسيوطي في ما ذهبوا إليه من تفسير الغاية من الإمالة ، فما هو ابن الجزري يقول: " وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ ؛ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع ؛ فلهذا أمال من أمال ، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل ^(٢).

والغاية من الإمالة عند المحدثين هي الانسجام بين أصوات اللين ، وطلب المجانسة بينها ^(٣). ولكن هذه الغاية نفسها هي وسيلة لغاية أهم وهي تحقيق السهولة، والاقتصاد في الجهد العضوي . يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " أما حين تعرض الإمالة لغير أصل من أصول الكلمة كإمالة الفتحة أو إمالة ألف المد غير المنقلبة عن أصل ، فليس هذا إلا نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين . ولا شك أن الانتقال من الكسر إلى الفتح يتطلب مجهوداً عضوياً أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين

^(١) الهمع ١٨٣/٦ .

^(٢) النشر ٣٥/٢ .

^(٣) ظاهرة للشنوذ في الصرف العربي ، ص ٢٩٠ ، وانظر ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم ، ص (١٩٥، ١٩٤، ١٤٧) .

بعضها ببعض ، بأن تصبح متشابهة ؛ لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منسها إلى الفتحة^(١). ويقول عمر عبد الرحيم : " والإمالة كما تؤكد المصادر اللغوية ، هي وسيلة لتحقيق التماثل والتوافق بين الأصوات اللغوية التي تحمل صفات متلفة مع تجاورها ؛ إذ يرى اللغويون أن في الألف والفتحة تصعداً واستعلاء ، وانحداراً وتسفلاً في الكسرة ، ووقوع هذين الصوتين متجاورين ، مع تضمنهما هاتين الصفتين المتفارتين، يجعل أمر مزجها ونطقها أكثر مشقة على اللسان"^(٢).

إن ما ذهب إليه عمر عبد الرحيم في رأيه السابق في معظمه صحيح ، لكن مسألة الاستعلاء مع الفتح ، والتسفل والانحدار مع الكسر تحتاج إلى إعادة نظر عند الكثيرين كما ظهر من الآراء السابقة وسيظهر مثله في الصفحات اللاحقة من هذا البحث .

وغاية الإمالة عند الدكتور إبراهيم السامرائي تكمن في أنسها وسيلة من وسائل تيسير النطق ، وبذل أقل مجهود عضوي^(٣). وغايتها عند الدكتور غالب المطلبي محصورة في تحقيق الانسجام ، قال : " والملاحظ ههنا أن الإمالة إنما كانت للانسجام بين الأصوات"^(٤) .

ويرى الباحث أن غاية الإمالة لا تخرج عما ذهب إليه علماء العربية وعلماء القراءات من القدماء والمحدثين ؛ وذلك أنها تهدف إلى التقريب بين أصوات اللين طلباً لتحقيق الانسجام بينها ، من أجل الوصول إلى غاية أهم من ذلك ألا وهي تحقيق السهولة في النطق ، والتقليل من الجهد العضوي المبذول. فمن المعلوم أن إمالة الألف نحو الياء ، أو الفتحة نحو الكسرة ، ما هي إلا محاولة للتقريب بين هذه الأصوات المتباعدة . وهذا ما أشار إليه ابن جني ؛ حيث قال : " ولو قلنا عالم فلم نمل ، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حدود من موضع عالٍ ، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف ، فتقرب بذلك من

(١) في اللهجات العربية ، ص ٦٧ .

(٢) قضية الخفة والقتل وأثرها في اللغة ، عمر عبد الرحيم ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، ١٩٩٦ ، ص ٤٨ .

(٣) المصطلحات الصوتية في كتب التراث ، ص ٣٧٨ .

(٤) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، ص ١٢٨ .

كسرة اللام ، فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مفرط العلو ، وهذا أخف من الانكسار بعد إشباع الفتحة " (١) ولكن ليس في الفتحة علو ولا في الكسرة تسفل .

* أقسام الإمالة

على الرغم من تناول النحاة لموضوع الإمالة وكثرة الحديث عنها في مؤلفاتهم ، إلا أنني لم أجد عند واحد ممن رجعت إلى مؤلفاتهم النحوية ذكراً لأقسام الإمالة (٢) . لكن بعض الباحثين المحدثين أشار إلى أن الإمالة عند علماء العربية القدماء قسمان : إمالة شديدة ، وإمالة متوسطة . (٣) وقال الدكتور إبراهيم أنيس : " من أجل ذلك كان القدماء يقسمون الإمالة إلى نوعين : إمالة خفيفة وإمالة شديدة " (٤) . ويمكن أن يكون المقصود بالقدماء في الرأي السابق هم القراء أو علماء القراءات وليس النحاة .

أما علماء القراءات فقد ذكروا أن الإمالة قسمان أو درجتان ، فهي عندهم شديدة وهي الكبرى ، وبين بين وهي الصغرى (٥) . فالكبرى متناهية في الانحراف ، والصغرى متوسطة بين اللفظين ، أي بين لفظ الفتح ولفظ الإمالة المحضة . (٦) قال ابن الجزري : " فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين : إمالة شديدة ، وإمالة متوسطة ، وكلاهما جائز في القراءة جارٍ في لغة العرب " (٧) .

أما المحدثون من الباحثين في علم اللغة والأصوات فقد حددوا نوعي الإمالة أو درجتيها (الكبرى والصغرى) على مقياس دانيال جونز للحركات المعيارية ، الذي يبدأ بالكسرة (i) وينتهي بالضممة (u) وبينهما ست حركات . يقول الدكتور سمير ستيتية : " وعلى ذلك يكون ما سموه بالإمالة الصغرى قريباً مما نسميه نحن الآن - في علم الأصوات - بالحركة المعيارية الأساسية الثانية ، ويكون ما سموه بالإمالة

(١) المنصف لشرح كتاب التصريف ، ص ٧٠ .

(٢) انظر باب الإمالة من : الكتاب ، المقتضب ، الأصول ، أسرار العربية ، شرح الشافية ، شرح المفصل ، ارتشاف الضرب ، للمع ، سر الصناعة ، الخصائص ، شرح التصريح ، شرح ابن عقيل ، أوضح المسالك ، للهمع . إلا أن ابن يعيش أشار إلى شدة الإمالة أو خفتها شرح المفصل ٥٤/٩ .

(٣) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء ، ص ١٥٩ .

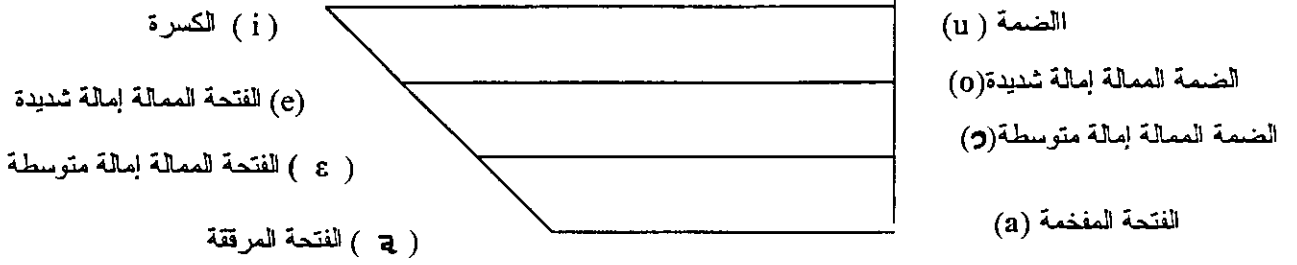
(٤) في اللهجات العربية ، ص ٦٥ .

(٥) انظر في الدراسات القرآنية واللغوية ، د. عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٤٢ .

(٦) سراج القارئ المبتدئ ، ص ١٠٣ .

(٧) النشر ٣٠/٢ .

الكبرى قريباً مما نسميه بالحركة المعيارية الأساسية الثالثة " (1) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي (2):



وتعرف الحركات (i , e , ε , a) بالحركات الحنكية ، أو الحركات الأمامية ؛ لأنه أثناء إخراجها يتحرك اللسان في اتجاه الحنك الصلب (3). أما الحركات (a,ɔ,o,u,) فهي حركات السلسلة الطبقيّة أو الخلفيّة ، حيث يصعد ظهر اللسان في إنتاجها تجاه الحنك الرخو أثناء انسحابه للوراء ، فيكبر حجم التجويف الفموي ، وتخفض مقابل ذلك النغمة الخاصة به ، ويصبح جرس الحركات المنطوقة بهذا الشكل خفيضاً (4).

فالإمالة التي يتحدث عنها النحاة ، والتي هي موضوع بحثنا هذا تتمثل في الحركتين المعياريتين الثانية (e) والثالثة (ε) . وهذا ما أشار إليه الدكتور سمير سنيّية في رأيه السابق . أما الإمالة مع الحركات الخلفيّة ، فهي التي تنتج من إمالة الفتحة المفخمة نحو الواو ، كما في الزكوة والصلوة . ويظهر من الشكل السابق أن الإمالة يمكن أن تكون أية حركة واقعة بين أعلى حركة أمامية ، وأدنى حركة أمامية، أي بين الكسرة وهي الحركة المعيارية الأولى ، والفتحة المرفقة وهي الحركة المعيارية الرابعة . ويمكن أن تكون الإمالة أية حركة واقعة بين أعلى حركة خلفيّة وأدنى حركة خلفيّة ، أي بين الضمة وهي الحركة المعيارية الثامنة ، والفتحة المفخمة وهي الحركة المعيارية الخامسة .

* حكم الإمالة

اختلفت الآراء في حكم الإمالة ، ففي الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين أنها جائزة يرى آخرون أنها واجبة ، ولدى كل طرف ما يبرر أو يعزز به وجهة

(1) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص 108 .

(2) انظر : علم اللغة العام / الأصوات ، د. كمال بشر ، ص 141 .

(3) الصوتيات ، مالمبرج ، ص 76 .

(4) انظر السابق ، ص 77 .

نظره . قال سيبويه: " واعلم انه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يُميل ، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، ويميل بعض ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره و أمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر . فإذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرَيِّته خَلَط في لغته ، ولكن هذا من أمرهم " (١) .

لقد اختلف فهمُ الباحثين وتفسيرهم لرأي سيبويه السابق ؛ فقد رأى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن رأي سيبويه السابق يعني أن الإمالة واجبة لا جائزة ، قال : " وكلام سيبويه في هذا النص صريح في أن العربي لا يمكنه أن يتخلى عن عادته اللغوية في الفتح والإمالة ، فهو يفتح ما يميله غيره ، ويميل ما يفتحه غيره ، لا كما يشاء له الهوى؛ بل لأن ذلك كما يقول سيبويه من "لغته" التي توارثها ولا يمكن أن يجري على لسانه غيرها " (٢) . وهذا ما فهمه الباحث من هذا النص ، فسيبويه يرى أن أمر العرب في الإمالة غير مطرد على قياس لا يخالفونه ، كما أن الفتح غير مطرد كذلك ، فللعربي أن يميل أو لا يميل ، ولا يعاب عليه ذلك . ومن هنا فإنني أرى أن الإمالة عند سيبويه جائزة لا واجبة ، ولكنها ملزمة لمن اعتادها، إذ إن العربي لا يغيّر في لغته ولا يزاوج فيها بين ظاهرتين متناقضتين كالفتح والإمالة ، والفك والإدغام ، والإعلال وعدمه .

إذا فالإمالة واجبة على من اعتادها عادة لغوية ، وليست واجبة على العرب باطراد وهذا ما قصده الدكتور عبد الفتاح شلبي في رأيه السابق، ووافقه الباحث في ما ذهب إليه . وقد نصّ الدكتور عبدا لفتاح على هذا صراحة ، قال : " وسيبويه في هذا النص أكثر صراحة في أن الإمالة واجبة عند من مذهبه الإمالة ، ولا يستطيع أن يتخلى عنها على كل حال " (٣) . وقال : " وما قاله سيبويه من أن حكم الإمالة الوجوب لا الجواز قال به أبو علي الفارسي " (٤) . والذي أريد تأكيده هنا أن سيبويه لم يقصد أن الإمالة واجبة بإطلاق ، ولكنها واجبة على من اعتادها في لغته .

(١) الكتاب ١٢٥/٤ .

(٢) في الدراسات القرآنية واللغوية ، ص ١٣٨ .

(٣) السابق والصفحة ذاتها .

(٤) السابق والصفحة ذاتها .

أما محمد الأنطاكي فقد فهم من نص سيبويه السابق : " أن قواعد الإمالة عند قبيلة ليست كقواعدها عند قبيلة أخرى " (١). وقال الدكتور حسام النعيمي مشيراً إلى رأي سيبويه السابق في حكم الإمالة : " إنها لم تكن لازمة بكل أنواعها في كل القبائل ؛ بل قد يميل بعضهم ما يفتحه الآخرون ، ويفتح ما يميلونه " (٢) .

فحكم الإمالة عند سيبويه الجواز بشكل عام ، لكنها واجبة على من اعتادها في لغته . قال : " فأما نابَ ومالَ وباعَ فإنه من يميل يلزمها الإمالة على كل حال " (٣). فمن اعتادها ألزم نفسه بها ، ولكن ذلك ليس لأمر في الكلام يوجبها ؛ ولكن لأن الإنسان لا يغير في عادته اللغوية ، فمن اعتادها التزم بها في كل أحوالها . وهذا ما يخص قدماء العرب ، أما في أيامنا هذه فعوامل التغيير كثيرة ، تلك هي التي تجعل الإنسان يغير في عاداته اللغوية .

وعن عدم اطراد الإمالة في القبائل العربية يقول الدكتور حسام النعيمي: "هذا القلق في الصوت الذي نسمعه في الإمالة على ألسن القبائل العربية ، والتردد بين ظهوره أحياناً في قبيلة وخفائه في أخرى ، وظهوره في بعض القبيلة وخفائه في بعض ، واختفائه في حاضرة الحجاز ، وظهوره في بعض صوره عند بعضهم ، وكثرته في بعض قبائل البداوة ، وخفائه في بعض صوره عندهم ، يجعلنا نميل إلى أن الصوت كان يمر بمرحلة اضطراب وقلق هي إرهاصات تطور صوتي فيه تخليط بين الألف التي هي من أصل ياء والتي جاءت زائدة ابتداء ، والتي هي منقلبة عن واو ، فهو إذن صوت كان يمرّ بمرحلة انتقال " (٤). وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى مسألة التطور هذه واعتبر الإمالة مرحلة متقدمة على الفتح في بعض الأفعال (٥).

والإمالة عند المبرد جائزة كذلك ، قال : " فأما قولهم : هذا رجل حجّاج فلم تجز الإمالة ؛ لأنه لا شيء يوجبها " (٦)، ووصف المبرد الإمالة في مواقع

(١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها ٩٤/١ .

(٢) في الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، ص ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ١٣١/٤ .

(٤) في الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، ص ٢٠٤ .

(٥) انظر ص ١٧٥ . من هذا البحث .

(٦) المقتضب ٥١/٣ .

مختلفة بأنها: (حسنة ، وأحسن)^(١)، و(لم تصلح، ولم تحسن ، وهي أكثر ، ...)^(٢). وهي جائزة كذلك عند ابن يعيش ، قال وهو يتحدث عن أسباب الإمالة : " فهذه أسباب الإمالة وهي من الأسباب المجوزة لا الموجبة ، ألا ترى أنه ليس في العربية سبب يوجب الإمالة لا بدّ منها بل كلُّ ممالٍ لعلّةٍ فلك أن لا تميله مع وجودها فيه " (٣).

والإمالة واجبة عند الأنباري وليست جائزة ، قال : " فهذه ستة أسباب توجب الإمالة " (٤) . وهي واجبة كذلك عند مكي بن أبي طالب ، قال : " اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث " (٥). أما عند الاستربادي فهي جائزة عند من اعتادها في لغته ، قال : " اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها ، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح " (٦).

صحيح أن الإمالة ليس لها سبب يوجبها ، لكن ليس للمرء أن يتحدث على هواه ، فمن اعتاد عادة لغوية لزمته في كل المواضع المماثلة لما يجري في تلك العادة اللغوية. يقول الدكتور عبد الفتاح شلبي معقّباً على رأي الاستربادي السابق : " ونرى الرضي قد أخطأ خطأ ظاهراً لا يمكن الاعتذار منه؛ حيث يقول : " بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته " وقوله : عند من هي لغته لا نستطيع كما يقول الدكتور أنيس أن نتصوّره " (٧).

وهي جائزة عند السيوطي ، ودليله على ذلك أن من العرب من أمال ومنهم من لم يُمل (٨) . وهي جائزة كذلك عند الأزهري؛ لأنه يجوز تفخيم كل ممال فهو

(١) المقتضب ٤٧/٣ .

(٢) السابق ٥١/٣ .

(٣) شرح المفصل ٥٥/٩ .

(٤) أسرار العربية ، ص ٣٤٨ .

(٥) للكشف ١٧٠/١ .

(٦) شرح الشافية ٥/٣ .

(٧) في الدراسات القرآنية واللغوية ، ص ١٤١ .

(٨) اللمع ١٨٣/٦ - ١٨٤ .

الأصل^(١). وهي جائزة كذلك عند كل من^(٢): ابن السراج ، وابن جنبي ، وابن عقيل ، وابن الجزري.

أما المحدثون ممن تعاملت مع بحوثهم ومؤلفاتهم في دراسة ظاهرة الإمالة ، فإنني لم أجد أحداً منهم تحدث عن حكمها أجازة هي أم واجبة ؟ إلا الدكتور إبراهيم أنيس فقد اعترض على النحاة لأنهم جعلوا الإمالة جائزة لا واجبة ، يقول : " هذا ولا نستطيع أن نتصور كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة !! فقد قرروا أن كل ممال يجوز فتحه ! ولو صحَّ هذا القول لأمكن أن نتصور أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما نشاء لهم أهواؤهم ، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث ؛ إذ ليس الأمرُ أمرَ مواضعة مقصودة متعمدة، وإنما هو عادة لكل قبيلة، فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة ، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح . فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية ، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها . فكان واجب النحاة أن يقولوا إن الإمالة لا مفرَّ منها عند تلك القبيلة التي تميل في كلامها ، والفتح واجب عند من لا يستطيعون غيره كمعظم الحجازيين . أما إذا كان النحاة قد أرادوا بجواز الإمالة أنه يجوز لنا حين نقرأ القرآن الإمالة أو الفتح ، فهذا أمر آخر لا نعرض له هنا بشيء "^(٣).

ورأي الباحث في هذه المسألة كراي الدكتور إبراهيم أنيس ، فمن اعتاد الإمالة في قراءته لزمته، ومن اعتاد الفتح لزمه ؛ لأن المسألة مسألة عادة لغوية وليس للمرء ، أن يغيّر في عاداته اللغوية حسب هواه . فالإمالة جائزة ما لم يتخذها المرء عادة لغوية فإن اعتاده أصبحت لازمة له .

* أسباب الإمالة (مواضع جوازها)^(٤)

الإمالة باعتبارها عادة لغوية لا بدَّ لها من أسباب ؛ بحيث إذا تهيأ سبب من هذه الأسباب وقعت الإمالة في الكلام . وليست هذه الأسباب ملزمة أو موجبة إلا على من اعتاد الإمالة في لغته ، فهي ملزمة له لأنها عادته اللغوية التي لا يمكن أن

^(١) شرح التصريح ٤٤٦/٢ .

^(٢) انظر : الأصول ١٦٠/٣ ، واللمع ، ص ٢٣٩ ، وشرح ابن عقيل ١٨٣/٤ ، والنشر ٣٠/٢ ، ٣٢ .

^(٣) في اللهجت العربية ، ص ٦٩ .

^(٤) هذا مصطلح ابن جنبي في اللمع ، ص ٢٣٩ ، وأطلقه الدكتور عبد العزيز مطر على أسباب الإمالة ، فهي عنده مواضع وليست أسباباً ، انظر لهجة البدو في الساحل الشمالي ، ص ٥٢ .

يتخلّى عنها بسهولة . و الإمالة ضرب من المماثلة بين الفتحة والكسرة ، والألف والياء . وقد أشار إلى هذا الدكتور غالب المطلبي فقال : " فالإمالة إن ضرباً من المماثلة بين الأصوات عموماً وضرب من الإتياع خصوصاً " (١) . وهذا ما أكده محمد الأنطاكي ؛ إذ قال : " وليست الإمالة في حقيقتها إلا شكلاً من أشكال ظاهرة التماثل ، فكما اجتمعت كسرة وفتحة أثرت الأولى في الثانية فحوّلتها إلى إمالة ، سواء كانت الكسرة قصيرة أم طويلة " (٢) .

فالإمالة - مهما كانت أسبابها - لا تخرج عن دائرة التقريب والتماثل والتأثر الحاصل بين أصوات اللين بعضها ببعض . يقول الدكتور عبده الراجحي : " والمهم في هذه الأسباب أن الإمالة تنتظم التأثير الرجعي والتقدمي أو كليهما ، فالإمالة للكسرة والياء المتقدمتين تأثر تقدمي إذ يتأثر الصوت الثاني بالأول ، و الإمالة للكسرة والياء المتأخرتين تأثر رجعي إذ يتأثر الأول بالثاني " (٣) .

أما أسبابها أو مواضعها فقد اختلف في عددها ، فقد عدّها بعضهم ستة ، ومنهم من عدّها سبعة ، ومنهم من عدّها ثمانية ، ومنهم من عدّها عشرة ، ومنهم من اكتفى بثلاثة أسباب ، وهذا الاختلاف في الظاهر فقط ، أما من حيث الواقع فأسباب الإمالة معروفة لدى الجميع ، لكن بعضهم عدّ الفروع في حين اكتفى غيره بذكر الأصول . وهذا ما سيظهر أثناء عرض هذه الأسباب .

لم يعرض سيبويه لأسباب الإمالة مجتمعة تحت عنوان واحد ، لكنه عرضها متفرقة في باب الإمالة . وكان مما قال : " فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور " (٤) و " إنما أمالوها للكسرة التي بعدها " (٥) ، و " مما يميلون ألفه كل شيء من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة " (٦) و " أما ما كان من بنات الياء ، فتمال ألفه ؛ لأنها في موضع ياء وبدل منها " (٧) و " وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء

(١) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، ص ١٢٨ .

(٢) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها ٩٥/١-٩٦ .

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ١٣٧ ، وانظر ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن ، ص ١٤٨ .

(٤) الكتاب ١١٧/٤ .

(٥) السابق والصفحة ذاتها .

(٦) الكتاب ١١٨/٤ .

(٧) الكتاب ١١٨/٤ .

على هذه اللام " (١) . ونكر عبارات كثيرة تدل على مواضع الإمالة غير هذه التي نكرتها (٢) . ومثله فَعَلَ المَبْرَد (٣) .

أما ابن السراج فقد اختصر المسألة وعرض هذه الأسباب مجتمعة قائلاً : " والأسباب التي يُمال لها ستة : أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسرة ، أو يكون منقلباً أو مشبهاً للمنقلب ، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال ، أو إمالة لإمالة " (٤) ، وهي كذلك عند كل من (٥) : ابن جني ، وابن الأنباري وابن يعيش ، والسيوطي . وأسباب الإمالة عند الشيخ الحملاوي سبعة ، قال : " ولها أسباب وموانع ، فأسابها سبعة " (٦) .

أما الذين اعتبروا أسباب الإمالة ثمانية فمنهم : أبو حيان ، والشيخ خالد الأزهري وابن هشام . قال أبو حيان : " وأسبابها الكسرة والياء ، وانقلاب الألف عن الياء ، أو مالها إليها في حال ، وتشبيهه بالألف المنقلبة عن الياء ، وشبهه بالألف المنقلبة عن الياء ، وشبهه بالألف المشبهة بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال ، وإمالة لإمالة " (٧) .

وهي عند مكى بن أبي طالب ثلاثة ، قال : " اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث : وهي الكسرة ، وما أميل ليدل على أصله ، و الإمالة للإمالة " (٨) . وهي عند ابن الجزري عشرة ترجع إلى شيئين ، قال : " فأسباب الإمالة قالوا : هي عشرة ترجع إلى شيئين : أحدهما الكسرة ، والثاني الياء " (٩) ، وأضاف : " قلت وتمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال ، وللفرق بين الاسم والحرف فتصبح الأسباب اثني عشر سبباً والله أعلم " (١٠) .

(١) الكتاب ١١٩/٤ .

(٢) انظر السابق ١١٧/٤ - ١٣٠ .

(٣) انظر المقتضب ٤٢/٣ - ٤٦ .

(٤) الأصول ١٦٠/٣ .

(٥) انظر اللمع ص ٢٣٩ ، وأسرار العربية ص ٣٤٨ ، وشرح المفصل ٥٥/٩ ، والهمع ١٨٤/٦ .

(٦) شذا العرف في فن الصرف ص ١٨٠ .

(٧) ارتشاف للضرب ٢٣٨/١ ، وشرح التصريح ٣٤٧/٢ - ٣٤٩ ، وأوضح المسالك ٣١٧/٤ - ٣١٨ .

(٨) الكشف ١٧٠/١ .

(٩) النشر ٣٢/٢ ، وانظر الإتيان في علوم القرآن ، السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة

العصرية ، صيدا وبيروت ، ١٩٨٧ ، ٢٥٧/١ .

(١٠) النشر ٣٢/٢ ، وانظر الإتيان في علوم القرآن ٢٥٧/١ .

ومهما يكن عدد أسباب الإمالة ، فليس ذلك مهماً في رأيي ، إنما المهم هو معرفة المواضيع التي تمال فيها الفتحة قصيرة أو طويلة وتفسير سبب الإمالة في كل موضع أو حالة . ومن هنا فإنني سأجمل هذه المواضيع على النحو التالي :

أولاً : إمالة الفتحة الطويلة (الألف) بسبب الكسرة

تمال الفتحة طويلة أو قصيرة إذا وجدت معها الكسرة متقدمة عليها أو متأخرة عنها. ومن هذه الحالة تعدُّ الإمالة مظهراً من مظاهر المماثلة الجزئية بين الصوائت، تقدمية أو رجعية ؛ وذلك طلباً للانسجام بين أصوات اللين . يقول الدكتور عبد العزيز مطر : " والتفسير الصوتي لإمالة الفتحة الطويلة إلى الكسرة الطويلة إذا سبقتها أو تلتها كسرة أو ياء ، هو أن في ذلك نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين وهو ما سماه القدماء في هذا الباب بالتناسب " ^(١) . فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، سواء أكانت الكسرة قصيرة نحو : عابد ، وعالم ، ومساجد ، أو طويلة نحو مفاتيح و هابيل ^(٢) ؛ وذلك للتقريب بين صوتي الفتحة والكسرة طلباً للخفة ، وتسهيلاً للنطق .

قال سيوييه : " وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَدْرٌ ، فجعلوها بين الزاي والصاد ، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ، كذلك يُقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك " ^(٣) . فتجنباً للتنافر بين الفتح والكسر حدثت الإمالة ، وذلك على النحو التالي :

أ - ما كانت الفتحة الطويلة (الألف) فيه قبل الكسرة :

عالم : ālim < ← عالم : ēlim <

هابيل : hābil ← هابيل : hēbil

انتقال من الفتح إلى الكسر تقريب الفتح من الكسر بالإمالة

^(١) لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية ، ص ٥٤ .

^(٢) انظر الكتاب ١١٧/٤ .

^(٣) الكتاب ١١٧/٤ .

ب- ما كانت الفتحة الطويلة (الألف) فيه بعد الكسرة ، وتكون هذه الحالة في أربعة مواضع^(١) هي :

أن تكون الفتحة منفصلة عن الكسرة بصامت واحد ، وذلك نحو عماد وكتاب . فإن الفتحة الطويلة (الألف) تمال مماثلة جزئية للكسرة التي سبقتها ، وإن فصل بينهما بصامت . قال سيوييه : " وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك ، والأول مكسور نحو عماد أملت الألف ؛ لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف "^(٢) أي أن الصامت لا يقوى على إضعاف قوة الكسرة ، وإبطال تأثيرها في الألف وإمالتها نحوها (إمالة الألف نحو الكسرة) .

كتاب : kitāb ← كتاب : kitāb
من غير إمالة تقريب بالإمالة

أن يكون بين الألف والكسرة السابقة لها صامتان بشرط أن يكون أولهما ساكناً نحو: سربال : sirbāl . قال سيوييه : " وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة ، كما رفعه في الأول ... ، وذلك قولهم : سربال وشمال " ^(٣) ، فالصامت بحكم غير الموجود لضعفه بسبب سكونه .

سربال : sirbāl ← سربال : sirbāl
من غير إمالة تقريب بالإمالة

وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف ، كانت الإمالة أقوى . قال الاستربادي : " فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الألف حرف أو حرفان ، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقبها "^(٤) . وإذا كان قبل الألف كسوتان كان مقتضى الإمالة أقوى . قال الاستربادي : " وإذا تتابع كسرتان كحليلاب "^(٥) ، أو كسرة وياء نحو كيزان ، كان المقتضى أقوى "^(٦) .

^(١) انظر شرح الشافية ٦-٥/٣

^(٢) للكتاب ١١٧/٤ .

^(٣) السابق والصفحة ذاتها .

^(٤) شرح الشافية ٥/٣ .

^(٥) الحليلاب نبت ينسب على الأرض وتدوم خضرتها في القيظ ، وله ورق أعرض من الكف ، شرح الشافية

٥/٣ حاشية رقم (٢) .

^(٦) شرح الشافية ٦-٥/٣ ، وانظر شرح المفصل ٥٦/٩ .

وفي قوله " كسرة وياء نحو كيزان " شيء غير صحيح ، وهو أن مثاله " كيزان " ليس فيه كسرة وياء ، وما فيه هو ياء فقط (الكسرة الطويلة) ، وحرف اللين (الحركة الطويلة) لا تسبق بحركة قصيرة من جنسها. ولكن القداء وبعض المحدثين يظنون أن الصامت السابق لحرف اللين متحرك بحركة قصيرة من جنس حرف اللين لتناسبه ، والواقع أن الأمر خلاف ذلك ، فما قبل حرف اللين هو صامت محرّك بالحركة الطويلة التي هي حرف اللين ، ويتضح هذا من المثال ذاته الذي طرحه الاستربادي (كيزان : kizān) .

٣- أن يكون بين الألف والكسرة صامتان أحدهما الهاء ؛ وذلك لاعتبار الهاء فاصلاً ضعيفاً ؛ وذلك لخفائها وكونها صوتاً مهتوتاً^(١). قال سيبويه : " ذلك قولك يريد أن يضربها ، ويريد أن ينزعها ؛ لأن الهاء خفية ، والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور ، فكأنه قال : " يريد أن يضربها " (٢) . فكأن الهاء معدومة (٣) .

يضر بها : yaḍribahā ← يضر بها : yaḍribahē

من غير إمالة

بإمالة / ممانلة بين الحركتين

وهنا يلحظ إمالة الفتحة التي تسبق الهاء ممانلة للكسرة السابقة لها ، وتمشياً مع إمالة الألف ؛ لأن الانتقال من الكسر إلى الفتح إلى الإمالة يكون ثقيلاً، فحصلت ممانلة كلية وأخرى جزئية . وقد أشار سيبويه لمثل هذا ؛ حيث قال : "واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها" (٤) .

٤- أن تكون بين الألف والكسرة ثلاثة صوامت ، بشرط أن يكون الأول منها ساكناً وأحد الآخرين الهاء، وذلك نحو درهماك : dirhamēk . قال ابن هشام وهو يتحدث عن وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة : " إما بحرف نحو كتاب وسلاح أو بحرفين أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها، أو ساكن نحو شمال وسرداح ، أو بسهدين وبالهاء نحو درهماك " (٥) .

(١) انظر ص ٢٦٩ من هذا البحث.

(٢) الكتاب ١٢٣/٤ .

(٣) شرح الشافيه ٦/٣ .

(٤) الكتاب ١٢٦/٤ .

(٥) أوضح المسالك ٣١٨/٤ ، وانظر شرح الشافيه ٦/٣ .

والذي أود أن أشير إليه هو أن الذي لا يمنع الإمالة مما يقع بين الكسرة والألف هو حاجز ضعيف، إما صامت ساكن ، وإما الهاء لضعفها و خفائها . ويرى النحاة أن الكسرة المتقدمة على الألف أدعى للإمالة من المتأخرة عليها. وحثهم في ذلك أن في الفتح تصعداً ، وفي الإمالة تسفلاً ، وهذا الرأي يحتاج إلى إعادة نظر ، فالذي يحدث هو العكس ، وقد توقفت عند هذه النقطة في ما مضى من هذا البحث^(١) .

قال ابن يعيش : " إلا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخرة ؛ وذلك أنها إذا كانت متقدمة كان في تقدمها تسفل في الكسرة ثم تصعد إلى الألف ، وإذا كانت الكسرة بعد الألف كان في ذلك تسفل بعد تصعد والانحدار من عالٍ أسهل من الصعود بعد الانحدار وإن كان الجميع سبباً للإمالة^(٢) .

وعقبت عبير بني مصطفى على هذا الرأي بقولها " إن هذا الفهم مبني على افتراض أن اللسان يتصعد بنطق الألف ، وينحدر بنطق الكسرة ، وليس الأمر كذلك، بل العكس هو الصحيح"^(٣) .
ثانياً: إمالة الفتحة القصيرة

الفتحة القصيرة لا تختلف في حقيقتها عن الفتحة الطويلة إلا في الكمية . ويرى النحاة أن الفتحة تُمال في المواقع التالية^(٤) :

إذا وقعت قبل الألف ، قال سيبويه وهو يتحدث عن إمالة الفتحة التي تقع قبل الهاء : " فأمال ما قبلها ، كما يُميل ما قبل الألف"^(٥) ، والصواب أنه ليس قبل الألف فتحة كما ذكرت .

أن تقع الفتحة قبل الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة في غير ياء، وكونها متصلتين ، نحو من الكبر ، أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو من

(١) انظر ص ١٧٩ من هذا البحث .

(٢) شرح المفصل ٥٦/٩ .

(٣) الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص ١٠٦ .

(٤) انظر أوضح المسالك ٣٢١/٤-٣٢٢ وشرح التصريح ٣٥١/٢-٣٥٢ .

(٥) الكتاب ١٤١/٤ .

عمرو^(١) . قال سيبويه : " وذلك قولك من الضّرر ، ومن البعر ، ومن الكبير ، ومن الصّغر ، ومن الفُقر ، لما كانت الرّاء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء ، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف ؛ لأنّ الفتحة من الألف ، وشبه الفتحة بالكسرة ، كشبه الألف بالياء ، فصارت الحروف ههنا بمنزلتها ، إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الرّاء " ^(٢) . وقال : "وتقول من عمرو ، فتميل العين ؛ لأنّ الميم ساكنة " ^(٣) ، والصواب أنّ الذي أميل هو فتحة العين من (عمرو) وليست العين هي التي أميلت كما ذكر سيبويه ؛ لأنّ الإمالة إنّما تحدث في الحركات لا الصوامت ، بل إنّ الإمالة في حقيقتها هي حركة (حرف لين ممال) . وإمالة الفتحة هنا في (عمرو) إنّما حدثت لتمائل كسرة الرّاء التي بعدها مماثلة رجعية جزئية .

أن تقع الفتحة القصيرة قبل هاء التأنيث ، وذلك في الوقف دون الوصل ؛ لأنّ هذه الهاء تكون تاء في الوصل ، وتكون هاء في الوقف . وهي التي تكون في آخر الاسم نحو فاطمة وحمزة ^(٤) .

قال سيبويه : " وقال : سمعتُ العرب يقولون : ضربتُ ضرباً ، وأخذتُ أخذاً ، شبه الهاء بالألف ، فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف " ^(٥) يقصد الفتحة التي تكون قبل الألف حسب اعتقاده ، وهي غير موجودة في الواقع .

أما وجه الشبه بين الألف والهاء كما يراه النحاة فيظهر من قول ابن هشلم : " لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : في المخرج ، والمعنى ، والزيادة ، والتطرف ، والاختصاص بالأسماء " ^(٦) . وقال الاستربادي : " أقول : لَمّا كان هاء التأنيث يشابه الألف في المخرج والخفاء ، ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتأنيث أميل ما قبل هاء التأنيث ، كما يُمال ما قبل الألف ؛ لأنّ ما قبل أَلْف التأنيث مطّرد جواز إمالته لا يمنعه شيء ... وأيضاً الهاء خفيفة ، فكأنّ الفتحة في الآخر ، والآخر محل التغيير ، فباجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء

(١) أوضح المسالك ٣٢١/٤ - ٣٢٢ .

(٢) الكتاب ١٤٢/٤ .

(٣) السابق والصفحة ذاتها .

(٤) انظر الوقف على المختوم بالتاء ، ص ٦٧ من هذا البحث .

(٥) الكتاب ١٤٠/٤ - ١٤١ .

(٦) أوضح المسالك ٣٢٢/٤ .

التأنيث" (١) . ولا أظن أن للمعنى ، والزيادة، والاختصاص ، أثراً في الجانب الصوتي ، كما أن الألف ليست خفية خفاء الهاء.

وأما وجه الشبه الذي يترك أثراً في الجانب الصوتي بين الألف والهاء فيتمثل في أن كلا من الهاء والألف ينطق دون وجود عارض يعترض الهواء الخارج من الرئتين عبر القناة الصوتية مرورا بالحلق والقم . ومن هنا فإن السامع قد يختلط عليه صوت الألف بالهاء ، خاصة إذا كانا متتالين . وبناء عليه فإنه يمكن أن تفسر إمالة الفتحة التي تسبق هاء التأنيث في الوقف على أنها ضرب من المخالفة بين صوتين متقاربين نطقاً ، وهما الفتحة والهاء ، ومخالفة أخرى بين الفتحة التي تسبق الهاء والفتحة السابقة لها طويلة كانت أم قصيرة . فلذلك كانت هذه الإمالة طباع العربية كما قال الكسائي (٢) .

ومهما يكن من أمر هذه الإمالة (إمالة الفتحة التي تسبق هاء التأنيث) ، فقد وصفها أبو حيان بأنها من الأسباب الشاذة للإمالة (٣) . إلا أن هذا النوع من الإمالة مسموع في أيامنا هذه ، حيث نسمع كثيراً من ينطق الأسماء المؤنثة المنتهية بتاء التأنيث بحركة ممالاة فيقولون : فاطمة ، وأمنة ، وحمزة ، وغيرها من الأسماء والصفات ، بل نسمع من يحذف التاء ويجعل ما قبلها كسرة طويلة نحو (فاطمي: fāṭmī) بدل من فاطمة ، وكل ذلك في الوقف دون الوصل.

قال جان كانتينو في هذه المسألة : " وأما في الألسن الدارجة العصرية فإن علامة التأنيث في الكلمات المؤنثة غير المضافة تكون بصورة الوقف، أي : (هـ) أو مجرد فتحة متبوعة بهاء خفيفة، بل بهاء كثيراً ما لا تُسمع ، وذلك حتى داخل الجملة. ويطراً عندئذ على الحركة تطويل تعويضي فتدخلها الإمالة كما تدخل الفتحات الطويلة الآخرة ، بل وتكون الإمالة أشد منها في الفتحات الطويلة الآخرة " (٤).

(١) شرح الشافيه ٢٤/٣ ، وانظر شرح التصريح ٣٥٢/٢ ، والكشف ٢٠٣/١ ، والنشر ٨٧/٢ .

(٢) انظر النشر ٨٢/٢ .

(٣) انظر الهمع ١٩٥/٦ .

(٤) كروس في علم أصوات العربية ، ص ١٦٢ .

و أمال الكسائي الفتحه التي قبل هاء السكت ، قياسا على إمالة ما قبل هاء التأنيث، لكن ذلك عُدَّ من الممنوع .قال ابن هشام : " وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً، نحو (كتابيه) والصحيح المنع خلافاً لثعلب و الأنباري " (١) . والصحيح إمالة ما قبل هاء السكت ، وليس هاء السكت ذاتها .

وقال مكي بن أبي طالب : " وقد أضاف قوم إلى هاء التأنيث في الإمالة ، إمالة ما قبل هاء السكت في (كتابيه وحسابيه) وهو غلط ، لا يجوز ذلك ؛ لأن هاء السكت لا تتقلب تاء في الوصل ، ولا تشبه الألف ، ولا أصل لما قبلها في الإمالة " (٢) .

ثالثاً: إمالة الفتحه الطويلة (الألف) المنقلبه عن أصل

ويكون ذلك في الألف المنقلبه عن واو أو ياء كما في :

أ- أن تكون الألف منقلبه عن ياء منطرقة حقيقة كالفتى ، واشترى ، أو تقديراً كفتاة، لتقدير انفصال تاء التأنيث (٣) . ويظهر ذلك من خلال تثنية الاسم نحو فتى : فتيان، وتصريف الفعل نحو اشترى : يشتري .

ب- أن تكون الألف المنقلبه عن واو أو ياء عيناً لفعل أجوف ، نحو : خاف وباع، واشترطوا في ذلك أن يكون أولها مكسوراً عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة، خفتُ وبعْتُ ، أي على وزن "قلتُ" (٤) . قال سيبويه : " فأما ناب ومال وباع ، فإنه من يميل يلزمها الإمالة على كل حال ؛ لأنه إنما ينحو نحو الياء التي الألف في موضعها . وكذلك خاف ؛ لأنه يروم الكسرة التي في خفتُ كما نحا نحو الياء " (٥) .

واشترط الاستربادي أن تكون هذه الألف منقلبه عن واو في فعل وليس في

اسم . قال : " عن واو مكسور ، ليس ذلك على الإطلاق ، بل ينبغي أن يقال : عن مكسور في الفعل " (٦) .

(١) أوضح المسالك ٣٢٢/٤ .

(٢) للكشف ٢٠٦/١ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٣١٧/٤ ، وشذا العرف ، ص ١٨٠ .

(٤) انظر التطبيق الصرفي ، ص ١٩٠-١٩١ .

(٥) الكتاب ١٣١/٤ .

(٦) شرح الشافيه ١٠/٣ وانظر تفسير ذلك وتفصيله ١٠/٣-١١ من الكتاب ذاته .

قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين، إذا كان أول فعلتُ مكسوراً نحو الكسر ، كما نحوًا نحو الياء في ما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز ، فأما العامة فلا يميلون " (١).

فالإمالة عند سيبويه في هذه الحالة مردّها إلى أن الألف فيه منقلبة عن ياء، فالياء هي سبب الإمالة ، وكسر أول الفعل عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة. أما ما كانت الألف فيه منقلبة عن واو فعلة الإمالة فيه كسر أو له عند إسناده إلى ضمائر الرفع . ومن هنا فإن إمالة الألف التي أصلها ياء أقوى وأرجح من إمالة الألف التي أصلها واو ، وهذا ما نصّ عليه ابن يعيش ، قال : "إلا أنه فيما كان من الياء أحسن ؛ لأن فيه علتين ، كونه من الياء ، وهو مكسور في هَيْبُتُ وبعْتُ، وليس في ذوات الواو إلا علة واحدة وهو الكسر لا غير " (٢).

وعلة إمالة الألف المنقلبة عن ياء علة دلالية، وذلك أنها تدلُّ على أن أصل الألف ياء. وكذلك الأمر بالنسبة للألف المنقلبة عن واو فهي للدلالة على أن الفاء من الفعل الماضي المسند إلى ضمائر الرفع مكسورة (فِلْتُ) نحو : خِفْتُ نِمْتُ ، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش، قال: "وفي الفعل صار بمكان كذا و كذا وباع وهاب، إنما أميلت ههنا لتدل أن الأصل في العين الياء ، وأنها مكسورة في بعْتُ وصِرتُ وهَيْبُتُ ... ، وكذلك إن كان من فعل بكسر العين وألف منقلبة عن واو نحو خاف زيد من كذا " (٣) . وهذه العلة عندي ضعيفة ؛ وذلك لأن القوانين الصوتية لا تعمل على اعتبار ما كان ، ولا على اعتبار ما سيكون ، ولكن على اعتبار ما هو كائن ، فهي تتعامل مع المنطوق ، وليس مع ما كان عليه ، أو ما سيكون عليه المنطوق . يقول الدكتور غالب المطلبي : " إن من الصعب التعليل - من قبل وجهة النظر الصوتية - جواز الإمالة فيما أصله واو في مثل هذا الفعل ؛ لأن من حق الإمالة في مثل هذه الحالة أن تكون من الفتح إلى الضم ، لا من الفتح إلى الكسر " (٤).

(١) الكتاب ١٢٠/٤ ، وانظر الأصول ١٦٢/٣ .

(٢) شرح المفصل ٥٨/٩ ، وانظر المقضب ٤٣/٣ .

(٣) شرح المفصل ٥٦/٩ .

(٤) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، ص ١٢٩ .

ويمكن قبول هذا النوع من الإمالة إذا اعتبرناها عادةً لغويةً غير مشروطة بأسباب صوتية ، أو أن الإمالة في هذا الموقع حدثت طرداً للباب على وتيرة واحدة. و الأحسن من هذا أن نقول إن الإمالة في مثل هذه الأفعال يمكن تفسيرها على أساس من المخالفة الصوتية بين الفتحتين الطويلة والقصيرة ، وذلك على النحو التالي :

هَابَ : hāba	←	هَابَ : hēba
خَافَ : hāfa	←	خَافَ : hēfa
بَاعَ : bā<a	←	بَاعَ : bē<a
بِالفتح		بِالإمالة

وإني لأميل لهذا التفسير أكثر، لكونه يُبنى على جانب صوتي.

وعن ضعف هذه الحالة من حالات الإمالة (هذا الموضع من الإمالة) قال أبو حيان : " انقلاب الألف عن الياء هو سبب تقديري ضعيف ليس في قوة الكسرة والياء ... ومن العرب من لا يُميل ما انقلبت فيه الألف عن ياء " (١). وقال سيبويه: " وقال أكثر الفريقين إمالة : رمى فلم يُمل ، كره أن ينحو نحو الياء إذ كان إنما فرَّ منها " (٢) . ومن هنا فقد وصف المبرد الإمالة في الأفعال الثلاثية الناقصة التي تكون الألف فيها منقلبة عن واو نحو : دعا و غزا بأنها قبيحة (٣) . وتردد المستشرقون في قبول هذا التفسير لهذه الحالة من حالات الإمالة ؛ قال جان كاننينو : " ولنا أن نتردد في قبول هذا التفسير، إذ هو لا يطابق الأمثلة الواردة في لغة التخاطب وإذ إن تطبيقهم له على كثير من الحالات الخاصة كان أقرب إلى البراعة منه إلى إرضاء العقل ، والدليل على ذلك أنهم اضطروا في تفسير إمالة (غزا ، وصفا ، ودعا) وهي أفعال ناقصة واوية إلى الركون إلى صيغة المبني للمجهول نحو " غزِيَّ " ... ؛ وذلك لأن في هذه الصيغ ياء ، وكذلك اضطروا في تفسير إمالة " ماتَ "، وأصله " مَوَتَ " بالواو إلى الالتجاء إلى صيغة المتكلم في الماضي وهي

(١) ارتشاف الضرب ٢٤٢/١ .

(٢) الكتاب ١٢٦/٤ .

(٣) انظر المقتضب ٤٤/٣ .

"مبت" ، وذلك لاحتواء هذه الصيغة على كسرة . ومن ذلك يظهر ما في مثل هذه التفسيرات من تكلف " (١) . والباحث يرى أن ما ذهب إليه كانتينو في اعتراضه على رأي النحاة في تفسير هذه الحالة من الإمالة صحيح ؛ ذلك أن تفسيرهم هذا غير مقنع من الناحية اللغوية الصحيحة، وهذا ما دعاني إلى وصفها بالضعف.

وقال الاستربادي معقباً على رأي سيوييه السابق : " يعني أنهم قلبوا الياء ألفاً أولاً ، فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء " (٢) . ومن هنا فقد اعتبر الدكتور عبد الجواد الطيب هذه الإشارة من سيوييه و الاستربادي دليلاً على أن الإمالة مرحلة متقدمة على الفتح ، وأن المحدثين ليسوا وحدهم هم الذين يقولون بهذا الرأي دون غيرهم ، وإنما سبقهم إلى القول به بعض القدماء (٣) .

وتفسير هذا الضرب من الإمالة عند علماء القراءات لا يختلف عما ذهب إليه النحاة من أنها وقعت للدلالة على الياء والكسرة، قال مكي بن أبي طالب : " وعلمة الإمالة في ذلك أنه أمال ؛ ليدل على أن الحرف منها ينكسر عند الإخبار في قولك: خفت ... فدل بالإمالة على أن الأول مكسور منها عند الإخبار ، فعملت الكسرة المقدره ، فأميلت الألف لها" (٤) .

رابعاً: إمالة الفتحة الطويلة (الألف) بسبب الياء وذلك:

أ - أن تقع الألف قبل ياء كبايعته وسأيرته ، وقد أهمله الأكثرون (٥) . وفي هذه الحالة أميلت الألف نحو نصف الحركة الياء مماثلة جزئية لها ، وذلك على النحو التالي :

سأيرته : sāyartuhu ← سَأِيرْتُهُ : sāyartuhu
بالتفتح بالإمالة

ب- أن تقع الألف بعد ياء ويكون ذلك في الحالات التالية (٦) :

(١) دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٥٨ .

(٢) شرح الشافية ١١/٣ .

(٣) انظر من لغات العرب لهجة هنيل ، ص ٧٤-٧٥ .

(٤) الكشف ١٧٤/١ .

(٥) أوضح المسالك ٣١٨/٤ .

(٦) انظر شرح المفصل ٥٦/٩ ، وأوضح المسالك ٣١٨/٤ .

أن تكون الياء مجاوره للألف مجاورة مباشرة دون أن يفصل بينهما فاصل،
وجائز أن تتجاوز الحركة ونصف الحركة دون فاصل يفصل بينهما ، وذلك نحو
بَيَان .

بَيَان : bayān ← بَيَان : bayēn
بالفتح بالإمالة

أن تكون الياء مفصولة عن الألف بصامت واحد ، كما في شَيَان وحيوان.
ويرى ابن يعيش أن الإمالة للياء الساكنة من نحو شَيَان و عِيْلَان أقوى من الإمالة
للياء المتحركة من نحو الحيوان والميلان ؛ لأن الساكنة أكثر ليناً واستقلالاً فكانت
أدعى للإمالة^(١) . وأظن أن السبب هو أن الفتحة التي على الياء في حيوان وميلان
هي التي أدت إلى إضعاف الياء وجعل الإمالة في الساكنة أقوى منها في الياء
المتحركة .

أن تكون الياء مفصولة عن الألف بصامتين ، بشرط أن يكون أحدهما هاء ؛
وذلك لضعف الهاء و خفائها كما مرّ . ومثال ذلك (بَيْتَهَا) من قولنا : دخلَ بَيْتَهَا .

بَيْتَهَا : baytahā ← بَيْتَهَا : baytihē
بالفتح بالإمالة

يلحظ أن هذه الحالات لا تختلف عن حالات إمالة الألف إذا وقعت بعد
الكسرة، إلا بحالة واحدة ، وهي إمالة الألف الواقعة بعد الكسرة ، عندما يفصل
بينهما ثلاثة صوامت ، ولم يرد هذا في حالات إمالة الألف إذا وقعت بعد الياء
نصف الحركة .

والإمالة للياعين نحو كَيْال وبياع أقوى من الياء الواحدة ؛ لأن الياعين بمنزلة
علتين وسببين، وإمالة ما الياء فيه مجاورة للألف من نحو السَيْال والبيان ، أقوى
من إمالة ما تباعدت عنه^(٢) .

خامساً: إمالة الفتحة الطويلة (الألف) المشبهة بالمنقلبة

(١) شرح المفصل ٥٦/٩ .

(٢) السابق والصفحة ذاتها .

تشبه الألف بالألف المنقلبة عن ياء ، وذلك إذا كانت الألف في كلمة على وزن من الأوزان التالية: "١- فَعْلَى وتكون الألف فيه للإلحاق نحو عنقسي ، والتأنيث نحو رضوى . هذا في الاسم أما في الصفة فنحو سكرى .

٢- فَعْلَى ويكون فيه الإلحاق نحو ذفري ، وللتأنيث نحو نكري .

٣- فُعْلَى ولا يكون ألفه إلا للتأنيث ، وتكون اسماً نحو بهمي ، وصفة نحو حُبلى .

٤- فُعَالَى و ألفه للتأنيث ، ويكون اسماً نحو حُبارى ، وصفة جمع تكسير نحو سُكارى .

قال السيوطي: "أمال حمزة والكسائي وخلف كل ألف على فعلى بضم الفاء

أو كسرهما أو فتحها ، كطوبى وبُشرى وقصوى ، والقريبى والأنثى ، والدنيا ،

وإحدى ، ونكري ، وسيماء ، وضيزى ، وموتى ، ومرضى ، والسلوى ، والتقوى ،

وألقوا بذلك موسى ، وعيسى ، ويحيى ، وكل ما كان على وزن فُعَالَى بالضم " (٢).

إنَّ أول ما يلحظ على هذه الأوزان الأربعة أن ثلاثة منها تخلو من الكسرة أو الياء

اللتين هما السبب الأهم في حدوث الإمالة ؛ إذ إنَّ الإمالة تعني تقريب الألف من

الكسرة أو الياء . وهذه الأوزان هي (فَعْلَى وفُعْلَى وفُعَالَى) أما (فَعْلَى) فإنها

مكسورة الفاء ، فيمكن أن تفسر الإمالة فيها على أساس من المماثلة أو التقريب؛ فقد

أميلت الألف فيها لتقرب صوتياً من الكسرة ، وإن كانت الألف مفصولة عن الكسرة

بصامتين ، إلا أن أولهما ساكن ، والساكن حاجز ضعيف ، وهذا ما اشترطه النحاة

في مثل هذه الحالة . والسؤال هنا لماذا أميلت الألف في الأوزان التي تخلو من

الكسرة أو الياء إذن ؟

ويرى الباحث أن الإمالة في هذه الأوزان الثلاثة يمكن أن تفسر حسب

الظاهرتين التاليتين:

١- المخالفة الصوتية وتكون بوزنَيْ (فَعْلَى وفُعَالَى) ، نحو : (سكرى وسُكارى)؛

حيث تحدث المخالفة الصوتية بين الصوائت في الصيغتين بين الفتحة القصيرة

والفتحة الطويلة . (الألف المقصورة) في سكرى ، وبين الفتحتين الطويلتين

(الألفين) في سكرى ، ويكون ذلك على النحو التالي :

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٤٢/١ ، و الاقناع ٢٩٤/١-٢٩٧ .

(٢) الإقناع في علوم القرآن ٢٥٩/١ .

يفهم من كلام سيبويه السابق أنهم أمالوا الألف هنا لإمالة ما قبلها ليس إلا .
كما ويُفهم منه أيضاً أن من أمال الألف الأولى ليس ملزماً بإمالة الثانية مماثلة لها ،
علماً بأن الألف الثانية في (عماداً) هي تتوين فتح وليست ألفاً ، ولكنها تتحول ألفاً
في الوقف . قال الاستربادي : " وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تتوين ؛ لأن
الأواخر محل التغيير ، وليبان الألف وفقاً " (١) . ومن الممكن أن تتقدم هذه الإمالة
أو تتأخر عن الذي أميلت لأجله . قال أبو حيان : " وقد تتقدم الإمالة على الذي أميل
لأجلها ، وقد تتأخر إمالة تاء اليتامى ، وسين أسارى ، وكسالي وكاف سكارى ،
وصاد النصارى لإمالة ما بعدها ، وقرأ بذلك بعض القراء " (٢) . وقال السيوطي :
"وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الإمالة عليه ، وما أميل لتأخر الإمالة
عنه" (٣) .

وأريد أن أذكر بأن التاء والسين والكاف والصاد في الأمثلة التي نكرها أبو
حيان لم تمل ، ولكن الذي أميل هو الفتحة الطويلة التالية لهذه الصوامت ؛ لأن
الإمالة لا تصيب الصوامت ، ولكنها مختصة بالحركات . فإن قيل إن المقصود هو
الحركة القصيرة المحركة بها هذه الصوامت ، قلت إن هذه الصوامت محركة
بالحركة الطويلة (الألف) ، والألف غير مسبوقه بحركة قصيرة من جنسها أبداً ،
ويتضح ذلك من كتابتها الصوتية :

naṣārā ، kusālā ، sukārā ، Yatāmā

فالتاء ، والكاف ، والسين ، والصاد في الأمثلة السابقة متبوعة بفتحة طويلة
(الألف) ، ولا توجد حركة قصيرة بينهما . وتكون هذه الإمالة في الكلمة الواحدة أو
ما أشبهها ، وقد تكون المجاورة في هذه الإمالة بعيدة ، قال أبو حيان : " وهذه
المجاورة جاءت في ما هو كلمة أو كالكلمة ، نحو معزانا؛ لاتصال الضمير فيه ،
وقد تبعد المجاورة وتفصل كما أمالوا " والضحي " (٤) لإمالة " وما قلى " (٥) (٦) .

(١) شرح الشافية ١٣/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٤٥/١ .

(٣) الهمع ١٩٣/٦ .

(٤) الضحي : ١ .

(٥) الضحي : ٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٤٥/١ ، وانظر الهمع ١٩٣/٦-١٩٤ ، وشرح الشافية ١٣/٣-١٤ .

وغيرض هذه الإمالة التناسب بين الأصوات المتجاورة والمتقاربة وقد تكون متباعدة قليلاً . وهذا ما ذهب إليه النحاة . قال ابن يعيش : " أمالوا الألف لألف مماله قبلها... والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها " (١) .

وفاية هذه الإمالة عند الاسترباذي هي التخفيف ، وذلك بتعديل الصّوت في مجموع الكلمة . فالإمالة للإمالة إنما كانت للتقريب بين الأصوات ، ومحاولة التناسب والانسجام بين فواصل الآيات في القرآن الكريم ، كما في (والضحى ، وقلى) . وبالتقريب والانسجام تتحقق غاية أخرى هي التخفيف والاقتصاد في الجهد، وهو هدف مهم من بين الأهداف الصوتية التي تعمل القوانين الصوتية من أجلها إن لم يكن أهمها .

قال الدكتور عبد العزيز مطر : " وفي إمالة ما سبق اقتصاد في الجهد العضلي وذلك أن الانتقال من الكسر إلى الفتح أو العكس (سواء أكانت الفتحه والكسرة طويلتين أم غير طويلتين) يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض بأن تصبح متشابهة " (٢)، فحركة الإمالة تقرب ما بين الفتحه والكسرة ؛ لأنها تقع بينهما .

موانع الإمالة :

يقصد بموانع الإمالة (الأصوات الصامتة) التي إذا جاورت الفتحه بنوعيها الطويلة والقصيرة منعتها من الإمالة . وتكون هذه الموانع قبل الفتحه أو بعدها . وموانع الإمالة عند النحاة تعود إلى عاملين يمنع كل واحد منهما الفتحه من الإمالة ، وهذان العاملان هما : حروف الاستعلاء ، والراء إذا كانت غير مكسورة (٣) . هذا مع وجود سبب الإمالة الرئيس وهو الكسرة بنوعيها الطويلة والقصيرة ونصف الحركة الياء .

وحروف الاستعلاء سبعة هي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والحاء (٤) .

(١) شرح المفصل ٥٨/٩ - ٥٩ .

(٢) لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية ، ص ٥٤ .

(٣) الإقناع ٢/٢٦٩ .

(٤) الكتاب ٤/١٢٨ ، و المقتضب ٣/٤٦ ، و الأصول ٣/١٦٣-١٦٤ وهي مجمع عليها عند النحاة .

قال سيبويه: " فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة : الصاد ، والضاد ، والطاء، والظاء، والغين ، والقاف ، والخاء . إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه، وذلك قولك: قاعد ، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم" (١) . هذا إذا كان أحد حروف الاستعلاء متقدماً على الألف ، أو متأخراً عنها، فإنه (أعني حرف الاستعلاء) يمنع الألف من الإمالة . قال سيبويه : " وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها ، وذلك قولك : ناقد ، وعاطس ، وعاصم ، وعاضد ، وعاظل ، وناخل ، وداغل " (٢) .

قال المبرد : " وهي بعد الألف أمنع ؛ لئلا يتصعد المتكلم بعد الانحدار " (٣) . وفي هذا القول إشارة صريحة إلى أن في الألف تسفلاً وانحداراً خلافاً للذين قالوا إن في الألف تصعداً واستعلاء كما تقدم في هذا البحث .

وتمنع هذه الحروف الإمالة عند عامة قبائل العرب التي اعتادت إمالة الألف، وليس عند قبيلة دون أخرى ، أو عند فرد دون آخر ، فمن اعتاد إمالة الألف ، امتنع عن إمالتها عندما تسبق أو تلحق بواحد من هذه الحروف السبعة . قال سيبويه : " ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته " (٤) .

وحروف الاستعلاء تمنع الإمالة حتى لو فصل بينها وبين الألف بصامت . قال سيبويه : " وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف ، وذلك قولك : نافخ، ونابع ، وناقق ، وشاحط، و عالط، وناهض، و ناشط، ولم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا " (٥) .

وكما أنه لا أحد يميل الألف إذا جاورها مباشرة واحد من حروف الاستعلاء، فكذلك الحال هنا، إذا فصل بين الألف وحروف الاستعلاء بصامت واحد . قال سيبويه : " واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحدٌ إلا من لا يؤخذ بلغته ؛ لأنها إذا كانت مما ينصب في غير هذه الحروف لزمها النصب ، فلم يفارقها في هذه الحروف ، إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف " (٦) .

(١) للكتاب ١٢٨/٤ وانظر الأصول ١٦٤/٣ .

(٢) للكتاب ١٢٩/٤ .

(٣) المقتضب ٤٦/٣، وانظر شرح المفصل ٦٠/٩ .

(٤) للكتاب ١٢٩/٤ .

(٥) السابق والصفحة ذاتها .

(٦) السابق والصفحة ذاتها .

وكذلك إذا فصل بين الألف وحروف الاستعلاء بصامتتين ، فإن حروف الاستعلاء تمنع الألف الإمالة ، كما منعتها عندما كانت مجاورة لها مباشرة ، وعندما فصل بينهما بصامت واحد . قال سيبويه : " وكذلك إذا كان شيء منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ، و منافيح ، و معاليق ، و مقاريض ، و مواعيظ ، و مبالغ . ولم يمنع الحرفان النصب " (١) . وهذا يدلُّ دلالة قاطعة على قوَّة حروف الاستعلاء في منعها للإمالة ؛ بحيث إنَّ الفصل بينها وبين الألف بصامت ، بل بصامتتين لم يقوَ على حجب تأثيرها عن الألف ومنعها إياها من الإمالة .

ويرى سيبويه أنَّه إذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً ، فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف ؛ لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية ثم يصوبون ألسنتهم ، فالانحدار عليهم أخف من الإصعاد ، فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقِعاً واحداً ، فكان الانحدار أخف عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حال التسفل (٢) . هذا حسب اعتقادهم بأنَّ في الألف تصعداً ، و أنَّ في الإمالة تسفلاً وانحداراً .

وكذلك إذا كان بين الألف والكسرة المتقدمة عليها حرفان (صامتان) أحدهما من حروف الاستعلاء ، جازت إمالة الألف ، بشرط أن يكون حرف الاستعلاء ساكناً ؛ لأنَّ سكونه يضعفه من جهة ، ولأنه يصبح وكأنه هو الحرف المحرك بالكسرة السابقة له كما يرى النحاة من جهة أخرى . قال سيبويه : " وإذا كان أوَّل الحرف مكسوراً ، وبين الكسرة والألف حرفان ، أحدهما ساكن ، والساكن أحد هذه الأحرف ، فإن الإمالة تدخل هذه الألف ؛ لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة ، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تُمال معه الألف ، صار كأنه هو المكسور ، وصار بمنزلة القاف في قفاف . وذلك قولك ناقة مقلات ، والمصباح ، والمطعان ، وكذلك سائر هذه الحروف " (٣) .

أما علة منع هذه الحروف للإمالة عند النحاة فتكمن في كونها مستعلية والألف مستعلية كذلك ، فعدلوا عن الإمالة وأبقوا الألف على حالها مفتوحة ، فهم

(١) الكتاب ٤/١٣٠ ، وانظر المقتضب ٣/٤٧ .

(٢) الكتاب ٤/١٣٠ .

(٣) السابق ٤/١٣٠-١٣١ .

يرون أن استعلاء هذه الحروف حال دون عمل الكسرة المتسفلة كما يرون . قال سيبويه : " وإنما منعت هذه الحروف الإمالة ؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي ، وقربت من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدعمونه " (١).

واعترض الدكتور سمير ستيّية على رأي سيبويه السابق بقوله : " إن ما ذكره سيبويه ليس صحيحاً من الناحية الصوتية العلمية المعاصرة ، فإن الألف ليس صوتاً مستعلياً ، ولا معنى لقوله : " والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى " ، فاللسان عند نطق الفتحة ومدّها (وهو الألف) ينزل إلى أقصى درجة ينزل إليها عند نطق حركة . وعكس ما ذكره سيبويه هو الصحيح ، فإنه يكون أسهل على اللسان أن ينتقل من وضع الاستعلاء عند نطق الصاد والضاد والطاء والظاء ، إلى الوضع الذي يزول إليه عند نطق الحركة المعيارية الأساسية الثانية وهي الإمالة الصغرى " (٢).

وتمنع هذه الحروف الألف من الإمالة - على رأي المبرد - لأنها حروف أتصلت من اللسان بالحنك الأعلى ، وهي حروف منفتحة المخارج ؛ فلذلك وجب الفتح (٣).

وفسر الاسترياذي سبب منع هذه الحروف للإمالة بالسبب ذاته الذي فسّر به سيبويه منعها للإمالة ، لكنه أضاف على ذلك أن الفتح أصل ، والإمالة فرع ، والأصل أولى من الفرع ، لذلك بقيت الألف على حالها مفتوحة من غير إمالة . قال : " وذلك لمناقضتها للإمالة ؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف ، فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها ؛ لأن أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها ؛ فترجح

(١) الكتاب ١٢٩/٤، وانظر أسرار العربية ، ص ٣٥٠.

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص ١١٢ .

(٣) المقتضب ٤٦/٣ .

الأصل^(١)، والصَوَابُ أن اللسان لا ينخفض بالإمالة بل يرتفع ، وكلمة كانت الإمالة أشد كان ارتفاع ظهر اللسان نحو الحنك العلوي أكثر .

ويرى النحاة أنه وإذا كانت غاية الإمالة هي طلب المجانسة لتحقيق الانسجام بين أصوات اللين ، فإن منع حروف الاستعلاء للإمالة هو ضرب من المحافظة على التجانس بين أصوات اللين أيضاً . جاء في شرح التصريح قوله في هذه المسألة : " وإنما منعت المستعلية الإمالة طلباً لتجانس الصَوْتِ كما أميل طلباً له ؛ لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك ، فلو أميلت الألف في صاعد ، لانحدرت بعد إصعاد ، ولو أميلتها في هابط لصعدت بعد انحدار ، وكلاهما شاق ، لكن الثاني أشق ؛ فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعاً^(٢) .

إذن فالنحاة مجمعون على أن حروف الاستعلاء تمنع الإمالة ؛ لأن اللسان يرتفع في نطقها ، وينحدر بالإمالة ، والألف مستعلية - حسب رأيهم - لذا فإنه من الصعب على اللسان أن ينحدر بعد الاستعلاء ، خصوصاً إذا اجتمع سببان للفتح هما حروف الاستعلاء والألف . قال ابن يعيش : " لأن الصوت يستعلي عند النطق بها إلى أعلى الحنك و الإمالة تسفل وكان بينهما تناف^(٣) . إضافة إلى أن الفتح أصل و الإمالة طارئة واتباع الأصل أرجح . هذا هو مجمل آراء النحاة في تفسير علة منع حروف الاستعلاء للإمالة .

والذي يهمنا هنا هو التفسير من الناحية الصوتية وهي مسألة الاستعلاء مع الألف وحروف الاستعلاء ، والانحدار مع الكسرة و الإمالة . فقد أجمع القدماء على أن اللسان يرتفع إلى الأعلى أثناء نطق الحروف المستعلية ، قال ابن جنبي : " ومعنى الاستعلاء : أن تتصعد في الحنك الأعلى ، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق ، و أما الخاء ، والغين ، والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها^(٤) ، وقال ابن يعيش : " والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أم لم تطبق^(٥) . فالاستعلاء يعني إذن تصعد اللسان إلى أعلى . وسواء في ذلك انطبق اللسان أم لم ينطبق .

(١) شرح الشافية ٣/١٤-١٥ .

(٢) شرح التصريح ٢/٣٤٩ .

(٣) شرح المفصل ٩/٦٠ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١/٦٢ .

(٥) شرح المفصل ١٠/٤٨ .

وقد أخذ علماء اللغة المحدثون بهذا الرأي^(١). يقول عبد الرؤوف إسماعيل: "إنّ الذي منع إمالة الألف مع هذه الحروف هو أنّ هذه الحروف مستعلية ، ومعنى الاستعلاء أن تصعد إلى الحنك الأعلى عند النطق بها"^(٢). ومن هنا فقد خلص الدكتور عبد القادر مرعي من تعريفات القدماء والمحدثين للاستعلاء إلى أنّه (أعني الاستعلاء) ظاهرة صوتية تعني تفخيم الصوت وتغليظه ، نتيجة اتساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى ، عند ارتفاع مؤخرة اللسان ومقدمه أثناء النطق بأصوات الاستعلاء^(٣).

وأضاف عبد الرؤوف إسماعيل سبباً آخر لعدم إمالة الألف مع هذه الحروف، وهو أنّ هذه الحروف مفتوحة - على حد قوله - قال: "وكما يبدو لي أن السبب الأساسي في عدم إمالة الألف مع هذه الحروف ، بالإضافة إلى كون هذه الحروف مستعلية ، هو أنّ هذه الحروف مفتوحة ، وليست مكسورة ؛ لأنّ الكسرة سبب من أسباب الإمالة، فإذا كُسرت فإنه يتم إمالة الألف في نحو (خاف) ، إذ أميلت الألف لانكسار الخاء"^(٤).

إنّ ما ذهب إليه عبد الرؤوف إسماعيل يكون صحيحاً ، لو كانت هذه الحروف لا تقع مع الألف إلاّ مفتوحة ، ولكن الواقع غير ذلك ، فهي تكون مكسورة ويتوفر فيها حينئذ السبب الرئيس للإمالة ، ولكن الألف لا تُمال . لكنه بنى رأيه على حالة واحدة ، وهي عندما تقع هذه الحروف قبل الألف مباشرة دون أن يفصلها عن الألف فاصل ، وذلك واضح من الأمثلة التي نكرها وهي: "قاعد ، وغائب ، وخامد، وصاعد ، وطائف ، وضامن ، وظالم" وهي الأمثلة التي وردت عند سيبيويه في هذا السياق . ولكن أحداً من النحاة لم يقل بما قاله عبد الرؤوف إسماعيل ، والواقع لا يؤيد ما قال ، فقد تجاوز الحالات التي تُفصل بها هذه الحروف عن الألف ، سواء كانت متقدمة على الألف أو متأخرة عنها ، نحو "ناقد ،

(١) المصطلح الصوتي عند علماء العربية للقدماء ...، ص ١١٨.

(٢) البحث الصوتي عند ابن جني ، ص ١٩١ .

(٣) المصطلح الصوتي عند علماء العربية للقدماء ...، ص ١١٩.

(٤) البحث الصوتي عند ابن يعيش ، ص ١٩١ .

وعاصم ، وعاطس ، وعاضد ، ... " وغيرها من الأمثلة التي ذكرها سيبيويه وغيره .

وكذلك فإن الأمثلة التي نكرها ، محرّكة بالألف ذاتها (الفتحة الطويلة) التي تليها ، وليست محرّكة بفتحة قصيرة كما يظنُّ هو ومن قال بهذا الرأي من القدماء والمحدثين .

ويرى الدكتور عبد العزيز مطر أنَّ الألف لم تُملَّ مع حروف الاستعلاء ؛ لأنها لو أميلت لما تحقّق الانسجام الصوتي بين حروف اللين . يقول : " والتفسير الصوتي لعدم الإمالة مع الأصوات السابقة ، هو أنها أصوات يصعد مؤخر اللسان - عند النطق بها - مرتفعاً نحو الحنك الأعلى ، والفتحة التالية لها تكون مفخمة ، أي أنها صوت لين خلفي ، ولو أميلت هذه الفتحة مع هذه الأصوات لما تحقّق الانسجام الصوتي ؛ لأنَّ الإمالة صوت لين أمامي ، أي غير مفخم ؛ لهذا كان الفتح مع الأصوات السابقة أكثر مناسبة لطبيعتها وأدعى إلى الانسجام الصوتي من الإمالة " (١) .

وأظنُّ أنَّ رأي الدكتور عبد العزيز مطر هو الصحيح ، ولكنه مسبوق إلى هذا الرأي ، قال ابن يعيش : " فهذه الألف في جميع ما نكرناه منصوبة غير ممالاة ، لما نكرناه من إرادة تجانس الصوت ، لا سيما وهي مفتوحة ، والفتح مما يزيد لها استعلاء " (٢) . وقد ورد في ما تقدم من هذا البحث قول آخر لابن يعيش يؤيد هذا الرأي (٣) .

وعلى الرغم مما قيل في هذه المسألة من آراء للقدماء والمحدثين ، إلا أنَّ عبير بني مصطفى ترى خلاف ذلك ، فهي ترى أنَّ حروف الاستعلاء من العوامل المشجّعة على الإمالة وليس العكس . تقول : " إنَّ مصطلح موانع الإمالة قام أصلاً على افتراض غير مسلم بصحته ، وهو قول النحاة إنَّ اللسان ينحدر بالكسر ، ويرتفع بالفتح ، وحروف الاستعلاء يرتفع بها اللسان ، لذا كان من الصعب على اللسان أن ينحدر بعد استعلاء ، أو يستعلي بعد انخفاض ، ومن هنا منعت هذه

(١) لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية ، ص ٥٨ .

(٢) شرح المفصل ٥٩/٩ .

(٣) انظر ص ١٧٩ من هذا البحث .

الحروف الإمالة . والصحيح أن اللسان ينخفض بالفتح ولا يرتفع ، على النحو الذي بينا سابقاً؛ لذا كان من الأولى بالنحاة لو أنهم عرفوا حقيقة الكسرة ، أن يجعلوا هذه الحروف من العوامل المشجعة على الإمالة وليس العكس^(١) .

وحتى لو أن القدماء لم يعرفوا حقيقة الكسرة -على حد تعبيرها - فإنهم عرفوا حقيقة حروف الاستعلاء التي يرتفع بها اللسان إلى الأعلى ، على ما بينا من آراء القدماء والمحدثين فيها ، وذلك كافٍ للقبول بتفسيرهم لسبب منع هذه الحروف الإمالة ، إذ إنها لو أميلت الألف معها لكان الناتج صوتاً خلفياً مفخماً ، والإمالة التي نتحدث عنها صوت أمامي مرقق والله أعلم.

أما العامل الثاني من العوامل التي تمنع الإمالة فهو الرّاء واشترطوا في ذلك أن تكون الرّاء غير مكسورة ، وأن تكون متصلة بالألف إما قبلها وإما بعدها^(٢) ، أي أن لا يفصل بين الرّاء والألف بصامت . قال سيبويه : " وإذا كانت الرّاء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الرّاء ، لم تمل في الرّفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار ، كأنك قلت هذا فعائل ، وكذلك في النّصب ، كأنك قلت فعائل ، فغلبت ههنا فنصب كما فعلت ذلك قبل الألف . وأما في الجرّ فتميل الألف ، كان أوّل الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً^(٣) .

وعلة منع الرّاء للإمالة تكمن في أنها حرف مكرر ، فالحركة عليها كالحركتين على غيرها ؛ ولهذا عدّت الرّاء بحكم حروف الاستعلاء في حال كونها مضمومة أو مفتوحة . قال سيبويه : " والرّاء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة " ^(٤) ، وقال المبرد : " اعلم أن الرّاء مكررة في اللسان ، ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة ، فكأنها حرفان " ^(٥) .

وهذا هو رأي ابن يعيش في علة منع الرّاء للإمالة ، إلا أنه فسّر كيفية منعها للإمالة . قال : " اعلم أن الرّاء حرف تكرير ، فإذا نطقت به خرج كأنه متضاعف وفي مخرجه نوع ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فويق الثّيايا ، فإذا كان

(١) الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص ١٠٠ .

(٢) أوضح المسالك ٣١٩/٤ ، و للهمع ١٨٩/٦ ، شرح التصريح ٣٤٩/٢ .

(٣) للكتاب ١٣٦/٤ .

(٤) السابق والصفحة ذاتها .

(٥) المقتضب ٤٨/٣ ، وانظر الأصول ١٦٧/٣ .

مفتوحاً أو مضموماً منعت إمالة الألف نحو قولك (هذا راشد وهذا فراش) ، فلم يميلوا هاهنا وأجروه مجرى المستعلي ... ولأنهم لما نطقوا كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين ، فقويت على نصب الألف ، وصارت بمنزلة القاف ، فهي في منع الإمالة أقوى من غيرها من الحروف ، ودون المستعلية في ذلك " (١) .

وإذا كانت مكسورة فهي تقوي الإمالة ، أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأن الكسرة تتضاعف ، وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة فالضم والفتح يتضاعفان وهما يمنعان الإمالة " (٢) .

قال سيبويه : " وذلك لأنّ الرّاء لما كانت تقوى على كسر الألف في فعال في الجر وفعال ، لما ذكرنا من التضعيف قويت على هذه الألفات ، إذ كنت إنما تضع لسانك في موضع استعلاء ثم تتحدر " (٣) .

فعله منع الرّاء للإمالة في عُرف النحاة هي أنها صوت مكرر وشبيهه بالمستعلي ، وينتج عن تكريرها مضاعفة لها وللحركة عليها . قال الاستربادي : " اعلم أن الرّاء حرف مكرر ، فضمتها كضمتين ، وفتحتها كفتحيتين ، وكسرتها ككسرتين ، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء ؛ لأنّ تكرر الفتح والضم خلاف الإمالة ... ، فيغلب غير المكسورة سبب الإمالة " (٤) .

وتغلب الرّاء المكسورة حروف الاستعلاء ؛ وذلك في أنها تميل الألف ، ولا يقوى حرف الاستعلاء على فتحها ومنعها من الإمالة . قال سيبويه : " ومما تغلب فيه الرّاء قولك : قارب وغارم وهذا طارد . وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الرّاء مكسورة بعد الألف التي تليها " (٥) ، فالألف في الأمثلة السابقة تُمال رغم أنها جاءت بعد حرف استعلاء مباشرة، وسبب ذلك هو وجود الرّاء المكسورة بعدها والتي تعدل كسرتها كسرتين في غيرها .

قارب: kērib، غارم: gērim، وطارِد: terid

(١) شرح المفصل ٦١/٩ .

(٢) السابق والصفحة ذاتها .

(٣) الكتاب ١٣٦/٤ - ١٣٧ .

(٤) شرح الشافية ٢٠/٣ - ٢١ ، وانظر أسرار العربية ، ص ٣٥١ ، والكشف ١٧١/١ .

(٥) الكتاب ١٣٦/٤ .

ووافق ابن يعيش سببويه في رأيه السابق، إلا أنه وضّح أكثر . قال: "وتقول (طارد وغارم)، فتميله لأجل الرّاء المكسورة؛ لأنها كالحرفين المكسورين، فغلبت هنا المستعلي كما غلبت المفتوحة على منع الإمالة الكسرة والياء ونحوهما من أسباب الإمالة؛ ولأنّ حرف الاستعلاء إذا كان قبل الألف كان أضعف في منع الإمالة مما إذا كان بعده؛ وذلك لأنه إذا تقدّم كان كالانحدار من عالٍ إلى سافل وذلك أسهل من العكس؛ ولقوّة الرّاء المكسورة بتكريرها وضعف حرف الاستعلاء إذا تقدّم ساغت الإمالة معه"^(١).

وأظن أنّ المسألة ليست مسألة انحدار من عالٍ إلى سافل كما يقول ابن يعيش. فكما تتصف حروف الاستعلاء بالتصعد والارتفاع، فإن الإمالة كذلك تتصف بالتصعد والارتفاع والتقدم إلى الأمام بالنسبة للسان. ولو حدثت الإمالة مع وجود حرف الاستعلاء والرّاء غير المكسورة لتغيّرت الإمالة من حركة أماميّة مرققة إلى حركة خلفيّة مفخمة وفي ذلك - في ظني - تناقض مع غاية الإمالة وهي تحقيق الانسجام بين أصوات اللين الأماميّة.

فآراء النحاة السابقة تمثل مجمل الآراء في هذه المسألة. ولا تختلف آراء المحدثين - بشكل عام - عن آراء القدماء فيها . فالدكتور عبد العزيز مطر يرى أنّ مؤخر اللسان يصعد مرتفعاً نحو الحنك الأعلى عند النطق بحروف الاستعلاء والرّاء، وتكون الفتحة التالية لهذه الأصوات مفخمة، أي أنها صوت لين خلفي، ولو أمليت هذه الفتحة مع هذه الأصوات لما تحقق الانسجام الصوتي؛ لأن الإمالة صوت لين أمامي ، أي غير مفخم ... ، لهذا كان الفتح مع هذه الأصوات أكثر مناسبة لطبيعتها، وأدعى إلى الانسجام الصوتي من الإمالة^(٢). وهذا يعزز ما ذهب إليه من تفسير لهذه المسألة .

ويرى الدكتور عبد العزيز مطر كذلك أنّ منع الرّاء للإمالة لا يكون إلا في حالة التفخيم؛ لأن ذلك يقرب وجه الشبه بين الرّاء والأصوات المستعلية^(٣).

^(١) شرح المفصل ٦١/٩ - ٦٢ .

^(٢) لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية ، ص ٥٨ .

^(٣) السابق ، ص ٥٩ .

ويرى الدكتور انوارد يوحنا أن الرّاء ليست مكررة على الإطلاق، فالرّاء
مستلة أكثر من كونها مكررة. فهو يرى أن الرّاء العربيّة أصلاً راء مستلة، أما
المكررة فإنها تلازم التشديد. قال: "إن الرّاء العربيّة يجب أن تكون مستلة ولا تكون
مكررة إلا مع التشديد"^(١).

ويضيف الدكتور عبد العزيز مطر للأصوات المانعة للإمالة صوتاً آخر هو
الواو؛ وذلك لشبهه بالأصوات المستعلية من جهة، وبأصوات اللين الخفيفة المفخمة
من جهة أخرى، وهذا يجعل الواو مانعة للإمالة كما منعت هذه الأصوات من
الإمالة^(٢).

وفي نهاية الحديث عن هذه المسألة، أرى أن ما ذهب إليه القديم والمحدثون
في تفسير سبب منع الرّاء المفخمة للإمالة صحيح؛ إلا أن عبير بني مصطفى توى
خلاف ذلك مثلما رفضت تفسير النحاة لسبب منع حروف الاستعلاء الألف من
الإمالة. تقول: "وما يقال عن حروف الاستعلاء ينطبق أيضاً على الرّاء، فالرّاء
تمنع الإمالة عندهم؛ لأن فتحها كفتحتين، وضمها كضمتين، وهذا لا ينفي أن اللسان
يرتفع بالكسر وينخفض بالفتح. لذا فإن افتراضهم في الأصل غير مقبول. وتظهر
عدم الدقة في فهم الحركات عندهم في تسويتهم بين الرّاء المفتوحة والرّاء
المضمومة في منعها للإمالة بينما هما مختلفان تماماً، إذ بالضممة يكون اللسان
مرتفعاً، وبالفتح يكون منخفضاً. ولو عرفوا ذلك لجعلوا الرّاء المكسورة وليس
المفتوحة أو المضمومة، مانعاً قوياً للإمالة"^(٣). هذا مع معرفتنا التامة بأن الكسرة من
أهم الأسباب الداعية للإمالة، فكيف إذا كانت الكسرة على الرّاء المكررة التي تبدو
كالكسرتين؟

بقي أن يقال إن ابن جني قد عد الإمالة ضرباً من الإدغام، فهي عنده من
الإدغام الأصغر، قال: "أما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه
منه من غير إدغام يكون هناك. وهو ضروب: فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في

(١) الرّاء في العربيّة * دراسة صوتية* ، الدكتور انوارد يوحنا ، اللسان العربي ، م ١٧ / ج ١ ، ١٩٧٩ ، ص ٨٣ ،
وانظر ص ٨٢ من البحث نفسه.

(٢) لهجة البدوي الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، ص ٥٩، وانظر التفاصيل في الصفحة ذاتها.

(٣) الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ، ص ١٠٠.

الكلام لتقريب الصوت من الصوت"^(١). وهذا ما ذهب إليه الدكتور أحمد علم الدين الجندي، فقد عدّ الإمالة والإدغام ظاهرة صوتية واحدة. قال: "ظاهرة التقريب في الأصوات وتشمل: أولاً الإمالة، ثانياً الإدغام"^(٢).

واستغرب الدكتور سمير ستيّية اعتبار ابن جنّي أن الإمالة ضرب من الإدغام. قال: "والغريب أن ابن جنّي يعدّ الإمالة ضرباً من ضروب الإدغام الأصغر"^(٣). وأضاف بعد أن نكر رأي ابن جنّي السابق: "ومعنى هذا أن الإمالة في نظر ابن جنّي إنّما هي ضرب من المماثلة، إذ إن الألف في (عالم)، و (كتاب)، تمال من أجل أن تقترّب من كسرة اللام التي بعدها في (عالم) وكسرة الكاف التي قبلها في (كتاب). ولهذا ما يؤيده في عملية التحليل التقابلي، فألف (عالم)، بفتح اللام لا تمال، وألف (شارك ودافع وصافح وأضرابها)، لا تمال في فصيح اللسان العربي"^(٤).

ورأي الباحث في هذه المسألة أن الإمالة ليست من الإدغام، حتى وإن كان في الإمالة نوع من المماثلة، فالمماثلة التي تحدث في الإمالة هي مماثلة غير تامّة (جزئية)، إذ إن الفتحة بنوعها (الطويلة والقصيرة) لا تتحول أبداً في الإمالة إلى كسرة طويلة أو قصيرة، ولكنها تتحول إلى صوت وسط بين صوتي الفتحة والكسرة. أما الإدغام فلا يحدث إلا إذا كانت المماثلة تامّة، علماً بأن الإدغام لا يكون إلا في الصوامت، وأنصاف الصوامت، أما الحركات فلا إدغام فيها .

(١) الخصائص ٢/٢٤٣.

(٢) اللهجات العربية في التراث ١/٢٧٥.

(٣) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، ص ١٠٨.

(٤) السابق، ص ١٠٩.

الفصل الرابع

الوقف

الوقف

تمهيد:

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل ظاهرة الوقف في العربية. جمع فيه كاتبه مسائل هذه الظاهرة، ثم واءم بينها، وتناولها بالتفسير الصوتي كما وردت عند القدماء والمحدثين، مبدياً رأيه في كل مسألة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وقد حصر الباحث موضوع بحثه في ظاهرة الوقف كما وردت عند دارسي العربية في مؤلفاتهم الكثيرة. أما الوقف عند القراء فلم يعرض لمسائله إلا نادراً وحيثما لزم ذلك. فالوقف من جهة الدراسات القرآنية موضوع قائم بذاته ليس محل بحثه هذه الدراسة؛ فغاية هذا الفصل التفسير الصوتي لظواهر الوقف في العربية، وما عدا ذلك فليس هذا مكانه؛ كي يكون هذا الفصل موافقاً لعنوان الرسالة.

لقد أكثر علماء السلف من قراء ونحاة في مؤلفاتهم على اختلاف أنواعها من الحديث عن الوقف، من حيث معناه وغايته وطرقه وأنواعه وشروطه، وما يصيب أو آخر الكلم من تغيير بسببه، كالتسكين أو الحذف، أو المد، أو نقل الحركة، أو التضعيف أو الإبدال أو غير ذلك. وإن من ينظر في كتب القراءات يجد فيها المعلومات الكافية عن الوقف القرآني وما يتصل به. حيث أقبل القراء على تعلمه والاهتمام به. ومن هنا فقد اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء^(١).

وقد ورد أن علياً كرم الله وجهه سئل عن معنى الترتيل في قوله تعالى: "ورتل القرآن ترتيلاً"^(٢)، فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف^(٣). وذلك كما جاء في الصحيحين أن أم سلمة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته، يقول: الحمد لله رب العالمين، ثم يقف. ثم يقول: الرحمن الرحيم، ثم يقف^(٤). فنظام الفواصل في القرآن يتطلب الوقوف على رؤوس الآيات لتبرز موسيقاها، ولا

(١) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٤٦.

(٢) المزمّل: ٤.

(٣) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٤٥.

(٤) السابق، ص ٤٦، وقواعد التلاوة، د. فرج توفيق الوليد و د. قحطان النوري، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ٨٤.

تتضح موسيقى الآيات إلا بالوقوف على رؤوسها^(١). ويفهم من هذا مدى اهتمامهم وعنايتهم بالوقف ، ولا غرابة في ذلك فهو سنة من سنن القراءة.

* الوقف في اللغة والاصطلاح

الوقف لغة الحبس. جاء في لسان العرب: "الوقف مصدر قولك وقفت الدابة ووقفت الكلمة وقفا.... وإذا وقفت الرجل على كلمة قلت: وقفتَه توقيفا ووقف الأرض على المساكين أي حبسها"^(٢). وجاء في المعجم الوسيط أن معنى وقف على الكلمة: نطق بها مسكنه الآخر قاطعا لها عما بعدها^(٣).

والذي يلحظ من معنى الوقف في المعجم الوسيط أنه قرّب المعنى اللغوي من المعنى الاصطلاحي للوقف. لكن الذي يفهمه القارئ من هذا المعنى أن الوقف لا يكون إلا بالتسكين وذلك واضح من عبارته "نطق بها مسكنة الآخر". وما التسكين في حقيقة الأمر إلا نوع من أنواع الوقف المختلفة، وإن كان النحاة قد أشاروا إلى أن الوقف بالتسكين هو الأصل. قال ابن يعيش: "فالسكون هو الأصل والأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة"^(٤). ففي السكون طلب للراحة بعد بذل الجهد في نطق الكلمات والحركات المرافقة لها.

وقد ركز النحاة في حديثهم عن ظاهرة الوقف بالسكون على أنه أصل الوقف وأكثر أنواعه تطبيقا، وهذا ما سيظهر عند الحديث عن الوقف بالتسكين في ما يلي من هذا الفصل. وعلى الرغم من هذا كله فالذي أريد أن أشير إليه هو أن الوقف لا يساوي التسكين، وبعبارة أدق أن التسكين لا يعني بالضرورة الوقف. وقد أشار النحاة أنفسهم إلى هذه المسألة، قال الاستربادي: "الوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير، وإلا لم يكن الروم وقفا، وكان لفظ من في: (من زيد) موقوفا عليه مع

(١) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨، ص ١٤٩.

(٢) لسان العرب، مادة وقف.

(٣) المعجم الوسيط، مادة وقف.

(٤) شرح المفصل ٦٧/٩ وانظر الهمع ٢/٢٠٧.

وصلك إياه بزید" (١). وكذلك يعدّه علماء القراءات والمشتغلون بعلوم القرآن، فالوقف عندهم معناه الحبس (٢). وهو الكف عن القول والفعل أي تركهما. (٣)

أما في الاصطلاح: فالوقف قطع الكلمة عمّا بعدها (٤)، كما عرفه ابن الحاجب. وقال الاستربادي: "أي أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً، لجعلها آخر الكلام سواء كان بعده كلمة أو كانت آخر الكلام" (٥).

وقال أبو حيّان: "الوقف قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة وهو اختياري" (٦). والشيء الذي لا بدّ من توضيحه هو بيان المقصود بـ "الاختيار" كما ورد في التعريفين السابقين، فالوقف اختياري في موضعه، لكنه في نهاية المطاف لازم لا بد منه، إذ لا يمكن للمتكلم أن يستمر في كلامه دون وقف بشكل مستمر؛ لأن الاستمرار في الكلام من غير وقف يرهق المتكلم، وطاقته النفسية لا تسمح بذلك. ثم إن المعاني لا تصل إلى السامع بوضوح، بل قد يضيع منها جزء كبير، إذا لم يقف المتكلم أو القارئ على المواطن التي يحسن الوقف عليها.

يقول الدكتور عبده الراجحي: "ولأننا - في الأغلب - نراعي المعاني فنقف على الكلمة التي نعرف أنها أتمت معنى معيناً أو التي نريد أن نلفت إليها انتباهاً أشد" (٧).

ويؤكد هذا ما ذكره القسطلاني من فائدة الوقف فقال ما ملّخصه: "يتوقف هذا العلم على معرفة الوقف والابتداء حينما يضطر القارئ إلى قطع نفسه؛ لأن للكلام بحسب المعنى اتصالاً يقبح معه، وانفصالاً يحسن معه القطع، فاحتيج إلى قانون يعرف ما ينبغي من ذلك" (٨).

(١) شرح الشافية ٢/٢٧١.

(٢) الرائد في تجويد القرآن، محمد سالم محيسن، دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم، ط ١، ١٩٧٥، ص ٢٤.

(٣) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٤١.

(٤) شرح الشافية ٢/٢٧١.

(٥) السابق والصفحة ذاتها.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٣٩٢.

(٧) التطبيق الصرفي، ص ١٩٨.

(٨) نقلاً عن كتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو، د. أحمد العمر، المجمع العراقي، م ٣١، ج ٤، ١٩٨٠، ص ١٥٤.

وجاء في كتاب قواعد التلاوة قوله: "إن القارئ لا يتمكن من قراءة صفحة أو أكثر في نفس واحد، فلا بدّ من أن يختار مواضع يقف عندها مع نيته مواصلة القراءة لا أن يقطعها ويعرض عنها، بشرط أن لا يخلّ هذا الوقف بالمعنى"^(١).

ويرى الدكتور تمام حسّان أن ظاهرة الوقف تعود إلى كراهية توالي الأضداد، يقول: "ولعلّ ظاهرة الوقف باعتبارها موقعيه من موقعيات السياق العربي ترجع إلى كراهية توالي الأضداد أو "كراهية التنافر" إن شئت اسما آخر لهذا المظهر من مظاهر الذوق العربي، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت الذي يأتي على تمام المعنى جزئياً أو كلياً أو عن انقطاع النفس أو لأي سبب يدعو إلى قصد الوقف يعتبر عكس الحركة تماماً فبينه وبين الحركة تنافر.... ومن هنا اختار الاستعمال أن ينشئ ظاهرة الوقف دفعا للتنافر ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية، وهو موقع يرتبط بتمام المعنى جزئياً أو كلياً"^(٢).

أمّا مفهوم الوقف عند القراء فليس ببعيد عن مفهومه عند النحاة وإن اختلفت ألفاظ الفريقيين . فمن مجمل تعريفاتهم للوقف يتبيّن لنا أن مفهوم الوقف عندهم ينحصر في: قطع الصوت عند آخر الكلمة المراد الوقف عليها زمنياً يسيراً يتنفس فيه القارئ عادة مع نية استئناف القراءة بحيث يظهر هذا الوقف على شكل سكتة يرافقها تنفس بقصد الاستعداد لمعاودة القراءة^(٣). فهم يركزون على تنفس القارئ عند الوقف. وفي هذا دلالة أكيدة على أن في الوقف راحة واستعداداً لمعاودة الكلام وبذل الجهد من جديد.

أمّا من منظور صوتي فيرى الدكتور غالب المطلبي أن الوقف في الحقيقة تغيير موقع النبر في الكلمة، فبدلاً من أن يكون النبر على المقاطع الأولى في الكلمة؛ فإنه انتقل إلى المقطع الأخير من الكلمة لغرض معيّن كالتأكيد أو التعبير عن معنى معيّن^(٤).

(١) قواعد التلاوة، ص ٨٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٣) انظر الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٤١، و الرائد في تجويد القرآن، ص ٢٤، والسلسبيل الشافي، ص ٤٥، وقواعد التلاوة ص ٨٤، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٥١٩، والمدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، ص ١٩٤.

(٤) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

■ أنواع الوقف (مظاهره أو حالاته)

* الوقف على الاسم الصحيح، وأعني به خلاف المهموز والمعتل. فالصحيح تظهر عليه الحركات رفعا ونصبا وجرًا، وهذه هي الحالات الإعرابية التي يكون عليها الاسم. وعند الوقف عليه لا بدّ من تغيير يطرأ على آخره تسكينا أو زيادة أو حذفًا أو إبدالًا أو تضعيفًا أو غير ذلك. وتختلف طريقة الوقف على الاسم تبعًا لاختلاف الحالة الإعرابية التي يكون عليها. فطريقة الوقف على الاسم المرفوع غير تلك التي يوقف بها على المنصوب أو المجرور .

* الوقف على الاسم المرفوع

يوقف على المرفوع بأحد أربعة أوجه هي: السكون والإشمام والرّوم والتضعيف^(١). ويعتبر بعض النحاة الرّوم والإشمام نوعًا واحدًا من أنواع الوقف، فيضيفون إلى هذه الأنواع نوعًا آخر من أنواع الوقف هو الوقف بالنقل. قال ابن يعيش: "فالوقف على المرفوع على أربعة أوجه بالسكون والإشمام والرّوم، والتضعيف، ونقل الحركة"^(٢). أما ابن هشام فقد عد هذه الأوجه خمسة^(٣).

وقد حكى عن الكوفيين أنهم يسمّون الإشمام روما والرّوم إشمامًا^(٤). ولعلّ الكوفيين كانوا يعكسون مفهومي المصطلحين، وإذا صحّ ذلك فإنهما ليسا شيئًا واحدًا عندهم.

وجعل النحاة لكل وجه من هذه الأوجه علامة في الخط، فعلمة السكون خاء فوق الحرف، وعلامة الإشمام نقطة بعد الحرف، وعلامة الرّوم خطّ بين يدي الحرف، وعلامة التضعيف شين فوق الحرف^(٥). ولكن هذه العلامات غير مستعملة في الكتابة في هذه الأيام.

فمعنى الخاء خفاء وخفيف؛ لأن الساكن أخفّ من غيره... وأما كون علامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف، وعلامة الرّوم فيه شيء خطّ؛ فلأن الإشمام لما كان

(١) الكتاب ٤/١٦٨، والأصول ٢/٣٧٣، وشرح الشافية ٢/٢٧١.

(٢) شرح المفصل ٩/٦٧.

(٣) أوضح المسالك ٤/٣٠٩ - ٣١٠.

(٤) للنشر ٢/٢١٢.

(٥) شرح المفصل ٩/٦٨، وانظر للكتاب ٤/١٦٩، والأصول ٣/٣٧٢، وشرح الشافية ٢/٢٧٥.

أضعف من الروم من جهة أنه لا صوت فيه، والروم فيه شيء من صوت الحركة، جعلوا علامة الإشمام نقطة، وعلامة الروم خطأ؛ لأن النقطة أول الخط وبعض له. وأما كون الشين علامة التضعيف فكانهم أرادوا شديداً أو أشد فاكتفوا في الدلالة بأول حرف منه^(١).

والسكون هو الأصل والأغلب الأكثر؛ لأنه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة^(٢). وإنما كان الوقف بالسكون هو الأصل لأنه عدم الحركة، وفي عدم الحركة استراحة، والوقف بحد ذاته استراحة. قال الاستربادي: "لأن الوقف للاستراحة ومحل التخفيف الأواخر؛ لأن الكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها"^(٣).

قال ابن الجزري: "فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع من قولهم وقفت على كلام فلان أي تركته وقطعته. ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون فهو عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث وذلك لغة أكثر العرب"^(٤). لذلك كان الوقف بالتسكين هو الأصل. وهذا هو رأي علماء القراءات في هذه المسألة.

والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل، ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون، فإن اللغة الفاشية فيه قلب التتوين ألفاً^(٥). وركز النحاة والباحثون على مسألة الاستراحة المتحققة عن طريق الوقف بالتسكين. فالوقف موضع استراحة؛ لأنه موضع يضعف فيه الصّوت، فاختراروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال وهو التسكين^(٦). بل إن غاية الوقف أصلاً هي الراحة

(١) شرح المفصل ٦٨/٩.

(٢) شرح المفصل ٦٧/٩، وانظر التيسير في القراءات السبع، أبو عمر الداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٦، ص ٥٨.

(٣) شرح الشافية ٢٧٤/٢.

(٤) النشر ١٢٠/٢ - ١٢١، وانظر الوقف والتمهيد في علم القراءات والتجويد، ص ٢٠١.

(٥) شرح الشافية ٢٧٢/٢.

(٦) الهمع ٢٠٧/٢ وانظر قضية الخفة والنقل وأثرها في اللغة، ص ٥٦.

لأعضاء النطق أثناء الكلام^(١)، والراحة بالسكون لا بالحركة^(٢)، لأن معنى السكون سلب الحركة^(٣). قال عنه السيرافي: "هو القياس وأكثر العرب يقف كذلك"^(٤).

ولا يختلف رأي المحدثين عن رأي القدماء في هذه المسألة، يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي: "وإنما كان الإسكان هو الأصل في الوقف؛ لأن الوقف يترك حركة الموقوف عليه فيسكن، كما أن الوقف في الغالب يطلب الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة؛ ولأن الوقف ضد الابتداء والحركة ضد السكون فكما اختصّ الابتداء بالحركة اختصّ الوقف بالسكون، ليتباين بذلك ما بين المتضادين"^(٥). ولا يقصد أن الوقف خاصّ بالسكون ولكنه الأصل في الوقف والأغلب فيه.

على الرغم من كل الذي قيل في هذه المسألة من حيث سهولة الوقف بالتسكين فإن هذا لا يعني أنه أسهل أنواع الوقف، فالوقف بالروم أسهل منه بل أسهل أنواع الوقف جميعاً، وهذا ما سيبيّن في مكانه من هذا البحث. وإن من الباحثين المحدثين من يرى خلاف ذلك؛ إذ يرى أن السكون حالة عارضة في الوقف، وأن الكثير من العرب يطلب الوقف على غير السكون. قال الدكتور طارق الجنابي: "إذا راجعنا المقولة المشهورة (العربية لا تبدئ بساكن ولا تقف على متحرك) عرفنا أن السكون حالة عارضة للوقف، وأن انتهاء الكلمة بالحركة هو الأصل. وإذا طابقنا بين مقتضى هذا المذهب والنظام المقطعي في العربية صار يقينا أن المقطع المفتوح هو الأصل^(٦)"، وقال ما ملخصه: "ولعل من أقوى الأدلة على انتهاء الكلمة العربية، والجملة العربية بمقطع مفتوح، وإيثارها ذلك إيثارا كبيرا أن كثيرا من العرب لا يقفون على الكلمة بالسكون، بل هم يلتمسون الحركة على وجه من الوجوه الآتية: الروم، والإشمام، إبدال النون ألفا في المنصوب المنون وفي (إذن)، وكذلك في نون التوكيد الخفيفة وإشباع الحركات القصيرة لتصير حركات

(١) المصطلحات الصوتية في كتب التراث، ص ٣٩٩.

(٢) أسرار العربية، ص ٣٥٤.

(٣) شرح المفصل ٦٧/٩.

(٤) شرح السيرافي على سيبويه ٤١٨/٥ نقلا عن اللهجات العربية في التراث، ص ٤٨٠.

(٥) اللهجات العربية في التراث، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

(٦) قضايا صوتية في النحو العربي، ص ٢٨٠.

طويلة من جنسها، وميل قوافي الشعر إلى الحركة، حيث لم ترد القوافي مقيدة إلا نادراً. فصحیح أن للشعر لغته الخاصة، ولكنه لم يخرج عن سمت كلام العرب^(١).

لقد حاول الدكتور الجنابي تعزيز رأيه السابق بقوله: "ولعل هذا كان مما تستريح له اللغات السامية، لأن المعروف أن اللغة الأكديّة تقبل الحركة في الدرّج والوقف، وهي أقدم اللغات السامية، وأكثرها مماثلة للعربية"^(٢).

وخلافاً لرأي الدكتور الجنابي في هذه المسألة والذي خالف فيه إجماع القدماء، فقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن العربية تؤثر المقاطع المغلقة وإن اشتملت على النوعين المغلق والمفتوح^(٣).

ويرى سامر زهير بحرة أن إطلاق الحكم في هذه المسألة فيه تجاوزاً للواقع اللغوي الذي يثبت أن استخدام العربية للمقاطع المفتوحة أكثر من استخدامها للمقاطع المغلقة تقريباً. وغاية ما في الأمر أن العربية الفصحى تميل إلى الوقوف على مقطع مغلق؛ لأن الوقف للاستراحة والكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها، فيكون بالسكون أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة^(٤).

وأضاف يقول: "نعم ثمة ظواهر لغوية قد تشير إلى ميل العربية في تطورها إلى المقاطع المغلقة مثل التتوين، وإضافة هاء السكت إلى فعل الأمر (ق) وأمثاله عند الوقف، وكذلك الإدغام...، ولكن هذا وذاك لا يبيح لنا أن نطلق الحكم في إثبات العربية للمقاطع المغلقة"^(٥).

صحيح أن المقاطع المفتوحة في العربية أكثر من المقاطع المغلقة، والعربية بطبيعتها تميل إلى المقاطع المفتوحة في الوصل ودرج الكلام، أما في الوقف فإن من الواضح المؤكد أنها تميل في معظم حالات الوقف إلى المقاطع المغلقة، وذلك بالنظر إلى واقع اللغة في أنواع الوقف المختلفة. وإغلاق المقطع يكون بالسكون أو بصامت

(١) قضايا صوتية في النحو العربي، ص ٤٨١ - ٤٨٢.

(٢) السابق، ص ٢٨٣.

(٣) انظر الأصوات اللغوية، ص ١٦٣.

(٤) المقطع في العربية دراسة صرفوتية، ص ٩٦ - ٩٧.

(٥) السابق، ص ٩٧.

ساكن كالهزمة وهاء السكت، والنتيجة واحدة وهي السكون؛ لأن هاء السكت تكون ساكنة، وكذلك الهزمة التي يؤتى بها لقفل المقطع المفتوح.

إن أكثر حالات الوقف في العربية تكون في السكون، بل إن الوقف بالسكون قد يفوق من حيث الكم حالات الوقف كلها مجتمعة^(١). وبما أن السكون ضد الحركة في طبع الأشياء كلها، وكذلك في الكلام، فإن الوقف على الساكن أسهل من الوقف على المتحرك، ومن هنا فإن القدماء كانوا على حق تماماً عندما قالوا: إن الوقف بالسكون هو الأصل.

وقد اختلف في السكون أهو حركة أم لا؟ فقد كتب الدكتور كمال بشر فصلاً عن السكون في كتابه "دراسات في علم اللغة"^(٢) ضمّنه حديثاً عن حقيقة السكون أهو حركة أم غير حركة؟ عرض فيه آراء القدماء والمحدثين في هذه المسألة وقسمهم إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى ترى أن السكون حركة ويُنعى عندهم بمصطلح حركة، وهو عندهم قسيم الحركات وواحد في سلسلة عددها^(٣).

وترى المجموعة الثانية أن السكون ليس حركة ولكنه شيء ينطق ويتلفظ به تحقياً^(٤). أما المجموعة الثالثة فتري أن السكون لا ينطق وأنه ليس بحركة وإنما هو عدم الحركة^(٥).

أما الدكتور كمال بشر فيرى أن السكون من الناحية الوظيفية حركة من الحركات للتشابه الواضح بينه وبين الحركات، وفي هذا يقول: "أما ما آل إليه بحثنا فهو أن السكون حركة على المستوى الوظيفي لا النطقي، مهملين بالطبع رمزه الكتابي لعدم جدواه في هذا الشأن. أما الحكم عليه بأنه حركة فللتشابه الواضح بين دوره ودور الحركات على المستوى الصوتي الوظيفي، وهو ما اختصت به التسمية (حركة)"^(٦).

(١) انظر شرح الشافية ٢/٢٧٢.

(٢) انظر دراسات في علم اللغة، ص ١٧٣-٢١٥.

(٣) السابق، ص ١٧٩.

(٤) السابق، ص ١٨٢.

(٥) السابق، ص ١٩٣.

(٦) السابق، ص ٢١٢.

والسكون عند الدكتور بشر وحدة صرفية أطلق عليها "المورفيم الصقر" أما من الناحية الصوتية فقد أطلق عليه مصطلح "الحركة الصقر"^(١).

وأرى ما تراه المجموعة الثالثة في أن السكون ليس حركة، بل هو ضدها، وهو ليس بشيء ينطق، وهذا لا يعني أنه لا قيمة له في العربية، فله أثره الكبير الواضح في تشكيل بنية الكلمة في العربية، إذ إن من الصعب أن تتوالى المقاطع المفتوحة، أي أن تكون الصوامت في الكلمات كلها متحركة. كما أن للسكون أثره المهم من الناحية الصوتية الموسيقية، وذلك بما يترك من أثر لدى السامع عندما يراوح المتكلم بين حركات وسكنات في كلامه. ولعل هذا الجانب هو الذي دعا ابن يعيش إلى وصف التسكين بأنه: "صنعة واستحسان عند كلال خاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات"^(٢). فلأسباب السابقة مجتمعة وغيرها من الأسباب كان أصل الوقف بالسكون.

على الرغم من كل ما ذكر من أن السكون أخف من الحركة، وأن الوقف بالسكون طلب للراحة، فإن إبراهيم مصطفى يرى أن الفتحة أخف من السكون، يقول: "والذي نحاول أن نقرره بعد، هو أن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام"^(٣).

وقال: "ولا أعلم للنحاة مثل هذا الرأي، بل قد أجد في أقوالهم ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعاً، فقد يسمونه التخفيف"^(٤). وإذا سلّمنا بأن السكون ليس بشيء ينطق، فإنه من المؤكد أن يكون أخف من الحركات ومن الفتحة التي هي أخفها، لأنها مهما خف نطقها إلا أن في نطقها بذل جهد وإن قل. وهذا لا يرافق حالة السكون التي لا نطق فيها.

أما عن سبب نقل السكون فيقول إبراهيم مصطفى: "وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون، وفحصناه حين النطق بالساكن، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط النفس

(١) انظر دراسات في علم اللغة، ص ١٣٢.

(٢) شرح المفصل ٦٧/٩.

(٣) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧، ص ٨١.

(٤) السابق والمصفاة ذاتها.

عند مخرج الحرف معتمدا على الحرف، محتفظا به، وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: أب، أت، أث، وقسته إلى نطق: با، تا، ثا^(١).

إن الوقف على الصامت بالسكون لا يستمر مدة حتى يشعر الناطق بهذا الضغط الذي يتحدث عنه إبراهيم مصطفى، وهذه الكلفة التي يشعر بها. ثم إن هذا الضغط لا يشعر به الناطق إلا إذا كان الوقف على صوت وقفي ولمدة زمنية ملحوظة، أما إذا وقف الناطق على غير الأصوات الوقفية بالسكون فإنه لا يشعر بهذا الضغط، كما أنه إذا وقف على صوت صامت وقفي وقفا لا تكلف فيه فإنه لا يشعر بهذا الضغط. إلا أن إبراهيم مصطفى يصرّ على أن الفتحة أخفّ من السكون، قال: "فهذا من طبيعة السكون، ونطق العرب به يبين لك أن الفتحة أخف منه، وأيسر مؤونة في النطق. وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسّه"^(٢).

أما الباحث فيرى أن السكون أخفّ من الحركة في طبع الأشياء كلها، ونطق الحركة - مهما خفت - يرافقه جهد، وفي سلب الحركة لا يبذل أدنى قدر من الجهد. وإذا كان إبراهيم مصطفى يعدّ السكون قسيم الحركات وأنه شيء ينطق، فإن الحركات يمكن النطق بها جميعا مفردة وهذا ما لا يمكن بالنسبة للسكون، فليس لأحد أن ينطق السكون مفردا وهذا يؤكد أن السكون ليس شيئا ينطق.

ولعلّ ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى يعود إلى مسألة إشراب الحرف صوتا مرافقا عند الوقف وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "واعلم أن في الحروف حروفا مشربة تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضعها، وهي حروف الققلية...؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو: "الحق، واذهب..."^(٣) وقال: "ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النَّفخ إلا أنها لم تضغط ضغط الأول، وهي: الزاي، والطاء، والذال، والضاد"^(٤).

(١) إحياء النحو، ص ٨١.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) سر صناعة الإعراب ٦٣/١.

(٤) السابق والصفحة ذاتها.

مكي بن أبي طالب: "إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير تصويت، ولا يفهمه الأعمى بحسّه، لأنّه لرأي العين" (١).

فالإشمام إذن ما هو إلا إشارة بالشفنتين؛ حيث تهَيَّان على الكيفية التي تنطق فيها الحركة من غير نطق لأي صوت يسمع، فهو شكل لا صوت. ومن هنا فإنه يدركه المبصر بعينه، ولكن ليس للأعمى فيه نصيب، وذلك خلافاً للرّوم الذي يكون الصّويت مسموعاً، وإن كان ضعيفاً إلا أن الأعمى يدركه بحاسة سمعه. فالإشمام للعين دون الأذن، أما الرّوم فإنه لكليهما، وإن كان أثره في الأذن أكثر من أثره في العين.

على الرغم مما ذكرته آنفاً من أن معنى الإشمام عند النحاة والقراء واحد كما يظهر من تعريفات الطرفين له، فإن مؤلفي المعجم الوسيط يرون خلاف ذلك. فالمفهوم السابق خاصّ بالقراء دون النحاة كما يرون، رغم أنه ورد على السنة النحاة دون نسبته إلى القراء. جاء في المعجم الوسيط: "الإشمام: (عند جمهور النحاة والقراء). صبغ الصّوت اللغوي بمسحة من صوت آخر، مثل نطق كثير من قيس وبني أسد لأمثال (قيل وبيع) بإمالة نحو واو المد، ومثل إشمام الصّاد صوت الزاي في قراءة الكسائي بصفة خاصة. والإشمام أيضاً (لدى القراء وحدهم): الإشارة بالشفنتين إلى الضمّة المحذوفة من آخر الكلمة الموقوف عليها بالسكون من غير تصويت بهذه الضمّة" (٢).

يرى النحاة والقراء أن الوقف بالإشمام لا يكون إلا بالمرفوع والمضموم. قال سيبويه: "وأما ما كان في موضع نصب أو جرّ فإنك تروم فيه الحركة وتضلعف...، وأما الإشمام فليس إليه سبيل" (٣).

وقد بيّن سيبويه لماذا كان الوقف بالرّوم في الرّقع دون النصب والجرّ. قال: "وإنما كان ذا في الرّقع لأنّ الضمّة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك. لأن ضمك شفّتك كتحرّيك بعض

(١) للكشف ١/١٢٢.

(٢) للمعجم الوسيط مادة (شمم).

(٣) للكتاب ٤/١٧١، وانظر شرح ابن عقيل ٤/١٧٥.

جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن^(١). أي أن تهيئة العضو الناطق أكثر ما تبرز في نطق الضمة طويلة كانت أو قصيرة وذلك لاستدارة الشفتين مع نطقها ووضوح ذلك رؤية للعين. والإشمام يُرى ولا يُسمع. وعليه فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام كما يرى النحاة. وهو قول العرب ويونس والخليل^(٢). فعلة المنع إذن ليست عله صوتية، ولكن المسألة محصورة في إمكانية إشمام الحركة أو عدمها ومدى ظهور ذلك للمشاهد لا للسامع.

أما ابن يعيش فقد أشار إلى أن الكوفيين أجازوا الإشمام في المجرور. قال: "وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور"^(٣). وتفسير ذلك عندهم أن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما^(٤). إلا أن ابن يعيش يرفض ذلك ويقول: "والصواب ما ذكرناه للعلة المذكورة"^(٥). وأما العلة التي ذكرها فهي أن الإشمام في الجر والنصب لا يجوز؛ وذلك لأن الكسرة من مخرج الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك؛ من غير إطباق بنفاج الحنك عن ظهر اللسان. ولأجل تلك الفجوة لان صوتها وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان، وكذلك الفتح؛ لأنه من الألف والألف من الحلق فما للإشمام إليهما سبيل^(٦)، فالأمر منوط بظهور الإشمام أو عدمه. وأرى أن هذا الرأي يحتاج إلى إعادة نظر؛ فإمكانية الوقف بالإشمام على المجرور واردة، كما هي على المرفوع، وليس الأمر مستحيلا على المنصوب.

ولم يرق الاسترباذي رأي الكوفيين فعلق عليه بقوله: "والظاهر أنه وهم لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم؛ لأن آلة الضمة الشفة، وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة، ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها، والشفتان بارزتان لعينه، فيدرك نظره ضمهما، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي

(١) للكتاب ١٧١/٤، وانظر الأصول ٣٧٢/٢.

(٢) للكتاب ١٧٢/٤.

(٣) شرح للمفصل ٦٧/٩ وانظر الإضاءة في بيان أصول القراءة ٦١-٦٢.

(٤) شرح للمفصل ٦٧/٩.

(٥) السابق والصفحة ذاتها.

(٦) السابق والصفحة ذاتها.

مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق، وهما محجوبان بالشفيتين والسّن فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين^(١).

والباحث يوافق الكوفيين في ما ذهبوا إليه من جواز الوقف على المجرور بالإشمام وذلك لأنّ واقع الحال يثبت أنّ الإشمام يمكن أن يظهر على المجرور، وذلك لانفراج الشفتين عند تهيئتهما لنطق الكسرة، ورجوعهما إلى الورااء. ويظهر ذلك بوضوح على الشفتين، لكن بدرجة أقل من درجة وضوحه على المضموم أو المرفوع، لأن هيئة نطق الضمة أوضح للعيان من هيئة نطق الكسرة، لذلك كان الوقف بالروم على المرفوع دون المجرور والمنصوب.

ووافق القراء النحاة كذلك في أنّ الإشمام لا يكون إلا في المرفوع، قال مكي بن أبي طالب: "والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم"^(٢). إلا أنه روي عن الكسائي من الكوفيين أنه كان يقف على المجرور بالإشمام. جاء في التبصرة: "وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض، وردّ، يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يلقبون ما سميناه روماً إشماماً وما سميناه إشماماً روماً"^(٣). وذهب أبو حيان إلى أنّ ما روي عن الكسائي من أنه يعجب الوقف بالإشمام على المخفوض ينبغي أن يحمل على الروم^(٤).

ولكن الرأيين السابقين لا ينفيان أنّ الكسائي كان يقف على المخفوض بالإشمام؛ وهذا دليل على أنّ إمكانية الوقف بالإشمام واردة كما ورد عن الكوفيين ووافقهم الباحث على ذلك. بل إن الدكتور إبراهيم أنيس ذهب إلى ما هو أبعد من هذا، وهو إمكانية الروم في المجرور والمنصوب وهذا ما لا أستبعده. قال: "غير أنّنا نعرف من الدراسة الصوتية أنّ للشفيتين شكلاً خاصاً مع كل حركة، وكان من الممكن أن يرمز بوساطة الشفتين للكسر والفتح أيضاً، ولكن القراء لم يعنوا إلا بالضم"^(٥).

(١) شرح للشافية ٢/٢٧٦.

(٢) الكشف ١/١٢، وانظر الإضاءة في بيان أصول للقراءة، ص ٦١.

(٣) التبصرة في القراءات، ١٠٥ - ١٠٦.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٣٩٧.

(٥) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٦، ١٩٧٨ ص ٢١٠.

وقد ذهب النحاة إلى أن علة منع الإشمام في المنصوب والمجرور تعود إلى ما يرافق ذلك من تشويه في هيئة النطق. قال السيوطي: "وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة؛ لأن الإشارة إليهما فيها تشويه لهيئة الشّفة"^(١). إلا أنني أرى أن مسألة التشويه هذه- وإن كانت الناحية الجمالية مهمة- ليست هي السبب؛ لأن التشويه الذي يرافق نطق الضمة أكثر من الذي يرافق نطق الفتحة أو الكسرة أو مثل أيّ منهما على الأقل. لكن المسألة- في ظني- تتعلق بدرجة الوضوح من حيث الرؤية للناظر فهي في روم نطق الضمة أوضح منها مع الكسرة أو الفتحة.

أما سيبويه فيرى أن عدم جواز الوقف بالإشمام على المنصوب والمجرور يعود إلى عامل عضوي يتمثل بصعوبة الوقف بالإشمام على المنصوب والمجرور، يقول: "فإنك قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصّوت ثم تضم شفّتك، ولا تقدر أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء"^(٢).

وخلاصة ما أرى أن عدم جواز الوقف بالإشمام على المنصوب والمجرور علته ليست صوتية ولا جمالية مرتبطة بمسألة التشويه المرافقة، ولكنها الصعوبة في التطبيق والأداء كما أشار إلى ذلك سيبويه، وعدم الوضوح للناظر وهو ما أشار إليه ابن يعيش.

ويرى علماء القراءات أن غاية الروم والإشمام هي غاية دلالية وليست صوتية، وهي بيان نوع الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه قبل الوقف في درج الكلام. قال مكي بن أبي طالب: "اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في الوصل. وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأن الروم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع. فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشم الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك"^(٣).

إن الوقف بالروم أو الإشمام غير شائع هذه الأيام، بل أكاد أجزم أنه غير موجود، اللهم إلا أن يكون موجودا عند قليل من مجيدي القراءة القرآنية، وهم على

(١) الهمع ٢٠٩/٦.

(٢) الكتاب ١٧١/٤.

(٣) الكشف ١٢٢/١ وانظر النشر ١٢٥/٢.

آية حال قلة في هذه الأيام. أما المتخصصون بالعربية فلا يستعلمون هذين النوعين من أنواع الوقف في ما أعلم، وقد أشار الدكتور غانم الحمد إلى هذه المسألة فقال: "ولا نلاحظ اليوم أحدا من متكلمي العربية الفصحى يحرص على روم أو إشماء في وقفه، حتى بدا ذلك أمرا غريبا على المسامع، اللهم إلا إذا كان ذلك لدى نفر قليل من علماء القراءة المتمكنين بالرواية"^(١).

وعلى الرغم مما ورد من آراء النحاة في الإشماء، فإن أحد الباحثين يقول عنه: "ولم يعترف به إلا قلة من النحاة"^(٢)، والواقع يثبت خلاف ذلك.

* الوقف بالتضعيف

التضعيف هو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزمه الإدغام نحو هذا خالد وهذا فرج. وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة^(٣). ويسميه سيبويه "التثقيب" قال: "ومن العرب من يتقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يتقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: "سبسبًا كلكلًا؛ لأنهم قد يتقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل، كما أثبتوا الحذف في قوله مقنعا، وإنما حذفه في الوقف.

قال رؤبة:

* ضخم يحب الخلق الأضخما*^(٤)

ويختلف التضعيف عن أنواع الوقف الثلاثة الأخرى (التسكين والروم والإشماء) من حيث إن في التضعيف زيادة ومضاعفة للحرف الأخير الموقوف عليه بينما الذي يحدث في الأنواع الثلاثة الأخرى هو إما حذف للحركة أو تقليل من كميتها وإضعاف لها.

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٥١٢.

(٢) الوجيز في فقه اللغة العربية، عبد القادر مايو، ص ٥١.

(٣) شرح المفصل ٦٧/٩.

(٤) الكتاب ٢٩/١، وانظر الأصول ٣٧٢/٢.

والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والإشمام، لأنه إتيان بالحرف في موضع تحذف فيه الحركة، فهو تتقيل في موضع التخفيف^(١)، ففيه صعوبة على الناطق لاجتماع ساكنين. جاء في الرعاية: "اعلم أن الوقف على الحرف المشدد فيه صعوبة على اللسان، لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين، كأنه حرف واحد، فلا بد من إظهار التشديد في الوقف على اللفظ، وتمكين ذلك حتى يظهر في السمع التشديد"^(٢)، لذلك كان الوقف بالتشديد أقل من غيره من أنواع الوقف.

وغاية التضعيف والروم والإشمام عند الاسترباذي واحدة، قال: "اعلم أن المقصود بالروم والإشمام، والتضعيف ثلاثتها شيء واحد، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية، فالذي أشم نبه عليه بهيئة الحركة، والذي رام نبه عليه بصويت ضعيف، فهو أقوى في التبيين على تحرك الحرف من الإشمام، والذي ضعّف فهو أقوى تبييناً لتحرك الحرف في الوصل ممن رام؛ لأنه نبه عليه بالحرف وذلك ببعض الحركة"^(٣).

ويرى ابن يعيش أن هذه الوجوه متفاوتة في البيان، وإن كانت غايتها واحدة، قال: "إلا أن ذلك متفاوت فبعضه أو كد من بعض، فالروم أوكد من الإشمام؛ لأن فيه شيئاً من جوهر الحركة وهو الصورة، وليس في الإشمام ذلك. والتضعيف أوكد منهما لأنه بين بحرف، وذلك بيناً بإشارة أو حركة ضعيفة"^(٤). أما الاسترباذي فيرى أن الروم أشد تبييناً من التضعيف. يقول: "والذي أرى أن الروم أشد تبييناً، لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال"^(٥).

يظهر من الرأي السابق - للوهلة الأولى - أنه مخالف لرأي ابن يعيش السابق له. وهذا ما حدا بأحد الباحثين إلى اعتبار أن الرأيين متناقضان، وأن بينهما خلافاً

(١) شرح الشافية ٣١٥/٢.

(٢) الرعاية، ص ٢٥٩.

(٣) شرح الشافية ٣١٤/٢.

(٤) شرح المفصل ٧٠/٩.

(٥) شرح الشافية ٣١٥/٢.

في المضمون.^(١) والحق أن كلاً من الاستربادي وابن يعيش كان مصيباً في رأيه، بل إن رأيهما في الحقيقة رأي واحد وليس بينهما أدنى خلاف وكل ما في الأمر أن كل واحد منهما نظر إلى المسألة من زاوية غير الزاوية التي نظر من خلالها الآخر إلى المسألة ذاتها. فابن يعيش نظر إلى المسألة من حيث درجة الوضوح السمعي الناتج عن طريقة الوقف، فالإشمام يخلو من الصوت وأما الروم ففيه صوت ضعيف لكنه مسموع، بينما التضعيف خلاف الاثنين من حيث شدة الوضوح السمعي ودرجته؛ لأن الصوت يظهر جلياً عند الوقف بالتضعيف.

أما الاستربادي فقد نظر إلى المسألة من زاوية أخرى وهي أن في الروم صوتاً وبياناً لنوع هذا الصوت (بيان جنس الحركة) وهذا مما ينقص الوقف بالإشمام والتضعيف، لأن الإشمام لا يرافقه صوت، ولأن التضعيف قد ذهب بالحركة فلم يظهر جنسها.

وقد وضع النحاة شروطاً لجواز الوقف بالتضعيف أجملها ابن هشام بقوله: "وشرطه خمسة أمور وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ ورشاً، ولا ياء كالفاضي، ولا واو كيدعو، ولا ألفا كخشى، ولا تاليا لسكون كزيد وعمرو"^(٢)، فالحرف الموقوف عليه بالتضعيف يجب أن يكون صحيحاً متحركاً، لأن الحرف المضعّف في الوصل لا يكون إلا متحركاً، لأنه لا يجمع بين ساكنين. كما ويمتنع التضعيف بالهمزة؛ لأن الهمزة الواحدة ثقيلة، وفي تضعيفها زيادة في ثقلها. قال الاستربادي: "وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتّهوع"^(٣). والوقف بالتضعيف يكون في المرفوع والمنصوب والمجرور، فالمرفوع نحو هذا خالد، والمجرور نحو مررت بخالد. ومنه:

ببازل وجنء أو عيهل

والمراد عيهل بالتخفيف. فالشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل^(٤).

(١) الوقف في اللغة العربية، زكي العوضي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٩، ص ٢٤.

(٢) أوضح المسالك ٣١٠/٤ وانظر شرح ابن عقيل ١٧٤/٤.

(٣) شرح الشافية ٣١٥/٢.

(٤) شرح المفصل ٦٨/٩ وانظر الحاشية رقم (٣) من الصفحة ذاتها والعيهل: الناقاة السريعة.

أما النصب فنحو قوله:

لقد خشيتُ أن أرى جدبًا في عامنا ذا بعدما أخصبًا^(١)

* الوقف بالنقل

وذلك بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله نحو:
قام عمرو بضم الميم، ومررت ببيكر بكسر الكاف. قال:

أرتني حجلًا على ساقها فهشّ الفؤاد لذاك الحجل^(٢)

فالوقف بالنقل لا يكون إذن إلا على ما كان ما قبل الآخر منه ساكنًا. ويعود الوقف بالنقل عند النحاة لعلتين:

الأولى: الهروب من التقاء الساكنين؛ لأن الوقوف بالساكنين في مثل هذه الحالة يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، تسكين الآخر للوقف، وما قبله ساكن أصلاً. فلجأت العربية إلى طريقة أخرى للوقف بحيث تتخلص فيها من كراهية اجتماع الساكنين، وهذه الطريقة هي الوقف بالنقل، أي نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الذي قبله، وقد أشار سيبويه إلى هذه الطريقة من الوقف بقوله: "هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف فيحرك لكراهية التقاء الساكنين وذلك قول بعض العرب هذا بكر، ومن بكر"^(٣).

صحيح أن التقاء الساكنين في الوقف جائز عند النحاة وموجود في العربية الفصحى؛ وذلك لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه^(٤). وهذا ما أشار إليه بعض المستشرقين، يقول الدكتور هنري فليش: "الوقف يسمح بمجموعة في نهاية الكلمة في مثل بكر، ولم يكن هذا بمتعذر على العرب بالنسبة إلى أصواتهم"^(٥).

(١) شرح المفصل ٦٩/٩.

(٢) الهمع ٢٠٩/٦ - ٢١٠.

(٣) الكتاب ١٧٣/٤ وانظر الخصائص ٢٢٣/٣.

(٤) شرح المفصل ٧١/٩.

(٥) التذكير الصوتي عند العرب من خلال سر صناعة الإعراب، ص ٨٥.

وعلى الرغم من هذا الجواز فإن بعض العرب رغبوا عن ذلك قال ابن يعيش: "ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل"^(١). فإذا اجتمع الساكنان حُرِّك أولهما لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني، ويكون ذلك بإعطائه الحركة التي كانت له في الوصل^(٢).

الثانية: بيان الحركة الإعرابية لأنها تزول في الوقف. قال السيوطي: "وقال أبو علي أيضاً وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً، ألا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني، فدل هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين، وبين الدلالة على حركة الإعراب"^(٣).

إن هذه العلة علة ضعيفة؛ لأنّ العربي يعرف العلامة الإعرابية من المعاني النحوية، وليس من نطق الكلمات. فإذا عرف الموقع الإعرابي للكلمة عرف ما يناسبها من علامات الإعراب، وما يخص لها من الحركات الإعرابية (الحركة الخاصة بالموقع الإعرابي) ولا ينتظر حتى يسمعا منطوقة محرّكة، هذا من جهة، وأما من جهة أخرى فإن حركة الإعراب محلّها من الكلمة الآخر وليس ما قبله. لذلك يرى بعض النحاة أنّ هذه الحركة ليست منقولة ولكنها دليل على حركة الإعراب المحذوفة^(٤).

ومن هنا فإنني أظن أنّ السبب الذي دعاهم إلى الوقف بالنقل هو كراهيتهم لالتقاء الساكنين، أي لتشكّل المقطع المديد المقفل بصامتين (ص ح ص ص: bakr) وهو مرفوض في العربية وإن أُجيز في الوقف. قال الدكتور إبراهيم أنيس: "ومثل هذا الاضطراب في أقوالهم، والاختلاف في آرائهم بصدّد ظاهرة النقل يدل على أمر واحد هو أنّهم سمعوا هذه الظاهرة واستقروها استقراء ناقصاً، فأخطأوا تفسيرها وضلوا السبيل في شرحها. في حين أنّ أمرها يسير لا يعدو أنّ أولئك الذين ينتظرون من تميم قد شقّ عليهم النطق بالساكنين في آخر الكلمة، كما شقّ عليهم وعلى غيرهم في وسط الكلمة، فتخلصوا من التقاء الساكنين في آخر الكلمة بتحريك

(١) شرح المفصل ٧١/٩.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) الهمع ٢١١/٦.

(٤) السابق والصفحة ذاتها.

الأول منهما بحركة تتسجم مع ما يجاورها من الحركات^(١). وهذا ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب في تفسير هذه الظاهرة^(٢).

إلا أن من النحاة من يرى خلاف ما ذهب إليه فعلة الوقف بالنقل عندهم تعود إلى بيان الحركة الإعرابية، أما التقاء الساكنين فهو في الوقف مقبول. قال السيوطي: "وقال المبرد والسيرافي: هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة، كما راموا الحرف وأشموه للدلالة، واحتجا بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فإنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه"^(٣).

أما ابن يعيش فيرى أن الوقف بالنقل مردّه السببان معا، قال: "فكان في ذلك محافظة على حركة الإعراب وتبنيه عليها وخروج من محذور الساكنين"^(٤).

والوقف بالنقل على غير المرفوع والمجرور غير جائز عند سيبويه؛ لأن المنصوب قد يلحقه ما يبين حركته في الوقف، قال: "ولم يقولوا رأيت البكر؛ لأنه في موضع التثوين، وقد يلحق ما يبين حركته، والمرفوع والمجرور لا يلحقهما ذلك في كلامهم"^(٥).

أما الكوفيون فالوقف بالنقل على المنصوب جائز عندهم كجوازه في المرفوع والمجرور. جاء في الإنصاف قوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف" رأيت البكر" بفتح الكاف في حالة النصب. وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال في حالة الرفع والجر بالضم والكسر، فيقال في الرفع "هذا البكر" بالضم، وفي الجر "مررت بالبكر" بالكسرة. وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضاً في المنصوب، ولكن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يجوز^(٦).

ومن طرقهم في الوقف على ما كان الذي قبل آخره ساكناً الوقف بالإتباع، وذلك بتحريك الساكن بحركة مماثلة لحركة الصامت الذي قبله عند الوقف. ويكون

(١) من أسرار اللغة، ص ٢٢٥.

(٢) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٠٤.

(٣) الهمع ٢١١/٦.

(٤) شرح المفصل ٧١١/٩.

(٥) الكتاب ١٧٣/٤.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢، ٧٣١/٢.

- ٧٣٩ من المسألة (١٠٦) بتصرف.

ذلك عندما ينتج وزن لا نظير له في العربية نحو "فَعْلٌ" و"فُعِلٌ". وفي هذا يقول سيبويه: "وقالوا هذا عِدْلٌ وفِسلٌ، فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول؛ لأنه ليس من كلامهم فَعْلٌ"^(١)، وكذلك يفعلون في كل لفظ لا يتفق وأوزان العربية^(٢).

وقبل أن أفرغ من هذه المسألة أشير إلى أن أحدا من القدماء والمحدثين - في ما أعلم - لم يتعرض لذكر التتوين وماذا حدث له في هذه الطريقة من طرق الوقف. فالنحاة يذكرون "بكر، عدل، فسل،..." وكلها نكرات حقها التتوين في الوصل: هذا بكرٌ وعدلٌ وفسلٌ... وكل ما أشاروا إليه هو أن حركة الآخر تنقل إلى الساكن الذي قبله، أو يؤتى بحركة مماثلة للحركة الإعرابية المحذوفة للدلالة عليها، دون التعرض لذكر التتوين وماذا جرى له. ومن هنا فأظن أن ما جرى للاسم النكرة المصروف هو حذف التتوين للوقف، فالتقى ساكنان وتشكل المقطع المديد المقفل بصامتين (ص ح ص ص: bakr)، وهو مقطع مرفوض، وإن أُجيز في العربية في حالة الوقف. فلجأت العربية إلى جلب حركة لتحريك أحد الساكنين والتخلص من المكروه، فكان تحريك الأول أولى لسببين هما: أن به يتوصل إلى النطق بالثاني، ولأن الثاني سَكَنٌ لغاية الوقف عليه فكان تحريك الأول أولى. وكانت الحركة المجتلبة مماثلة لحركة الإعراب؛ لأن في مماثلتها لها تتحصل غايتان - كما رأى النحاة - وهما التخلص من النقاء الساكنين وبيان الحركة الإعرابية المحذوفة. وإذا صح ما ذهبت إليه فإن مسألة الوقف بالنقل على الاسم النكرة تكون غير واردة، والذي جرى هو حذف لغاية وتحريك لغاية أخرى وبهذا يتحقق الهدف الأكبر وهو الوقف بطريقة صحيحة لا لبس فيها ولا خلاف لقواعد العربية ومبانيها. أمّا في الاسم المعرف فيحتمل النقل ويحتمل الحذف والتحريك، والغاية واحدة هي التخلص من تشكل المقطع المديد المقفل بصامتين والله أعلم.

(١) الكتاب ١٧٣/٤.

(٢) السابق ١٧٤/٤.

ومهما يكن من أمر فإن الوقف بالنقل قليل في العربية كقلة التضعيف^(١). وقد وضع النحاة شروطا للوقف بالنقل يمكن الرجوع إليها في مظانها فهذا ليس محلّ بيانها^(٢).

* الوقف على المنصوب والمجرور

إذا كان الاسم منصوبا أو مجرورا غير منونّ جاز الوقف عليه بالتسكين والرّوم والتضعيف. قال ابن يعيش: "وقوله (يشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور) يريد في غير الإشمام من الإسكان والرّوم والتضعيف، فإنها لا تختص بل تكون في المرفوع والمجرور والمنصوب. فتقول إذا وقفت على المرفوع بالإسكان هذا زيد... وتقول إذا وقفت على المنصوب رأيت الرّجل... وتقول في المجرور مررت بزيد... وكذلك الرّوم"^(٣). والوقف بالتضعيف يكون في المرفوع والمنصوب والمجرور وقد نكر هذا سابقا.

قال ابن يعيش: "وهذه الوجوه إنما تجوز في المنصوب إذا لم يكن منونا... وذلك بأن يكون فيه ألف ولام أو إضافة أو يكون غير منصرف"^(٤).

* الوقف على المنصوب المنون

للووقف على المنصوب المنونّ عند النحاة مذهبان:

المذهب الأول: الوقف عليه بالألف، وفي هذا يقول سيبويه: "أما كل اسم منونّ فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف بالألف، كراهية أن يكون التتوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التتوين والنون"^(٥).

يفهم من كلام سيبويه السابق أن تتوين الفتح لم يحول في الوقف ألفا، فهذه الألف التي يوقف عليها تلحق الاسم كما نصّ على ذلك. وعلة ذلك ليست صوتيّة ولكنها علة بيانية، غايتها التفريق بين النون الأصلية ونون التتوين.

(١) شرح الشافية ٣٢١/٢.

(٢) انظر الهمع ٢١١/٦ - ٢١٤.

(٣) شرح المفصل ٦٨/٩.

(٤) السابق ٦٩/٩.

(٥) الكتاب ١٦٦/٤، وانظر الأصول ٣٧٢/٢.

والسؤال الذي يطرح هنا هو : أين ذهب التتوين؟ وبالأخص أين ذهبت النون الساكنة التي تشكل مع الحركة التتوين (هذا من الناحية الصوتية لا الكتابية). فإذا حذف عاد الاسم غير منون، لأن التتوين يساوي من الناحية الصوتية حركة قصيرة + نون ساكنة. ويتضح هذا من الكتابتين العروضية والصوتية (وإن كانت الكتابة العروضية هي كتابة صوتية في حقيقة الأمر).

رأيت كاتباً: كاتبين: **kātiban**

نظرت إلى كاتب: كاتبين: **kātibin**

وبعد حذف النون من المنون يصبح الاسم محركاً بحركة قصيرة **kātibī**، **kātiba**، **kātibu**. وعندها لماذا لا يجوز الوقف على المنصوب المنون في الأصل بالسكون والروم كما هي الحال في أي اسم ينتهي بحركة قصيرة؟ فإن قيل إن الوقف بهذه الطريقة - لو تمت - سيؤدي إلى لبس بين المنون وغير المنون في الوقف، قلنا إن علامات التكرير والتعريف، والصرف والمنع، والتتوين وعدمه، تدل على ذلك، من غير أن تكون ظاهرة في النطق أو الكتابة.

وتابع ابن جني سبويه في طريقة الوقف على المنصوب المنون بالألف لكنه اختلف عنه في أن الألف مبدلة من التتوين، قال: "وذلك قولك رأيت زيدا، وكلمت جعفرا، ولقيت محمداً، فكل اسم منصرف وفت عليه في النصب أبدلت من تتوينه ألفاً كما ترى"^(١)، وهذا ما يراه ابن يعيش تماماً^(٢).

وقد فسّر ابن يعيش لم كان الوقف بهذه الطريقة بقوله: "وإنما أبدل من التتوين ألفاً في حالة النصب؛ لأن التتوين زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب فكذلك التتوين لا يوقف عليه، ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو حسن وقطن"^(٣).

(١) سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢.

(٢) شرح المفصل ٦٩/٩.

(٣) السابق والصفحة ذاتها.

أما ابن هشام فقال: " وأن يبدل ألفا بعد الفتحة... إعرابية كانت أو بنائية" (١). وفي قوله " يبدل" إشارة إلى التتوين وليس إلى النون، فلو كان يقصد النون من غير الحركة لقال " تبدل"، وهذا الكلام قابل للنقاش من حيث إنه لا يجوز أن تلتقي الحركات في العربية التقاء مباشرا. قال بروكلمان: " من غير الممكن في اللغات السامية، التقاء حركتين التقاء مباشرا" (٢). ومن حيث الواقع لا يمكن ذلك فالفتحة حركة قصيرة والألف حركة طويلة تعدل حركتين قصيرتين والنطق بهذه الحركات متواليّة متعذّر في العربيّة وإن اقتضى الأمر ذلك، فإنه لا بدّ من صامت يفصل بينهما وهذا الصامت هو الهمزة في مثل هذه الحالة لو حدثت، وتوضيح ذلك:

كاتب+ الألف كاتبك ← kātiba+ā ← kātiba/ā

وهذا مخالف للنظام المقطعي في العربيّة، إذ إن المقطع الأخير المتشكل في هذه الحالة مكونّ من حركة طويلة، والمقطع في العربيّة لا يمكن أن يتكوّن من حركة دون صامت كما هو معلوم. يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: " والمقطع كما يجب أن تتصوّره هو مزيج من صامت وحركة" (٣).

أمّا الاستربادي فيرى أن تتوين الفتح يقلب في الوقف ألفا لعلّه التخفيف، قال: " وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف، يحصل من دون حذف التتوين، وذلك بقلبها ألفا، إذ الألف أخف الحروف" (٤). يقصد قلب النون والإبقاء على الحركة وهذا غير جائز لأنه لا وجه لقلب النون ألفا من الناحية الصوتية، وكذلك لو تم القلب أو الإبدال فلا يجوز لاجتماع الحركات بطريقة مباشرة، وهو غير جائز من الناحية المقطعية.

والذي يؤكد أن الاستربادي يقصد النون لا التتوين قوله " بقلبها" إضافة إلى نصّه على ذلك صراحة في موضع آخر، قال: " المنصوب المنون تقلب نونه ألفا لأنه لا يستقل الألف بل تخفّ به الكلمة" (٥).

(١) أوضح المسالك ٣٠٧/٤ ، وانظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٤.

(٢) فقه اللغات السامية، ص ٤٢.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣٨ ، وانظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص ١٦٣.

(٤) شرح الشافية ٢٧٤/٢.

(٥) السابق ٢٧٩/٢.

ويرى زكي العوضي أن النون (أو التتوين كما يرى) قد أبدلت فتحة قصيرة فاجتمعت فتحتان قصيرتان فتشكل منهما الألف، ويرى أن ما ذهب إليه هو الصحيح، قال: " والصحيح من الناحية الصوتية أن التتوين هنا لم يبدل منه ألف، وإنما أبدل منه حركة الفتحة القصيرة"^(١)، ثم يبين أن الألف نتجت من التقاء هاتين الحركتين القصيرتين^(٢). وأقول: إذا حذف التتوين (النون الساكنة والحركة المرافقة) فمن أين ستجتمع الحركتان، فبحذف التتوين يبقى الصامت ساكناً، إلا إذا كان الحذف للنون دون الفتحة.

أما كاتب هذا البحث فيرى أن الذي جرى هو حذف النون من التتوين والإبقاء على الفتحة (kātiba/n) لعلّة غير صوتية قد تكون العلة التي ذهب إليها سيبويه ومن تابعه في رأيه في هذه المسألة، ثم التعويض عن النون المحذوفة بالفتحة القصيرة وباجتماع الفتحين تتشكل الفتحة الطويلة (الألف). ومن هذا المنطلق فإن الذي جرى -إذا صح- هو حذف ثم تعويض، وليس إبدالاً ولا قلباً والله أعلم.

أما سبب الإبدال في المنصوب المنون وعدمه في المرفوع والمجرور فيرده الأنباري إلى وجهين:

أحدهما: خفة الألف وتقل الواو والياء. فكان الإبدال في النصب وامتنع في الرفع والجر.

الثاني: أنهم لو أبدلوا من التتوين واواً في حال الرفع لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكن [كذا وردت، والصواب اسماً متمكناً] في آخره واو قبلها ضمه، وليس في كلام العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمه. ولو أبدلوا من التتوين ياء في حالة الجر لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم، فلذلك لم يبدلوا منه ياء^(٣).

ومهما يكن من أمر فإن هذه الطريقة من الوقف على الألف معناها أن اللغة الفصحى أساغت الوقف على المقطع المفتوح بنبر الطول وهو ما فرّت منه في حالتها الرفع والجر^(٤).

(١) الوقف في العربية ، ص ١٠٤.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) أسرار العربية، ص ٣٥٤.

(٤) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ١٠٣.

المذهب الثاني: أن يوقف على المنصوب المنون بحذف التتوين (النون والحركة معا). وهذا ما ذهب إليه سيبويه، حيث ذكر محقق الكتاب أن سيبويه قال في نسختين من المخطوط هما (أب): "وزعم أبو الحسن أن ناساً يقولون: رأيت زيد، فلا يثبتون ألفاً يجرونه مجرى المرفوع والمجرور"^(١). وقد أكد الاستربادي هذا المذهب، فقال: "وقد ذكرنا أن ربعة يحذفون التتوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور، قال شاعرهم:

وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ"^(٢)

والقياس يقتضي من الشاعر أن يقول عَصْمًا، ولكنه وقف على لغة ربعة بالسكون^(٣). وقد بين الاستربادي أن سبب هذا الحذف هو طلب الخفة، قال: "وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف عليهم من بقائها مقلوبة ألفاً معها"^(٤). فمهما كانت الألف خفيفة فإن السكون منها أخف لأنه ضد الحركة وسلب لها، لذلك لجأوا إلى الحذف دون الوقف بالألف.

قال ابن جني: "ولكن إنما يفعل ذلك في لغة من وقف على المنصوب بلا ألف، كقول الأعشى:

وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ

وكما روينا عن قطرب من قول آخر:

شئز جنبي كأي مهذاً جعل القين على الدف إبر

وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف: رأيت فرج. ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة، أبو الحسن وأبو عبيدة، وقطرب وأكثر الكوفيين"^(٥).

وهذان المذهبان في الوقف على المنصوب المنون ليسا في الحسن والشذوذ سواء، فالمذهب الأوّل أغلب من المذهب الثاني، قال ابن هشام: "إذا وقفت على

(١) الكتاب ١٦٧/٤ حاشية رقم (٢) وتتمتها ص ١٦٨.

(٢) شرح الشافية ٢٧٩/٢.

(٣) اللهجات العربية في التراث ٤٨٢/٢.

(٤) شرح الشافية ٢٧٩/٢.

(٥) الخصائص ٩٩/٢.

منون فأرجح اللغات وأكثرها أن يحذف تنوينه وأن يبدل ألفا بعد الفتحة إعرابية كانت أو بنائية^(١)، وقال ابن يعيش: "وقال الأعشى:

وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حِيٍّ عَصْمٌ

ولم يقل عَصُماً وذلك قليل في الكلام"^(٢)، فالمذهب الأول هو الأشيع.

الوقف على المرفوع والمجرور المنوتين

يرى النحاة أن الاسم المرفوع والمجرور إذا كان منونا فإنه يوقف عليه بإحدى طريقتين هما: حذف التنوين (النون والحركة معا)، أو بالحركات الطويلة وذلك بجعلها مكان التنوين^(٣). قال سيبويه: "فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام...، أما فعلك بهما كفعلك بالمجزوم على حال"^(٤)، وقال أيضاً: "وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي وبعمري، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الواو والياء كما أثبتوا الألف"^(٥). ويرى الاستربادي أن الهدف من هذه الطريقة في الوقف هو الحرص على بيان الحركة الإعرابية^(٦).

أما عن حذف تنوين المرفوع والمجرور في الوقف فيقول الاستربادي: "وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه، ولم يُكتفَ به في الوقف، بل يُحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة فيحذف حركته، وإنما حذف التنوين في الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل، لأن الوقف للاستراحة، ومحل التخفيف الأواخر؛ لأن الكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها"^(٧).

وبما أن التنوين بمنزلة الحرف الأخير من الكلمة فإنه يستقل ولا بد من تخفيفه وخاصة عند الوقف الذي هو موطن الاستراحة، فكان هذا التخفيف إما

(١) أوضح المسالك ص ٤/٣٠٧، وانظر شرح ابن عقيل ٤/١٧٠.

(٢) شرح المفصل ٩/٧٠.

(٣) انظر تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب، ص ٧٨ وص ٧٩، ودروس في علم أصوات العربية، ص ٦٢.

(٤) الكتاب ٤/١٧٢.

(٥) الكتاب ٤/١٦٧ وانظر الأصول ٢/٣٧٢، شرح الشافية ٢/٢٨٠ وشرح المفصل ٩/٧٠.

(٦) انظر شرح الشافية ٢/٢٨٠.

(٧) شرح الشافية ٢/٢٧٤.

بالإبدال وإما بالحذف، وفي الإبدال ثقل؛ لأن الواو المضموم ما قبلها مستقلة وكذلك الياء، لذلك فضّل الحذف على الإبدال خاصة أن التتوين في أصله ليس من جوهر الكلمة^(١).

وللدكتور فوزي الشايب رأي في ظاهرة الوقف على المنون، يقول: "ونرى أن ظاهرة الوقف على المنون بالحركات الطويلة (الألف والواو والياء) التي تُنسب إلى أزد السراة إنما تمثل الأصل وأن الوقف على المنون بالألف وبالسكون على المرفوع والمجرور إنما تمثل تطوراً، أي مرحلة ثانية من عمر هذه الظاهرة اللغوية، التي اكتمل تطورها بسقوط التتوين والحركات، أي الوقف بالتسكين في الحالات الثلاث، والتي نسبت إلى ربيعة قديماً والتي هي اللهجة الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي حالياً"^(٢).

إنّ فالوقف على المنون المنصوب يكون بالألف، وعلى المرفوع والمجرور، يكون بحذف التتوين، ومرد ذلك خفة الألف ونقل الواو والياء، والتقل يتناقص مع الغاية من الوقف وهي طلب الراحة.

* الوقف على (إذا)

اختلف في نون (إذا) أهي أصلية كالنون التي في (من وعن...) أم أنها زائدة وعندها تكون تتويماً شبيهاً بتتوين النصب، والتتوين ليس من أصل الكلمة، ولكنه زائد عليها. ومهما يكن أصل هذه النون فإن الحديث هنا محصور في كيفية الوقف عليها (كيفية الوقف على نون إذا)، حيث يرى النحاة أنه يوقف عليها، إما بالنون وإما بالألف. قال ابن هشام وهو يتحدث عنها: "والمسألة الثانية في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتتوين المنصوب، وقيل يوقف بالنون؛ لأنها كنون لن وإن. روي عن المازني والمبرد: وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في

(١) شرح الشافية ٢/٢٧٤.

(٢) تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، ص ٨٠-٨١ وانظر تفاصيل هذا التطور ص ٨١، ٨٢ من المرجع ذاته.

المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عمّلت كُتبت بالألف، وإلا كُتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا وتبعه ابن خروف^(١).

هذا ما ذكره ابن هشام عنها ولم يبيّن كما هو واضح من النص السابق علّة الوقف عليها بالألف أو بالنون. أما الاستربادي فقال: "وأما "إذن" فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف؛ لأنها تتوين في الأصل، ومنع المازني ذلك، وقال لا يوقف عليه إلا بالنون، لكونه كلن وأن مع نفس الكلمة، وأجاز المبرد الوجهين، فمن قلبها ألفا كتبها به، وإلا فبالنون"^(٢).

يُفهم من الرأيين السابقين أن الوقف على (إذا) يكون بإحدى طريقتين:

الأولى: الوقف عليها بالنون الساكنة وذلك عند من اعتبر النون أصلية من بنية الكلمة. ولا حاجة لتفسير هذه الطريقة من الوقف؛ لأن أصل الوقف بالسكون وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته.

الثانية: الوقف عليها بالألف وذلك عند من اعتبر النون زائدة كالتتوين قياسيا على تتوين الاسم المنصوب المنون، حيث يرى من يقف بهذه الطريقة أن النون تبدل ألفا كما قال ابن هشام. وهذا لا يستقيم من الناحية الصوتية؛ لأنه لو تمّ هذا الإبدال فإنه ستجتمع حركتان، وهذا لا يجوز في العربية كما ذكرت سابقا: إذ - > idāa > وأرى أن ما جرى في هذه الحالة هو سقوط النون، وبقاء الحركة (الفتحة القصيرة)، ثم مطالت الحركة تعويضا مقطعيًا من المحذوف، وإغلاقا للمقطع الموقوف عليه، وذلك على النحو التالي:

<idan <— <ida <— <idā
المرحلة الأصل مرحلة حذف النون مرحلة مطل للحركة

ويرى زكي العوضي أن الذي جرى في هذه الحالة هو إبدال التتوين فتحة قصيرة فاجتمعت الفتحتان وتشكلت الألف^(٣). وأظنه يقصد النون وليس التتوين؛ لأن

(١) مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ ص ٣١.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٣) الوقف في اللغة العربية، زكي العوضي، ص ١٠٩.

التتوين مكوّن من حركة ونون ساكنة معا. ثم إن التتوين لا يكون مسبوقا بحركة ولكنها الحركة المرافقة للنون ليتشكل منهما التتوين.

أما رأي الفراء الوارد عند ابن هشام في المغنى والمتعلق بعمل (إذا) أو عدمه فأظن أنه لا صلة لعمل (إذا) بكيفية الوقف عليها ولا كيفية كتابتها.

* الوقف على نون التوكيد الخفيفة

ونون التوكيد الخفيفة لا تختلف من الناحية الصوتية عن النون الأصلية أو نون التتوين، لذلك فقد عاملها النحاة في الوقف معاملة الاسم المنصوب المنون ومعاملة "إذا". وقد جاء منها في القرآن الكريم مكتوبا على هيئة تتوين الفتح، ومن ذلك قوله تعالى: "ليسجنن وليكوناً من الصاغرین"^(١)، وقوله تعالى: "كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية"^(٢).

فالنحاة يرون أن الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة يكون بالألف، وذلك بإبداله من النون حسب رأيهم. قال سيبويه: "اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ثم وقفت جعلت مكانها ألفا، كما فعلت ذلك في الأسماء المتصرفة حين وقفت"^(٣). وقال الخليل: "إذا كان ما قبلها مكسورا أو مضموما ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واو... هو بمنزلة التتوين إذا كان ما قبله مجرورا أو مرفوعا"^(٤).

ومن العرب من يبدل نون التوكيد الخفيفة بحرف لين من جنس حركة السابق لها؛ وذلك مماثلة بينهما. جاء في الكتاب: "وأما يونس فيقول: اخشيى واخشوا، يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة"^(٥)، فكأنه حذف النون الخفيفة ثم عوض منها بالحركات الطويلة، لكن قول العرب على قول الخليل^(٦).

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) العلق : ١٥ .

(٣) الكتاب ٥٢١/٣ .

(٤) الكتاب ٥٢٢ / ٣ .

(٥) السابق والصفحة ذاتها .

(٦) السابق والصفحة ذاتها .

ضاربانة، وهم مسلمونة وهم قائلونه،...، ومع ذلك أن النون خفيةً فذلك أيضاً مما يؤكد التحريك إذ كان يحرك ما هو أبين منها^(١).

وأرى أن الطريقتين مقبولتان من الناحية الصوتية ولا مجال لمناقشة أيّ منهما. فإن قيل إن المثني وجمع المذكر السالم إذا وقف عليهما بالسكون تشكل فيهما مقطع مديد، فالرد على ذلك أن هذا المقطع مقبول في الوقف، وهو خلاف المقطع المتشكل في مثل "بكرٌ وعدلٌ"؛ لأنه من نوع (ص ح ح ص) فهو مقفل بصامت واحد تسبقه حركة طويلة تسهل نطق المقطع كاملاً، أما في مثل "بكرٌ" فإن المقطع المديد المتشكل في الوقف بالسكون مقف بصامتين كما ذكر سابقاً (ص ح ص ص) ونطق المقطع المقفل بصامتين أثقل من نطق المقطع المقفل بصامت واحد؛ لأن الحركات تسهل النطق، ونطقها أسهل من نطق الصوامت. ثم إن المقطع المديد في جمع المذكر السالم كما في "مسلمين" وهو المقطع المنبور نبراً قوياً، بينما ليس هو كذلك في مثل "بكرٌ" ، يضاف إلى هذا كله أن الوقف على "بكرٌ" بالسكون ليس ممتنعاً ولكنه مكروه لنقل المقطع المديد.

* الوقف على المهموز

لعل ظاهرة الوقف على المهموز من أصعب ظواهر الوقف جميعها، ومرد ذلك أن الهمزة بعيدة المخرج وخفيةً والوقف يزيدا ضعفاً وخفاءً، قال الاستربادي: "اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها، لأنها من أقصى الحلق، فإذا وقفوا عليها - وبالوقف بصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واواً أو ياءً؛ لأنهما أبين منها - احتاجوا إلى بيانها"^(٢). وقال ابن يعيش: "الهمزة حرف خفي لأنه أدخل الحروف إلى الحلق، وكلما سفل الحرف خفي جرسه"^(٣).

(١) الكتاب ١٦١/٤.

(٢) شرح الشافية ٣١١/٢.

(٣) شرح المفصل ٧٣/٩.

وقد أشار علماء القراءات والتجويد إلى صعوبة هذه الظاهرة، قال ابن الجزري: "وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية"^(١).

ونتيجة لصعوبة الهمزة فإن الوقف عليها يكون بطرق مختلفة منها التخفيف بالقلب، أو الحذف أو أن يوقف عليها محققة أو مسهلة. قال الاستربادي: "الهمزة الموقوف عليها، إما أن تخففها بالقلب، أو الحذف، كما هو مذهب أهل الحجاز...، أو تحققها كما هو مذهب غيرهم، والمحققة تحتاج إلى ما يبينها، لأنها تبقى فتخفى، بخلاف المخففة"^(٢). وقد أولى علماء القراءات والتجويد مسألة الوقف على الهمزة عناية كبيرة وذلك لخفاء الهمزة من غير وقف، وهي بالوقف أخفى، ومن هنا فلا بد من طريقة تظهرها في الوقف. قال مكي بن أبي طالب: "يجب على القارئ إذا وقف على الهمزة وهي متطرفة بالسكون أن يطلب اللفظ بها وإظهارها في وقفه؛ لأنها لما بعد مخرجها وضعفت وأنت في آخر الكلمة، وذهبت حركتها للوقف وضعفت بالسكون صعب إظهارها في الوقف والتكلف لذلك، نحو (أسوأ ويستهيء)"^(٣).

وليس الوقف على المهموز بدرجة واحدة من الصعوبة، فإن كان ما قبلها من حروف المد واللين صعب اللفظ بها في الوقف فيجب إظهارها. وإن كان الساكن قبل الهمزة غير حروف المد واللين فهو أصعب في طلب الهمزة في الوقف إذا لم يكن الوقف بالروم"^(٤).

ولأجل صعوبة طلب الهمزة في الوقف قرأ هشام بن عمار عن أبي عامر بتليين الهمزة المتطرفة في الوقف خاصة، ووافقه على ذلك حمزة في المتطرفة، وانفرد حمزة بتليين الهمزة المتوسطة في الوقف خاصة^(٥). كل هذا بسبب صعوبة الوقف على الهمزة.

(١) النشر ١/٣٣٢.

(٢) شرح الشافية ٢/٣١١.

(٣) الرعاية ص ١٥٠-١٥١.

(٤) انظر السابق، ص ١٥١.

(٥) السابق، ص ١٥٢.

وإذا كانت الهمزة المتطرفة بعد تتوين فتح حَسُنَ الوقف عليها وسَهَلْ وظهرت بغير تكلف، وذلك لأنّ الغالب في تتوين الفتح أن يصير ألفاً في الوقف، فتظهر الهمزة لأنها تصبح غير متطرفة وبعدها حرف موقوف عليه هو الألف.

ويصح الوقف على المهموز بما صحّ الوقف به على الحرف الصحيح، إلا أنه يمتنع معه الوقف بالتّضعيف، ويجوز في الهمزة الموقوف عليها الإبدال. قال سيبويه: "فالهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتلّ، إلا في القلب والتّضعيف"^(١). وهذا وقف الذين يحققون الهمزة^(٢).

* مذاهب العرب في الوقف على الهمزة المحققة

أولاً: إذا كان قبل الهمزة صامت ساكن فإنه يجوز فيها الوقف بالتسكين والروم والإشمام. أمّا التّضعيف فلا يجوز فيها؛ لأنّ الهمزة الواحدة مستقلة، فكيف بالهمزتين إذا اجتمعتا؟ قال سيبويه: "ولم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام، فكأنهم تنكبوا التّضعيف في الهمز لكرهية ذلك"^(٣). وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتّهوع^(٤).

قال سيبويه: "أما كلّ همزة قبلها حرف ساكن فإنه يلزمها في الرفع والجر والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك من الإشمام وروم الحركة ومن إجراء الساكن"^(٥). فالوقف على الهمزة في هذه الحالة كالوقف على الصامت الصحيح في ما عدا القلب والتّضعيف، فإن سَكَنَ ما قبلها وَقَفَ عليها بحذف حركتها في الرفع والجر كما يوقف على نحو عمرو وبكر^(٦). أمّا في حالة النصب فأظنهم يقفون عليها بالفتحة كما هي، وذلك لخفة الفتحة.

ثانياً: ومن مذاهب العرب في الوقف على الهمزة أن تُلقَى حركتها على الصامت الساكن الذي قبلها وذلك زيادة في بيانها كونها خفية لبعدها مخرجها والوقف يزيد لها خفاءً، فحركوا الساكن الذي قبلها إظهاراً لها، وهذه طريقة كثير من العرب في

(١) الكتاب ١٧٨/٤.

(٢) السابق ١٧٩/٤.

(٣) السابق ١٧٨/٤.

(٤) شرح الشافية ٣١٥/٢.

(٥) الكتاب ١٧٧/٤، وانظر شرح الشافية ٣١١/٢.

(٦) شرح الشافية ٣١١/٢.

الوقف على المهموز. قال سيبويه: "واعلم أن ناسا من العرب كثيرا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها، وذلك قولهم: هو الوثوء، ومن الوثىء، ورأيت الوثأ^(١). وطريقة الوقف هذه يمكن أن تصنف مع الوقف بالنقل وإن كانت الغاية مختلفة.

ثالثاً: ومن طرقهم في الوقف على المهموز تسكين ما قبل الهمزة إن كان مضموماً أو مفتوحاً وجعل الهمزة حرف مد (حركة طويلة) من جنس حركة ما قبلها قبل تسكينه، وذلك حرصاً على البيان في الوقف. قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: هو الوثو، فيجعلها واواً حرصاً على البيان، ويقول: من الوثي فيجعلها ياءً، ورأيت الوثا، يسكن الـثاء في الرفع والجر، وهو في النصب مثل القفا"^(١). والواقع أن ما قبل أحرف المد لا يمكن أن يكون ساكناً، ولكنه محرك بأحرف المد ذاتها؛ لأنها حركات طويلة. فالـثاء محركة بالحركة الطويلة (واو المد: \bar{u}) في قوله الوثو، وهي محركة بالحركة الطويلة (ياء المد: \bar{i}) في قوله الوثي، وكذلك الحال بالنسبة للوثا، فالـثاء محركة بالحركة الطويلة (ألـف: \bar{a}).

ويرى الباحث أن الذي جرى في هذه الحالة ليس جعل الهمزة حرف مد لا بإبدالها ولا بقلبها، ولكن الهمزة حذفت لخفائها، وهي في آخر الكلمة أخفى، والوقف زادها خفاءً؛ لذلك ضعفت ثم حذفت. وأمّا أحرف المد التي نراها في آخر الكلمة فقد نتجت عن مطل الحركة السابقة للهمزة إذ إنها لم تحذف. فالحركة إذن بقيت على حالها والهمزة هي التي حذفت، ثم مطلت الحركات القصيرة السابقة للهمزة؛ وذلك تعويضاً مقطوعياً من المحذوف وهو الهمزة وذلك على النحو التالي:

١- في حالة الرفع:

الوثوء ← الوثأ ← الوثو
 <alwatu ← alwatu ← alwatū

(١) للكتاب ١٧٧/٤، وانظر شرح الشافية ٣١١/٢ مؤشر المفصل ٧٣/٩.
 (١) للكتاب ١٧٨/٤.

٢- في حالة النصب:

الوثة ← الوث ← الوثا
alwata ← alwata ← alwata
الوثا ← الوث ← الوثا
alwatā ← alwata ← alwata

٣- في حالة الجر:

الوثى ← الوث ← الوثى
alwati ← alwati ← alwati
الوثى ← الوث ← الوثى
alwatī ← alwati ← alwati

المرحلة الأولى، الأصل
ثبوت الهمزة
مرحلة حذف
الهمزة وبقاء
الحركة القصيرة
مرحلة التعويض
بمطل الحركة

ويتحقق بهذه الطريقة- إن صحّت- ثلاثة أمور هي:

١. التخفيف وهو المطلوب الأساس للوقف؛ لأنّ في الوقف طلب راحة وخفة، وتحقق ذلك بالتخلص من الهمزة التي لا يُختلفُ على أنها من أصعب الأصوات العربيّة نظماً لبعدها مخرجها إذا كانت محققة.

٢. التعويض المقطعي من المحذوف، فبعد حذف الهمزة يصبح المقطع الأخير من الكلمة قصيراً من نوع(ص ح) وكان في الأصل طويلاً مغلقاً من نوع(ص ح ص)، وبالتعويض الناتج عن مطل الحركة يعود المقطع طويلاً، إلا أنه هذه المرّة يصبح مفتوحاً من نوع(ص ح ح: ta ، tū ، tī). والوقف على المقاطع المفتوحة في العربية كثير،^(١) وغايته في الغالب إظهار الحركة في الوقف. وبهذا التعويض عادت الكمية المقطعية إلى ما كانت عليه قبل حذف الهمزة.

٣. المخالفة بين حركتين متماثلتين من حيث الطول، وهما الفتحان: "الطويلة والقصيرة، وكذلك بين مقطعين متماثلين من حيث النوع(ص ح) وذلك: (wa/ti ، wa/tu ، wa/ta). حيث نتج التماثل بعد الحذف (حذف الهمزة)، ولكن بمطل الحركة تمت المخالفة بين الحركات والمقاطع، فبقي المقطع الأول منهما قصيراً، وأصبح الثاني طويلاً وذلك: (wa/tī ، wa/tū ، wa/tā).

رابعاً: ومن العرب من يقف على المهموز بجعل الهمزة نصف حركة (واو أو ياء) وغاية ذلك عندهم هي الحرص على بيانها في الوقف. قال سيبويه: "ومن العرب من

(١) قضايا صوتية في النحو العربي، ص ٣٨١.

يقول: هذا الكَلْوُ، حرصاً على البيان، كما قالوا: الوَثُوُ ويقولون من الكَلْيِ بجعلها ياء، كما قالوا من الوَثِيِ^(١).

ويرى الباحث أن الذي جرى في هذه الحالة هو حذف الهمزة لخفائها وضعفها في الوقف، ثم التعويض منها بنصف حركة مماثلة للحركة السابقة لها وذلك: الواو (w) مع الضمة، والياء (y) مع الكسرة، وبذلك يتحقق التخفيف والمماثلة الجزئية بين الحركة ونصف الحركة، ثم التعويض المقطعي بدلاً من المحذوف. ويكون ذلك قد جرى - إن صحَّ - على النحو التالي:

- في حالة الرفع :

الوَثُوُ	← الوَثُ	← الوَثُوُ
> alwaṭu	← alwaṭu	← alwaṭuw
ثبوت الهمزة	حذف الهمزة	التعويض من الهمزة

- في حالة الجرّ:

الوَثِيِ	← الوَثِ	← الوَثِيِ
> alwaṭi	← alwaṭi	← alwaṭiy
ثبوت الهمزة	حذف الهمزة	التعويض من الهمزة

ولم يقتصر الوقف بهاتين الطريقتين (أعني جعل الهمزة حركة أو نصف حركة) على ما كانت الهمزة فيه آخرًا، فقد وقف حمزة بن حبيب على ما الهمزة فيه ليست آخرًا، وذلك بجعلها حركة أو نصف حركة.^(٢) ومن ذلك أنه قرأ "نؤمن" عند الوقف "نؤمن". وقرأ "يامركم" عند الوقف "يامركم". وقرأ "شئتم" عند الوقف "شئتم"^(٣). ومردّ هذا كلّه ثقل الهمزة من جهة، والحرص على بيانها في الوقف من جهة أخرى. ومن الأمثلة التي جعل فيها حمزة الهمزة نصف حركة في الوقف أنه قرأ "الرؤيا" عند الوقف "الرؤيا" وقرأ "فئة" عند الوقف "فئة"^(٤).

(١) الكتاب ١٧٨/٤ - ١٧٩.

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، ص ٢٥.

(٣) انظر السابق ص ٢٦ - ٢٧.

(٤) انظر السابق ص ٢٨ - ٢٩.

وبعد أن فرغ سيبويه من عرض حالات الوقف على المهموز التي عرضت سابقا قال: " هذا وقف الذين يحققون الهمزة. فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: هذا الخبا في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة، فإنما هي كألف راس إذا خففت...، ولو كان ما قبلها مضموما لزمها الواو، نحو أكمو، ولو كان مكسورا لزم الياء نحو أهني"^(١)، أي أن أهل التخفيف يحذفون الهمزة ويعوضون بدلا منها مد الحركة السابقة لها سواء أكانت الحركة فتحة أم ضمة أم كسرة، وذلك في الحالات الإعرابية جميعها. يقولون:

هذا الكلا ، ورأيت الكلا ، ومررت بالكلا

ولأهل التخفيف مذهب آخر في الوقف على المهموز، فهم يحذفون الهمزة إذا كان قبلها ساكن. قال سيبويه: " وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فخففت فالحذف لازم...، وذلك قولهم: هذا الوَثُ، ورأيت الوَثُ، ومن الوَثُ"^(٢).

* الوقف على الاسم المنقوص

يعرّف الاسم المنقوص بأنه كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي^(٣). وأرى أن الاسم المنقوص هو كل اسم وقع في آخره كسرة طويلة؛ لأنّ الياء التي في نحو: القاضي والداعي والوادي ليست نصف حركة (y) ولكنها حركة خالصة (كسرة طويلة: \bar{I}). ومن هنا فإنها غير مسبوقة بكسرة؛ لأنّ الحركة الطويلة لا تسبقها حركة قصيرة من جنسها، فالصامت الذي قبلها محرك بها وليس بغيرها. والكتابة الصوتية تبين أنها حركة طويلة وليست نصف حركة:

القاضي: alḳādī ، الداعي: addā<ī ، الوادي: alwādī

ويعامل الاسم المنقوص المجرد من أل في الوصل والوقف معاملة واحدة في حالة الرفع والجر، وذلك بحذف ياء المد (الكسرة الطويلة) من آخره؛ كونها تستقل مع التتوين الذي هو علامة التثنية، والياء تستقل مع الكسرة والضمة. قال ابن يعيش: " إذا كان مرفوعا أو مجرورا وجهان أجودهما حذف الياء لأنها لم تكن

(١) للكتاب ١٧٩/٤، وانظر شرح الشافية ٣١٢/٢، ٣١٣، ٣١٤، وشرح المفصل ٧٣/٩، ٧٤.

(٢) للكتاب ١٧٩/٤.

(٣) اللمع في العربية، ص ١٤.

موجودة في حال الوصل؛ لأن التتوين كان قد أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف فهو في حكم الثابت؛ لأن الوقف عارض، فلذلك لا نردها في الوقف، هذا مع ثقلها والوقف محل استراحة، فنقول هذا قاضٍ ومررت بقاضي^(١).

ويرى النحاة أن سبب حذف الياء هو التقاء الساكنين، جاء في الإنصاف: "ألا ترى أنك تقول في المنقوص: (هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ) والأصل فيه (هذا قاضيٍ ومررت بقاضي)، إلا أنهم لما حذفوا الكسرة والضمة استبقالا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتتوين ساكنا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وأبقوا التتوين؛ لأن الياء ما جاء لمعنى والتتوين جاء لمعنى، فكان تبقيته أولى"^(٢). وقال ابن يعيش: "وبقيت الياء ساكنة، وكان التتوين بعدها ساكنا، فحذفت لالتقاء الساكنين، وخصت الياء بذلك لكثرة اعتلالها وكون الكسرة قبلها تدلّ عليها"^(٣).

أما في حالة النصب فتثبت ياءة لخرة الفتححة أو تتوين الفتح عليها، ويعامل في الوقف معاملة الاسم المنصوب المنون^(٤). قال سيبويه "وأما في حالة النصب فليس إلا البيان"^(٥). وقال العيني: "فلا تحذف الياء في النصب لخرة الفتححة على الياء"^(٦). ومن الآراء السابقة نتبين أن الاسم المنقوص النكرة قد مرّ بالمراحل التالية:

١. مرحلة التصحيح، قاضي في حالة الرفع، وقاضي في حالة الجر.
٢. مرحلة حذف الضمة في الرفع، والكسرة في الجر، وبقاء الياء ساكنة، ثم التقاء الساكنين.

٣. مرحلة حذف الياء لالتقاء الساكنين (لتشكيل المقطع المديد المرفوض ص ح ح ص)

وتعرف هذه المراحل من الصور النطقية الموصوفة في آراء النحاة للاسم المنقوص وليس من الصور الكتابية:

kāḍiyun ← kāḍiyn ← kāḍin / في حالة الرفع

(١) شرح المفصل ٧٥/٩. وانظر الأصول في النحو ٣٧٤/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٩/٢.

(٣) شرح الطوكي في التصريف، ص ٣٤٩-٣٥٠، وانظر اللمع في العربية ص ١٤.

(٤) انظر الوقف على الاسم المنصوب المنون ص ٤٤٤ من هذا البحث.

(٥) الكتاب ١٨٣/٤.

(٦) شرح المراح في التصريف، ص ٢٣٧.

$\text{kāḍiyin} \leftarrow \text{kāḍiyn} \leftarrow \text{kāḍin} /$ في حالة الجر / حذف الياء
 البنية العميقة حذف حركة الياء حذف الياء

فالوجه الأول للوقف على المنقوص يكون إذن بحذف الياء عندما يكون نكرة، وذلك في حالتي الرفع والجر. أما في النصب فإن ياءه تثبت لخفة الفتحة أو تنوين الفتح. قال سيبويه في هذا الوجه: "فهذا الكلام الجيد الأكثر"^(١). فهي الطريقة المشهورة الشائعة في الوقف على المنقوص النكرة.

أما المحدثون فلهم في الاسم المنقوص آراء وتفسيرات مختلفة كنت قد عرضتها وناقشتها باستفاضة في بحثي للماجستير^(٢). وكانت خلاصة رأيي في هذه المسألة أن الذي جرى هو مماثلة بين الحركة ونصف الحركة في حالة الرفع، ثم سقوط نصف الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين^(٣). ثم تقصير نواة المقطع المديد بحيث يصبح مقطعا طويلا وذلك كما يلي:

في حالة الرفع

$\text{kāḍiyun} \leftarrow \text{kāḍiyn} \leftarrow \text{kāḍiin} \leftarrow \text{kāḍin}$
 البنية العميقة المماثلة حذف نصف الحركة تشكل التقطع تقصير نواة المقطع المديد

وفي حالة الجر يحدث الشيء ذاته، إلا أن مرحلة المماثلة غير موجودة؛ وذلك لأن الحركتين متماثلتان أصلا:

$\text{kāḍiyin} \leftarrow \text{kāḍiin} \leftarrow \text{kāḍin}$
 البنية العميقة سقوط نصف الحركة تشكل المقطع المديد تقصير نواة المقطع المديد

وبناء عليه فإن الذي جرى هو تقصير الحركة الطويلة وليس حذفها، وسقوط نصف الحركة؛ وذلك لوقوعها بين حركتين متماثلتين. وقد عمل المنقوص في الوصل والوقف معاملة واحدة.

وللعرب في الوقف على المنقوص مذهب آخر غير الذي نكّر، وذلك بأن يوقف عليه بالياء، قال سيبويه: "هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث

(١) الكتاب ١٨٣/٤ وانظر شرح المفصل ٧٥/٩.

(٢) انظر الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، محمود خريسات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ص ١٨٨-١٩٦.

(٣) أبحاث في اللغة، د. داود عبده، ص ٣٧.

صارت في موضع غير تتوين" ، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال^(١). وقرأ ابن كثير في مواضع من القرآن منها" إنما أنت منذر ولكل قوم هادي"^(٢) بالياء^(٣).

وللنحاة في الوقف على المنادى المنقوص مذهبان كذلك، فإمّا أن يوقف عليه بالياء كما هو الأمر في الاسم المنقوص المعرف بأل لأنه غير منون، وإما أن يوقف عليه بحذف الياء في النداء؛ لأنّ من عادة العرب حذف ياء المنقوص النكرة في غير النداء، والحذف في النداء أولى لأنّ النداء في أصله موضع حذف وبهذا يطرد الباب على وتيرة واحدة. قال سيبويه: "وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي، وأما يونس فقال: يا قاض، وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأنّ النداء موضع حذف، يحذفون التتوين ويقولون: يا حارٍ ويا صاح، ويا غلامٌ أقبل"^(٤).

وكذلك بالنسبة للاسم المنقوص المعرف بأل حيث يقف عليه بعض العرب بالياء؛ وذلك لأنه غير منون. قال سيبويه: "فإن لم يكن في موضع تتوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل"^(٥). فكان الهدف عندهم هو طرد الباب على وتيرة واحدة، وذلك بأن تثبت ياء المنقوص المعرف بأل في الوصل والوقف على السواء. وأظن أن الذي دعاهم إلى الوقف بالياء على آخر الاسم المنقوص المعرف هو اعتقادهم بأنّ آخره صامت وليس حركة، والواقع أن الوقف هنا تمّ على الحركة الطويلة (الكسرة) التي شكّلت مع الصامت الذي سبقها مقطعا طويلا مفتوحا (ص ح ح: dī)، ولا أرى أن في الوقف على المقطع المفتوح المنتهي بحركة طويلة آية صعوبة ومعاناة على الناطق، بل إن فيه راحة لنفس المتكلم، وذلك يختلف عن الوقف على المقطع المفتوح المنتهي

(١) الكتاب ١٨٣/٤، وانظر شرح المفصل ٧٥/٩.

(٢) الرعد: ٧

(٣) شرح المفصل ٧٥/٩.

(٤) الكتاب ١٨٤/٤.

(٥) الكتاب ١٨٣/٤

بحركة قصيرة؛ لأنه لا يرافقها راحة للنفس، ولا هي ساكنة ليكون الوقف محققا للاستراحة التامة فجاءت بين الوقف التام والإطلاق، فكان في الوقف عليها معاناة وصعوبة على الناطق.

ومن العرب من يقف على المنقوص المعرف بأل بحذف يائه. قال سيبويه: "ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام إذ كانت تذهب الياء في الوصل كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف فيقولون: (هذا القاض والعاص) هذا في الرفع والخفض، فأما في النصب فليس فيها إلا البيان؛ لأنها ثابتة في الوصل"^(١).

* الوقف على المقصور

الاسم المقصور هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمه كـ (الفتى والعصا)^(٢). والاسم المقصور كالاسم المنقوص من حيث كونه مجردا من أل أو معرفا بها. فإن تجرد من أل كان منونا نحو "عصاً وفتىً ورحى"، وإن عُرِفَ بأل تجرد من التتوين وذلك "العصا والفتى والرحى". وللعرب في الوقف عليه مذاهب:

١- فإذا كان منونا فإنه يوقف عليه بحذف التتوين رفعا ونصبا وجرا مع ثبوت الألف باعتبارها لام الكلمة. قال ابن السراج: "حق هذا الاسم أن تقف عليه في الرفع والنصب والجر بغير تتوين، وإن كان منصرفا فتقول: هذا قفا، ورأيت قفا، ومررت بقفا"^(٣).

ويرى الباحث أن الذي جرى في هذه الحالة هو الشيء ذاته الذي حدث في الاسم المنصوب المنون، وذلك أنه حذفت النون الساكنة ثم مطلت الفتحة تعويضا منها، وصار الوقف في الاسم على مقطع مفتوح ينتهي بحركة طويلة، وذلك على النحو التالي:

قَفَّان	←	قَفَّان	←	قَفَّان
ḳafan	←	ḳafa	←	ḳafā
الأصل		حذف النون الساكنة		مطل الحركة

(١) الأصول ٢/٣٧٥، والكتاب ٤/١٨٣.

(٢) شرح شذور الذهب، ص ٦٥، واللمع في العربية، ص ١٦.

(٣) الأصول ٢/٣٧٨.

وبهذا تعود صورة الاسم المقصور إلى ما كانت عليه قبل التتوين.

ولعلّ الذي دعاهم إلى حذف النون من آخر الاسم المقصور المنونّ هو طلب التفريق بينها وبين النون الأصلية كما قالوا في الاسم المنصوب المنونّ، وإن كنت مترددا في قبول هذه العلة، فمن الممكن أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الوصل والوقف فلما كان الوصل بالتتوين لجأوا إلى تغيير صورة الاسم في الوقف فكان الوقف عليه بالألف بصرف النظر عن الطريقة التي جعل فيها مكان التتوين الألف.

ومن العرب من يقف على المقصور النكرة بالياء. قال ابن السراج: "وبعض العرب يقول في الوقف: هذا أفعيّ وحُبليّ...، فإذا وصل صيرها ألفاً"^(١). وقال سيبويه عن هذه الطريقة من الوقف: "حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس وهي قليلة"^(٢).

ويرى النحاة أنّ الألف التي في مثل (عصا وقفا...) هي بدل من التتوين، أما الألف الأولى التي هي لام الكلمة فقد حذفت لسكونها وسكون التتوين بعدها، هذا على اعتبار أنّ الألف حرف ساكن في عرف القدماء. ثم قيل إنها حذفت لسكونها وسكون الألف المعوضة من التتوين. قال ابن جني: "وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التتوين بعدها"^(٣)، وقال: "وحذفت الألف الأولى التي هي حرف الإعراب لسكونها وسكون الألف التي هي عوض من التتوين بعدها: تقول في الوقف رأيت عصا"^(٤). وقد اختلف في هذه الألف (ألف الاسم المقصور) فقيل إنها لام الكلمة وهو مذهب سيبويه^(٥)، وقيل إنها بدل من التتوين وهو مذهب المازني^(٦).

فإن لم يكن المقصور منونا كانت ألفه ثابتة على كل حال ما لم يلحقها ساكن من بعدها، نقول هذه حبلية ومررت بحبلى^(٧). ولظنّ القدماء أنّ الألف ساكنة فقد قال "ما لم يلحقها ساكن" خشية النقاء الساكنين فعندها لا بدّ من التغيير. أمّا إذا لم يلتق ساكنان

(١)الأصول ٢/٣٧٨.

(٢)للكتاب ٤/١٨١.

(٣)اللمع في العربية، ص ١٦.

(٤)اللمع في العربية، ص ١٦ وانظر الكتاب ٣/٣٠٩، وشرح المفصل ٩/٧٦.

(٥)شرح المفصل ٩/٧٦، وشرح الشافية ٢/٥٨٠.

(٦)شرح المفصل ٩/٧٧.

(٧)اللمع في العربية، ص ١٦.

فالوقف على المقصور المنون بالألف كما هي. ومثل ذلك ما لا يدخله التتوين أصلاً من نحو سكرى وحبلى والقفأ والعصا، فألفه ثابتة لأنه لا تتوين فيه^(١). ومن هنا فإنه يوقف على المقصور غير المنون بكل أوزانه بالألف.

* الوقف على المقصور والمنصوب المنون بالهمزة

من العرب من يقف على المنون المنصوب بالهمزة وكذلك بالنسبة للمنتهي بالألف، قال سيبويه: "زعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً فيهمز، وهذه حبلاً. فيهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم، وسمعناهم يقولون: هو يضربها فيهمز كل ألف في الوقف"^(٢). وقال ابن جني: "ومن ذلك قول بعضهم في الوقف (رأيت رجلاً) بالهمزة، فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف في لغة من وقف بالألف"^(٣).

لم يبين القدماء لِمَ كان الوقف على الألف والتتوين بالهمزة، فقد وصفوا الظاهرة دون أن يفسروا سبب حدوثها، فمسألة الخفة التي ذكرها سيبويه ليس من السهل التسليم بها؛ لأن الهمزة أصعب من الألف ومن النون الساكنة ومن الأصوات العربية جميعها؛ لبعدها مخرجها وصعوبة نطقها.

أما المحذوثون فلهم في تفسير هذه الظاهرة آراؤهم. فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن ما حدث هو إقفال للمقطع المفتوح عند الوقف، يقول: "وقد حدث إقفال للمقطع المفتوح في بعض الكلمات المؤنثة ولكن بصورة أخرى، فبعض العرب يهمزون الألف في الوقف في مثل حبلأ، بل إنهم ليهمزون ألفات أخرى بصورة مطردة فيقولون: رأيت رجلاً، وهو يضربها، فقد اجتلبت همزة لمجرد الوقف، وربما من الوقف على الألف أي المقطع المفتوح"^(٤). وهذا التفسير تحتمل صحته ويمكن قبوله وإني لأميل إليه، بل إنه التفسير الذي أراه في هذه الظاهرة.

ويقترح الدكتور إبراهيم أنيس أن يطلق على هذه الهمزة (همزة السكت) قياساً على (هاء السكت) ... ، يقول: "ولأمر ما أطلق القدماء على الهاء في الوقف

(١) انظر شرح المفصل ٧٧/٩.

(٢) الكتاب ١٧٦/٤-١٧٧.

(٣) الخصائص ١٩/٢.

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٤٠-٨٥.

في بعض المواقع (هاء الكست). ولو جارينا طريقتهم في التسمية لكان من الأولى أن نطلق هذا اللقب على الهمزة بأن نسميها أيضاً حين تأتي في نهاية الكلمة لإقفال المقطع: (همزة السكت)، وذلك في مثل حمراء وصحراء وجميع ما اختتم بما يعرف بألف التأنيث الممدودة، وما جاء من مثل رجلاً، وهو يضربها... مما سمي من قبل بهمزة الوقفة^(١).

وأرى أن اقتراح الدكتور إبراهيم أنيس بشأن تسمية الهمزة بـ"همزة السكت" صحيح، لكنني أفضل أن يطلق عليها همزة الوقف، وذلك لأن الوقف يناسب قولنا قفل المقطع المفتوح أكثر من السكت عليه، فكلمة الوقف ذاتها تشعر بشدة تناسب إقفال المقطع أكثر من السكت، فالوقف في القراءة قطع الكلمة عما بعدها^(٢)، بينما السكت سكون النفس في الغناء والقراءة^(٣). علماً بأن الهمزة ذاتها هي وقفة حنجرية، قال عنها سيبويه: "لأنه بَعَدَ مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد وهي أبعد الحروف مخرجاً، فتقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع"^(٤).

ويرى الدكتور حسام النعيمي أن الدافع إلى الوقف على الألف بالهمزة هو دافع صوتي لكنه لم يفسر ذلك، قال: "ويلاحظ أن الألف في (حبلى) ألف التأنيث، وفي (رجلا) ألف الوقف على المنصوب المنون، وفي (يضربها) ألف الضمير، وقد عوملت جميعاً بصورة واحدة مما يدل على أن الدافع إلى ذلك كان صوتياً محضاً، وإن كنت أميل إلى أنها في ذلك كله فتحة مشبعة"^(٥).

لا أختلف مع الدكتور النعيمي في ما ذهب إليه من أن العلة صوتية، لكن الذي نبحت عنه هو تفسير هذا الدافع الصوتي الذي دعاهم إلى الوقف بهذه الطريقة. ولا نميل - كما يميل - إلى أن الألف في حبلى فتحة مشبعة، ولكن نقرّ بأنها فتحة طويلة لا غير.

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٥٨٦.

(٢) المعجم الوسيط مادة (وقف).

(٣) السابق، مادة (سكت).

(٤) الكتاب ٥٤٨/٣.

(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ١٠٣.

ويرجح الدكتور النعيمي أن الذين همزوا الألف في الوقف هم من أهل البادية؛ لأنهم كانوا أميل إلى الهمز من غيرهم^(١). وهذا متوقع لأن أهل البادية كانوا يهمزون.

ويرى بروكلمان أن ألف "حُبلى" مطوّرة عن "تاء" حيث كانت تاء التأنيث ثم وقف عليها بالهاء ثم أضعفت الهاء حتى ذهب صوتها، ثم أشبعت الفتحة قبلها فصارت ألفا وهذه صورتها: حُبلة ← حبله ← حبل ← حُبلى^(٢).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين في تفسير ظاهرة الوقف بالهمز هو الأرجح حيث جيء بالهمزة لإقفال المقطع المفتوح؛ لأنّ العربيّة تميل إلى الوقف على المقاطع المغلقة مالم يطرأ سبب يمنع ذلك.

* الوقف على المختوم بالتاء

درج اللغويون في حديثهم عن الوقف على المختوم بالتاء أن يقولوا إنّ الوقف له علامة خاصة هي تحويل هذه التاء إلى هاء تسمى هاء التأنيث^(٣). إلا أن بعض العرب يقف على التاء كما هي دون تغيير. قال ابن جني: "روينا عن الأصمعي أن رجلا من العرب دخل على ملك (ظفار) فقال له الملك: ثب، وثب بالحميرية: اجلس، فوثب الرجل فاندقت رجلاه، فضحك الملك وقال ليست عندنا عربيت من دخل ظفار حمّر...، فإذا كان كذلك، جاز جوازاً قريبا كثيرا أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا غير أنها لغة عربية قديمة"^(٤).

والمقصود بالتاء هنا هو تاء التأنيث التي تلحق الاسم المفرد المؤنث نحو فاطمة وخولة، والتي تلحق المفرد المنكر فتؤنثه تأنيثا لفظيا نحو تاء حمزة وطلحة. ويرى القدماء أن هذه التاء تبدل هاء في الوقف وغاية ذلك هو التفريق بينها وبين التاء التي هي من أصل الكلمة نحو تاء بنت وأخت وما أشبه ذلك. قال سيبويه: "فعلامه التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، وأرادوا أن يفرقوا

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ١٠٣.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٣-٨٤.

(٣) الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، د. أحمد كشك، اللسان العربي، مجلد ١٧، الجزء الأول، ص ١٩٧٩، ص ١٢٠.

(٤) الخصائص ٣٠/٢، وانظر المزهر ٢٥٧/١، والصاحبي في فقه اللغة، ص ٥٤، وشرح الشافية ٢٨٩/٢.

بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء القتّ وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سنبتة وتاء عفريت وكذلك التاء في بنت وأخت...، وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة؛ لأنّ تاء طلحة كأنها منفصلة^(١). ولكن سيبويه نفسه يذكر أن بعض العرب يقف على هذه التاء كما هي دون إبدالها قال: "وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف طلحت كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل"^(٢).

وقال السيرافي معلقاً على تمثيل سيبويه ب(سنبتة): "وفي كلام سيبويه سهو؛ لأنه مثل بتاء سنبتة ولا يقع عليها وقف، وإنما ينبغي أن يكون تاء سنبت وما أشبهه مما يوقف على التاء فيه"^(٣).

ولا يختلف رأي ابن يعيش عن رأي سيبويه في تفسير هذه الظاهرة، قال: "متى كان آخر الاسم تاء التانيث من نحو طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة كان الوقف عليه بالهاء فتقول: (هذا طلحه وهذا حمزه)، وكذلك قائمة وقاعدة وذلك في الرفع والنصب والجر، والذي يدل أن الهاء بدل من التاء أنها تصير تاء في الوصل، والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها، والوقف من مواضع التغيير... وإنما أبدلوا من التاء الهاء لئلا تشبه التاء الأصلية... بالتاء اللاحقة للفعل...، على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف هذا طلحت وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب"^(٤). فابن يعيش يرى ما يراه سيبويه في الوقف والوصل في هذه الظاهرة، ومثل ذلك تماماً هو رأي ابن السراج^(٥).

أما الاستربادي فيضيف إلى العلة التي نكرها سيبويه وهي أن الوقف بالهاء إنما كان للتفريق بين تاء التانيث هذه والتاء الأصلية سبباً آخر وهو سبب صوتي يتضح من قوله: "وإنما قلبت هاء؛ لأن في الهاء همسا ولينا أكثر مما في التاء، فهو

(١) الكتاب ١٦٦/٤-١٦٧، وانظر سر صناعة الإعراب ٦٧٥/٢، وشرح الشافية ٢/٢٨٨.

(٢) الكتاب ١٦٧/٤، وانظر أوضح المسالك ٣١١/٤.

(٣) الكتاب ١٦٦/٤ حاشية رقم (٢).

(٤) شرح المفصل ٨١/٩، وانظر رسالتان في اللغة، الرماني، ص ٢٥.

(٥) الأصول ٣٧٣/٢.

بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، ولذلك تزداد الهاء في الوقف في ما ليس فيه- أعني هاء السكت- نحو: أنه وهؤلاء^(١).

فالعلة عند الاسترbaughي علة صوتية محضة إضافة إلى التفريق بين التاعين، فالهاء تناسب الوقف أكثر من التاء؛ لأن فيها همسا ولينا أكثر مما في التاء بالرغم من أن الصوتين مهموسان. وأن كل واحد منهما مهتوت، أي ضعيف، فالهت شبه العصر للصوت^(٢). فقد نسب إلى سيبويه أنه قال: "من الحروف المهتوت وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء"^(٣). والتاء هي الصوت المهتوت عند ابن يعيش قال: "والمهتوت التاء لضعفها وخفائها"^(٤). وعلى أية حال فكل من التاء أو الهاء صوت ضعيف، لكنني أظن أن السبب الرئيس لاعتبار الهاء أسهل من التاء في الوقف يتمثل في أن التاء صوت وقفي شديد، ومعنى شديد أنه كلما جاء بعد صوت آخر فإنه يفصله أو يعزله بشكل فجائي، وكلما كان متبوعا بحركة فإنه ينفجر فجأة وبقوة^(٥).

أما الهاء فإنها وإن كانت احتكاكية، إلا أن الاحتكاك معها ضعيف وقليل معمم لمرور النفس خلال جهاز نطقي مفتوح نسبيا، ومن هنا فقد وصفها شاده آرتور بأنها ليست إلا مجرد النفس بلا عارض يعرض له^(٦).

فالهاء صوت استمراري، هذا من ناحية، وأما من ناحية أخرى فإن الهاء تحقق الخفة والسهولة بكونها صوتا رخوا مهموسا، يتخذ الهم عند النطق بها نفس الوضع الذي يتخذه عند النطق بأصوات اللين^(٧). ولذلك كان اختيارهم قائما على معرفة تامة بهذا الصوت ونعومته، مما رشحه صوتا مناسبا للوقف^(٨).

ولعل ما ذهب إليه قريب من رأي الدكتور سمير ستيتية حيث يقول: "قرأ يعقوب بتحويل تاء التأنيث في (لعنة) إلى هاء في حالة الوقف عليها. وهذه لهجة

(١) شرح الشافية ٢٨٨/٢-٢٨٩.

(٢) لسان العرب مادة (هت) ، والعين ٣/٣٤٩.

(٣) لسان العرب مادة (هت).

(٤) شرح المفصل ١٠/١٢٨.

(٥) محاضرات في اللسانيات، ص ١٥٩. عن Hill P١٢٢

(٦) انظر محاضرات في اللسانيات، ص ١٨٨.

(٧) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص ٨٢.

(٨) قضية الخفة والنقل وأثرها في اللغة، ص ٥٥.

عربيّة، والوقوف عليها بالتاء لهجة عربيّة أخرى.... وفي الواقع لم تختلف طبيعة المقطع في الكلمتين ولكن اختلفت طبيعة مكوناته، فالمقطع الذي ينتهي بالهاء هو مقطع ينتهي بصوت استمراري، والذي ينتهي بالتاء ينتهي بصوت وقفي^(١).

إذن فالوقف بالتاء لغة، والوقف بالهاء لغة أخرى. قال السيوطي: "ومنها (أي من لغات العرب) الاختلاف في الوقف على هاء التانيث مثل: هذه أمّه وهذه أمّت"^(٢).

ولا يختلف رأي علماء التجويد في تفسير هذه الظاهرة عن رأي النحاة فابن الجزري يرى أن الاسم المؤنث بالتاء يوقف عليه بالهاء، ويرى أن هذه الهاء بدل من تاء التانيث وأن الوقف يكون عليها بالسكون^(٣). ويرى بعض النحاة أن الوقف على المختوم بالتاء بالهاء مطّرد في الوقف. قال ابن جني: "وذلك منقاد ومطّرد في هذه التاء عند الوقف، ويؤكد هذا أن عامّة عقيل في ما لا نزال نتلقاه من أفواهاها تقول في الفرات: الفراه بالهاء في الوصل والوقف"^(٤). وعليه فإن هذه لغة ثالثة حيث عامل الذي ينتهي بتاء التانيث في الوقف والوصل سواء وذلك بالنطق به بالهاء دون التاء.

لكن ابن جني نفسه يبدو أنه غير راضٍ عن هذه اللغة وكأنه يعدّها من باب التوهّم أو القياس الخاطئ ويفهم هذا من قوله: "وزاد في الأئس بذلك أنك ترى التاء في الفرات تشبه تاء فتاة وحصاة وقطاة، فلما وقف وقد أشبه الآخر الآخر أبدل التاء هاء، ثم جرى على ذلك في الوصل"^(٥). وقد فسر ابن جني هذا الإبدال بقوله: "وإنما أبدلت هاء لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة من الألف، ولم تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها، لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حُبلى وبُشرى، والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاء"^(٦).

(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب، ص ٨٢-٨٣.

(٢) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٢٥٦/١.

(٣) النشر في القراءات العشر ٧٩/٢.

(٤) المحتسب ١٣٠/١.

(٥) المحتسب ١٣٠/١.

(٦) المنصف ص ١٦٢.

وعلق الدكتور النعيمي على رأي ابن جني السابق وفسره بقوله: "وكانه كما أرى يريد بهذا أن التاء لما سكنت في الوقف ضعفت؛ لأنّ الحرف يضعف بإسكانه. وكان الوجه أن يقلب ألفا لانفتاح ما قبله مجانسة للفتحة فلم يفعلوا لئلا يلتبس بالألف المقصورة، فتحوّلوا إلى حرف قريب من الألف وهو الهاء"^(١).

أما المحدثون فلهم في تفسير هذه الظاهرة آراؤهم التي تكاد تجمع على أن التاء لم تبدل هاء في الوقف. قال جان كانتينو: "وإن التغيير الطارئ على التاء والذي يسترعي الانتباه أكثر من غيره هو انقلاب علامة التأنيث في الأسماء والصفات (ة) إلى (ه) عند الوقف نحو قولك في "ناقّة" "ناقه" عند الوقف. ولما كان إبدال التاء هاء مباشرة ولأسباب صوتية محضة من الظواهر المستبعدة نوعا ما، والأمثلة الدالة على هذا النوع من الإبدال قليلة، فقد اقترح بروكلمان في المختصر تفسير هذا الحدث بالصورة التالية: أن تسقط التاء عند الوقف في مرحلة أولى نحو: ناقّة ← ناق، ثم أن تظهر بعد الحركة النهائية هاء ثانوية شبيهة بهاء السكت، نحو: ناق-ناقه وهو تفسير تحتمل صحته"^(٢). والباحث لا يستبعد هذا التفسير، فهو يرى أن التاء قد سقطت وأن الهاء التي تسمع في الوقف يحتمل أن تكون عوضا من التاء اجتلب للوقف كما تجتلب هاء السكت، وكذلك يحتمل أن يكون الصوت المسموع ليس هاء ولكنه مجرد نفس مرافق لحركة الفتحة الملازمة لآخر الاسم المؤنث المنتهي بالتاء المربوطة بعد حذفها، فعند الوقف على مثل: فاطم، وقائم، وناقذ...كلها يلحظ معها أن نفساً يخرج مرافقا للفتحة عند الوقف فكأنها هاء مختلسة أو ثانوية كما سماها بروكلمان وبهذه الهاء الثانوية أو النفس المشابه لها المرافق للفتحة، والذي يكون على شكل دفقة نفسية واحدة يتم الوقف على المقطع مغلقا وهذا ما تميل إليه العربية في الوقف.

ولعلّ ما يراه الدكتور إبراهيم أنيس في تفسير هذه الظاهرة يعزز ما ذهبنا إليه. يقول: "وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة فليس يوقف عليها بالهاء كما ظنّ النحاة بل يحذف

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ١٥٦.

(٢) دروس في علم أصوات العربية، ص ٥٢.

آخرها، ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء^(١)، وقال: "فحين نسمع كلمة مثل "الشجرة" في لهجات الكلام الآن يخيل إلينا أن التاء المربوطة قد قلبت "هاء" والحقيقة أنها حذفت مع النطق وامتد التنفس مع صوت اللين قبلها فسمع كالهاء"^(٢). وهذا ما ذهب إليه.

وللدكتور أحمد كشك رأي آخر في تفسير هذه الظاهرة مفاده أن هذه الـهاء التي تكون في الوقف لا يمكن أن تكون هي التاء التي كانت في الوصل، فبعد أن عرض بعض آراء القدماء من نحاة وعلماء قراءات قال: "لدي إحساس أن هذه الـهاء ليست إلا هاء سكت جيء بها لإغلاق المقطع في حالة الوقف. وفي أقوال بعض اللغويين حولها ما يعطي إحياء بذلك وإن لم يكن نصاً في التعبير. يقول الصبان في حاشيته حول المراد بهاء التأنيث إن تسميتها هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هي فيه ساكنة^(٣). وفي قوله مجاز دليل على أن التسمية بهاء التأنيث من قبيل التجوز. ولعل ما دفعهم إلى ذلك حيرتهم أمام الموجود فقد كانت هناك تاء حالة الوصل فإذا بها هاء في الوقف، ولأنهم أرادوا خلق صلة ما بين الحالتين الوصل والوقف سموها هاء التأنيث، وقالوا بإبدالها، لكننا ندرك أن القول بمجازية الـهاء يوحي بأن الصلة واهية بين هذه الـهاء والتأنيث الذي ذهب به مطلب الوقف"^(٤).

إن هذه الـهاء هي هاء السكت إذن وهي ليست مبدلة من التاء، وقد جيء بها لإغلاق المقطع المفتوح المنتهي بفتحة قصيرة (ص ح) في الوقف. وهذا مما أميل إليه في تفسير هذه المسألة.

ويرفض الدكتور كشك أن تكون هذه الـهاء مبدلة من التاء لأسباب صوتية، قال: "...إذ لو أن الـهاء كانت بدلا من التاء كما رأى اللغويون لكانت حرفا صحيحا يمكن له أن يُشَمَّ ويرام، فإذا لم يحدث له ذلك فافتراض أنها بدل من تاء التأنيث يصعب علينا قبوله. يضاف إلى ذلك أن إبدال التاء هاء مباشرة ولأسباب صوتية

(١) في اللهجات العربية، ص ١٣٦، وانظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٦، وعلم اللغة، ص ١٧٨.

(٢) في اللهجات العربية، ص ١٣٧.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، ملتزم الطبع والنشر أصحاب دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه ٢٠٩/٤-٢١٠.

(٤) الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، ص ١٢١-١٢٢.

محضة أمر صعب" (١). والحقيقة أن هذه الهاء لا يوقف عليها إلا بالسكون، ولا يجوز فيها روم ولا إسمام. جاء في النشر خلال حديثه عما يمتنع فيه الروم والإسمام قوله: "ثالثها: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التأنيث نحو (الجنة، والملائكة، والقبلة، والعبرة، ومرّة" (٢).

ويرى الدكتور كشك أن مما يعزز رأيه هذا أنه يوقف على التاءات الأخرى لدى البعض بالهاء، يقول: "وربما سوغ ما نراه أيضاً من الوقف على التاءات الأخرى لدى البعض في تابوت: تابوه، البنات: البناء، ربت: ربة، ثمّة: ثمّة، لات: لاه، هيات: هيهاه. كيف نسمي هذه الهاءات؟ أمن الممكن اعتبارها هاءات تأنيث بالمفهوم الذي نراه في فاطمة وحمزة" (٣)؟ لكن الوقف على التاء المبسوطة بالهاء كما في: (البناء والاخواه) لغة شاذة كما وصفها قطرب (٤).

ثم يقرر الدكتور كشك أن هذه الهاء التي يوقف عليها هي هاء ساكنة تشبه هاء السكت. يقول: "إن الرأي الذي أكاد أحسه أن الوقف على التاء إنما يكون بعد إسقاطها باستراحة تتمثل في وجود هاء ساكنة تشبه هاء السكت. وقد يدفع قولنا أن هذه الهاء ترجع تاء في الوصل، وأن الوصل مما ترد فيه الأشياء إلى أصولها. وردنا على ذلك أن كل الأشياء مع الوقف ترجع لأصولها حين الوصل. فهل نعتبر كل ظاهرة في كل وقف بديلا من الوصل؟" (٥)

وأخيرا يكرر الدكتور كشك رفضه فكرة إبدال التاء هاء لأنه لا تقارب بينهما، يقول: "إننا نرفض فكرة البديل؛ لأن الوقف حالة تختلف طبيعتها عن حالة الوصل حيث لا تقارب بينهما، وأما مسألة الوقف بالتاء الساكنة لدى البعض في ما يسمى بإجراء الوقف مجرى الوصل فلا نقرها؛ لأن التاء هنا ليست كالتاء هناك، فالوصل علامته التحريك والوقف علامته الصمت أو السكت، ونحن لا نجد في قولنا طلحت في الوقف إلا صمّا أو سكوتا لا يتفق وطبيعة الوصل. فالوقف ما جاء إلا

(١) الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، ص ١٢٢.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/١٢٢.

(٣) الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، ص ١٢٢.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٥٦٣.

(٥) الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، ص ١٢٢.

عن طريق تاء ليست بتأنيث بل لغلق مقطع عند الوقف. ومن هنا نرى أن الهاء أو التاء التي لحقت الأسماء عند الوقف لا وشيجة بينها وبين ما يسمى تاء التأنيث حيث إن اعتبارها هاء تأنيث أو تاء تأنيث أمر يجانب الصواب^(١).

وفي نهاية الحديث عن هذه الظاهرة أكرر القول بأنني مع آراء المحدثين السابقة في أن هذه الهاء مجتلبة كسكتة خفيفة لإجراء الوقف من جهة، وإغلاق المقطع من جهة أخرى، حيث إن العربية تميل بطبعها وأغلب حالات الوقف فيها إلى الوقف على المقاطع المغلقة.
الوقف على (هذي)

يرى النحاة أن الأصل في اسم الإشارة للمؤنث المفرد القريب "هذه" يكون على هذه الصورة في الوقف، أما في الوصل فصورته (هذي) بالياء. قال سيبويه: "ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن الياء خفيفة، فإذا اسكت عندها كان أخفى. والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاء كما ازدادت الكسرة، فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها مشابهة، وتكون الكسرة معه أبين"^(٢).

إن وصف سيبويه لهذه الظاهرة وصف مقبول، فالياء في الوقف خفيفة، لكن تعليقه للظاهرة وسبب حدوثها - حسب رأبي - يحتاج إلى إعادة نظر؛ فالياء لم تبدل هاء لأنه ليس بينهما من الناحية الصوتية ما يجيز هذا الإبدال و يسمح به. وأما من جهة أخرى فإن الهاء أخفى من الياء وأدخل منها في القناة الصوتية والياء من الفم^(٣) فكيف نستبدل الخفي بما هو أخفى منه للحفاظ على بيانه في الوقف؟ إضافة إلى ذلك فإن الهاء صوت مهموس بينما الياء صوت مجهور، والمجهور أقوى إسماعاً من المهموس، وليس مخرج الهاء بقريب من مخرج الياء. وسيبويه نفسه يعلم أن الهاء في الخفاء كالهزمة التي هي أدخل الأصوات العربية مخرجا وأخفاها نطقاً. قال في

(١) الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، ص ١٢٢.

(٢) الكتاب ٤/١٨٢.

(٣) شرح المفصل ٩/٧٣.

الحلق إلا أنها تمتد حتى تصل إلى الفم".^(١) فالمسألة واضحة في أن الياء أبين من الهاء كما ورد عند النحاة أنفسهم.

ومن المحدثين من تابع القدماء ورأى أن العلة في الوقف على "هذي" بالهاء "هذه" هي أن الهاء أبين من الياء. قال الدكتور أحمد علم الدين الجندي: "وربما أن السبب في قلبهم الياء من (هذي) هاء في حالة الوقف؛ لأن الهاء أظهر من الياء في الوقف، وإنما أبقوا الياء في (هذي) في حالة الوصل فقالوا: (هذي هند) لأن ما بعد الياء يبينها، فلا داعي لقلبها هاء ، وقرأ ابن محيصن على لهجة تميم في قوله تعالى (ولا تقربا هذي الشجرة)^(٢) في هذه ، وقرأ كذلك (هذي القرية) بياء ساكنة"^(٣).

أما الباحث فيرى أن مسألة قلب الياء هاء مستبعدة لأسباب صوتية. وما جرى- حسب تصوري للمسألة- هو أن الكسرة الطويلة (الياء: ā) قصرت لئلا يكون الوقف على مقطع طويل مفتوح (ص ح : di) ثم عوض منها بالهاء ليكون الوقف على مقطع مغلق، ولتحافظ الكلمة على الكمية المقطعية فيها، وذلك على النحو التالي:

هذه	←	هذي	←	هذي
hā/dih	←	hā/di	←	hā /dī
التعويض من المحذوف		مرحلة تقصير		الأصل
		الحركة الطويلة		

ويعزز هذا أن كل ما وقف عليه بالهاء، كانت غاية الهاء فيه الحاجة إلى إقفال المقطع المفتوح. وبعد أن آلت "هذي" إلى "هذه" في الوقف، أجرى الوصل مجرى الوقف، وأصبحت الصورة المستعملة هي التي تنتهي بالهاء عند قسم من العرب، وأما الآخرون فقد التزموا "هذي" في الوصل والوقف وكأن كل صورة منهما أصبحت لغة مستقلة عن الأخرى. أما في أيامنا هذه فإنني أظن أن الفصيحة لا تستعمل إلا (هذه) وإن كانت الصورة الأخرى (هذي) مسموعة في بعض اللهجات المحكية العربية.

(١) شرح المفصل ٧٣/٩.

(٢) البقرة: ٣٥

(٣) اللهجات العربية في التراث ٤٩٥/٢-٤٩٦.

وقد نكر سيبويه أن من العرب من كان يقول "هذي" ومنهم من كان يقول "هذه"، في الوقف والوصل، قال: "وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره كما ألزمت طيء الهاء" (١).

ومن المستشرقين الذين عرضوا لهذه المسألة الدكتور هنري فليش وكان رأيه على النحو التالي: "هذي صارت في الوقف هذه، ثم استعملت في السياق هكذا، أو على صورة هذه، وهي صيغة عادية. وكذلك هذي" (٢)، وقال في موضع آخر: "ولماذا نذهب في البحث بعيدا؟ إنَّ ذَهْ وَتَهْ ما هما إلا صيغتا وقف وقعتا في السياق، فحركتا عادة بمصوت وصل هو الكسرة، ففي عبارة (ذَهْ أمة) حينما يراد تعريفها يقال: ذَهْ الأمة، فمن هنا جاءت ذَهْ ثم (ذِ هِي أمة) بالياء قياسا على الصيغ ذات الضمير اللاصق: هي في مثل بهي... (٣). ولعل في قوله "ذَهْ" وأنها الأصل ما يعزز ما ذهب إليه من أن الهاء جيء بها لإغلاق هذا المقطع المفتوح؛ لأن الوقف على المقاطع المغلقة أسهل من الوقف على المقاطع المفتوحة. وعليه فإن (هذه) تكون قد مرت بالمراحل التالية:

ذَهْ ← ذِ هِي / في الوصل ← ذَهْ في الوقف عليها بالسكون. أما الهاء الأولى فهي زائدة على الكلمة للتبنيه كما هو معلوم.

هَذِهِ ← هَذِي ← هَذِهِ

وهذا التفسير ليس مستبعدا، بل إنه قريب من واقع الكلمة واستعمالاتها.

* الوقف على أواخر الكلم بهاء السكت

يمكن لنا أن نقول إن هاء السكت هي هاء تلحق بأواخر الكلم للاستعانة بها في الوقف. ومن اسمها يفهم أنها تزداد خصيصا للوقف عليها في حالات نكرها النحاة ووردت في منثور العرب ومنظومهم وفي القرآن الكريم كذلك. ويرى النحاة واللغويون إنما زيدت لبيان الحركـة السابقة لها في الوقف. جاء في المعجم الوسيط: "هاء السكت هي اللاحقة لبيان حركة بناء قصيرة أو

(١) الكتاب ١٨٢/٤.

(٢) العربية الفصحى، ص ١٦٧.

(٣) السابق، ص ٢١٠.

طويلة نحو: ما هية؟ ووا زيداه^(١). وقال ابن يعيش: "هذه الهاء للسكت تزداد لبيان الحركة زيادة مطردة في نحو قولك فيمه ولمه...^(٢)". ولا تكون إلا ساكنة؛ لأنها موضوعة للوقف والوقف إنما يكون على الساكن وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب^(٣). ومن الرجوع إلى آراء النحاة في هذه الهاء نتبين أنهم حددوا لها مواضع وشروطا للوقف عليها، قال سيبويه: "هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة"^(٤)، وقال في موضع آخر: "هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك... وذلك قولك هذا غلامية، وجاء من بعية... وكرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب، وكانت خفية فيبتنوها"^(٥). قال ابن هشام: "ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المعلن بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو: "لم يغزه" أو لأجل البناء نحو "اغزه". والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من وعى يعي، فإنك تقول "عه"^(٦). قال ابن مالك:

وقف بهاء السكت على الفعل المعلن بحذف آخر كأعط من سأل

وليس حتما في سوى ما كع أو كيع مجزوما، فراع ما رعوا^(٧)

وبيّن الاسترباذي سبب وجوب الوقف على ما بقي على حرف واحد بهاء السكت بقوله: "وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما أو وقفا، فإن بقيت على حرف واحد، فهاء السكت واجبة، نحو "ره" و "قة" لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن"^(٨).

واختلف في جواز إلحاق هاء السكت في ما بقي على حرفين (أعني صامتين)

فابن هشام يرى أنه لا يجوز. قال: "قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما

(١) المعجم الوسيط، مادة سكت.

(٢) شرح المفصل ٤٥/٩.

(٣) السابق ص ٤٦.

(٤) الكتاب ١٦١/٤.

(٥) الكتاب ١٦٣/٤.

(٦) أوضح المسالك ٣١٣/٤، وانظر المنصف، ص ٣٨.

(٧) شرح ابن عقيل ١٧٧/٤.

(٨) شرح الكافية ٥٤١/٤ وانظر رسالتان في اللغة، ص ٢٦.

زائد نحو " لم تَعَة" وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (ولم أك) (١) و (ومن تق) (٢) بترك الهاء (٣). وبهذا يكون ابن هشام قد خالف صاحب الالفية في هذا الحكم. وأما ابن عقيل فيرى أنه جائز ونص على جوازه صراحة (٤).

ويرى سيبويه أن ما بقي على حرفين أحدهما زائد فالهاء لازمة له في الوقف. قال: " وأما لا تَعَة من وقيت، وإن تَع أعة من وعيت فإنه يلزمها الهاء في الوقف، من تركها في أخش؛ لأنه مجحف بها؛ لأنها ذهبت منها الفاء واللام، فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: إن تَع أع، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف" (٥)، يعني من نفس الكلمة. ومثل هذا تماما رأي الاستربادي في هذه المسألة (٦).

فجوب إلحاق هاء السكت يكون في ما بقي على صامت واحد فقط؛ وذلك لأن الصامت الواحد لا يمكن البدء به والوقف عليه معاً. قال ابن يعيش: " إن ذلك يكاد أن يكون متعذراً؛ لأنّ الابتداء بالحرف يوجب تحريكه والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حال واحدة" (٧)، فجاء بالهاء لسهولة السكوت عليه (٨).

وثمة سبب آخر لإلحاق هاء السكت بهذا النوع من الأفعال، فسيبويه يرى أن غاية إلحاق هاء السكت بهذه الأفعال هي إظهار السكون على هذه الهاء بعد حذف لام الكلمة. قال: " وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الواو والياء والواو فيهنّ لام في حالة الجزم: ارميه، ولم يغزّه، واخشه، ولم يقضيه ولم يرضه. وذلك لأنهم كرهوا

(١) مريم : ٢٠.

(٢) غافر: ٩.

(٣) أوضح المسالك/٤/٣١٣.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٤/١٧٨.

(٥) الكتاب/٤/١٥٩-١٦٠.

(٦) انظر شرح الكافية/٤/٥٤١.

(٧) شرح المفصل ٩/٧٨.

(٨) شرح الشافية ٢/٢٩٦.

إذهاب اللامات والإسكان جميعا، فلما كان ذلك إخلالا بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك^(١).

وهذا ما أكده ابن يعيش ، قال: " فإذا وَقَفَ عليه لزم حذف الحركات إذ الوقف إنما يكون بالسكون لا على حركة فشحوا على أن يُذهبها الوقف فيذهب الدال والمدلول عليه فألحقوها هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات^(٢)، فكان النحاة أشفقوا على الكلمة أن يحذف منها صوتان: لام الكلمة (الياء أو الواو) وحركة الحرف السابق لها كما يرون. وعليه فإن هاء السكت ليست بدلا من المحذوف في هذه الحالة، ولكنها زيدت ليسهل الوقف عليها من الناحية الصوتية ولتبقى الحركة ثابتة على الحرف الأخير من الكلمة من ناحية مبناها. ولكنني أرى أن ما جرى للام الكلمة هو تقصير وليس حذفاً، فلام الكلمة في هذه الأفعال حركة طويلة (واو مد: u أو ياء مد: i) وقد ذهب نصفها وبقي النصف الآخر، ثم ألحقت هاء السكت ليظهر السكون عليها، وتعويضاً من المحذوف من الناحية المقطعية، وذلك على النحو التالي:

يدعو	←	لم يدعُ	←	لم يدعُ
yad/<u	←	lam yad/<u	←	lam yad/<uh
يرمي	←	لم يرمِ	←	لم يرمِ
yar/mi	←	lam yar/mi	←	lam yar/mih
الفعل قبل الجزم		تقصير للحركة الطويلة		إلحاق هاء السكت

وهذا يؤكد أن آخر هذه الأفعال حركات، وأنها قصرت ولم تحذف عند دخول حرف الجزم عليها، علماً بأن علة التقصير هذه (الحذف كما يرى النحاة) علة صوتية محضة.

الثاني: "ما" الاستفهامية المجرورة، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت نحو: عمّ وفيمّ، ومجيء م جئت، فرقا بينها وبين "ما" الخبرية في مثل "سألت عما سألت عنه، فإذا وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف^(٣).

(١) الكتاب ١٥٩/٤.

(٢) شرح المفصل ٧٨/٩.

(٣) أوضح المسالك ٣١٣/٤.

وتتصل هاء السكت بـ "ما" الاستفهامية المجرورة وجوباً إذا كان الخافض اسماً كما في : "مجيء مَ جئت"، وجوازاً غالباً إذا كان الخافض حرفاً نحو "عمّ يتساءلون" (١) وبها قرأ البيزي (٢).

قال ابن مالك:

وما في الاستفهام إن جرّت حذف
وليس حتماً في سوى ما تخفضا
ألفها، وأولها الهاء إن تقف
باسم، كقولك: "اقتضاء م اقتضى" (٣)

فإن كان الجار حرفاً جاز إلحاق هاء السكت، وإن كان اسماً وجب إلحاقها (٤). أمّا العلة التي من أجلها ألحقت هاء السكت بـ (ما) الاستفهامية المجرورة فهي التفريق بين "ما" الاستفهامية و"ما" الخبرية، ثم الحفاظ على الفتحة الدالة على الألف بعد أن حدث الحذف كما ذكر ابن هشام.

وقد قاس سيبويه هذه الحالة على الحالة السابقة وهي الفعل المعتل الآخر المجزوم عندما تلحق به هاء السكت، قال: "وأما قولهم: علامة، وفيمة، ولمة، وبمة، وحنامة" فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت لأنك حذف الألف من "ما" فصار آخره كآخر ارمية واغزه (٥). وأما الاسترباذي فيرى أن سقوط الألف كان بلا علة ظاهرة فلزم التعويض بهاء السكت (٦) ومذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف (٧).

والتعويض الذي نكره الاسترباذي هو تعويض مقطعي، وإن اختلف نوع المقطع، فقبل حذف الألف كان المقطع الثاني من (حرف الجر + ما) مقطعا طويلا مفتوحا من نوع (ص ح ح: mā) وبعد الحذف أصبح قصيرا مفتوحا من نوع (ص ح: ma) وبالتعويض عاد المقطع طويلا ولكنه أصبح مغلقا (فيمه: fi/mah). والعربية تميل إلى الوقف على المقاطع المغلقة كما نكر في غير موضع من هذا البحث.

(١) للنبا: ١

(٢) أوضح المسالك ٣١٣/٤.

(٣) شرح ابن عقيل ١٧٨/٤.

(٤) للسابق ١٧٩/٤.

(٥) للكتاب ١٦٤/٤.

(٦) شرح للشافية ٢٩٧/٢.

(٧) شرح الشافية ٢٩٦/٢.

وقد أشار السيوطي إلى مسألة التعويض هذه، ورأى أن التعويض عن الألف المحذوفة ب (هاء) السكت يقوي الكلمة بالاعتماد على كونها أكثر من حرف، فهي شبيهة بما لم يحذف منه شيء^(١).

وقد أكد سيوييه لزوم إلحاق هاء السكت ب (ما) الاستفهامية المجرورة بالاسم خلافا للمجرور بالحرف، فإن إلحاق الهاء فيه جائز؛ لأن الحرف مع الميم يصبحان وكأنهما من كلمة واحدة وذلك لا يكون مع الاسم. قال: "أما قولهم (مجيء م جئت) و(مثل م أنت) فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء، ولم يكن فيه إلتفات الهاء؛ لأن مجيء ومثل يستعملان في الكلام مفردين؛ لأنهما اسمان، وأما الحروف الأولى فإنها لا يتكلم بها مفردة من ما؛ لأنها ليست بأسماء، فصار الأول والآخر بمنزلة حرف واحد لذلك"^(٢). وهذا رأي مقبول من حيث إنه بين لماذا ألحقت الهاء ب (ما) الاستفهامية بعد حذف ألفها، ولأنه لم يبين سبب اختيار الهاء دون غيرها.

وثبات الهاء أجود في (ما) المجرورة بالحرف، لأن الألف حذف منها فيعوض من الألف في الوقف بالهاء وتبين الحركة كما يرى ابن السراج^(٣).

أما ابن يعيش فقد فسّر هذه الظاهرة كما فسّر ظاهرة الوقف ب (هاء السكت) على الفعل المعتل الآخر المجزوم، قال: "فالهاء في هذه الحروف أجود نحو قولك في الوقف حنّامة وفيمة وعلامة؛ لأنك حذف الألف في "ما" وبقيت الفتحة دليلا على المحذوف فشحوا على الفتحة أن يحذفها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه فألحقوها هاء السكت فيقع الوقف عليها وتسلم الفتحة"^(٤).

والذي أرى أن الفتحة الطويلة (الألف) من (ما) لم تحذف، ولكنها قصّرت فتحولت إلى فتحة قصيرة، وتحول المقطع من مقطع طويل مفتوح إلى مقطع قصير مفتوح، وبإلحاق هاء السكت عوض من المحذوف وأغلق المقطع وذلك على النحو التالي:

ما ← م ← مة

(١) انظر الهمع ٢١٧/٦-٢١٨، والكتاب ١٤٤/٤.

(٢) الكتاب ١٦٦/٤.

(٣) انظر الأصول ٣٨١/٢.

(٤) شرح المفصل ٨٧/٩.

mā ← ma ← mah
ص ح ح ص ح ص ح ص

وبعض العرب لا يحذف الألف من (ما) الاستفهامية المجرورة، كقوله:

على ما قام يشتمني لثيم كخنزير تمرغ في رماد^(١)

والشاهد فيه أن من العرب من يثبت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة غير مبال باللبس الذي تحدث عنه النحاة. وقد وصف ابن جني هذه اللغة بأنها أضعف اللغتين^(٢)، في ما عداها خالد الأزهرى ضرورة^(٣). وخلافا لما ورد عند جمهور النحاة من أن ألف "ما" الاستفهامية لا تحذف إلا في الجر فيوقف عليها بهاء السكت، فإن بعضهم أجاز حذف ألف "ما" والوقف عليها بهاء السكت، وإن لم تكن "ما" مجرورة، كما في حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مة؟ فقيل: هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم. وذلك لأنك إذا حذف الألف شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا^(٤).

الثالث: كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب، وذلك كياء المتكلم، وكهي وهو فيمن فتحهن، وفي التنزيل (ما هيّة) و(ماليّة) و(سلطانيّة). وقال الشاعر:

فما إن يقال له من هوّه^(٥)

والشاهد فيه قوله (هوّه) حيث ألحق هاء السكت بالضمير لكونه مبنيا على حركة، لتبقى حركة البناء (الفتحة) على حالها دون تغيير. وهذا هو رأي الاستربادي في هذه المسألة، قال: "إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بالإعرابية، لبيان تلك الحركة اللازمة، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف^(٦). ومثل على ذلك بأمثلة كثيرة منها: "هُوّه" و"هيّة" و"هلمّة" و"كيفّة" و"ضربنّة"... الخ^(٧).

(١) شرح الشافية ٢/٢٩٧ والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) المحتسب ٢/٣٤٧.

(٣) شرح للتصريح على التوضيح ٢/٤٤٥.

(٤) شرح الشافية ٢/٢٩٦.

(٥) أوضح المسالك ٤/٣١٣ - ٣١٤، وانظر رسالتان في اللغة، ص ٢٦.

(٦) شرح للكافية ٤/٥٤٠.

(٧) السابق والصفحة ذاتها.

وأرى أن اختيار الهاء لم يكن لبيان علامة البناء والحفاظ عليها فحسب، وإنما أُلحقت لإغلاق المقطع القصير المفتوح؛ وذلك كي يتم الوقف على مقطع مغلق، فهاء السكت لم تغيّر بالمعنى زيادة أو نقصاً. يضاف إلى ما سبق أن الغاية الأهم للهاء في مثل "ما هية" من قوله تعالى: "فأمة هاوية، وما أدراك ماهية، نار حامية"^(١) و"كتابية" و"حسابية" و"مالية" و"سلطانية" من قوله تعالى: "هاؤم اقرأوا كتابية، إني ظننت أني ملاق حسابية"^(٢) و"ولم أدر ما حسابية، يا ليتها كانت القاضية، ما أغنى عني مالية، هلك عني سلطانية"^(٣)، هي تحقيق الانسجام الصوتي بين فواصل القرآن الكريم وهي غاية مهمة تتمثل في كثير من آيات القرآن الكريم من بدايته حتى نهايته. فالذي يلحظ أن الآيات السابقة جاءت ضمن عدة آيات تنتهي فواصلها بالتاء المربوطة التي يوقف عليها بالهاء، فجيء بهاء السكت مع الآيات المذكورة لتحقيق الانسجام الصوتي بين فواصل آيات السورة التي تسبق هذه الآيات والتي تلحقها^(٤).

وللمحدثين في تفسير هذه الظاهرة آراؤهم ، ومن ذلك ما يراه الدكتور عبد الصبور شاهين من أن وظيفة ما يسمى بهاء السكت ما هي إلا إقفال المقطع المفتوح. قال: "ولم تكن الهمزة في الواقع هي الوسيلة الوحيدة للهروب من الوقوف على المقطع المفتوح، بل لقد لجأت قبائل البادية^(٥) إلى استعمال صوت آخر هو الهاء في الوقف لإقفال المقطع، وذلك في مثل حالات هاء السكت والندبة، حيث يمكن أن تنتهي الكلمة بمقطع مفتوح بالألف أو الياء أو الواو فيستتبع العربي أن يقف إلا بإقفال المقطع"^(٦).

وقد أشار ابن جني إلى الضعف الذي يلحق حروف المد في الوقف، قال: "إن حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقفَ عليهنّ ضعفن وتضاعلن، ولم يف مدهن"^(٧). ويرى الاستربادي أن هاء السكت لا تلحق من أصوات اللين إلا الألف، قال: "ولا

(١) القارعة: ٩، ١٠، ١١.

(٢) الحاقة: ١٩، ٢٠.

(٣) الحاقة: ٢٦-٢٩. وقبلها "يا ليتني لم أوت كتابية"

(٤) لمعرفة المزيد عن أهمية المماثلة الصوتية في تحقيق الانسجام الصوتي بين الفواصل القرآنية انظر : من

أسرار اللغة، ص ٢٢٧، واللغات العربية في التراث ٥١٨/٢.

(٥) إحالة على في اللهجات العربية، ص ١٢٤، ١٢٥.

(٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٥.

(٧) الخصائص ١/١٣١.

تلحق هذه الهاء ساكننا آخر، غير الألف المذكورة، سواء أكان واواً أو ياء...، وذلك الألف أخفى فهي إلى البيان أحوج^(١). هذا باعتبار أن الألف صوت صامت (ساكن) في عرف القدماء.

واستثنى الاستربادي من ذلك لحاق هاء السكت بحروف المد الثلاثة في الندية، نحو: "واغلاماه" و"غلامكوه" و"واغلامكيه"، وهدف ذلك زيادة مد الصوت فيها^(٢). ومد الصوت فيها وسيلة لتحقيق غاية أرادها المتكلم.

والذي يستحق الإشارة إليه هو أن الياء في مثل: "حسابية وكتابية ومالية وسلطانية" تحولت من حركة طويلة (ياء مد: \bar{y}) إلى نصف حركة عند الوقف عليها بهاء السكت؛ وذلك لعل صوتية محضة وهي خشية أن يتشكل المقطع المديد المقفل بصامت:

ماهية ← ماهية : ma/hih ← mā/hi/yah
 كتابية ← كتابية : ki/tā/bih ← ki/tā\bi/yah

فتحقق الوقف بهاء السكت على مقطع غير مرفوض عندما أصبحت ياء المد نصف حركة ($\bar{y} \leftarrow y$) لكن هاء السكت تلحق أصوات اللين القصيرة أكثر من الطويلة، وهذا ما أشار إليه الدكتور عبد الصبور شاهين فهو يرى أن الغالب الشائع في اللغة العربية أن تلحق هاء السكت أصوات اللين القصيرة بشرط أن تكون جزءاً من بنية الكلمة. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى سواء أكان إفعال المقطع بهمزة أم بهاء فإن الحاصل هو أن المقطع قد أقفل بصوت لا وظيفة له سوى الإفعال^(٣). وهو ما أشرت إليه في الصفحات السابقة.

ومن المحدثين من وافق القدماء في ما ذهبوا إليه في تفسير هذه الظاهرة. قال جان كانتينو: "ويلحقون هاء يسمونها "هاء السكت" ببعض الحركات الطويلة الآخرة وبالحركات القصيرة، غير حركات الإعراب والتي لو سقطت لأدى ذلك إلى طمس معالم الكلمة وإنكار الناس لها، وذلك نحو قولهم: "واعجباؤه" و"ولم تغزه" و"ره الأمر

(١) شرح الكافية، ٥٣٩/٤-٥٤٠.

(٢) شرح الكافية ٥٤٠/٤.

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٥-٨٦.

من رأى ، و " ية" الأمر من "أتى" (١). ولم يبيّن كانتيو سبب اختيار الهاء دون غيرها من الناحية الصوتية.

والأغلب في العربية أن تحذف هاء السكت في الوصل ودرج الكلام، وهذا ما ذكره سيبويه ، قال: " فإذا كان بعد ذلك كلام تركت الهاء؛ لأنك إذا لم تقف تحركت، وإنما كان السكون للوقف، فإذا لم تقف استغنيت عنها وتركتها" (٢). وهذا حكمها عند ابن يعيش، قال: " لأنه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل" (٣)، وقال أيضاً: " وإذا وصلت سقطت هذه الهاء من جميع ما ذكرناه" (٤).

وسبب حذفها في الوصل - كما يرى القدماء - يعود إلى عدم الحاجة إليها. قال ابن يعيش: " لأنها إنما دخلت شحاً على الحركة لئلا يزيلها الوقف، فأما الوصل فإن الحركة تثبت فيه فلم تكن حاجة إلى الهاء" (٥). والواقع أنه لا حاجة إلى هاء السكت في الوصل من الناحية الصوتية وذلك في ما يتصل بالنظام المقطعي للغة العربية والانسجام الصوتي بين أطراف الكلام.

ومن العرب من يجري الوصل مجرى الوقف بالنسبة لهاء السكت. قال ابن هشام: " قد يعطى الوصل حكم الوقف، وذلك قليل في الكلام، كثير في الشعر، فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي (لم يتسنه وانظر) (٦) و (فبهدهم اقتده قل) (٧) بإثبات هاء السكت في الدرج" (٨).

ومما أثبتوا فيه هاء السكت في الوصل شعراً:

قول أحدهم: يا مرحباه بحمار عفراء

وقول الآخر: يا مرحباه بحمار ناجيه

وهذا ضرورة وهو رديء في الكلام لا يجوز. (٩)

(١) دروس في علم أصوات العربية، ص ١٩٩.

(٢) الكتاب ١٥٩/٤.

(٣) شرح المفصل ٤٦/٩.

(٤) السابق ٤٥/٩.

(٥) السابق والصفحة ذاتها.

(٦) البقرة: ٢٥٩.

(٧) الأنعام: ٩.

(٨) أوضح المسالك ٣١٥-٣١٦، وشرح ابن عقيل ١٨١/٤.

(٩) شرح المفصل ٤٦/٩-٤٧.

قال الاستربادي: " وتحذف هاء السكت عند الوقف في الدرّج كهزمة الوصل، إلا أن يُجرى الوصل مجرى الوقف، كقوله تعالى: " هلك عني سلطانيه، خذوه فغلوه" (١) و"صلاً" (٢) والكوفيون يثبتونها وصلأً ووقفاً في الشعر وغيره .

أما الكسائي فكان يحذف هاء السكت في الوصل من (يتسنه، اقتده) .. يقول الدكتور سمير ستيتية: " قرأ الكسائي " لم يستنَّ" بحذف الهاء وصلأً. أمّا عند الوقف فإنه كان يبقيها ولا يحذفها. ومعنى ذلك أنه في حال الوصل يبقي المقطع الأخير في هذه الكلمة مقطعاً قصيراً مفتوحاً. ونسب بعض العلماء إلى الكسائي أنه كان في حال الوصل يحذف الهاء من " اقتده" في قوله تعالى " فبهدهم اقتده" وأما عند الوقف فإنه يبقيها" (٣). يقول الدكتور سمير ستيتية : " والذي يُمكن استنتاجه من ذلك أن الكسائي كان يغلق المقطع الأخير من هاتين الكلمتين عند الوقف عليهما. وهو بذلك يأخذ إلى ما كان العرب يميلون إليه من إغلاق للمقطع الأخير عندما يقفون عليه. بل إن ذلك كثير في اللسان العربي، فحركة الإعراب مثلاً تسقط عند الوقف، ثم إن أغلب استعمالات هاء السكت إنما تكون عند الفصل لا الوصل والهاء التي في (يتسنه) و (اقتده) هي من هذا القبيل" (٤).

وهذا هو رأي الدكتور فوزي الشايب في هذه المسألة ، يقول: " والصحيح من أمر هاء السكت هي أنها وسيلة لإقفال المقاطع القصيرة التي لا تسمح العربية بالوقوف عليها ألبتة، فليست لتبيان حركة ما قبلها، وليست للتفريق بين لغة وأخرى وإنما هي وسيلة لغاية ، هي تمكين الوقوف على المقاطع القصيرة (٥).

وأخيراً أقول إن ما جاء في الرأيين السابقين وما شابههما من آراء يعزّز ما ذهبت إليه من تفسير هذه الظاهرة. أما قول الدكتور الشايب " وليست للتفريق بين لغة وأخرى " فإشارة إلى أن من النحاة من اعتبر غاية هاء السكت التفريق بين من يقف على "هي" بالتكسين ومن يقف عليها بالحركة. قال النحاس: " جيئ بالهاء، لأن من

(١) الحاقّة: ٢٩-٣٠ .

(٢) شرح الكافية ٤/٥٤١-٥٤٢ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٠/١ نقلا عن : تحليل الظواهر الصوتية في قراءة للكسائي ، ص ١١٦ .

(٤) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة للكسائي، ص ١١٦ .

(٥) ضمانت للغة أصولها وتطورها، د. فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثامنة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٨ .

العرب من يقول: "هي" بإسكان الياء. فتثبت الهاء على لغة من حركها؛ ليفرق بينها وبين لغة من أسكن"^(١). أما مكي بن أبي طالب فيرى أن الهاء في مثل: "حسابيه" و " كتابيه " إنما ألحقت لبيان حركة الياء، قال: " وهذه الهاء هي هاء السكوت في " كتابيه وحسابيه" وشبهه، أتى بها لبيان حركة الياء؛ لأنها اسم على حرف واحد متحرك. فإذا سكن في الوقف ضعف... فأتى بالهاء لتقوية الاسم ببقاء حركته في الوقف"^(٢).

(١) إعراب القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨، ص ٢٨٢/٥.

(٢) الكشف ١/١٢٩-١٣٠.

الفصل الخامس

المخالفة

المخالفة الصوتية

المخالفة مصدر الفعل خالف ، وخالف الشيء الشيء اختلف عنه، وخالف عنه مخالفة وخلافاً. تخلف . وعن الأمر : خرج ، والشيء ضاده ، ويُقال خالف بين الشئين^(١). وعليه فإن المخالفة لا تكون إلا حيث يكون المثلان. فلولا التماثل لما كان التخالف، فلا بُدَّ من أن يُخالف أحد المتلين الآخر حتى تكون المخالفة.

وظاهرة المخالفة ظاهرة صوتية شاعت في كثير من اللغات السامية^(٢). بل إنها موجودة في كل اللغات^(٣). والأغلب في هذه الظاهرة أن تكون تطوراً تاريخياً في الأصوات، وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة^(٤).

نظرة القدماء إلى المخالفة

صحيح أن علماء السلف لم يدرسوا هذه الظاهرة دراسة مفصلة ، وتحت عنوان المخالفة تحديداً، ولكنهم تنبهوا لها وبحثوها تحت عناوين مختلفة، مثل كراهية اجتماع المثليين، أو كراهية التضعيف، أو توالي الأمثال مكروه وغيرها. يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "وقد فطن قدامى اللغويين العرب إلى هذه الظاهرة، وكانوا يعبرون عنها أحياناً بـ " كراهية التضعيف" أو " كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد" أو كراهية توالي الأمثال... " ^(٥).

أما الدكتور إبراهيم أنيس فيرى خلاف ذلك ، يقول : " ولم يفتن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة أو يولوها ما تستحق من عناية واضطرب تفسيرهم لها"^(٦). والحق أن القدماء اهتموا بهذه الظاهرة وأولوها عناية

(١) المعجم الوسيط مادة " خلف".

(٢) الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس، ص ٢١٠.

(٣) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٠٣.

(٤) انظر الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص ٢١١.

(٥) لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤٠-٤١.

(٦) الأصوات اللغوية، ص ٢١٠-٢١١.

لا يمكن تجاهلها. قال سيبويه: " هذا باب ما شدَّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد" (١).

ويلحظ على هذا العنوان أربعة أمور هي:

- ١- أن سيبويه يعتبر أن ما جاء من هذا الباب فهو شاذ، " هذا باب ما شدَّ" فالأصل فيه أن لا يكون مضعفاً إذن.
- ٢- أن الذي يبدل مكان لام الفعل هو الياء. وذلك عندما تكون العين واللام مثليين.
- ٣- أن العلة في هذا الإبدال هي كراهية التضعيف " لكراهية التضعيف" وهذا هو موضوع حديثنا.

٤- أن هذا الإبدال ليس مطرداً . وهذا هو الواقع ، فليس الإبدال في مثل هذه الحالة مطرداً (أعني حالات المخالفة) ، فالأفعال التي جاءت العين واللام منها من جنس واحد كثيرة جداً نحو عدَّ وشدَّ، وكلَّ، وملَّ، ودلَّ وغيرها ، ولكن تتابع المثليين في هذه الحالة عولج بالإدغام ، وقد سبق الحديث عن مثل هذا في موطنه من هذا البحث في موضوع الإدغام. أما الأمثلة التي ذكرها سيبويه فجاءت على وزن تفعلت" وهي " تسرَّيت، وتظنَّيت وتقصَّيت من القصة وأمليت (٢).

وقال المبرد: " واعلم أن التضعيف مشتقل .. ، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد" (٣)، فالتضعيف هو علة هذا الإبدال. والمبدل هو ثاني المثليين ، والغاية من هذا الإبدال هي المخالفة بين المثليين ؛ وذلك منعاً لالتقائهما؛ لأن في التقائهما صعوبة في النطق.

وأورد ابن جني فصلاً في الخصائص جعل عنوانه: " باب في العدول عن التثقل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف" (٤) ، فهذا العنوان يتضمن مصطلح " العدول" والعدول مخالفة من حيث إنه يخرج بالشئ عن مجراه الطبيعي، ومساره الذي يطرد فيه. والطريف في هذا العنوان هو العدول عن التثقل إلى ما هو أثقل

(١) الكتاب ٤/٤٢٤.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) المقتضب ١/٢٤٦.

(٤) الخصائص ٣/٢٠.

منه، لا ليزداد ثقلاً، ولكن لضرب من الاستخفاف. وقد أشار صاحبه إلى أن فيه طرفاً، قال: " اعلم أن هذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يُعرف غوره وحقيقته" (١).

والشيء الذي يهمننا هنا هو المخالفة بين المثلين ، للتخلص من نقل التقاءهما التقاءً مباشراً، ولذلك فإن هذا العدول عند ابن جني إنما كان للتخلص من نقل تكرار الأمثال. قال: " وذلك نحو الحيوان، ألا ترى أنه عند الجماعة - إلا أبا عثمان - من مضاعف الياء، وأن أصله حييان، فلما نقل عدلوا عن الياء إلى الواو. وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك" (٢).

فالمثال الذي طرحه ابن جني يمثل عنوانه خير تمثيل، فهو عدول عن التثنية وهو الياء، إلى ما هو أثقل منه وهو الواو. فمن المعلوم عند الجميع - قدماء ومحدثين - أن الواو أثقل من الياء . لكن الذي سوغ هذا العدول (الإبدال) هو المخالفة بين المثلين.

وأضاف ابن جني قائلاً: " وإذا كان اتفاق الحروف الصّحاح القويّة الناهضة يُكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياءً، نحو دينار وقيراط وديماس وديباح (فيمن قال دماميس ودبابيج) كان اجتماع حرفي العلة أثقل عليهم" (٣).

ومما يؤكد أن ابن جني كان على دراية تامّة بأنّ المخالفة تحقق نوعاً من الخفة، ولو كان ذلك بالعدول عن التثنية إلى ما هو أثقل منه لأجل المخالفة، أنه أتى بمثال فيه مماثلة أصلاً، فعُدل عن التثنية إلى ما هو أثقل منه لأجل المخالفة وطلباً للخفة . قال: " نعم، وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واواً كراهية لالتقاء المثلين في الحيوان، فإبدالهم الواو ياءً لذلك أولى بالجواز وأحرى، وذلك قولهم ديوان واجلوّاذ. وليس لقائل أن يقول فلما صار دوان إلى ديوان فاجتمعت الواو والياء، وسكنت الأولى، هلاً أبدلت الواو ياءً لذلك؛ لأنّ هذا ينقض الغرض، ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف في دوان، فأبدلوا ليختلف الحرفان ، فلوا أبدلوا الواو في ما بعد للزم أن يقولوا، ديوان فيعودوا إلى نحو مما هربوا منه من التضعيف، وهم قد أبدلوا الحييان إلى الحيوان

(١) الخصائص ٢٠/٣.

(٢) الخصائص ٢٠/٣، وانظر الكتاب ٤٠٩/٤ و ٣٩٨/٤.

(٣) الخصائص ٢٠/٣.

ليختلف الحرفان، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافها في ديوان لم يبق هناك مطلب" (١).

فمطلب هذا النوع من الإبدال عند ابن جني هو المخالفة بين المثليين، فإذا تحققت المخالفة، فلا داعي للبحث عن صيغة أخرى يكون اللفظ فيها أخف على اللسان، لا سيما إذا كانت الصيغة الجديدة تؤدي إلى المماثلة أو ترجع اللفظ إليها. ولم ينته الأمر بابن جني عند الإشارة إلى ظاهرة المخالفة من خلال ما ذكر، ولكنه صرح بمصطلح المخالفة في أثناء حديثه عن الياء والواو في مثل "الغَيْر" و "الطَّوْل" وغيرهما، قال: "إنما جاز ذلك من قبل أن الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة، فلحقنا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما" (٢). وقال في "باب تدافع الظاهر": فمن ذلك استحسانهم لتركيب ما تبعادت مخارجه من الحروف... واستقباحهم لتركيب ما تقارب من الحروف...، من إيثارهم لتباعد الأصوات؛ إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه؛ ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفية وكذلك سائر الألوان" (٣).

وللتقل الحاصل من الجمع بين الممتثلين، فإن العربية لم تجز صياغة أبنية رباعية أو خماسية، تشتمل على صوتين متمثلين أصليين، وفي هذا يقول الاستربادي: "اعلم أنهم يستقلون التضعيف غاية الاستقلال، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا التقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متمثلان، لتقل البناعين، وتقل التقاء المثليين" (٤).

وقد أشار ابن عصفور كذلك إلى المخالفة بين المثليين، فقال في أثناء حديثه عن إبدال النون من الياء في تظنيت: "فأبدلت النون ياءً هروياً من اجتماع الأمثال" (٥).

(١) الخصائص ٢٠/٣-٢١.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢٠/١.

(٣) الخصائص ٢٢٩/٢.

(٤) شرح الشافية ٢٣٨/٣-٢٣٩.

(٥) الممتع ٣٧٢/١.

وتناول "السيوطي كذلك هذا الموضوع تحت عنوان: "اجتماع الأمثال مكروه" (١). فكل هذا يؤكد تماماً أن القدماء فطنوا لهذه الظاهرة، واهتموا بها وبحوثها باعتبارها وسيلة من وسائل التخلص من ثقل اجتماع المثليين، أو الأمثال.

• مفهوم المخالفة عند المحدثين

المخالفة عكس المماثلة ، فإذا كانت المماثلة تعني نزعة صوتين متقاربين أو متباعدين إلى التماثل ، فإن المخالفة تعني نزعة صوتين متمثلين إلى التباعد. يقول ماريوباي في تعريفه للمخالفة. " وهي عكس السابقة (يقصد المماثلة) أي جعل الصوتين المتمثلين غير متمثلين" (٢) . ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: " وهي أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متمثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتمثلين" (٣).

وقريب من هذا مفهوم المخالفة عند الدكتور رمضان عبد التّواب ، يقول: " معنى المخالفة أنه إذا كان هناك صوتان متمثلان تماماً في كلمة من الكلمات، فإن أحدهما قد يتغير إلى صوت من أصوات العلة الطويلة في الغالب، أو إلى صوت من الأصوات المائعة ، ولا سيما اللام والنون" (٤).

أما الدكتور أحمد مختار عمر فقد عرف المخالفة بأنها: " تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي، يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين" (٥). ولعل هذا التعريف هو أفضل تعريف اطّعت عليه لمعنى المخالفة من حيث إنه يتضمن الإشارة إلى التعديل العكسي، وذلك لزيادة مدى الخلاف بين الصوتين.

(١) الأشباه والنظائر ٤٠/١.

(٢) أسس علم اللغة ، ماريوباي، ص ١٤٧ وانظر مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، آمنه بن مالك، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر، ١٩٨٧.

(٣) الأصوات اللغوية، ص ٢١٠

(٤) لحن العامة والتطور اللغوي ، ص ٤٠ ، وانظر بحوث ومقالات في اللغة، ص ٥٥، والتطور اللغوي

وقانون السهولة والتيسير، ص ٣٧، والتغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٢٩.

والمخالفة عند الدكتور صلاح الدين حسنين تعني نزعة صوتيين متشابهين إلى الاختلاف^(١). وهذا التعريف - كما أرى - غير دقيق. فالأدق من هذا أن يقول: نزعة صوتيين متماثلين أو متشابهين إلى الاختلاف، ذلك أن النقل ينتج عن توالي الأمثال، قبل توالي المتشابهات. وقد مثل الدكتور صلاح الدين نفسه بأمثلة فيها أصوات متماثلة وليست متشابهة، قال: "مثل تحوّل الشين إلى سين. نحو شمس : شمس ، وقراط : قيراط، ودينار : دينار"^(٢). فلو كانت المخالفة تجري بين المتشابهين ، لكانت صيغة افتعل وسائر مشتقاتها مما وقع فيه إبدال نحو: ازدهر، وازدان، واصطبر، واضطرب، وغيرها تحتاج إلى مخالفة صوتية، ذلك أن هذه الصيغ جميعها تشتمل على صوتين متقاربين، كالزاي والداد، والصاد والضاد وغير ذلك. يقول الدكتور صبيح التميمي: " ويراد بها الظاهرة الصوتية التي تتم باجتماع صوتين متماثلين أو أكثر، ونزوع أحدهما إلى مخالفة الآخر"^(٣).

وهي عند الدكتور محمد علي الخولي: " أن يتعدل صوت أو يتغير ليخالف صوتاً مجاوراً له"^(٤)، وأظن كذلك أن هذا التعريف للمخالفة غير دقيق كسابقه؛ ذلك أن المخالفة مشروطة بالتماثل التام بين الصوتين لتحدث المخالفة التامة، وهذا ما لم يشتمل عليه التعريف . أما التماثل الجزئي كأن يكون الصوتان متماثلين في صفة من صفاتهما. كالهمس ، أو الجهر ، أو الإطباق، أو الاستعلاء، أو غيرها من صفات الأصوات ، فهذا كله لا يؤدي إلى المخالفة التامة، فالمخالفة حتى تكون تامة، يجب أن يفرق بين المتلين تفريقاً تاماً، وذلك بإبدال أحدهما صوتاً مغايراً لهما كل المغايرة. وفي هذا يقول عبد الرؤوف محمود في معنى المخالفة: " وهي أن تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين"^(٥) . والصواب أن يقول: " يبدل أحدهما" بدلاً من " يقلب أحدهما"، ويجب أن يحدد أكثر فيقول: " أن تشتمل الكلمة على " لا أن يقول: " أن تشتمل على".

(١) المدخل إلى علم الأصوات ، ص ١٨١ انتقالاً عن المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، ص ١٣٩.

(٢) السابق والصفحة ذاتها.

(٣) ظاهرة التخالف للصوتي في تراث علماء العربية القدامى ، د. صبيح التميمي ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، لبيبا، ع٧، ١٩٩٠ ، ص ٣٦٥

(٤) الأصوات اللغوية ، ص ٢٢١.

(٥) في البحث الصوتي عند ابن يعيش ، ص ١٣٨.

ومن هنا فإن الدكتور محمد جواد النوري يقول في بيانه لمعنى المخالفة: "يقصد بالمخالفة الصوتية، تلك العملية التي يتم بموجبها تغيير أحد الصوتين المتماثلين في الكلام إلى صوت آخر، وذلك من أجل تجنب الصعوبة الناجمة من تكرار النطق بالصوت الواحد"^(١).

وأطلق فندريس مصطلح المفارقة على هذه الظاهرة الصوتية بدلاً من مصطلح "المخالفة" وقد بين معناها من خلال التفريق بينها وبين المماثلة، قال: "وذلك بالأ يتجه الصوتان المتماسان إلى التوافق بين عناصرهما بزيادة المشابهة التي بينهما. تلك المشابهة التي تصل أحياناً إلى التماثل التام، ولا أن يتحصن كل منهما ضد الآخر بوضع نوع من العازل يكون عقبة في سبيل التأثير المتبادل بينهما، بل على العكس من ذلك، بأن يستغلا ما بينهما من فروق فيعمقاها إلى حد ألا يبقى بينهما شيء مشترك، ثم يزيلا كل نقطة للتشابه، وتلك هي عملية المفارقة التي هي ضد التوافق"^(٢).

والمخالفة عند الدكتور الطيب البكوش تسمى التباين، قال: "هو عكس الإدغام، أي نزعة صوتين متماثلين أو متقاربين إلى التباعد والتباين حتى يخف نطقهما"^(٣). وأعتقد أن هذا التعريف يجب أن يكون أدق؛ ذلك أن المخالفة ليست عكس الإدغام دائماً، فعكس الإدغام الفك أو الإظهار نحو شدّ وشدّد. ثم إن الفك أو الإظهار فيه مماثلة وتضعيف (تكرار للصوت الواحد) ولا يعدّ ذلك مخالفة أبداً. فهل في "اغضض" مخالفة، وهل في "ملل" و "دسس" وأمثالهما مخالفة؟ كل هذا ليس فيه أي جانب من جوانب المخالفة الصوتية. ولكن قوله "الإدغام، يصدق على حالات قليلة جداً من المخالفة، تمثل جانباً بسيطاً من المخالفة كما في إبدال إحدى الميمين ياء ومن ذلك: أما فهي تصير في المخالفة أيما. فقد أبدل أحد المثليين بصوت مغاير، وهذه الحالة يصدق عليها قوله: المخالفة عكس الإدغام. والتباعد في المخالفة الصوتية لا يكون غالباً إلا بالفصل بين المتماثلين بواحد من أصوات اللين

(١) من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص ٩٩.

(٢) اللغة، ص ٩١.

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٧٢، وانظر علم اللغة، د. علي وافي ص ٣٠٠.

أو بأحد الأصوات المائعة أو أحد نصفي الحركتين، ويمكن أن يكون بأي صوت من أصوات العربية، إلا الحركات القصيرة، فإنها لا تعد حاجزاً قوياً يخفف من ثقل المتماثلين. كما أن الصامتين المتقاربين لا تحدث بينهما مخالفة، والأمثلة التي ذكرها الدكتور الطيب البكوش يشتمل كل مثال منها على صوتين متماثلين ومن ذلك قَبْره: قنبره ، خرّوب: خرنوب^(٣)، فالمخالفة حدثت بين متماثلين وليس بين متشابهين أو متقاربين.

وعرّف الدكتور عبد القادر مرعي المخالفة بأنها: "ظاهرة صوتية تجري بتغيير أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت مخالف"^(٢)، فهي بين متماثلين، والتغيير يكون بصوت مخالف.

أما الدكتور محمود فهمي حجازي فأطلق على هذه الظاهرة مصطلح "المغايرة"، قال "المغايرة نقيض المماثلة، تؤدي المغايرة إلى أن تصبح الأصوات المكونة مختلفة، بعد أن كانت متفقة أو متقاربة"^(٣). وليس بالضرورة أنها كانت متفقة ثم اختلفت ولكن يمكن أن تكون في أصل الوضع جاءت مختلفة بقصد المخالفة، كما أن المخالفة لا تكون بين الأصوات المتقاربة الصامته، ولكنها يمكن أن تكون بين المتقاربة من الحركات ونصفي الحركتين، وذلك في الحركات المزدوجة المرفوضة. وقد نظر مالبرج إلى المخالفة الصوتية على أنها تكون بين الصوتين المتماثلين المتباعدين. قال: "ويعرف التغيير الفوناتيكي الذي يؤدي إلى تعميق الفروق بين فونيمين تفصل بينهما فونيمات أخرى بالمخالفة"^(٤).

فالمخالفة الصوتية يمكن أن تعرّف إذن أنها تغيير أحد الصوتين المتماثلين المتجاورين، وذلك بإبداله صوتاً مختلفاً تماماً عن هذين الصوتين. هذا في الصوامت، أما في الحركات فيمكن أن يقال إن المخالفة فيها تكون باختيار حركة ما مضادة لحركة أخرى في الكلمة ذاتها مجاورة لها أو بعيدة عنها.

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٧٢.

(٢) ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، ص ١٤، وانظر مدخل إلى علم اللغة، د. قسطندي شوملي، ص ١١٧.

(٣) مدخل إلى علم اللغة، ص ٨٧.

(٤) للصوتيات، ص ١٢٠، وانظر علم الأصوات، ص ١٤٨.

لتعمل بحرية فربما انتهت إلى إلغاء التفريق بين الفونيمات، ذلك التفريق الذي لا غنى عنه للتفاهم، وبهذا فإن عامل المخالفة يستخدم لإعادة الخلافات التي لا غنى عنها، ولإبراز الفونيمات في صورة أكثر استقلالية^(١). ولا اعتقد أن هذا الكلام - على إطلاقه - صحيح، ذلك أن الناطقين باللغة لا يقصدون من وراء المخالفة الصوتية إحداث توازن مع ما تفعله المماثلة في مفردات اللغة، فكل ظاهرة من الظاهرتين تعمل - في اعتقادي - دون النظر إلى الظاهرة الأخرى ودون أي اعتبار لها والله أعلم.

الغاية من المخالفة

إذا كانت غاية المماثلة تسهيل النطق، وتقليل الجهد العضلي، وتحقيق المجانسة بين الأصوات وغير ذلك عن طريق المماثلة بين الصوتين المتقاربين، فإن غاية المخالفة ليست بعيدة عن هذا، ولكنها هنا عن طريق المخالفة بين الصوتين المتماثلين فمتلما تتحقق الخفة في المماثلة بين الصوتين أحياناً، فإنها كذلك تتحقق عن طريق المخالفة بينهما، ذلك أن تتابع الأصوات المتماثلة قد يجعل اللسان يتعثّر في نطقها في بعض الأحيان. وهذه غاية المخالفة عند عامة القدماء. قال سيبويه: "وذلك قولك "تسريت وتظنيت... أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها"^(٢). فقد ينقل على اللسان الجمع بين حرفين متماثلين في كلمة واحدة، وبخاصة إذا كان هذان الصوتان متجاورين^(٣).

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلمهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلي"^(٤).

فكما تسعى العربية إلى التقريب والمماثلة بين الأصوات المتنافرة. كالأصوات المطبقة والمنفحة، والمجهورة والمهموسة، والأمامية والخلفية، لإيجاد نوع من التوافق والتآلف بين المتباعدين أو المتنافرين؛ ليخف النطق بهما، فإنها

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤، وانظر المقتضب ١/٢٤٦، والخصائص ٣/٢٠، والممتع ١/٣٧٢، وشرح الشافية ٣/٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء.. ص ١٣٩.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ٢١١.

كذلك تسعى إلى المخالفة بين الأصوات المتماثلة للسبب ذاته طلباً للخفة؛ لأن التماثل يؤدي إلى شيء من عسر النطق وصعوبته، أو ثقله على الأقل. يقول محمد الأنطاكي: " فإذا اجتمع في الكلمة صوتان من جنس واحد، ووجد المتكلم عسراً في تحقيقهما، أبدل من أحدهما صوتاً آخر، إيثاراً للسهولة مثل:

تمطط : تمطى ، تظنن : تظنى " (١) .

وينظر الدكتور رمضان عبد التواب إلى المخالفة باعتبارها مظهراً من مظاهر قانون السهولة ، يقول مبيناً الغاية الصوتية من المخالفة: " والسبب في المخالفة من الناحية الصوتية هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة وتيسير هذا المجهود العضلي، بقلب أحد الصوتين صوتاً آخر، من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً كاللام والميم والنون" (٢) ويعتبر ذلك مظهراً من مظاهر قانون التيسير اللغوي (٣).

يقول الدكتور محمد جواد النوري: " إن المتكلم وفقاً لظاهرة المخالفة الصوتية ليس أمام صوتين متنافرين في المخارج والصفات، بحيث يجد في تحقيقها مشقة وعسراً، وذلك على نحو ما وجدنا في ظاهرة المماثلة ، وإنما هو أمام صوتين متجاورين تماماً (٤). ولكنه يجد في تحقيقهما نفس المشقة التي وجدها في تحقيق الصوتين المختلفين في المخرج والصفات ، فيسعى لذلك إلى التخلص من هذه المشقة ، عن طريق تغيير أحد هذين الصوتين إلى صوت آخر (٥).

(١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٢٣/١.

(٢) التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير ص ٤١، ولحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤١، والتغييرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، ص ١٦٨، وانظر الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص ٢١١، ومدخل إلى علم اللغة، ص ١١٧ - ١١٨، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٦٣، والأصوات اللغوية، د. محمد الخولي، ص ٢٢١، والمصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء ... ص ١٣٩، وظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، ص ٣٦٧.

(٣) لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤١.

(٤) الأصل أن يقول: " أمام صوتين متماثلين متجاورين تماماً " فلم ينكر التماثل.

(٥) من العوامل الصوتية في تشكيل البيئة العربية، ص ٩٩.

أما غاية المخالفة أو علّتها عند برحشتراسر، فهي علة نفسية، قال: "وأما التخالف فالعلة فيه نفسية محضة، نظيره الخطأ في النطق، فإننا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة تصورات الحركة اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصور بعينة، بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة. وكثيراً ما يتسامر الصبيان بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ"^(١)، ولو صحَّ هذا الرأي، لما كانت للمخالفة غاية يقصدها المتكلم، أو تسعى إليها العربيّة، لأنها حينئذ تكون حصيلة بُعد نفسيّ، ليس للجانب الصوتي أو اللغوي فيها أي دور.

وقد وافق الدكتور رمضان عبد التواب برحشتراسر في ما ذهب إليه في رأيه السابق، حيث علّق على رأي برجشتراسر بقوله: "وذلك مثل الخاءات فسي عبارة مثل: "خميس خبز خمس خبزات، هات من خبز خميس خبزتين"^(٢).

لكن هذا المثال يؤكد عكس ما ذهب إليه برجشتراسر، فتكرار صوت الخاء أثر في هذه العبارة، وصعب من نطقها؛ لأن اللسان يتعثّر في الانتقال من مخرج الخاء والعودة إليه مرات متتالية، وكذلك الأمر بالنسبة لصوت الزاي فقد ورد ذكره في هذه العبارة أربع مرات. أما البعد النفسي المؤثر في نطق العبارة السابقة، فلأرى أنه ناتج عن كونها عبارة مصطنعة، يتكلف المرء نطقها، فيخشى أن يقع في خطأ نطقي أثناء التلفظ بكلماتها؛ لأنها أصبحت بمنزلة اللغز الكلامي، لكن السبب الأهم أصلاً هو تكرار الصوت ذاته مرات متتالية في عبارة قصيرة، فقد ورد صوت الخاء فيها سبع مرات علماً بأن العبارة كلها مكونة من تسع كلمات فقط.

(١) التطور اللغوي، ص ٣٤.

(٢) التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير، ص ٤٢.

وقد خالف الدكتور عبد القادر مرعي برحشتراسر في ما ذهب إليه في رأيه السابق، قال: "ونحن لا نوافق برحشتراسر على هذا التصور، فالخطأ الذي يحدثه المتكلم في الكلمات التي تتضمن أصواتاً متشابهة هو الصعوبة في تكرير هذا الصوت بسرعة، وهذا يستدعي من المتكلم جهداً أكبر من النطق بصوتين مختلفين"^(١).

وخطأ عبد الرؤوف محمود برحشتراسر في رأيه السابق كذلك من منطلق أن هذه الظاهرة موجودة ليس في العربية فقط، وإنما في غيرها من الساميات، قال: "إن ما قاله برحشتراسر ليس بصحيح؛ لأننا نجد هذه الظاهرة لم توجد في العربية فحسب، وإنما وجدت في اللغة الأم (السامية)"^(٢) وقد اعتمد عبد الرؤوف محمود في رأيه هذا على ما ورد عند كارل بروكلمان بخصوص هذه الظاهرة وشيوعها في الساميات^(٣).

ويمكن أن يُنظر إلى المخالفة الصوتية من منظور موسيقي ذلك أنها تؤدي إلى نوع من التنوع الموسيقي المرغوب فيه؛ لأنها تعطي كل صوت حقه في النطق فيظهر كاملاً، في حين أن تتابع المتماثلات قد يفقد الصوت بعض خصائصه، ومن هنا فالمخالفة مطلوبة أحياناً. يقول الدكتور تمام حستان: "من الواضح أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف، ويكرهان التناظر والتماثل"^(٤).

ونظر الدكتور أحمد مختار عمر إلى الهدف من المخالفة الصوتية من منظورين: صوتي ودلالي. قال: "يُمكن النظر إلى المماثلة على أنها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق، ولا تلقي بالاً إلى الجانب الدلالي الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين. أما المخالفة فيُنظر إليها - عكس

(١) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القماء.. ص ١٤٢.

(٢) البحث الصوتي عند ابن يعيش، ص ١٣٩.

(٣) انظر فقه اللغات السامية، ص ٧٤-٧٥.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٤.

ذلك - على أنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات، ولا تلقي بالاً إلى العامل النطقي الذي قد يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصوتين^(١).
وأرى أن ما ذهب إليه الدكتور أحمد مختار بشأن المخالفة غير دقيق، ويحتاج إلى إعادة نظر؛ ذلك أن هدف المخالفة الرئيس عند القدماء والمحدثين هو التخلص من ثقل توالي الأمثال، أي أنها ظاهرة صوتية بالدرجة الأولى. أما البعد الدلالي فهو متحقق من باب تحصيل الحاصل، فبعد أن تتم المخالفة بين الأمثال تنتج ألفاظ جديدة أو مترادفات، ولكنها لم تكن هي الغاية في حد ذاتها، ولكن الغاية هي تسهيل النطق الناتج عن المخالفة بين الأمثال، إذ إن في نطق المتمائلين صعوبة وتقل. يقول بروكلمان: "غير أن تكديس الأصوات الصامتة المتماثلة، أمر غير محبوب"^(٢).

فالأصل أن يكون رأي الدكتور أحمد مختار العكس مما جاء، أي أن المخالفة تهدف إلى تيسير العامل النطقي، وأما العامل الدلالي فيأتي نتيجة لذلك.
ورأي الدكتور هنري فليش في هذه المسألة قريب من رأي الدكتور أحمد مختار عمر، فهو ينفي أن تكون المخالفة حدثت لمعالجة صعوبة نطقية، وإنما هي من أجل التأثير في الألفاظ، وذلك بزيادة صامت جديد على أصوات الكلمة مما يولد لفظاً جديداً، وربما معنى جديداً. قال فليش في أثناء حديثه عن المخالفة في مثل فقعه، فرقع: "فالمخالفة هنا لم تتدخل لعلاج صعوبة نطقية، وإنما سببها هو محاولة التأثير في داخل الكلمة، لتضخيمها وتكبير حجمها بوساطة هذه القاعدة العامة في العربية، فالمخالفة - التي تعتمد إلى إحداث الاختلاف في عنصري التضعيف - قد استخدمت من أجل إضافة صامت آخر داخل الكلمة"^(٣).
ويرى بروكلمان أن ظاهرة المخالفة في اللغة العربية تؤدي إلى تطوّر الألفاظ مثل كلمة أنوق : أونق : أنيق جمع ناقة.^(٤)

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣١.

(٢) فقه اللغات السامية، ص ١٥٧.

(٣) العربية للفصحى، ص ١٥٦.

(٤) انظر فقه اللغات السامية، ص ٨٠.

هذه مجمل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة المخالفة الصوتية في اللغة العربية ، لكن يبقى الهدف الأهم منها جميعاً هو تسهيل جانب النطق وتيسيره، وذلك بالتخلص من ثقل توالي الأمثال وكراهيته. قال مالمبرج: "وتفيد المخالفة في بعض الأحيان في تجنب التكرار المزعج لفونيمين متماثلين"^(١)؛ ولذلك فإن المخالفة ضرورية لتحقيق التوازن، وتقليل فاعلية عامل المماثلة^(٢).

الأصوات الأكثر دوراتاً في ظاهرة المخالفة

أغلب الأصوات الواردة في المخالفة بين الأمثال هي: الواو والياء والألف، والأصوات المائعة أو المتوسطة : اللام والميم، والنون والراء^(٣). وقد أقرّ بذلك القدماء والمحدثون على السواء . قال المبرد: "وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لثلا يلتقي حرفان من جنس واحد"^(٤) . وفي هذا الرأي إشارة صريحة وواضحة إلى أن هذا الإبدال الذي يحدث من أجل المخالفة ليس ظاهرة مطّردة عند كل العرب، ولكنها لغة قوم من العرب. ولعلّ هذا هو الذي دفع سيبويه إلى عدّ ما ورد من هذا الباب شاذاً^(٥).

وقال الفراء: "والعرب تبدل في المشدد الحرف منه بالياء والواو"^(٦)، ونكر الزمخشري وابن يعيش أن الياء تبدل من أحد حرفي التضعيف^(٧). وقال الزجاج: "ولكن الحروف إذا اجتمعت من لفظ واحد أبدل من أحدها ياء"^(٨) .

والأمثلة المنتشرة في كتب اللغة عامة، وكتب الإبدال خاصة، وكتب النحو كلها، تشير، وتؤكد أن الإبدال أكثر ما يقع في هذه المجموعة من الأصوات وذلك

(١) الصوتيات، ص ١٢٠، وانظر لهجة تميم ، ص ١١٧، والعربية خصائصها وسماتها، د. عبد الغفار هلال ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) انظر دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠، والأصوات اللغوية، د. محمد الخولي، ص ٢٢١.

(٣) ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، ص ٣٧٤، وانظر الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، ص ٢٩١.

(٤) المقتضب ١/٢٤٦، وانظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص ١١٧.

(٥) انظر الكتاب، ٤/٤٢٤.

(٦) معاني القرآن ٣/٢٦٧.

(٧) انظر شرح المفصل ١٠/٢٤.

(٨) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٥/٣٣٢.

عند إرادة المخالفة بين الأمثال. وهذا ما سيظهر في عرض حالات المخالفة والأمثلة الممثلة لها في ما يلي من هذا البحث.

أما المحدثون فقد نصّوا صراحة على أن الذي يُبدل في هذه الحالة هو أصوات اللين، والأصوات المائعة. وجاء حكمهم هذا من خلال استقراءهم للأمثلة التي تمثّل هذه الظاهرة مما ورد في المؤلفات العربية على اختلاف أنواعها. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "لأننا نلاحظ أن كثيراً من الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل - وهو الغالب - أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين في بعض الأحيان ولا سيما اللام والنون"^(١).

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن ما خرج عن ذلك ، فهو مستقل من حيث أصل وضعه، أو أنه ناتج عن اختلاف اللهجات ، يقول : "فما خرج عن ذلك لم يكن بوسعنا تفسيره، إلا على أساس استقلاله في أصل وضعه اللغوي، والغالب في ما جاء على قاعدة المماثلة أو المخالفة أن ينتسب إلى لهجتين مختلفتين"^(٢).

أما سبب اختيار هذه الأصوات دون غيرها للمخالفة بين الأمثال فيعود إلى كونها واضحة سمعياً، ولا تستلزم مجهوداً عضلياً في نطقها ، مقارنة بغيرها، فجيء بها للمخالفة بين المتأين المستقل نطقهما^(٣). يقول الدكتور محمد أحمد قـدّور في وصف الأصوات المائعة: " فمن حيث النطق وصف المحدثون اللام والنون والميم والراء من بين هذه الأصوات بالمائعة؛ لاتساع مجرى الهواء معها، بما يقرب من اتساعه عند نطق الصوائت، وتشبه هذه الأصوات الصوائت في أنها أصوات عالية من حيث الوضوح السمعي ، ولذلك ترد قمة في المقطع على نحو ما يرد الصائت

(١) الأصوات اللغوية، ص ٢١١، وانظر : التصريف العربي، ص ٧٢، والتطور اللغوي، ص ٣٧ وبحوث ومقالات في اللغة، ص ٥٥، ولحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤٠، ولهجة تميم، ص ١١٧ ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٥٩، والعربية الفصحى، ص ١٥٦، والتطور النحوي، ص ٣٥.

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٧١.

(٣) انظر الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ص ٢١١، ومن العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، ص

عادة. وتتصف أيضاً بالتوسط بين الشديدة والرخوة. أو بين الصوامت والصوائت، كما تتصف بالجهر كالأصوات الصائتة أيضاً^(١).

وهذه المجموعة من الأصوات كثيرة الدوران مقارنة بغيرها من الصوامت إن لم تكن من أكثر الصوامت دوراناً في ظاهرة المخالفة^(٢). ولعلَّ السبب الأهم في إبدال أحد الصوتين المتماثلين بأحد أصوات المد واللين، أو بأحد الأصوات المائعة، يعود إلى كون هذه الأصوات أسهل في النطق من غيرها من الأصوات، ذلك أنها تنتج دون أن يعترض مجراها أي عارض في القناة الصوتية، فلا يصادفها شيء من التضيق ولا الانحباس، وإن صادفها فهو قليل. يقول مالمبرج في معنى التوسط: "خروج الصوت دون انفجار أو احتكاك عند المخرج وهي حالة أصوات أربعة هي اللام والميم والنون والراء، ويطلق على هذه المجموعة وصف المائعة"^(٣).

ولكثر استخدام العربية لهذه المجموعة من الأصوات في عملية المخالفة، فقد افترض هوروفيتش أن الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين، ومثل على ذلك بـ:

رجل ← حجل، وجلمد ← جمّد، وعكب ← عكب، وقرمط ← قمط.. الخ^(٤).

ولكن هذا لا يعني أن العربية لم تستخدم في عملية المخالفة إلا هذه المجموعة من الأصوات، فمن الممكن أن يُستعمل أي صوت من أصوات العربية في أن يكون بدلاً من أحد المتثلين لتتم المخالفة، وفي هذا يقول الدكتور فوزي الشايب: "والذي نحب أن نوضحه هنا هو أن التعويض لا يقتصر على أشباه الحركات والأصوات

(١) أصالة علم الأصوات، ص ٦١، وانظر الأصوات اللغوية، ص ٦٣-٦٤، وعلم اللغة العام/ الأصوات، ص ١٣١. ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) انظر أصالة علم الأصوات، ص ٦١، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٦٠.

(٣) علم الأصوات، ص ١١٣، وانظر الفكر الصوتي عند السيوطي، د. عبدالقادر مرعي، ص ١٤٢-١٤٣.

(٤) انظر دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠.

المتوسطة فحسب، وإنما هو في أصوات العربية بلا استثناء^(١). ولكن تبقى أصوات اللين والأصوات المائعة هي الأكثر دوراناً في عملية المخالفة بين الأمثال.

حالات المخالفة

أولاً- المخالفة بين الصوامت وتكون بأشكال مختلفة منها:

١- إسقاط أحد المتئين - والأغلب أولهما - والتعويض عنه بأحد أصوات اللين، ومن ذلك دينار وأصلها دنار، وقيراط وأصلها قراط. قال المبرد وهو يتحدث عن تقضضت وأن أصلها تقضيت: " والدليل على أن هذا إنما أبدل لاستتقال التضعيف قولك: دينار وقيراط، والأصل دنار وقراط"^(٢)، وقال ابن يعيش: " فإنهم يقولون ديوان وأصله دوان ، قيل القلب هنا لتقل التضعيف لا لسكونها وانكسار ما قبلها (يقصد الواو) فهو من قبيل دينار وقيراط في دنار وقراط لا من قبيل ميزان وميعاد"^(٣).

فالذي جرى في هذه الحالة هو عملية مخالفة بين المتئين، للتخلص من تقل التضعيف ، فأبدلت إحدى النونين ياء في دنار ← دينار. وإحدى الراءين ياء كذلك في قراط ← قيراط. وأرى أن هذا الإبدال يمكن أن يفسر على أساس حذف الصامت والتعويض منه بمد الحركة السابقة له، أي مد الكسرة القصيرة لتصبح كسرة طويلة ($i \leftarrow \bar{i}$) والكسرة الطويلة (الياء) الناشئة هنا تتاسب عملية المخالفة لما فيها من قوة في الإسماع، وسهولة في النطق، وهذا ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب في تفسير هذه الحالة من المخالفة ، فهو يرى أن ما جرى هو من قبيل اختزال المشدد والتعويض عنه بمد الحركة السابقة^(٤). وفي هذا تقول فائنة عواودة: " وللتخلص من المتماثلات قد تعدد العربية إلى حذف أحد الصوتين المتمثلين مع التعويض"^(٥).

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ص ٣٧٩.

(٢) المقترض ٢٤٦/١، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٤١.

(٣) شرح المفصل ٣٢/١٠.

(٤) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ص ٣٥٥.

(٥) الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة، فائنة عواودة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م، ص ٧٠.

٢- إبدال أحد المثلين (أو الأمثال) بنصف الحركة الياء عن طريق الحذف والتعويض، ومن ذلك:

أ- تظنَّيْتُ والأصل تظننْتُ من الظنِّ (١). فتمت المخالفة بين النونين، بإبدال إحداهما ياءً، والأرجح أن يكون ذلك قد حصل عن طريق الحذف والتعويض ، وذلك لما بين الأصوات المائعة والياء (نصف الحركة) من تشابه.

ب- تقضَّيْتُ والأصل تقضضت (٢). قال الزجاج: "ولكن الحروف إذا اجتمعت من لفظ واحد أبدل من أحدها ياء ، قال الشاعر:

تقضِّي البازي إذا البازي كسر

قالوا معناه تقضض (٣) وقال الأصمعي: " هو تفعل من انقضضت ، والأصل تقضض، فردّه إلى الياء" (٤)، فقد خولف بين الأمثال بالياء.

ج- قصَّيْتُ والأصل قصصت . قال ابن السكيت ، قال القناني: " قصَّيْتُ أظفاري في معنى قصصتها" (٥).

د- دسَّيْتُ والأصل دسستُ، فأبدل من إحدى السينات ياء (٦). قال تعالى: "وقدخاب من دسَّاه" (٧). قال الفراء: " ونرى - والله أعلم - أن دسَّاه من دسست ، بُدلت بعض سيناتها ياءً، كما قالوا تظنَّيْتُ من الظن ، وتقضَّيْتُ يريدون تقضضت من تقضض البازي.. والعرب تبدل في المشدد الحرف منه بالياء والواو" (٨)، قال الشاعر:

وأنت الذي دسَّيت عمرواً فأصبحت
حلالهم منكم أرامل ضيِّعاً

(١) الإبدال ابن السكيت، ص ١٣٤، الإبدال، أبو الطيب اللغوي ٢/٤٥٩، أدب الكاتب، ص ٤٨١، والكاتب ٤/٤٢٤.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤، والمقتضب ١/٢٤٦، وأدب الكاتب ص ٤٨١.

(٣) معاني القرآن الكريم وإعرابه ٥/٣٣٢ - ٣٣٣، وانظر إعراب ثلاثين سورة ، ابن خالويه، ص ١٣٠.

(٤) الإبدال ، ابن السكيت، ص ١٣٤.

(٥) السابق، ص ١٣٥.

(٦) مختار الصحاح مادة (دسس) ، والكشاف للزمخشري ٤/٢٥٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٣٣٢.

(٧) الشمس: ١٠.

(٨) معاني القرآن ٣/٢٦٧.

وهو من دسّس فأبدل إحدى السينات ياءً^(١).

قال أبو جعفر النحاس: "فاشتقاقه من دسّس فأبدل من أحد (إحدى) السينين ياءً"^(٢) ، وأرى أنها من دسّس وليس من دسّ . قال العكبري: "أصله دسّسها، فأبدلت السين الأخيرة ألفاً لكثرة السينات"^(٣)، يقصد في "دسّسها"، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه ، قال : "والألف في دسّسها مبدلة من سين كراهية اجتماع ثلاث سينات، والأصل من دسّسها ، أي أخفاها"^(٤).

هـ تغلّيت وأصلها تغلّلت ، فعن الأصمعي والليثاني أنه يُقال : "تغلّلت بالغالية وتغلّيت بها"^(٥)، فخالف بين الأمثال بإبدال أحدها ياءً.

و- أمليت والأصل أملنت. جاء في المصباح: "أملنت الكتاب على الكاتب إملاً: القيته عليه، وأمليته عليه إملاءً، والأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية لغة تميم وقيس"^(٦). وجاء في مختار الصحاح: "وأملى الكتاب و أملةً، لغتان جيّدتان جاء بهما القرآن"^(٧). قال تعالى: "فليملل وليه بالعدل"^(٨)، وقال جلّ ذكره "فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً"^(٩).

والذي جرى في هذه الحالة هو المخالفة بين المثلين بإبدال أحدهما ياءً طلباً للخفة، قال أبو جعفر: "أبدل من اللام ياءً لأنه أخف"^(١٠). وفي هذا يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي: "ولتفسير اللهجة التميمية وهي (أمليت) بدل أملنت ،

(١) الإبدال ، أبو الطيب ٢/٢١٦، والبيت لرجل من طيء.

(٢) إعراب القرآن الكريم ٥/٢٣٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٩٠.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ١٠٢.

(٥) الإبدال ، أبو الطيب ٢/٤١٩.

(٦) المصباح المنير، ص ٢٢٢، وأنب للكاتب ، ص ٤٨٨، وإعراب القرآن الكريم ١/٣٤٤.

(٧) مختار الصحاح مادة "ملل".

(٨) البقرة: ٢٨١.

(٩) الفرقان : ٥.

(١٠) إعراب القرآن الكريم ١/٣٤٤.

نرجع إلى قانون المخالفة، ذلك الذي يفسر مثل هذه الظاهرة. فصيغة (أملت) تحتاج إلى مجهود عضلي أكثر لأنهما صوتان متماثلان^(١).

والواقع أن ما قاله الدكتور الجندي عن هذه الحالة هو الذي يُمكن أن يُقال عن كل الحالات السابقة، وكل الحالات المشابهة؛ ذلك أن غاية هذه الحالة من المخالفة هو التخلص من ثقل التقاء الأمثال.

ز - دهديت والأصل ددهت، فأبدل من الهاء ياءً مخالفة بين المتلين وإن فصل بينهما. قال سيبويه: "كما أن دهديت في ما زعم الخليل ددهت، بمنزلة دحرجت، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأنها في الخفاء والخفة نحوها"^(٢). وبذلك تحققت المخالفة بين المتلين.

وقال ابن جني: "كما قالوا دهديت الحجر، وأصله ددهته، والدلالة على أنه من الهاء قولهم: ددهوة الجعل لدحروجته، وقال أبو النجم:

كأن صوتَ جرِّعها المستعجل جندلة دهديتها في جندل"^(٣)

فقد فرّق بين المتلين بإبدال أحدهما ياء على سبيل المخالفة التباعدية.

ج- أيما وأصلها أمّا ، قال أبو الطيب: "وتقول العرب: أمّا زيد فأكرمته، وأمّا عمرو فضربته، ولغة أخرى أيما زيد وأيما عمرو، ويفعلون ذلك أيضاً بقولهم إمّا المكسورة التي للتخبير، يقولون خذ إمّا هذا ، وإمّا هذا ، وإيما هذا ، وإيما هذا ، قال الشاعر:

يأليتما أمّا شالت نعامتها إيما إلى جنة إيما إلى نار

أي إمّا وإمّا"^(٤).

٣- وقد تحدثت المخالفة بين الأمثال عن طريق إبدال إحدى الياءات همزة وذلك كما في النسب إلى راية وغاية، حيث تبدل الهمزة من الياء الأصلية فتصبح الصيغة رائِيّ وغائِيّ، والأصل رايِيّ وغايِيّ بثلاث ياءات ، مخفف الثقل الناتج عن اجتماعها بإبدال الأولى همزة^(٥). ومسألة التبادل بين الهمزة والعلل وأنصاف العلل معروفة.

(١) اللهجات العربية في التراث ١/٣٥٠.

(٢) الكتاب ٤/٣٩٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٣٣.

(٤) الإبدال ٢/٤٥٣-٤٥٤.

(٥) انظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٦٣.

٤- وتحدث المخالفة بين الأمثال، كذلك عن طريق حذف أحدها والتعويض منه بالفتحة الطويلة كما في يتمّى والأصل يتمّط^(١). قال تعالى: "ثم ذهب إلى أهله يتمّى"^(٢). قال ابن الشجري: "وكان الأصل يتمّط. فقلبت الطاء الثانية ياء، كما قالوا في يتظنن يتظنى"^(٣). والأصل أن يقول الطاء الثالثة.

وأرى أن ما جرى في هذه الحالة هو سقوط الطاء الأخيرة للتخلص من ثقل توالي الأمثال، وعوض منها بمد الحركة السابقة لها. ($\bar{a} \leftarrow a$) وذلك على النحو التالي:

yatamattā ← yatamattā ← yatamattā
التعويض من المحذوف بمد الحركة حذف الطاء البنية العميقة

قال ابن خالويه في هذه الصيغة: "والأصل يتمّط : يُقال تمّى فلان أي تبختر، ومن ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا مشت أمتي المُطَيّطاء، وخدمتهم فارس والروم كان بأسهم بينهم"^(٤).

٥- ويمكن أن تحدث المخالفة بين المتلين بإبدال أحدهما هاء، وذلك في (مهما) إذ إن أصلها (ماما). قال السيوطي: "قال الخليل. أصل مهما الشرطية ماما، قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير"^(٥). وقوله "لاستقباح التكرير" يدلّ على مدى كراهيتهم لتوالي الأمثال، حتى وصفوه بالقبح، ولم يكتفوا بوصفه بالثقل.

٦- وقد تكون المخالفة بإبدال أحد المتلين واو، ومن ذلك إبدال إحدى الياعين واو في الحيوان، إذ الأصل فيه حبيان، ولكن جرت مخالفة بين المتلين بإبدال أحدهما واو، على الرغم من ثقل الواو، لكنها أخف من اجتماع المتلين، فالغاية من هذا الإبدال هي المخالفة بين المتلين بالدرجة الأولى، حتى وإن كان المبدل به أثقل من المبدل منه. قال ابن يعيش في أثناء حديثه عن المخالفة في (حبيان وحيوان): "وقد

(١) أنب الكاتب، ص ٤٨٨.

(٢) القيامة: ٣٣.

(٣) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، دت ١/٣٩٠.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ١٠٢-١٠٣.

(٥) الأشباه والنظائر ١/٤٠-٤١.

قلبوا الأَخف إلى الأَثقل ليخفَ اللفظ بزوال التضعيف" (١) ، وقال ابن جني في المثل ذاته: " لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك " (٢). والتبادل بين نصفي الحركتين كثير.

٧- ومن صور المخالفة بين المثلين الصامتين إبدال أحدهما نوناً، ومن ذلك لعلّ ولعنّ. حيث أبدلت اللام المشددة بنون مشددة للمخالفة بين اللامات، وربما حدث ذلك عن طريق الحذف والتعويض . وفي لعلّ عشر لغات مشهورة (٣) . قال الفرزدق :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنًا نَرَى الْعُرَصَاتِ أَوْ أَثْرَ الْخِيَامِ (٤)

ومن هذا القبيل أيضاً لابن في لا بل ، وكذلك نابل (٥). وبغداد وبغدان (٦). ويُقال هو عنوان الكتاب وعلوانه، وقد عنونته عنونة وعنواناً، وعلونته علونة وعلواناً (٧).

ومن هذا القبيل أيضاً إبدال الطاء نوناً كما في القرطاط والقرطان (٨). وكل ما ورد في هذه الحالة هو من نوع المخالفة التباعدية ، إذ إن المثلين في كل مثال منها غير متجاورين مجاورة مباشرة.

٨- وقد خولف بين النونين بالراء كذلك، وذلك بإبدال أحد المثلين (النونين) بالراء، وهذا أمر ممكن، فكلاهما من مجموعة صوتية واحدة هي الأصوات المتوسطة أو المائعة. ومن ذلك الخدرنق في الخدّنق، قال أبو الطيب: " قال قطرب: والخدّنق والخدرنق، والخدّنق والخدرنق، أربعة أسماء للعنكبوت" (٩) ، والراء والنون من مجموعة صوتية واحدة.

(١) شرح المفصل ١٠/١١٩.

(٢) الخصائص ٣/٢٠.

(٣) مغني اللبيب ص ٣٧٩، وشرح الأشموني ١/٤٠٨.

(٤) ديوان الفرزدق، شرح وضبط وتقديم علي خريس، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٩٩٦، ص ٥٤١.

(٥) الإبدال، أبو الطيب ٢/٤٠١.

(٦) مختار الصحاح مادة 'بغد'

(٧) الإبدال، ابن السكيت ، ص ٦٧.

(٨) الإبدال، أبو الطيب ٢/٢٩٢.

(٩) الإبدال، أبو الطيب ٢/٩٣.

٩- ومما حدثت فيه مخالفة بين الصامتين، إبدال إحدى الراءين نوناً، ومن ذلك درّوح وذرّوح في واحد الذراريح^(١). وجاء في مختار الصحاح أن سيبويه: "قال: واحد الذراريح ذُرْحَرِحْ بوزن مُدَحْرَجْ" وليس عنده في الكلام فعول^(٢). وبالعودة إلى كتاب سيبويه وجدت أنه قال: "والذرنوح من ذرّاح، وهو فعنول"^(٣).

١٠- ومما خولف بين المتثلين فيه بالنون قولهم خرّوب في الخرّوب، وقنبرة في القنبرة. جاء في مختار الصحاح: "الخرّوب بوزن التّور، والخرنوب بوزن العصفور لغة"^(٤). وجاء فيه أيضاً: "القنبر وهو ضرب من الطير، والقنبراء .. والعامّة تقول القنبرة"^(٥)، وقد حدث التبادل هنا بين صوتين من مجموعة صوتية واحدة.

ومنه كذلك ما ذكره الزبيدي من أن العامّة في الأندلس كانت تقول على عهده كرناسة في كراسة^(٦)، فأبدل الراء نوناً من أجل المخالفة الصوتية، والنون والراء من الأصوات المائعة، أي من مجموعة صوتية واحدة.

١١- وخولف بين اللامين بإبدال إحداهما باء. وذلك في نحو . خلبط في خلط^(٧)، فقد تمّ التخلص من نقل المتثلين بإبدال ثانيهما صوتاً مغايراً لهما (الباء)، وأظن أن ذلك قد حدث عن طريق الحذف والتعويض، وذلك على سبيل المخالفة التقدّمية.

ثانياً: المخالفة بين الصوامت بالزيادة

ويكون ذلك بالتفريق بين المتثلين عن طريق زيادة صوت يفصل بينهما، قال سيبويه: "ومن العرب ناسٌ يُدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا؛ وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا اخشياناً ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة . قال ذو الرمة:

فياظبيّة الوعساء بين جلاجل
وبين النقا آنت أم أم سالم

(١) الإبدال ، أبو الطيب ٩٣/٢ .

(٢) مختار الصحاح . مادة "درح" .

(٣) الكتاب ٣٢٢/٤ .

(٤) مختار الصحاح، مادة " خرب" .

(٥) السابق، مادة " قبر" .

(٦) انظر لحن العامّة ، الزبيدي، ص ٥٧ .

(٧) التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ، ص ١٦٥ .

فهؤلاء أهل التحقيق^(١).

والذي جرى في هذا المثال، أنه اجتمعت حركة الهمزة الأولى والألف وتشكّل منهما حركة المد (أ). وسقطت الهمزة الأولى لكثرة توالي الأمثال والمتشابهات ، وبهذا تمت المخالفة بين الهمزتين المتتاليتين الثقيلتين.

أما الدكتور فوزي الشايب فيرى أن الذي جرى في هذه الحالة هو إطالة حركة الصامت الأول ؛ ليكون في طول الحركة فسحة زمنية، وفاصل يخفف من ثقل تتابع المتماثلين في السياق^(٢). وفي هذا يقول الفراء: "وقوله: أأمنتم" يجوز فيه أن تجعل بين الألفين ألفاً غير مهموزة ، كما يُقال: أأنتم، إذا متنا. كذلك فافعل بكل همزتين تحركتا فزيد بينهما مدة ، وهي من لغة بني تميم^(٣).

أما ابن خالويه فيرى أن الهمزة الأولى هي التي تحقق في مثل هذه الحالة ، قال: "قوله تعالى (أنذرتهم)^(٤) يُقرأ وما شاكله من الهمزتين المتفتحتين بتحقيق الأولى، وتعويض مدة من الثانية، وبحقيقهما متواليتين، وبهمزتين بينهما مدة ، فالحجة لمن قرا بالهمزة والتعويض: أنه كره الجمع بين همزتين متواليتين ، فخفف الثانية وحوّض منها مدة كما قالوا: آدم وآزر، وإن تفاضلوا في المدّ على قدر أصولهم. ومن حققهما فالحجة له، أنه أتى بالكلام محققاً على واجبه، لأن الهمزة الأولى ألف التسوية بلفظ الاستفهام، والثانية ألف القطع، وكل واحدة منهما داخلية لمعنى. والحجة لمن حققهما وفصل بمدة بينهما أنه استجفى الجمع بينهما، ففصل بالمدة، لأنه كره تليين إحداهما، فصحح اللفظ بينهما، وكل ذلك من فصيح كلام العرب^(٥). فكل هذه الوجوه من التغيير غايتها واحدة، وهي محاولة التخلص من ثقل الهمزتين المجتمعتين، لأن الواحدة منهما ثقيلة ، فكيف بها إذا كانتا مجتمعتين؟

وقد أفادت العربية من أصوات اللين في التفريق بين المتلين كذلك في مثل جمع التكسير لصيغة "فعليل" نحو شديد وحديد وشحيح، حيث جمعت على "فعال"

(١) للكتاب ٥٥١/٣.

(٢) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ص ٣٨٧.

(٣) معاني القرآن ، الفراء ١٧١ / ٣.

(٤) البقرة : ٦.

(٥) الحجة في القراءات السبع، ص ٦٥-٦٦.

فكانت مجموعها شِداد وِجْداد وشِحاح، وبهذا تمَّ الفصل بين المتماتلين بالألف. والأغلب في جمع " فعيل " فعلاء" نحو كريم ← كُرماء، وبخيل ← بخلاء. وهذا ما أشار إليه سيبويه ، قال: " فأما ما كان من هذا " مضاعفاً فإنه يكسّر على " فعّال" كما كُسِّرَ غير المضاعف، وذلك شديد وشِداد، وحديد وِجْداد، ونظيراً فعلاء فيه (أفعلاء). وذلك شديد وأشداء، ولييب والباء، وشحيح وأشحاء. وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يُكسّر عليه فعيل كراهية التقاء المضاعف"^(١).

وقال الدكتور هنري فليش في أثناء حديثه عن استخدام الحركات الطوال في الفصل بين الأمثال، نحو شِملال ، ورِعديد، وسُبُرور: " ويبدو أن الذي حملهم على إطالة المصوّت الثاني، إنما هو رغبتهم في إخفاء التكرار في الأول وهو غير مرغوب فيه. فقد كان العرب يشعرون أن المصوّت الطويل هو خير فاصل بين الصوامت المتماثلة"^(٢).

ثالثاً: المخالفة بين الحركات ونصفي الحركتين

تدور هذه المسألة في معظم جوانبها في فلك الحركات المزدوجة، وكنت قد عرضت لمعظم ما فيها في بحثي للماجستير في فصل مسّقل عنوانه " الإعلال والحركة المزدوجة" عالجت فيه قضايا الحركات المزدوجة.

فعلى أساس المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة المرفوضة، يمكن أن نفسّر كثيراً من الظواهر الصرفية تفسيراً علمياً بعيداً عن التقدير والتأويل، ومن ذلك:

١- تفسير ما جرى للواو والياء في بناء "افتعل" وسائر مشتقاتها من الفعل المثال الواوي واليائي، حيث تتشكل فيه حركة مزدوجة هابطة مرفوضة قوامها كسرة + واو (iw) في المثال الواوي ، وكسرة + ياء (iy) في المثال اليائي ، فتلجأ العربية إلى المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة المرفوضة ، وذلك عن طريق

(١) الكتاب ٦٣٤/٥.

(٢) العربية الفصحى، ص ١٠٤.

حذف نصف الحركة ، والتعويض منها بالتاء، فتلتقي مع تاء " افتعل " ويحدث الإدغام. وقد سبق الحديث عن هذه المسألة في مبحث الإبدال^(١).

٢- ومن ذلك أيضاً إسناد الفعل الناقص الواوي إلى واو الجماعة مثل:

يدعو+ ون ← يدعوون ← يدعون

ففي " يدعوون " تتشكل حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة لتقلها ، فهي مكونة من نصف حركة (واو) وضمة طويلة (ū) ← (yad<uwūna) ، فتلجأ العربية إلى المخالفة بين عنصري هذه الحركة المزدوجة المرفوضة للتخلص من النقل الحاصل من اجتماعهما ويمكن أن يُفسر ما جرى فيه على النحو التالي:

تسقط نصف الحركة الواو (w) لوقوعها بين حركتين متمائلتين، فتلتقي الحركتان المتمائلتان من حيث الجنس (ضمة طويلة وأخرى قصيرة) التقاء مباشراً ، وهذا مما لا يجوز في العربية، فتحذف الأولى للتخلص من هذا المحذور، وبهذا تتم المخالفة بين الأمثال واشباهها، أي بين الضمتين ونصف الحركة الواو كما يلي:

yad<uwūna ← yad<u-ūna ← yad<ūna
البنية العميقة سقوط نصف الحركة حذف الحركة القصيرة

٣- ومن هذا القبيل أيضاً بناء اسم المفعول من الأجوف الواوي وذلك نحو:

قَوْلَ ← مقوول ← مقول

فيمكن تفسير ما جرى في هذه الحالة على أنه قد تشكّلت حركة مزدوجة صاعدة (wu) مرفوضة فلجأت العربية إلى حذف أحد عنصريها للمخالفة بينهما والتخلص من تقلها:

makūl ← makwūl
البنية العميقة سقوط نصف الحركة (w)

ويرى الدكتور محمد الروابدة أن صيغة "مفعول" من الثلاثي الأجوف الواوي اجتمع فيها صوتان طويلان، فهو يعدُّ نصف الحركة الواو (w) حركة طويلة. ولعلّ سبب هذا يعود إلى شكل الكتابة العربية التي لا تفرق بين نصف الحركة والحركة الطويلة(مقوول). يقول الدكتور الروابدة: " يلتقي صوتاً مد طولان داخل سياق لغوي شبيه في تكوينه بالمضارع المعتل الآخر عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء

(١) انظر ص ٥٣ من هذا البحث.

المخاطبة، وفي مثل هذه الحالة تعد العربية إلى التخلص من هذا الوضع عن طريق حذف أحد هذين المدين...، " ومقول" في الأجوف الواوي" (1).

٤- ومنه كذلك الفعل الناقص المسند إلى ياء المخاطبة نحو : ترمين والأصل فيه ترميين. وما قيل في الفعل الناقص المسند إلى واو الجماعة، يمكن أن يُقال هنا، ذلك أنه تشكلت في هذه الصيغة حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة، فعمدت العربية إلى المخالفة بين عنصريهما، للتخلص من نقل اجتماعهما، وكان ذلك بحذف نصف الحركة. ويبرر ذلك أيضاً أنها وقعت بين حركتين متمثلتين، فالتقت حركتان متمثلتان، إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، واجتماع الحركات في العربية أمر مرفوض ما لم يتشكل منهما (من الحركتين) حركة طويلة من جنسهما، لذلك لجأت العربية ثانية إلى المخالفة بين المثلين، وتم ذلك عن طريق حذف الحركة القصيرة، والاكتفاء بالحركة الطويلة وذلك على النحو التالي:

tarmiyīna ← tarmi - īna ← tarmīna
 البنية العميقة حذف نصف الحركة (y) حذف الحركة القصيرة (i)

وبهذا تكون قد تمت المخالفة بين عنصرَي الحركة المزدوجة المرفوضة.

رابعاً: المخالفة بين الحركات

وتكون بين الحركات في ما بينها طويلة وقصيرة، وهي تمثل دوراً لا يستهان به في بناء الصيغ والألفاظ العربية. والمخالفة واضحة في هذه الصيغ والألفاظ، بحيث لا يمكن تفسيرها تفسيراً صوتياً إلا على أساس المخالفة الصوتية. ومن هذه الصيغ:

١- المثني، فمن صور المخالفة تحريك نون المثني بالكسرة في الحالات الإعرابية الثلاث، نقول: نجح الطالبان وعلمت الطالبين، وسلّمت على الطالبين فجاءت النون محركة بالكسرة في هذه الصيغة - في ما أرى - لسببين:
 الأول: مخالفة صوتية للفتحة الطويلة (الألف) في حالة الرفع.

الثاني: مخالفة صوتية لحركة نون جمع المنكر السالم في حالتَي الرفع والجر. أما لماذا كانت الكسرة مع الياء في حالتَي النصب والجر فمرده الرغبة في طرد الباب

(1) الحذف الصرفي في اللغة العربية، د. محمد الروابده، رسالة نكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص

على وتيرة واحدة، إذ ليس من المعقول أن تكون نون المثني محرّكة بحركة ما في حالة الرفع ، ومحرّكة بأخرى في حالتي النصب والجر. والحركات هنا ليست علامات إعراب لتتغير تبعاً لتغيّر الحالة الإعرابية؛ لذلك جاءت نون المثني محرّكة بكسرة في الحالات الإعرابية الثلاث.

أما علماء السلف فيرون أن نون المثني ساكنة أصلاً، وقد حُرّكت لالتقاء الساكنين. قال المبرد في أثناء حديثه عن تثنية الواحد: "والزائدة الثانية: النون وحركتها الكسرة ، وكان حقّها أن تكون ساكنة، ولكنها حُرّكت لالتقاء الساكنين" (١). وهذا ما عليه ابن جني ، قال: "نون التثنية ونون الجمع والتثوين هؤلاء كلّهن سواكن" (٢).

ويرى الدكتور فوزي الشايب أن الأصل فيها هو الفتح واستدلّ على ذلك بفتحة نون جمع المذكر السالم، وفتحة نون شتان، قال: "والصحيح في هذا أن حركتها الأصلية هي الفتحة ، بدليل لزوم الفتحة لها في جمع المذكر السالم .. وبدليل وجود بعض الألفاظ .. مثل شتان ، فقد جاء فيها شتان ، أي تطوّر الفتح فيها إلى الكسر، فوجود شتان وشتان يقطع بأن أصل حركة نون المثني هي الفتحة" (٣).

وأرى أن المسألة لا يُقطع فيها بناء على كلمة واحدة هي "شتان" التي هي اسم فعل مبني أصلاً على الفتح، فالفتحة التي على النون علامة بناء لا علامة إعراب، ولذا فإنني أرى أن لـ "شتان" خصوصية تخرجها عن دائرة التثنية؛ لأنها خرجت من معنى الاسميّة المحضة (المثني) إلى دائرة أسماء الأفعال. وحتى لو كانت من المثني، فليست دليلاً كافياً على أن أصل نون المثني هي الفتحة. أما قول المبرد "حُرّكت لالتقاء الساكنين" فلاعتبار الألف ساكناً في عرف القدماء. وأما مسألة الأصل والفرع فأرى أنها غير واردة في هذه المسألة ، فليس بالضرورة أن تكون حركة نون المثني أصلاً هي الفتحة ثم تحوّلت إلى الكسرة ليصحّ قولنا إنه

(١) للمقتضب ١٥٣/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ١٢٧/١.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء للكلمة العربية، ص ٤٠٤، وانظر التغييرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ، ص ١٦٩.

يقول الدكتور هنري فليش : " والهدف من ذلك بداهة، تجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة^(١) .

٤- ومن صور المخالفة بين الحركات ، حركة نون الأفعال الخمسة ، فعند إسنادها إلى ضمير الجماعة تكون مفتوحة، وذلك مخالفة للضمة الطويلة (واو الجماعة) ، وكذلك عند إسنادها إلى ضمير المخاطبة مخالفة للكسرة الطويلة (ياء المخاطبة) ، وعند إسنادها إلى ضمير الاثنين تكون مكسورة مخالفة للفتحة الطويلة (ألف الاثنين) وكل ذلك على النحو التالي: يكتبون، وتكتبين ، وتكتبان.

أما رأي الدكتور فوزي الشايب في هذه المسألة فهو أن المخالفة لم تحدث إلا عند إسناد هذه الأفعال إلى ألف الاثنين. أما في الحالتين الأخريين فإن النون بقيت مفتوحة على الأصل، يقول: " ومن هذا القبيل تحريك نون الأفعال الخمسة بالكسر في مثل يفعلان وتعلان؛ وذلك لأجل المخالفة مع الفتحة الطويلة قبلها، بينما بقيت مفتوحة في الأمثلة الباقية، وهي تفعلون ويفعلون وتفعلين ... فالمخالفة متحققة بذاتها ومن ثم بقيت على حالها"^(٢).

٥- ويمكن تفسير تحريك نون التوكيد الثقيلة بالكسر على أساس المخالفة الصوتية، وذلك عندما تقع بعد الفتحة الطويلة ، نحو : لتكتبان ، وتحريكها بالفتح عندما تقع بعد الضمة أو الكسرة، نحو : لتكتبن، ولتكتبين ، حيث جاءت النون هنا محركة بالفتحة مخالفة للضمة والكسرة.

٦- ومن صور المخالفة بين الحركات كذلك ، المخالفة بين الفعل المزيد بالهمزة ومصدره ؛ أفعل ← إفعال ، نحو أكرم ← إكرام ، وأخرج ← إخراج ، وغيرهما فجاءت همزة المصدر مكسورة مخالفة للفتحة الطويلة، وإن لم تكن تجاورها بينما كانت في الفعل مفتوحة. ومثل ذلك فاعل ← فعلاً ، نحو كافح ← كفاحاً ، وجاهد ← جهاداً. فجاءت فاء المصدر مكسورة مخالفة للفتحة الطويلة التي تلحقها.

(١) العربية الفصحى، ص ٤٨.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٠٧.

أقسام المخالفة

يقسم علماء اللغة المحدثون ظاهرة المخالفة الصوتية إلى قسمين : الأول مدى التجاور بين الصوتين المتماثلين، والثاني اتجاه التأثير بين الصوتين المتماثلين.

أولاً: مدى التجاور بين الصوتين المتماثلين (١)

ويقصد به المسافة التي تفصل بين الصوتين المتماثلين فإذا كان الصوتان متجاورين مجاورة مباشرة، لا يفصل بينهما فاصل، فإنه يُمكن تسمية المخالفة حينئذ تجاورية أو مباشرة أو متصلة. أما إذا فصل بين المثلين بصامت أو أكثر سُميت المخالفة تباعدية أو منفصلة، ومن هنا فإنه لا يشترط أن يكون الصوتان المتماثلان متجاورين مجاورة مباشرة حتى يتم التأثير وتحدث المخالفة.

وقد أشار برحستراسر إلى نوعي التخالف ، فقال: "التخالف نوعان: منفصل ومتصل ، فالمنفصل ما كان بين حرفيه فارق نحو كلمة " اخضوضر" أصلها اخضرضر" من أخضر، فأبدلت الراء الأولى واواً لجوار مثلها، وهذا النوع هو الغالب، والمتصل ما تجاور منه الحرفان، وهو على الأخص في الحروف المشددة" (٢). وتالياً أمثلة توضح نوعي المخالفة:

١- المخالفة التجاورية أو المتصلة كما في :

▪ دَنَار ← دِنَار

▪ دَبَّاج ← دِبَّاج

▪ قَرَّاط ← قِيرَاط

ففي الأمثلة السابقة تمت المخالفة بين المثلين المتجاورين مجاورة مباشرة (الصوت المشدد) عن طريق حذف أولهما، والتعويض عنه بمد الحركة السابقة له وهي الكسرة القصيرة، وذلك هروباً من ثقل توالي الأمثال.

٢- المخالفة التباعدية أو المنفصلة مثل:

(١) انظر الظواهر الصوتية في قراءة الأعمش، نادر حنيفة ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠١، ص ٩٥.

(٢) التطور النحوي، ص ٣٤ ، وانظر مصطلحات الدراسة الصوتية في كتب التراث ، ص ٤٤٤.

١- المخالفة بين الحركات كما في حركة نون المثني ونون جمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة، فقد فصل بين الحركتين: الطويلة والقصيرة بصامت وجرت المخالفة.

٢- ومن هذا القبيل علوان وعنوان، وبغداد وبغدان.

٣- ومنه أيضاً اخضرضر واخضوضر.

فقد تمت المخالفة على الرغم من أن الـمتمائلين غير متجاورين مجاورة مباشرة ، وهذا على سبيل المخالفة التباعدية أو المنفصلة.

ثانياً: اتجاه التأثير

قياساً على المماثلة بنوعها التقديمية والرجعية يُمكن أن نقسم المخالفة كذلك إلى تقديمية ورجعية. لكن الفرق المهم، والذي لا بُدَّ من التذكير به هنا هو أن التأثير في المماثلة ايجابي، بينما هو في المخالفة سلبي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه المماثلة للتقريب بين الأصوات ومماثلتها، تسعى المخالفة إلى المباعدة بين الأصوات المتمائلة بمختلف الطرق التي تؤدي إلى المخالفة بين الـمتمائلين.

فالمخالفة التقديمية هي أن يؤثر الصوت السابق تأثيراً سلبياً في مماثله اللاحق، فيجعله مختلفاً عنه . ومن ذلك تأثير الفتحة الطويلة (الألف) في صيغة المثني بحركة نون المثني ، فتجعل حركة النون الكسرة مخالفة لها . يقول الدكتور محمد علي الخولي في معنى المخالفة التقديمية " وهي أن يؤثر صوت في صوت لاحق ، فيجعله مختلفاً عنه ، وهذا يعني أن التأثير يتجه إلى الأمام، من الصوت المؤثر إلى الصوت المتأثر . مثال ذلك كتابان ← كتابان . هنا نلاحظ أن الصوت المؤثر هو الفتحة الطويلة (أي الألف) والفتحة القصيرة التي تحولت إلى كسرة قصيرة"^(١).

و ليس بالضرورة أن تكون حركة نون المثني كانت في الأصل فتحة ثم تحولت إلى كسرة مخالفة للفتحة الطويلة، الأرجح أنها وضعت كسرة أصلاً مخالفة للفتحة الطويلة.

(١) الأصوات اللغوية، ص ٢٥١.

وأما المخالفة الرجعية فهي أن يؤثر الصوت اللاحق تأثيراً سلبياً في مماثله السابق، فيجعله مختلفاً عنه، ومن ذلك فطَح ← فُلطح ، حيث تأثرت الطاء الأولى بالطاء الثانية تأثيراً سلبياً، فخالفتها وأبدلت لاماً. يقول الدكتور الخولي في معنى هذا النوع من المخالفة: "وهي أن يؤثر صوت في صوت سابق، فيجعله مختلفاً عنه ، وهذا يعني أن التأثير يتجه إلى الخلف، من الصوت المؤثر إلى الصوت المتأثر، مثال ذلك جمَد ← جلمد"^(١). ويذكر هنا أنه يطلق على هذين النوعين من المخالفة مصطلحين آخرين هما: المخالفة المقبلة بدلاً من التقديمية ، والمخالفة المدبرة بدلاً من الرجعية^(٢).

وليست المخالفة مقصورة على الأصوات المفردة بنوعيتها: الصوامت والحركات، ولكنها تحدث كذلك بين المقاطع المتماثلة. يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "تميل اللغة العربية إلى التخلص من توالي المقاطع المتماثلة فتحذف واحداً منها"^(٣) ، والسبب في هذا صعوبة تتابع المقاطع والأصوات المتماثلة في النطق^(٤). والأمثلة على هذا النوع من المخالفة كثيرة أذكر منها المثال التالي:

يُسكَن آخر الفعل الماضي الثلاثي عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك (تاء الفاعل) ، وذلك كراهية كثرة توالي المقاطع المتماثلة : كَتَبْتُ ← كَتَبْتُ : ka/ta/ba/tu ← ka/tab/tu وبهذه العملية (تسكين الآخر) جرت مخالفة بين المقاطع، حيث كانت قبل التسكين أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة (متماثلة)، ثم أصبحت بعد التسكين ثلاثة مقاطع غير متماثلة ، اثنان منها قصيران مفتوحان، ويفصل بينهما بمقطع طويل مقفل بصامت ويكون قد تحقق بهذا العملية أمران :

- ١- المخالفة بين المقاطع المتماثلة في الكلمة الواحدة .
- ٢- اختصار عدد المقاطع في الكلمة الواحدة ؛ لأن كثرة المقاطع المتماثلة تقلق الكلمة.

(١) الأصوات اللغوية ، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) انظر مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي ، أمانة بن مالك، ص ٤٤٦.

(٣) بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٢٧.

(٤) السابق والصفحة ذاتها.

ويرى الدكتور سمير ستيتية أن من المخالفة الصوتية مسا يكون بين صوتين في كلمتين مختلفتين. ومن ذلك ما جاء في قراءة " والمقيمي الصلاة" (١) بنصب الصلاة، قال عن هذه القراءة والظاهرة لها بُعدان أحدهما صوتي والآخر نحوي. أما البعد الصوتي فيتمثل في المخالفة بين " المقيمي " التي تنتهي بحركة ، هي ياء المد ، و" الصلاة" التي هي في الأصل مجرورة ؛ لأنها مضاف إليه ، فلما نصبت حدثت المخالفة الصوتية" (٢).

(١) الحج : ٣٥ .

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري، ص ٢٠١ .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبده، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٣.
٢. الإبدال ، ابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد أشرف، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
٣. الإبدال ، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التتوخي، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦١.
٤. الإبدال في ضوء اللغات السامية، د. ربحي كمال، منشورات جامعة بيروت العربية، ١٩٨٠.
٥. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البناء، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٧.
٦. الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا و بيروت، ١٩٨٧.
٧. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧.
٨. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.
٩. أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
١٠. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النمّاس ، القاهرة، ط١ ١٩٨٤.
١١. أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت ط١، ٩٩٥م.
١٢. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧.

١٣. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سسالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
١٤. أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، د. احمد محمد قَدور، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨.
١٥. أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار حامد هلال، ط٢، ١٩٨٨.
١٦. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩.
١٧. الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨.
١٨. الأصوات اللغوية، د. محمد علي الخولي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٩٨٧.
١٩. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسّان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٨.
٢٠. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
٢١. الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، ١٩٣٨.
٢٢. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥.
٢٣. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨.
٢٤. الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، د. شعبان صلاح، ١٩٨٨.
٢٥. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق د. عبدالمجيد قطامش، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٦. الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.د.

٢٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢.
٢٨. أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، طبعة جديدة منقحة، ١٩٩٤.
٢٩. بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط ١، ١٩٨٢.
٣٠. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ودار الفكر، د.ت.
٣١. التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط ١، ١٩٨٥.
٣٢. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧.
٣٣. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط ٣، ١٩٩٢.
٣٤. التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٣٥. التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٨١.
٣٦. التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، د.ت.
٣٧. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٩٩٧.
٣٨. تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
٣٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٧.

٤٠. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
٤١. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت و دار الأمل، إربد ، ط١، ١٩٨٤.
٤٢. جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق د. رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
٤٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ملتزم الطبع والنشر أصحاب دار إحياء الكتب العربية، عيسى البياي وشركاه.
٤٤. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ط٤، ١٩٨١.
٤٥. الخصائص، ابن جنى، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠.
٤٦. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، ط١، ١٩٨٦.
٤٧. دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت.
٤٨. دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر، ط٩ ، ١٩٨٦.
٤٩. دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط١١، ١٩٨٦.
٥٠. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى، د. حسام النعيمي، دار الرشيد، ١٩٨٠.
٥١. دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١ ، ١٩٧٦.
٥٢. دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو، ترجمة صالح القزماوي، منشورات الجامعة التونسية ، ١٩٦٦.

٥٣. ديوان جرير ، شرح وتقديم د. عمر الطباع، دار الأرقم ، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٧.
٥٤. ديوان الفرزدق، شرح وضبط وتقديم الأستاذ علي خريس، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ١، ١٩٩٦.
٥٥. الرائد في تجويد القرآن، د.محمد سالم محيسن، دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم، ط ١، ١٩٧٥.
٥٦. رسالة أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى مير علم مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، د.ت.
٥٧. رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤.
٥٨. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب ، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار ، عمّان، ط ٣، ١٩٩٦.
٥٩. السبعة في القراءات، ابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠.
٦٠. سر صناعة الإعراب، ابن جنبي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣.
٦١. السلسبيل الشافي في أحكام التجويد الوافي، الشيخ عثمان سليمان مراد، نشر سعيد حسن سمور، طبع على نفقة الحاج محمد بشير قدورة .
٦٢. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحماوي، المكتبة العلمية الجديدة ، بيروت، د.ت.
٦٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، بيروت، ط ١٦، د.ت.
٦٤. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق د. عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر. د. ت.

٦٥. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
٦٦. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.
٦٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت.
٦٨. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
٦٩. شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق د. عبد الستار جواد، د.ت.
٧٠. شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٧١. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوه، المكتبة العربية بطلب، ط١، ١٩٨٣.
٧٢. الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق د. عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٧٣. الصوتيات، برتيل مالبرج، ترجمة د. محمد حلمي هليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٤.
٧٤. الصوتيات والفونولوجيا، مصطفى حركات، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
٧٥. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥.
٧٦. العربية تاريخ وتطور، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المعارف، بيروت، د.ت.
٧٧. العربية خصائصها وسماتها، د. عبد الغفار حامد هلال، ط٤، ١٩٩٥.

٧٨. العربية الفصحى ،د. هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، دار
المشرق - بيروت، ط٢، د.ت .
٧٩. علم الأصوات ، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة د. عبد الصبور شاهين،
مكتبة الشباب، ١٩٨٤.
٨٠. علم الأصوات العام، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٨.
٨١. علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي، عالم الكتب ، بيروت،
ط١ ، ١٩٩٨.
٨٢. علم اللغة ، د. علي وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط٧.
د. ت.
٨٣. علم اللغة العام/ الأصوات، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر، ١٩٨٦.
٨٤. علم اللغة / مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار الفكر العربي،
القاهرة ، ١٩٦٢.
٨٥. العين ، الخليل بن أحمد ، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم
السامرائي، دار الرشيد، بغداد ، ١٩٨٠.
٨٦. فصول في فقه اللغة العربية، د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي
بالقاهرة و دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٣.
٨٧. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد النواب،
منشورات جامعة الرياض ، ١٩٧٧.
٨٨. فقه اللغة، د.علي وافي ، دار نهضة مصر للنشر، ط ٦.د.ت.
٨٩. فقه اللغة العربية، د. كاصد الزبيدي، منشورات جامعة الموصل، ١٩٨٧.
٩٠. فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، ط٧، ١٩٨١.
٩١. في الدراسات القرآنية واللغوية، د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق للنشر
والتوزيع، جدة، ط٣، ١٩٨٣.
٩٢. في فقه اللغة وقضايا العربية، د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر
والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٧.

٩٣. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، د.ت.
٩٤. القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط١، ٢٠٠٠.
٩٥. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦.
٩٦. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، د. مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٨م.
٩٧. قواعد التلاوة، د. فرج توفيق الوليد و د. قحطان الدوري، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠.
٩٨. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
٩٩. كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق د. لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، ١٩٦٣.
١٠٠. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
١٠١. الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧.
١٠٢. الكليات، الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
١٠٣. لحن العامة، أبو بكر الزبيدي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ١٩٨١.
١٠٤. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، ١٩٨١.
١٠٥. لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ط١، ١٩٦٧.

١٠٦. اللغة ، فندريس، تعريب عبدالحميد الدواخلي و محمد القصاص، الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، د.ت.
١٠٧. اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، دار الثقافة ، الدار البيضاء
طبعة ١٩٩٤.
١٠٨. اللمع في العربية، ابن جني تحقيق د. فائز الحمد (دار الأمل ومكتبة الكندي)
إربد - الأردن، ط١، ١٩٨٨.
١٠٩. اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية
للكتاب، طبعة جديدة ، ١٩٨٣.
١١٠. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعارف
بمصر، ١٩٦٩.
١١١. لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، د. عبد العزيز
مطر، دار المعارف، ١٩٨١.
١١٢. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب المطليبي، منشورات وزارة
الثقافة العراقية ١٩٧٨.
١١٣. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق
سبيع حمزه حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠.
١١٤. متن حرز الأمانى ووجه التهاني المعروف بالشاطبية، أبو القاسم الشاطبي،
المكتبة الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
١١٥. محاضرات في اللسانيات، د. فوزي الشايب، منشورات وزارة الثقافة
الأردنية، ١٩٩٩.
١١٦. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق
علي النجدي ناصف، د. عبد الحلیم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، منشورات
وزارة الأوقاف المصرية القاهرة، ١٩٩٩.
١١٧. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ضبط سميرة خلف الموالي،
المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت، د. ت.
١١٨. المخصص، ابن سيده ، المطبعة الأميرية الكبرى بمصر، ط١، ١٣٢٠هـ.

- ١١٩.مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، طبعة جديدة فريدة ومنقحة.
- ١٢٠.مدخل إلى علم اللغة الحديث، د. قسطندي شوملي، القدس، ط٢، ١٩٨٦.
- ١٢١.المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٩٨٢.
- ١٢٢.المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت.
- ١٢٣.المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرح وضبط وتعليق، محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، د.ت.
- ١٢٤.المصباح المنير، معجم عربي - عربي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، ١٩٨٧.
- ١٢٥.المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبدالقادر مرعي الخليل، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣.
- ١٢٦.معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور بيروت، د.ت.
- ١٢٧.معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- ١٢٨.معجم علم الأصوات، د. محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، صويلح، ط١، ١٩٩٨.
- ١٢٩.معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، ط١، ١٩٨٥.
- ١٣٠.المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس ورفاقه، ط٢، ١٩٧٢.
- ١٣١.مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩.

- ١٣٢.المقتضب أبو العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ١٣٣.المتع في التصريف، ابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٨ ، طبعة دار المعرفة، ط١ ، ١٩٨٧ .
- ١٣٤.من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦ ، ١٩٧٨ .
- ١٣٥.المنصف لشرح كتاب التصريف، ابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٩٩٩ .
- ١٣٦.من لغات العرب لهجة هنيل، د. عبد الجواد الطيّب ، منشورات جامعة الفاتح، د.ت.
- ١٣٧.المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٠ .
- ١٣٨.النحو الوافي عباس حسن. دار المعارف ط٤ ، ١٩٧٨ .
- ١٣٩.النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه محمد علي الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د. ت.
- ١٤٠.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي تحقيق، د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠ .
- ١٤١.الوجيز في فقه اللغة العربية ، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، حلب، ط١ ، ١٩٩٨ .

البحوث

- ١- الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث، د. إسماعيل الطحان، مجلة آداب المستنصرية، ع ١٤ ١٩٧٦ .
- ٢- الإدغام والإبدال في أبنية الفعل (من دروس لغة التنزيل) ، د. إبراهيم السامرائي، مجلة المجمع الأردني، ع ٥٠ ، ١٩٩٦ .
- ٣- أثر التضعيف في تطور العربية والإبدال الذي غفل عنه علماء اللغة، د. مصطفى جواد، مجلة المجمع المصري، ج١٩ ، ١٩٦٥ .

- ٤- أداة التعريف في العربية (دراسة تاريخية) ، د. غالب فاضل
المطلبي، مجلة المورد، م١٩، ع٢، ١٩٩٠.
- ٥- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي الشايب،
حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، ١٩٨٩.
- ٦- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري، د. سمير
ستيتية، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الإمارات العربية
المتحدة، دبي، ع٨، ١٩٩٤.
- ٧- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب ، د. سمير
ستيتية، البلقاء للبحوث والدراسات م٤، ع١، ١٩٩٦.
- ٨- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، د. سمير ستيتية، مجلة
جامعة الملك سعود، الآداب، م٦، ١٩٩٤.
- ٩- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي، د. سمير
ستيتية، مجلة المجمع الأردني ، ع٤٧، ١٩٩٤.
- ١٠- التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمه البيانية أو التعبيرية،
د. مصطفى النحاس، مجلة اللسان العربي، م١٨، ج١. ١٩٩٠.
- ١١- التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير، د. رمضان عبد التواب،
مجلة المجمع المصري، م٣٦، ١٩٧٥.
- ١٢- التعاقب والمعاقبة من الجانب الصرفي الصوتي، د. أحمد علم الدين
الجندي، مجلة المجمع المصري، م٤٠، ١٩٧٧.
- ١٣- تغير الجيم إلى ياء في لهجات شبه الجزيرة العربية، ت. م،
جونستون ، ترجمة د. سعد مصلوح، مجلة المجمع المصري، م٢٦،
١٩٧٠.
- ١٤- التغييرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، د. رمضان عبد
التواب، مجلة المجمع السوري، م٥٠، ج١. ١٩٧٥.

- ١٥- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، د. هنري فليش، تعريب، د. عبد الصبور شاهين، مجلة المجمع المصري، م٢٣، ١٩٦٨.
- ١٦- حرف الجيم بين الشمس والقمر، الأستاذ محبوب الحلبي، مجلة اللسان العربي، م٧، ج١، ١٩٧٠.
- ١٧- الرءاء في العربية، دراسة صوتية، د. ادوارد يوحنا، مجلة اللسان العربي، م١٧، ج١، ١٩٧٩.
- ١٨- ضمائر الغيبة أصولها وتطورها، د. فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية الثامنة، ١٩٨٧.
- ١٩- ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة المجمع المصري، ج٤٥، ١٩٨٠.
- ٢٠- ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، د. صبيح التميمي، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ع٧، ١٩٩٠.
- ٢١- ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، د. عبد القادر مرعي، مؤتة للبحوث والدراسات م٩، ع١، ١٩٩٤. ٦٠٦٣٤٧
- ٢٢- ظاهرة المشاكلة في اللغة العربية، د. عبد الحميد السيد، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، ع٣، ١٩٨٧.
- ٢٣- علماء الأصوات العرب سبقوا المحدثين في ابتكار نظرية التماثل، د. عبد العزيز مطر، مجلة اللسان العربي، م٧، ج١، ١٩٧٠.
- ٢٤- الفكر الصوتي عند السيوطي، د. عبدالقادر مرعي، مؤتة للبحوث والدراسات، م٨، ع٦، ١٩٩٣.
- ٢٥- في حقيقة الإدغام، د. جعفر عابنة، مجلة أبحاث اليرموك، م٣، ع٢، ١٩٨٦.
- ٢٦- قضايا صوتية في النحو العربي، د. طارق الجنابي، مجلة المجمع العراقي، ع٣٨، ج٢، ٣، ١٩٨٧.

- ٢٧- كتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو، د. أحمد خطاب العمر، مجلة المجمع العراقي، م ٣١، ج ٤، ١٩٨٠.
- ٢٨- المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، د. محمد حلمي هليّـل، مجلة اللسان العربي، ع ٢١، ١٩٨٣.
- ٢٩- معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية، جوائب انثروبولوجية ونفسية واجتماعية. د. سمير سنّيتية، مجلة المجمع الأردني، ع ٣٠، ١٩٨٦.
- ٣٠- من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، د. محمد جواد النوري، البلقاء للبحوث والدراسات م ٢، ع ١، ١٩٩٢.
- ٣١- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د. فوزي الشايب، مجلة المجمع الأردني، ع ٣٠، ١٩٨٦.
- ٣٢- الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، د. أحمد كشك، مجلة اللسان العربي، م ١٧، ج ١، ١٩٧٩.

الرسائل الجامعية

- ١- الإبدال في اللغة العربية، مظاهره وعوامله وأثره في تنمية اللغة وتيسيرها، مولاي عبد الحفيظ طالبي، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٠.
- ٢- الإبدال وأثره في الصرف والاشتقاق، د. أسيدة شـهـبندر، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٩١.
- ٣- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي الشايب، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.
- ٤- الأصوات العربية وتعليمها لغة الناطقين بها، عبد اللطيف القاطوع، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، ١٩٩٩.
- ٥- الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر، محمود خريسات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.

- ٦- البحث الصوتي عند ابن يعيش ، عبد الرؤوف إسماعيل ، رسالة ماجستير، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، ١٩٩٩.
- ٧- جهود المالقي الصوتية في كتابه الدر النثير، د. محمد حسان الطيان، رسالة دكتوراه . جامعة دمشق ، ١٩٩٤.
- ٨- الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة ، فاتنة عواد، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.
- ٩- الحذف الصرفي في اللغة العربية، د. محمد أمين الروابده، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥
- ١٠- الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، زيد القرالة، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية ، ١٩٩٤.
- ١١- الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، حسين علي عبود، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٣.
- ١٢- ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية، هائل الفقراء ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦.
- ١٣- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين الرفايعة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٥.
- ١٤- الظواهر الصوتية في قراءة الأعمش، نادر حنفيه، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ٢٠٠١.
- ١٥- الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، عبير بني مصطفى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.
- ١٦- قضية الخفة والنقل وأثرها في اللغة ، عمر عبد الرحيم، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح، ١٩٩٦.
- ١٧- لهجة بني أسد سماتها الصوتية والصرفية، سرين ضالح، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ١٩٩٨.
- ١٨- مصطلحات الدراسة الصوتية في التراث العربي، آمنة بن مالك، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ١٩٨٧.

- ١٩- المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث، د. إبراهيم السامرائي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣.
- ٢٠- مفهوم الدرس الصوتي عند العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ماهر عيسى حبيب، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ١٩٩٥.
- ٢١- المقطع في العربية (دراسة صرفصوتية وإحصائية) ، سامر زهير بحر، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ١٩٩٩
- ٢٢- مناهج الصرفيين العرب، جمال دليح العريني، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦.
- ٢٣- الوقف ومظاهره في العربية ، زكي العوضي ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، ١٩٩٩.